

مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في المشرق العربي

الدكتور غسان سلامة

المجتمع والدولة
في المشرق العربي



مركز دراسات الوحدة العربية

مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي
محور "المجتمع والدولة"

المجتمع والدولة في المشرق العربي

الدكتور غسان سلامة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
سلامة، غسان
المجتمع والدولة في المشرق العربي/غسان سلامة.
٣١٦ ص. - (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور المجتمع والدولة)
ببليوغرافية: ص ٢٩٩ - ٣٠٤.
يشتمل على فهرس.
١. المشرق العربي - الوضع الاجتماعي. ٢. المشرق العربي - الوضع السياسي. ٣. الأقليات - المشرق العربي. أ. العنوان. ب. السلسلة.
320.956

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى: بيروت، أيلول/سبتمبر ١٩٨٧
الطبعة الثانية: بيروت، كانون الثاني/يناير ١٩٩٩

تقـديم

هذا الكتاب عن المجتمع والدولة في المشرق العربي، للدكتور **غسان سلامة**، هو واحد من خمسة مجلدات حول **المجتمع والدولة في الوطن العربي**؛ تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، ضمن مشروع «استشراف مستقبل الوطن العربي». أما المجلدات الأربعة الأخرى فهي :

- المجتمع والدولة في المغرب العربي، للدكتور عبد الباقي الهرماسي
- المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية، للدكتور خلدون النقيب
- تراث الدولة المركزية في مصر، للدكتور نزيه الأيوبي
- المجتمع والدولة في الوطن العربي، للدكتور سعد الدين ابراهيم وآخرين.

ولأن هذه المجلدات الخمسة عن المجتمع والدولة، هي جزء من مشروع علمي أكبر وأشمل، فلا بد من أن تقرأ في سياق هذا المشروع؛ ولا بد من كلمة موجزة حوله.

يمثّل مشروع **«استشراف مستقبل الوطن العربي»** أول جهد علمي جماعي كبير، تشارك فيه نخبة من العلماء والأساتذة والخبراء العرب في شتى مجالات المعرفة للتعرف على إمكانات الوطن وقدرات الأمة حاضراً ومستقبلاً؛ في إطار المتغيرات العديدة التي تحكم النظامين الاقليمي والعالمي. فرغم محاولات سابقة ومشكورة لزملاء ومؤسسات أخرى في هذا الصدد؛ الا أن ما يقدّمه مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، هو عمل غير مسبوق من حيث شموله وموسوعيته، ومن حيث أساليبه ومنهجيته، ومن حيث عدد من شارك في دراساته من أبناء هذه الأمة من المحيط الى الخليج، ومن حيث المدة الزمنية التي استغرقها، ومن حيث عدد الهيئات والمؤسسات العربية التي اسهمت فيه وساندته. فالمشروع، من هذه الناحية، هو عمل علمي عربي تضامني وحدوي بكل معنى الكلمة.

ان الاعتبارات النظرية والمنهجية التي حكمت العمل في هذا المشروع الكبير، قد تمّ تفصيلها في مجلد مستقل(*) سيصدر عن المركز قريباً. ويكفي هنا أن نقول كلمتين مختصرتين، إحداهما حول المحاور الرئيسية للمشروع عموماً؛ والثانية حول محور المجتمع والدولة تخصيصاً.

لقد انطوى مشروع الاستشراف على أربعة محاور مترابطة، المحور الأول، هو **العرب والعالم**؛ ويتناول واقع ومستقبل النظامين الاقليمي والدولي الذي يعيش ويتحرك الوطن العربي في إطارهما ويتفاعل معهما، ويؤثر ويتأثر بهما سلباً وايجاباً. والمحور الثاني، هو **التنمية الاقتصادية العربية**، ويتناول واقع ومستقبل القاعدة المادية والبشرية للوطن العربي، وما شهدته من مظاهر النمو الاقتصادي في العقود الثلاثة الماضية، واحتمالات تطور هذا النمو في العقود الثلاثة التالية. والمحور الثالث، هو **المجتمع والدولة**، ويتناول العلاقة الجدلية المستمرة والمعقّدة بين تطور التكوينات والهياكل الاجتماعية العربية من ناحية، ونشأة ونمو الدولة القطرية العربية من ناحية أخرى. والمحور الرابع، هو **النموذج النسقي العام** لمجمل التفاعلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوطنية والقومية والاقليمية والدولية، في الماضي والحاضر، وأهمّ احتمالاتها المستقبلية. ويصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عدد من المجلدات حول دراسات كل من هذه المحاور الأربعة. والتفاعل الذي يجسّده النموذج النسقي ينطوي بدوره على عدة نمذجات فرعية، استخدم الباحثون فيها الأساليب الكمّية والكيفية.

لقد استغرق انجاز مشروع الاستشراف عدة سنوات. وكان هناك فريق مركزي(**) تولى التصميم والتخطيط والتنفيذ للمشروع ككل، من ألفه إلى يائه. واستعان في أثناء ذلك بحكمة وآراء عشرات من المفكرين والخبراء العرب، الذين تداولوا وتفاعلوا مع أعضاء الفريق المركزي في كل مرحلة من مراحل المشروع. ولكن التفاعل الأعظم كان بين أعضاء الفريق المركزي أنفسهم. وحدث التفاعل نفسه داخل كل محور بين الفرق الفرعية التي تكوّنت لتتولى انجاز دراسات كل محور من المحاور الأربعة.

ففي محور المجتمع والدولة، والذي يمثّل هذا الكتاب احدى دراساته، تمّ اعداد مخطط المحور في إطار المشروع العام، وجرت مناقشته تفصيلاً بواسطة الفريق المركزي، ثم

(*) هذا المجلد هو: **مستقبل الأمة العربية: التحديات... والخيارات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

(**) تكوّن أعضاء الفريق المركزي من:

د. خير الدين حسيب	المشرف على الدراسة ورئيس الفريق
د. علي نصار	منسق لمحور «النمذجة»
د. ابراهيم سعد الدين	منسق لمحور «التنمية الاقتصادية العربية»
د. سعد الدين ابراهيم	منسق لمحور «المجتمع والدولة في الوطن العربي»
د. علي الدين هلال	منسق لمحور «العرب والعالم»
أ. أديب الجادر	المدير التنفيذي للمشروع (خلال عام ١٩٨٦ وأوائل عام ١٩٨٧).

بواسطة آخرين من أصحاب المعرفة والخبرة. ثم تكون فريق فرعي للاضطلاع بدراسات محور المجتمع والدولة؛ وتداول أعضاء هذا الفريق الفرعي في ما بينهم، ثم مع الفريق المركزي للمشروع، تداولاً مكثفاً، قبل الشروع في دراساتهم، وفي أثنائها، وعند الانتهاء من كتابة مسوداتها.

لقد تمّ تقسيم العمل داخل محور المجتمع والدولة على أساس اقليمي ـ جغرافي ـ سياسي ـ ثقافي. فرغم أن أقطار الوطن العربي تحمل من القسمات المشتركة أكثر مما تحمل من قسمات مختلفة؛ إلا أن تحليل وفهم وتفسير هذه الأخيرة هو ما يمثّل تحدياً علمياً حقيقياً. لهذا جاءت دراسات المحور متوازية مع الأقاليم الفرعية الكبرى للوطن العربي: الجزيرة والخليج، المشرق، وادي النيل، والمغرب العربي. فكل من هذه الأقاليم ينطوي على خصوصيات تاريخية ـ مجتمعية داخل المجرى الرئيسي العام للتاريخ الاجتماعي ـ الحضاري ـ السياسي العربي. وقد عكست هذه الخصوصية المجتمعية الفرعية نفسها إلى حد كبير على نشأة «الدولة»؛ سواء في شكلها التقليدي السابق للاختراق الاستعماري الغربي، أم في شكلها القطري الحديث، أم في تطورها منذ الاستقلال.

لقد التزم أعضاء فريق محور المجتمع والدولة بمخطط مفهومي عام لدراسة كل اقليم فرعي في الوطن العربي؛ بحيث تجيب الدراسة عن الأسئلة الأساسية حول طبيعة التكوينات الاجتماعية الرئيسية في كل قطر، وعلاقتها بالدولة عموماً وبالنظام السياسي القائم خصوصاً. ولكن في إطار هذا المخطط المفهومي العام، تركت الحرية لأعضاء الفريق في أن يتبنّى المقاربة المنهجية المثلى، من وجهة نظره، في وصف وتحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين هذه التكوينات الاجتماعية ومؤسسة الدولة القطرية الحديثة في الوطن العربي. والجدير بالتنويه هو أنه رغم الخصوصية والتنوع المجتمعيين، ورغم التباين والتفاوت في تاريخ نشأة ومسار مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة منذ الاستقلال، ورغم اختلاف المقاربات المنهجية التي تبنّاها أعضاء الفريق، إلا أن العديد من استخلاصاتهم في نهاية التحليل تكاد تتطابق. وفي مقدمة هذه الاستخلاصات، هو **أن الدولة القطرية العربية المعاصرة لا تجسّم في سلطتها أو ممارساتها الحالية المصالح المشروعة للتكوينات الاجتماعية الرئيسية في أقطارها؛ وأن الفجوة في ازدياد بين المجتمع المدني من ناحية، والدولة من ناحية أخرى. ولذلك، فإن هناك ما يشبه الاجماع بين مؤلفي المجلدات الخمسة في هذا المحور على أن الدولة القطرية في الثمانينات تعيش أزمة خانقة لم تشهد مثلها طوال العقود الأربعة السابقة، أي منذ الحرب العالمية الثانية؛ وأن هذه الأزمة تنذر في بعض الحالات، وبخاصة في الأقطار الطرفية ذات التنوع الاثني الكبير، بمزيد من تفتيت الدول القائمة، أو حتى اختفائها من الخريطة السياسية الاقليمية خلال العقود الثلاثة المقبلة.**

لقد ظلّت الدراسات العربية حول الدولة محدودة للغاية، ربما باستثناءات قليلة بين كتّاب

المغرب العربي. ويبدو أن أحد أسباب هذه الندرة هو أن معظم الكتاب العرب قد شعروا بجفوة أو عداء نحو مؤسسة الدولة القطرية، وبخاصة في المشرق العربي، لأنها نشأت كجزء من الخطة الاستعمارية في تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى؛ وجاءت مضادة لأحلام وآمال العرب في دولة عربية موحدة. وربما شعروا أن مجرد دراسة وتحليل هذه الدولة القطرية، قد يضفي عليها «شرعية» لا تستحقها. ولكن هذا الموقف الايديولوجي من الدولة القطرية شيء، وضرورة دراستها موضوعياً كجزء من الواقع العربي القائم شيء آخر. حتى الرغبة في تغيير هذا الواقع لا بد أن تبدأ بتحليله وفهمه موضوعياً. لذلك يمثّل هذا الكتاب، والكتب الأربعة الأخرى، محاولة رائدة وأمينة لفهم الدولة القطرية وعلاقتها المعقدة بمجتمعاتها في الوطن العربي. نأمل أن نكون، بهذا العمل، قد أسهمنا في ملء فراغ معرفي معيب، ليس فقط من أجل المزيد من فهم واقعنا المعاش، ولكن أيضاً لاستشراف الامكانات المتاحة لتغيير هذا الواقع، وأهمّ من ذلك للاختيار بين أفضل هذه الاحتمالات، والعمل على تحقيقها.

وقد بلور العاملون في مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، بما في ذلك أصحاب دراسات محور المجتمع والدولة، ثلاثة مشاهد (سيناريوهات) رئيسية محتملة للمستقبل العربي. **المشهد الأول** هو امتداد للأوضاع القائمة دون تغيير كيفي يُذكر (مشهد استمرار واقع ومنطق التجزئة)؛ وهو يمثّل أسوأ الاحتمالات بالنسبة للوطن العربي عموماً، ولكل دولة على حدة (مهما كان حجمها أو درجة ثرائها)، ولبعض الدول الحدودية (على أطراف الوطن العربي) خصوصاً. أما **المشهد الثاني** فهو احتمال التعاون الاقليمي أو التنسيق العربي العام؛ وينطوي على وقف التدهور وتحسين الأداء العربي العام، سواء في داخل كل دولة أم في علاقات هذه الدول بالقوى الاقليمية والدولية المتربّصة بها. **والمشهد الثالث**، هو احتمال الوحدة العربية، سواء بين تجمعات اقليمية أم بين الدول القطرية في شكل وحدة اتحادية (فيدرالية). وهو أفضل احتمالات المستقبل على الاطلاق، ليس فقط من حيث أمن الوطن وعزة المواطن، ولكن أيضاً من حيث إمكانات التنمية الشاملة وسدّ الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني.

إن المهمة الأولى والعاجلة هي أن تنتقل طلائع القوى الحية في الوطن العربي من قراءة نتائج هذا المشروع الدراسي، إلى بلورة مشروع حضاري سياسي عملي، يكون حدّه الأدنى هو المشهد الثاني، وحدّه الأعلى هو المشهد الثالث. هذا هو التحدي الأعظم الذي يواجه جيلنا والجيل الذي يليه مباشرة، إذا كان لوطننا الكبير ولأمتنا العربية أن يبقيا ويزدهرا في القرن الحادي والعشرين.

مركز دراسات الوحدة العربية
أيلول/سبتمبر ١٩٨٧

المحتويات

قائمة الجداول

مُقدّمة

عندما ينظر المرء الى المشرق العربي في تحديده الأضيق (منطقة الهلال الخصيب) تنتابه رائحة مزعجة لا يلبث ان يكتشف أنها رائحة الموت. ذلك أن أبناء هذه المنطقة من العالم لم يعرفوا في تاريخهم الحديث والمعاصر مرحلة يموتون فيها بهذه الأعداد، بهذا التكرار، بهذه الرتابة، أو بهذه اللامبالاة، ترتفع الأعلام السود على الشرفات وتتزايد صور «الشهداء» على الجدران وفي قاعات الاستقبال وما تبقّى من العرب (ومن دول العالم) لا يدري أو لا يبالي، وهو على أي حال، لا يعيش (الا باستثناءات قليلة) هذا المستوى المقلق من صحبة الموت.

يعرف العراقيون طعم الموت تماماً. هم واجهوا الاحتلال البريطاني في بداياته ومات منهم مئات. وانفجرت مشكلة الاشوريين في الثلاثينات وانتهت بمجزرة. وحدثت مجازر أخرى بعد ثورة ١٩٥٨ في كركوك والموصل ثم بدأ العصيان الكردي ولم يتوقف (من دون ان ينتهي) الا في منتصف السبعينات مخلفاً أكثر من مائة ألف قتيل معظمهم من المدنيين. وما كاد هذا العصيان يتوقف حتى بدأت الحرب مع إيران وقد ذهب فيها مئات ألوف القتلى. ويعرف السوريون طعم الموت في مواجهتهم فرنسا في العشرينات في ميسلون ودمشق حيث خسروا على الأرجح خمسة آلاف من أبنائهم ، وفي جبل الدروز حيث ذهب عدد مماثل (أو أكبر بقليل) وفي الحروب مع اسرائيل وقتل في كل منها الآلاف. لكن تحدي الأخوان المسلمين للسلطة حمل عدداً كبيراً من القتلى وذلك خلال أحداث شهر شباط/فبراير ١٩٨٢. ويعرف الاردنيون طعم الموت من مواجهتهم اسرائيل، من اقتتالهم مع الفلسطينيين عام ١٩٧٠. أما الفلسطينيون، فقد اعتادوا طعم الموت الملازم للكيان الاسرائيلي. وفكّر اللبنانيون لفترة، وبسذاجة غريبة، انهم عصيّون على الموت حتى انفجرت حربهم مع ذاتهم ومع الغير، فقضت على الأرجح على أكثر من مائة ألف منهم في عقدها الأول.

بكلام آخر، ليس طعم الموت العنيف جديداً على هذه الرقعة من الأرض، ولكن حدته في الفترة الاخيرة فاقت كل توقع: من شط العرب، حتى الخط الفاصل بين بيروت الغربية وبيروت الشرقية مروراً بجنوب لبنان، ومخيّمات الفلسطينيين. هل أن الدولة الحديثة، ويفترض أن تلغي العنف، وتحصره بها وتنظمه وتجعله ممأسساً واستثنائياً قد زادت على العكس من حدته، وضاعفت من ضراوته؟ ويصبح السؤال مضنياً عندما تعيش في منزلك ساعات طوالاً من الاشتباكات بين تنظيمين محليين شديدي الفتك، تتحكم بهما روح مذهبية بغيضة في بيروت الغربية. وسكان البناية يحتمون كل على قدرته وهواه وراء جدار أو تحت سرير، بانتظار وضع حد لساعات من الاقتتال الضاري في عتمة الليل، فتسأل أين العنف المنظم؟ أين العنف غير الملوّن يضع حداً لهذا التقاتل الصارخ الألوان، أين عنف الدولة المأسس المقنن، المقبول، يوقف هذا التقاصف العشوائي؟ وفي تلك الحالة من اليأس، تجد نفسك غير مهتم باسم الدولة التي تترجّى مع جيرانك تدخلها. في تلك اللحظة، لا يهمك كثيراً إن كانت ترفع علم لبنان أو سوريا أو فرنسا. تشعر فقط بالعطش الى دولة، أي دولة.

وتشعر بالحسد من كل أولئك الذين يعيشون في ظل دولة، في كنف أمنها، في حرارة حمايتها. المحرومون من الدولة في لبنان يصلون الى حد عدم الانتباه الى النظام السياسي الذي ينشأ فيها، بل انهم على استعداد للتضحية بالكثير إن وعدوا بها. هكذا بدت ردة فعل عدد منهم بعد الانتخابات الرئاسية عام ١٩٨٢. كان العطش الى العنف المنظم أكبر وأهم من هوية الصاعد الى رأس الهرم. وكان ذلك الصاعد قد أثبت، في إطار أضيق، أنه قادر على الكثير من العنف المنظم، فقيل انه سوف يوسّع من اطار هذا العنف فيبقي على تنظيمه العصري وينزع عنه ألوانه الفئوية. كان الحلم بدولة شديداً لدرجة الاستعداد لتجاهل العصبية التي لا بد لأي دولة ان تخفيها في ثناياها، إن هي كانت فعّالة.

ولكن الحسد يتضاءل بعض الشيء عندما تسمع أبناء المنطقة يقولون ان موت اللبنانيين قد يكون أرحم من ظلم الدول القائمة في محيطهم. فالحرب مع ايران، ومبرراتها تدعو للنقاش، تقضي على عشرات الألوف من العراقيين. فاللبناني يريد دولة، والسوري قد لا يأمن شرها، والعراقي قد لا يطيق شدة وطأتها. في شكوى البيروتي مغالاة وفي شكوى السوري أيضاً، ولكنهما يسعيان للحصول على الشيء وعلى عكسه: الأول يبحث عن دولة والثاني يريد الخلاص منها. الأول يبحث عن مؤسسة خارجية عن المجتمع تضع حداً لتناقضاته الدموية، والثاني يريد دولة منبثقة من هذا المجتمع، تمثل توجهات أفراده. إذ ذاك تكتمل الدائرة، وتنفضح هشاشة الثقافة السياسية المحيطة بالدولة، في نظرة القيمين عليها للمجتمع المدني، وفي عطش المجتمع اليها، وفي نوع من انعدام امكانية ايجاد دولة «تمثل توجهات الأمة» من جانب وتنظم العنف وتقنّنه من جانب آخر.

لا ينطبق هذا الكلام على كل بقاع دنيا العرب، أو هو لا ينطبق على الأرجح بهذه الحدة، أو هو لا ينطبق إلا جزئياً. لقد لاحظ ابن خلدون «ان الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ ان تستحكم فيها دولة والسبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وان وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتفاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت». وبينما يعرف أبناء المشرق العربي مدى صحة وصف كهذا لمجتمعاتهم، فانهم يسايرون ابن خلدون أيضاً في وصفه لمصر حيث يرى «ان حكم مصر في غاية الدعة والرسوخ لقلة الخوارج وأهل العصائب. انما هو سلطان ورعية»[1] فيميِّز ابن خلدون بين المناطق وهكذا نفعل هنا، فالعطش الى الدولة ليس ذاته، بل هو ليس متساوياً حتى ضمن المنطقة المدروسة هنا.

هذه المنطقة قد نسمّيها أحياناً «الشرق الأدنى» وأحياناً «الهلال الخصيب». ونحن لسنا بمرتاحين لأي من هاتين التسميتين ولو لأسباب مختلفة. لقد تم تقسيم المناطق العربية في هذا المشروع الدراسي، الى أربع. وبينما لا تثير المناطق الثلاث الأخرى تساؤلات كبرى (الجزيرة العربية، وادي النيل، المغرب العربي الكبير) فإن منطقتنا تثير مشاكل في التسمية. فـ «الشرق الأدنى» تعبير يضعها بصورة غير مباشرة في علاقة تبعية مع الغرب، اذ هو شرق أدنى لأوروبا، مقابل شرقين أوسط وأقصى أبعد عنها. أما «الهلال الخصيب» فتعبير حاولت تيارات وأحزاب الاستئثار به وأدلجته واعتباره مرجعاً سياسياً وجغرافياً لأمة هي «الأمة السورية»، الهلال الخصيب أرضها، وقبرص نجمتها. ولكن تحفظنا على هذه الأدلجة المعاصرة، والتي جعل منها اللبناني انطون سعادة مادة أساسية لحزب سياسي معروف، يكاد يوازي تحفظنا على التعبير الأول. فلنكتف فقط بالقول، في مطلع هذه الدراسة، اننا، إن تبنينا أياً من التسميتين، فإننا لا نحمّله أي مغزى سياسي أو ايديولوجي بل دلالة جغرافية شبه مجردة.

هذه المنطقة تضم اليوم خمس دول: العراق، سوريا، لبنان، الاردن واسرائيل. نحن نعني بدول، تلك الكيانات السياسية المنظمة، التي لها أرض محددة قدر الإمكان، وشعب مميز قدر الإمكان، وحكومة منظمة، الى حد ما، ووجود معترف به دولياً، من خلال عضوية الأمم المتحدة مثلاً. لكننا نسارع فنقول أيضاً انه يصعب علينا، بأي مقياس، اعتبار اسرائيل دولة كغيرها، إنها، تاريخياً، كيان استيطاني، نشأ من خلال عدوان يدعمه الغرب على شعب عربي مسالم يقيم على أرض فلسطين. ومن الناحية العملية، فان اسرائيل ليست جزءاً من حضارة المنطقة، ولا هي حاولت فعلاً ان تنخرط فيها (ولو ان تيارات اندماجية كانت تظهر بين الحين والآخر)، لذلك سنركّز على أبناء المنطقة الأصليين، على الشعب الفلسطيني المشرد الذي يحمل منذ مدة مشروع دولة من خلال منظمة التحرير الفلسطينية

---

(١) ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص ١٦٤.

التي تشبه في بعض نشاطاتها جهاز الدولة المعروف، ولو ان اسقاطها الجغرافي بقي بالاجمال معدوماً، أقلّه على أرض فلسطين ذاتها.

تحتل هذه الرقعة من الأرض مساحة تقارب ٧٠٠ ألف كيلومتر مربع، ويقطن فيها عام ١٩٨٧ حوالى ٣٥ مليون نسمة أي بكثافة سكانية تقارب ٥٠ نسمة في الكيلومتر المربع، لكن هذا الرقم الأخير لا يعني شيئاً مهماً بسبب وجود بادية الشام، وهي امتداد لصحراء الجزيرة العربية، حيث يكاد السكن الدائم ينعدم تماماً. أما الهلال الخصيب، فهو حصراً تلك الأرض الممتدة على شمال المنطقة وشرقها وهي خصبة جداً بفضل عدد من الأنهار النابعة في جبال طوروس وأمانوس وما دون هذه السلسلة من الجبال. وتتميز المنطقة بوجود سهول خصبة للغاية لا سيما في منطقة دجلة والفرات والجزيرة وسهل البقاع اللبناني، مقابل بادية تكاد تكون صحراوية بالكامل، وجبال شاهقة إن بمحاذاة شاطىء المتوسط، أو في شمال العراق. وقد أصيبت سواحل المنطقة بزلازل عدة عبر التاريخ، كان أعنفها واحد عام ٥٥١ أتى على بيروت تماماً أو كاد.

يرى زين نور الدين زين عن حق أنه «ليس في الدنيا مناطق كثيرة كمنطقة الشرق الأدنى حيث كان للموقع الجغرافي وما يترتب عليه من خطورة استراتيجية، دور أساسي في تقرير مصائر الشعوب التي تتوطنها»(٢) ويزيد في مكان آخر: «ربما ليس هناك من بقعة أخرى في الدنيا كلها وقعت حروب على أرضها، وعبرت شعوب ثم عادت لتعبر ثانية فوق أرضها، كمنطقة الشرق الأدنى. فهذه المنطقة كانت أبداً ساحة معركة للجيوش، كما أنها كانت معتركاً للفكر»(٣). وعلى صخور مصب نهر الكلب اللبناني الى الشمال من بيروت نقوش لـ ١٧ فاتحاً أجنبياً مروا على المنطقة بدءاً برعمسيس الثاني في القرن الثالث عشر قبل الميلاد، وانتهاء بالجنرال البريطاني ولسون الذي دخل المنطقة عام ١٩٤١. وقد كتب الكولونيل تشرشل البريطاني في منتصف القرن الماضي: «أعلن نابليون انه سيجعل من مدينة عكا مفتاحاً للشرق. وكانت عبقريته العسكرية على صواب في تقديرها أهمية هذه البلاد التي عبثاً حاول الاستيلاء عليها ليجعل منها مرتكزاً ومنطلقاً في أعماله الحربية ضد امبراطوريتنا الهندية. وإذا كانت أسوار عكا تنطوي على مصير عظيم لأعداء بريطانيا ومن يجرؤ على القول ان حلم نابوليون كان وهماً وخيالاً؟ فما قولك بجبل لبنان، هذه القلعة الطبيعية الكبيرة القائمة بين العالم الشرقي والغربي»(٤).

قد تكون الأهمية الاستراتيجية لهذه المنطقة تضاءلت اليوم بفعل تطور وسائل الاتصال الدولي، واستقلال دول آسيا وافريقيا وانتشار الاسلحة النووية العابرة للقارات ولأسباب أخرى. ولكن الأمر لم يكن كذلك عند نشأة دول المنطقة المعاصرة خلال الحرب العالمية

---

(٢) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٤.

الأولى وغداتها. كانت المنطقة آنذاك متبوعة بالكامل، اذ شكّلت ولايات عثمانية ثم ميداناً للحرب بين العثمانيين وأعدائهم ثم سقطت بيد القوى الغربية، بعد أن كانت هذه القوى قد تغلغلت في صلبها، من خلال وسائل متعددة، على مدى المرحلة العثمانية. لقد تكاثر مؤرخو هذه المرحلة بالفعل وسنحاذر التدخل في الخلافات التي تقسمهم. غير أنه لا يمكننا ان نتجاهل وجود هذه الخلافات حتى لو لم نجد في أنفسنا المقدرة العلمية لحسمها أو حتى للدخول في خضمها. ذلك أن هذه الخلافات تقضّ حتى اليوم مضجع دعاة الدول القائمة، وتطرح مسألة الولاء بحدة للكيانات المعاصرة. ذلك أن مسألة خلافة العثمانيين لا تزال الى حد كبير مطروحة، والتنافس بين عواصم المنطقة للفوز بإرث اسطنبول كقطب، ما زال حاداً.

مثال على ذلك الخلاف المستعر ابداً حول لبنان: هل لبنان المعاصر هو استمرار لكيان شبه مستقل يعود تاريخه الى الاف السنين كما يدّعي الغلاة أو الى عدد من القرون كما يقول عدد من المؤرخين؟ أو هو كيان مصطنع اصطناع الدول الأخرى المحيطة به، أوجدته ارادة القوى العظمى ووضعت حدوده؟ الذين يعرفون لبنان يقدرون خطورة هذا السؤال، لا في منتديات المؤرخين فحسب بل من على متاريس الحرب الأهلية أيضاً. ففي حزيران/ يونيو ١٩٨٦ زار نائب رئيس الجمهورية السورية باريس وقال فيها: «قبل الحرب العالمية الأولى لم تكن هناك دولة اسمها لبنان، وإنما كانت هناك متصرفية، جزءاً من الدولة العثمانية، وكان المنطقة كلها تخضع لهذه الدولة». ويجيبه سياسي لبناني: «كان لبنان دولة في متصرفية مستقلة عن الدولة العثمانية ادارياً وسياسياً وماليا. على كون هذه المتصرفية كانت في قلب الدولة العثمانية جغرافياً لكن الدولة العثمانية لم يكن لها، بموجب نظام المتصرفية، أي حق في التدخل في شؤون لبنان. حتى ان السلطان لم يكن يجوز له ان يرسل نفراً واحداً الى أرض لبنان، وهو لا يستطيع ان يعينّ متصرفاً على لبنان نفسه إلا بموافقة الدول الاوروبية السبع. وهذه الدول هي التي ضمنت نظام لبنان الحيادي الذي جعل من هذا القطر كياناً دستورياً مستقلاً حراً حيادياً في قلب السلطنة العثمانية بضمان الدول السبع». ويضيف السياسي اللبناني بعد انتقاله الى الهجوم المضاد: «اما سوريا، فلم يكن التاريخ بعد قد سمع بكونها دولة، لأن سوريا المسماة اليوم دولة كانت منقسمة بين أربع ولايات عثمانية... ولم تعرف سوريا الحاضرة وحدة دولية باسم دولة سوريا إلا بعد ذهاب الفرنسيين»[٥].

لن نحسم الجدل طبعاً ولكننا نشير فقط الى استمراره حاداً، حياً، وأحياناً دموياً بين السياسيين. قد لا يقرأ السياسيون التاريخ، وقد يقرأونه ويختارون منه ما يشاؤون وفق أهوائهم. ولكن ان فعلوا فلن يساعدهم المؤرخون كثيراً على التوافق، إن كانت رغبتهم في التوافق في الأساس هشة، فلنأخذ المثال نفسه ونحاول الاستعانة بالمؤرخين لمعالجته، فنراهم منقسمين هم أيضاً، وفي كلامهم الحدة عينها. فهناك من جهة، أولئك

(٥) السياسي اللبناني هو ادوار حنين، وهو يرد على نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام. والسجال في: النهار، ١٩٨٦/٧/٢٥.

المتعاطفون مع كلام المسؤول السوري المذكور ومنهم مثلاً وجيه كوثراني الذي يرى قيام الكيان اللبناني جزءاً من اختراق الرساميل الغربية للمنطقة فيقول: «ان هذا الاختراق كان في أساس تفكيك عناصر التماسك الاجتماعي القائم، والوحدة العربية ـ الاسلامية القائمة على وحدة التراث، وتشابه البنى والتقاليد، والعلاقات الانسانية. وبالتالي كان في أساس «تمرير» مشاريع التجزئة في المشرق العربي. . . ونحن نعتقد ان مشروع لبنان ـ الكبير كان ينفذ على قاعدة هذا الانخراط التدريجي، ولكن ضمن غلبة طائفية معينة حتمتها عوامل تاريخية وثقافية معقدة»[٦]. ويمكن طبعاً أن يجد القارىء عدداً من المؤرخين يساندون كوثراني في ما يذهب اليه، كزين نور الدين زين مثلاً الذي يذهب في الاتجاه نفسه ولكن من دون ان تكون له الايديولوجيا ذاتها، أو علي محافظة أو بعض المستشرقين.

ومن بين هؤلاء، الفرنسي دومينيك شوفالييه، الذي هو موضوع انتقاد ايليا حريق القارص. يرى حريق، في ورقة حديثة، أن القوى الخارجية لعبت في الاجمال دوراً ثانوياً في نشأة الكيانات العربية المعاصرة. ولكنه يستثني منطقة الهلال الخصيب بالذات حيث يرى ان القوى الخارجية لعبت على العكس دوراً أساسياً في قيام الدول المعاصرة انطلاقاً من إرث السلطنة العثمانية. ولكن حريق يعود فيستثني مرة أخرى لبنان، اذ يرى ان هذا الكيان هو بالأساس من صنع سكانه أو بعضهم، وأن القوى الخارجية لم تلعب الدور الأساسي في قيامه ولو أنها ساهمت في تثبيت حدوده الحاضرة. فلبنان، الذي هو مثال الاختراق الأوروبي المجزىء إن صدّقنا كوثراني، لم يتأثر الا قليلاً بهذا الاختراق الذي تلا قيامه التاريخي إن صدّقنا حريق[٧]. «فعملية الخلق التي صاغت من هذه المفارقات وطناً وشعباً تمت أولاً على أيدي الموارنة والدروز. . . والنظام السياسي الذي ظهر في الجمهورية اللبنانية مع تقدمه يعتبر امتداداً وتطوراً لنظام المتصرفية السابق له كما وأن الجماعات الجديدة التي أصبحت جزءاً من شعبه يمكن اعتبارها امتداداً لسكانه الأصليين». ويضيف حريق مقارنا: «لقد كان من حسن طالع اللبنانيين انهم استطاعوا على مر القرون المشاركة في تكوين ذاتهم ونظامهم السياسي مما لم يتح لجيرانهم من العرب في مناطق سوريا وفلسطين والعراق. ومع ان لبنان واللبنانيين يشتركون في صفات حضارية شديدة مع عرب المنطقة فانه كان ولا يزال لمجرى حياتهم السياسية ومجتمعهم صفات خاصة». وينتقد حريق شوفالييه بعنف لأنه لم يرَ في استقلالية جبل لبنان في القرن التاسع عشر إلا نظاماً لجباية الضرائب. يقول حريق: «كان حرص شوفالييه على اظهار لبنان كأنه صورة مشابهة لسائر الانحاء العثمانية عاملاً ايديولوجياً منعه من الفهم العميق لنظام الامارة في جبل لبنان وحقيقتها السياسية». ذلك ان حريق، على عكس شوفالييه أو كوثراني،

---

(٦) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة اصول تكوينها التاريخي**، ط ٢، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٧) Iliya Harik, «The Origins of the Arab State System,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State* (London: Croom Helm, 1987).

يجزم بأن «وضع لبنان الفريد في الوقت الحاضر ليس حديث العهد فقد كان نظامه السياسي يختلف أساسياً عن أنظمة الأقطار العربية الأخرى طوال العهد العثماني»(٨).

المثال اللبناني الذي نسوقه هنا قد يكون حاداً بصورة خاصة ولكنه بالتأكيد ليس استثنائياً. فمنطق الدولة الحديثة يفرض على دعاتها والقيمين عليها أن يبحثوا لها عن شرعية تاريخية، أيّاً كان التاريخ. وأعداؤها ومنافسوها يسعون على العكس الى التشكيك بتلك الشرعية والى التركيز على هشاشتها واصطناعها. فكم يسمع المرء من النظريات المتناقضة حول العلاقات التاريخية بين ضفتي نهر الأردن، أو حول علاقة فلسطين بسوريا، ومدى «كيانية» شعب فلسطين قبل ١٩١٤ أو مدى «سوريته» بل يمتد الجدل ليشمل معنى كلمة «العراق» في التاريخ، أو علاقة الموصل بالعراق مقارنة بارتباطها بسوريا. ولم يسهّل الصهاينة الأمور طبعاً ببثهم في قالب عصري، أفكاراً تعود الى التوراة. ما نلتقطه ممّا سبق هو، في الأساس، تعقيد المسارات التاريخية، وصعوبة أدلجتها المعاصرة، والأمثولات المتناقضة التي تؤمنها اليوم وفقاً للأهداف والأهواء. ونتيجة ذلك كله، ضعف الولاء للدول الحديثة وسهولة رفضها من قبل انفصاليين يعتبرونها كبيرة أكثر من اللازم ووحدويين يعتبرونها صغيرة، مجزأة، اصطناعية، ناهيك طبعاً عن اسرائيل، المستفيدة من هذا الجدل ومن حدته، في سبيل تحقيق مشروعها الاستيطاني وبالتالي التوسعي.

لن تكون هذه الدراسة طبعاً أسيرة التاريخ والمؤرخين. فأيّاً يكن أصل الدول القائمة، هي تعنينا لأنها قائمة بالفعل، الآن وهنا، ودراستها أصبحت أمراً مقبولاً. نقول هذا لأن الدولة غابت فترة طويلة عن التحليل السياسي ـ الاجتماعي. لقد كانت لفترة طويلة أسيرة الدراسات الفلسفية (هيغل) ثم الحقوقية، أو الحقوقية ـ الفلسفية، واهتم المؤرخون أحياناً بقيامها. لكن تراث ماكس ويبر ضاع بعض الشيء، خصوصاً بعد الحملات الماركسية المتكررة والمنظمة على الدراسات التي لا تبدأ بصراع الطبقات وتنتهي عنده. ويجب الاعتراف للنيو ـ ماركسيين بفضل اعادة دراسة الدولة الى صلب العلوم الاجتماعية. ونذكر منهم لوي ألتوسر، وبيري اندرسون، وبوسي ـ غلوكسمان ورالف ميليباند، ونيكوس بولنتزاس وثيدا سكوكبول وغوران ثيربورن(٩). مع هؤلاء، ومع الدراسات المتزايدة عن الدول في العالم

(٨) ايليا حريق، **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث** (بيروت: الاهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢)، ص ١٠، ١١ و١٩.

(٩) نشير هنا، كأمثلة مختارة للقارىء غير المطلع، الى المؤلفات التالية:

Louis Althusser, *Pour Marx* (Paris: Maspéro, 1967); Perry Anderson, *Considerations on Western Marxism* (London: New Left Books, 1976); Christine Buci- Glucksmann, *Gramsci et l'état* (Paris: Fayard, 1974); Ralph Miliband, *The State in Capitalist Society* (London: Weidenfeld and Nicolson, 1969); Nicos Poulantzas, *L'Etat, le pouvoir, le socialisme* (Paris:Presses universitaires de France, 1978); Theda Skocpol, *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979), and Goran Therborn, *What Does the Ruling Class do When it Rules?* (London: New Left Books, 1978).

الثالث، والتي يغلب عليها المنهج الانثروبولوجي في الغالب، يمكن الجزم ان الدولة عادت في الثمانينات لتكون موضوع بحث مميز.

لكن الدولة لم تكن غائبة بصورة متساوية. يشير الفريد ستيبان مثلاً إلى ان دراسة الدولة لم تغب تماماً في أمريكا اللاتينية، بقدر ما غابت في الكتابات الأوروبية والأمريكية - الشمالية[10] ويبدو أيضاً أنها لم تغب تماماً في فرنسا ولو أن الجانب الحقوقي - الفلسفي ظل مهيمناً عليها. لكن دراسة الدولة بقيت هامشية في الكتابات العربية، لا لأن دراسة المجتمع قد طغت عليها كما في أماكن أخرى، بل لأن الدراسات في العلوم الانسانية بقيت متواضعة الكم والنوعية، أياً يكن موضوعها. ولكن الحقبة الأخيرة من الزمن حملت، هنا أيضاً أنباء سارة ينبغي أن نشير الى بعضها، من دون ادّعاء صورة كاملة عنها.

فلنشر أولاً الى المشروع الذي تندرج هذه الدراسة بالذات في إطاره، والذي يتناول الدولة والمجتمع على أساس تقسيم اقليمي لأرجاء الوطن العربي. وكان حوالى خمسين باحثاً قد شاركوا في مشروع مشابه عن الدولة والمجتمع نظمه المعهد الايطالي للشؤون الدولية، وكان تقسيم المواضيع فيه وفق المواضيع واعتمد فيه المنهج المقارن قدر الامكان. وسوف تنشر دار «كروم هلم» نتائجه في مجلدات أربعة خلال ١٩٨٧[11]. وعلى المستوى التاريخي، هناك عدد كبير من الدراسات. كان مركز دراسات الوحدة العربية قد بدأ عام ١٩٨٥ بنشر نتائج مشروع دراسي واسع حول مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، بكتاب أول من تأليف علي محافظة[12]، يضاف الى مراجع أخرى مهمة في مواضيع مشابهة كتبها زين نور الدين زين وكمال الصليبي وايليا حريق وخيرية قاسمية والبرت حوراني وفيليب خوري وكارل براون وغيرهم. ويضم هذا المشروع الدراسي سلسلة كتب لعلي الدين هلال وعدنان البكري، وغيرهما تتناول السياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية والدول العظمى الحالية من مسألة قيام الكيانات وبالتالي من بقائها.

ولكن معالجات تهتم لفهم الواقع المعاصر بدأت تظهر خلال العقد المنصرم. والى

---

(١٠) Alfred Stepan, «State Power and the Strength of Civil Society in the Southern Cone of Latin America,» in: P.B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp. 317-346.

(١١) *The Arab State*, 4 vols. (London: Croom Helm, 1987).
وقد قمت بتحرير المجلد الأول منه، بينما خطف الموت الصديق مروان بحيري الذي كان من المفروض ان يسهم فيه بفصل وان يشارك في تحريره معي. وكان من المفروض ايضاً ان يساهم مروان بكتاب في سلسلة مركز دراسات الوحدة العربية عن مواقف الدول الكبرى من الوحدة.

(١٢) علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥). اما الكتب التاريخية المتعلقة بنشوء الدول المعاصرة فكثيرة بحيث يصعب حصرها، وسيرد ذكر بعضها المتعلق بالمشرق العربي في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

جانب المشروعين اللذين ذكرنا، في بيروت وروما، أصدر عبد الله العروي كتابه الصغير والمهم عن مفهوم الدولة، وحليم بركات كتابه عن المجتمع العربي، وحنا بطاطو كتاباً، هو عبارة عن منجم لا ينضب من المعلومات عن العراق. وأضيفت هذه الدراسات إلى مرجع لا يمكن الاستغناء عنه، لألبرت حوراني عن سوريا ولبنان. وعام ١٩٧٧ أصدر مايكل هدسون كتابه في السياسة العربية مستنداً على مركزية مفهوم الشرعية. كما تناولت بعض كتابات وضاح شرارة وخليل أحمد خليل مسألة الدولة ودرس عصام الخفاجي دورها في التطور الاقتصادي العراقي في السبعينات. وما هذه، مرة أخرى، إلا أمثلة على هذا الاهتمام المتجدد[١٣].

أين تندرج هذه الدراسة ضمن هذا الاهتمام؟ اننا ننطلق من واقع الاستقرار السياسي، على الأقل الخارجي، القائم في دول لم تعرف استقراراً حقيقياً لفترة طويلة. لقد عرف العراق عقداً صعباً من التحولات السياسية بين ١٩٥٨ و١٩٦٨، صعدت فيه أحزاب وسقطت أخرى، وأعلن فيه أكثر من عصيان وتمرّد في شمال البلاد وجنوبها وتناحر الضباط فيه وتنافسوا وحصلت صدامات دامية متكررة. لكن العراق دخل منذ ١٩٦٨ مرحلة من الاستقرار النسبي، وبقيت القيادة السياسية ذاتها الى حد كبير، تتجدّد من الداخل وتعيد تكوين ذاتها من دون أن يستطيع طرف آخر أن يقضي عليها على رغم عدد من المحاولات الفاشلة. خلال هذه الفترة اتخذت تلك القيادة قرارات خطيرة كمثل العودة عن المزارع الجماعية بعد عقد من التوسع الحثيث في انشائها، ومواجهة عسكرية مع الأكراد استعمل فيها الجيش بكثافة، واتفاق غير مثالي مع ايران عام ١٩٧٥ حول شط العرب، وضرب التيار الديني في الوسط الشيعي بشكل موجع، كما تم تعديل مهم في التوجهات السياسية، اقليمياً ودولياً، ناهيك طبعاً عن قرار خوض الحرب مع ايران والدخول فيها واستمرارها سنوات طويلة موجعة. هذه القرارات جميعاً، وغيرها، لم تؤد الى زحزحة النظام القائم بل هو استطاع، تقريباً في المرحلة نفسها، كسر اتفاقه مع الشيوعيين، وضرب التيار الديني، ووقف اتفاق سابق مع سوريا، و«تطهير» قيادة الحزب الحاكم، من دون أن يصاب النظام بأذى يذكر.

ولقد اتخذ الحكم المجاور في سوريا قرارات بالخطورة عينها واستمر في السلطة. يسيطر

---

(١٣) نشير هنا بالتوالي الى المصادر التالية: عبد الله العروي، **مفهوم الدولة** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١)؛ حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، و

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978); Albert Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (Oxford: Oxford University Press, 1954); Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977), and

عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣).

حزب البعث على السلطة في سوريا منذ عام ١٩٦٣، مع دينامية تجدد داخلي في قيادته أدت الى تغيير كبير فيها عام ١٩٦٦ والى تغيير آخر عام ١٩٧٠ جاء بالرئيس حافظ الأسد زعيماً للحزب ورئيساً للبلاد. وقد تجاوز حكمه الآن عقداً ونصف العقد في بلد اشتهر بسرعة تخلّصه من حكامه، وذلك على الرغم من التحديات الكبيرة التي رأى هذا النظام نفسه مضطراً الى مواجهتها على الجبهة مع اسرائيل حيث شاركت سوريا في حرب ١٩٧٣ كما رأت ذاتها في وضع صعب بعد اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، وتدخلت دمشق بكثافة في الحرب اللبنانية، حيث واجهت أصنافاً متعددة بل متناقضة من التيارات والأحزاب. وفي الداخل استطاع النظام أن يواجه التيار الديني المتنامي وسط الأكثرية السنية المدينية وأن يكيل له ضربات موجعة. واستطاع النظام أيضاً أن يواجه عدداً من التناقضات الداخلية في النخبة الحاكمة لا سيما عام ١٩٨٤.

هذه الاستمرارية تجعل من العراق وسوريا شبيهين بالأردن، الذي أصبح ملكه أقدم الحكّام العرب، اذ تولى العرش منذ عام ١٩٥٣ حتى كتابة هذه الأسطر على رغم قدم وتكرار التنبؤات المتشائمة بمصيره الشخصي ومصير العرش بل بمصير الأردن ككيان. خلال ثلث القرن الماضي، واجه الملك تحديات جساماً فعلاً: من محاولة الاطاحة به في انقلاب عسكري عام ١٩٥٧، الى عدد من محاولات اغتياله الفاشلة، الى حرب انتهت بهزيمة ساحقة ضد اسرائيل عام ١٩٦٧ الى مواجهة دامية مع الفلسطينيين عام ١٩٧٠. ولقد تجددت الدعوات، عربية أحياناً واسرائيلية أخرى، الى الفلسطينيين لاستلام السلطة في الاردن، ان كمقدمة لتحرير فلسطين أو على حد تعبير أرييل شارون، لأنها «الدولة الفلسطينية». ولم تخل هذه الفترة من مراحل توتر شديد في العلاقات الاردنية ـ السورية ولا من تغيّرات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية في الأردن ذاته. لكن الأسرة التي أنشأت الأمارة عام ١٩٢١ (أو هي أنشئت لها في ذلك العام) بقيت في السلطة، واستمر الأردن، كياناً ونظاماً قائماً بصورة يحسد عليها.

يمكن ان يقال أيضاً ان الاستمرارية حكمت قيادة منظمة التحرير. فبعد تأسيسها عام ١٩٦٤ وترؤس أحمد الشقيري لها لبضع سنوات، دخلتها حركة «فتح» وفرضت هيمنتها عليها. واستمر هذا الوضع قائماً خلال العقدين التاليين من دون تغيير يذكر على رغم فشل منظمة التحرير حتى الآن في تحقيق الهدف الذي قامت من أجله وعلى رغم الضغوط والاضطهاد (بل والمجازر) التي تعرضت لها في الاردن ولبنان، وفي الدول العربية الأخرى كلها، في لحظة أو اخرى.

يبقى طبعاً لبنان، وهو يشكّل الاستثناء الكبير. اذ بينما المنطقة بأسرها تعيش نوعاً من الاستقرار (ولو السطحي) دخل لبنان عام ١٩٧٥ حرباً ضروساً هي في الآن معاً، حرب داخلية تتواجه فيها فئات لبنانية متناحرة، و«حرب الآخرين على أرض لبنان». ويبدو أحياناً

ان لبنان أعطي دور المتنفّس للنظام الاقليمي، فكانت تتزايد فيه الصدامات، لئلاً تحصل في أماكنٍ أخرى وعلى مستويات أرفع. ولقد خيضت في لبنان حروب كثيرة، بصورة متوازية أحياناً ومتتالية أخرى. لكن الشجرة لا يجب أن تحجب الغابة، فلبنان استثنائي في حربه (على الأقل حتى الساعة)، ولقد استطاع الآخرون وضعه في نوع من الكرنتينا يتآكل داخلياً من دون أن يصاب الآخرون بالعدوى، على رغم تكرار التنبؤات المتشائمة هنا أيضاً.

لا يمكن هذا الاستقرار السياسي ان يخفي التحولات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي مرت بها هذه البلدان خلال العقد المنصرم. إنما يبقى السؤال قائماً: لماذا لم تؤد هذه التحولات كما في المراحل السابقة، الى اختلالات سياسية حقيقية؟ كيف استطاعت الأنظمة القائمة إدارة الأزمات وضبط هذه التحولات من دون أن تصاب بأذى؟

هناك أجوبة عدة ممكنة على هذا السؤال. جواب أول يقضي بنفي الاستقرار السياسي. يقول هذا الرأي ان استمرار رئيس الدولة في منصبه ليس معياراً حقيقياً للاستقرار. فالمجتمع السياسي يشهد في الواقع غلياناً دائماً وعلى السلطة ان تتأقلم باستمرار مع هذا الغليان: إنها تدير الأزمات فعلاً ولكن من دون أن تؤثر في نتيجتها النهائية، ويضيف أصحاب هذا الرأي ان ما نجحت فيه الانظمة فعلاً هو اخفاء الغليان من جهة وتأجيل الانفجار من جهة أخرى، وذلك من خلال تحكمها بوسائل الاعلام الداخلية، ورقابتها الصارمة على امكانيات الاعلام الخارجي في رصد الاحداث داخل هذه الدول.

جواب مماثل ثان، له أبعاد ايديولوجية واضحة، يقول ان الموضوع ذاته هو في النهاية هامشي، بمعنى ان المستوى السياسي البحت للمعالجة هو مستوى سطحي شكلي. ويضيف: ان التحولات في المجتمع والاقتصاد والطبقات لا تنتج تغييرات في «البنية الفوقية» السياسية ـ الايديولوجية اوتوماتيكياً بل ان مرور فترة من الزمن ضروري لكي تتم «ترجمة» التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية الى تغييرات سياسية. من هنا فالمدخل السياسي للمسألة، بل مجرد طرحها، أمر في النهاية هامشي، إن يدل على شيء فعلى تأثر الكاتب بالنظريات الحقوقية والسياسية «البرجوازية».

جواب ثالث يختزل المسألة كلها الى معالجة تكنولوجية شبه بحتة، إذ يرى ان الانظمة السياسية المتتالية منذ الاستقلال راكمت قدراً هائلاً من التجربة الحسية في مجالات القمع والكبت والمراقبة. فالأنظمة القائمة هي تالياً جوفاء، سياسياً وايديولوجياً، إلا من أجهزة استخبارات حسنة التدريب، طويلة اليد، متفوقة التجهيز، تضرب بسرعة وبصورة موجعة كل أشكال المعارضة الممكنة، إن جاءت من ضمن القوات المسلحة بصورة مشروع انقلاب، أو من داخل المجتمع المدني بصورة تمرّد أو عصيان. ويرى أصحاب هذا التحليل أن المجتمعات المعنية هنا تعمل فيها «ماكينات جهنمية» لا هدف لها الا استمرارها الذاتي في

حكم البلد ونهبه، من دون ان تأبه الى مبدأ أو قانون أو عقد. إنما هي القدرة المتفوقة المختبرة المنظمة المجهزة على ممارسة «الاستبداد الشرقي» القديم بواسطة الوسائل التكنولوجية الحديثة.

جواب رابع يخرج عبر حدود الدول المعنية ليرى مفتاح الاستقرار في وضع اقليمي مميّز نشأ بعد ١٩٧٣. فالنظام العربي شهد عدداً من المعطيات الجديدة، منها أن جمهوريتين مواجهتين لاسرائيل (مصر وسوريا) استطاعتا ان تغذيا شرعيتهما الذاتية بصورة محسوسة من خلال النقاط المسجّلة على الجبهة. وكانت الملكيات المحافظة تفوز في هذا الوقت بنمو هائل في عائداتها النفطية. فالتقى الحدثان اذ أعطى نصف الانتصار العسكري شيئاً من الثقة بالذات للأولى، ودفع الغنى المفاجىء الكبير الثانية الى توسيع دائرة دعمها المالي للدول العربية الأخرى. فكانت النتيجة أن نشأ نظام إقليمي عربي سياسي جديد يحكمه منطق الاستقرار السياسي في داخل كل دولة بفضل عدد من العناصر المتكاملة: ١ ـ تحسن شرعية الدول «التقدمية» عام ١٩٧٣ بعد هزيمتها الساحقة عام ١٩٦٧، ٢ ـ اعتراف هذه الدول بعدم مقدرة الأنظمة «التقدمية» في الخمسينات والستينات على زحزحة الأنظمة «المحافظة» واستعدادها تالياً للتأقلم مع هذا الواقع، وقبول الدعم المالي الضروري الآتي منها، ٣ ـ صعود حتى التخمة في أرقام الريع النفطي في الدول المنتجة وتالياً تسرّب العائدات الى الدول غير المنتجة عبر قنوات مختلفة منها الدعم الحكومي، والمساعدات الخيرية، وتحويلات العمّال العرب المهاجرين لدول النفط، والمال السياسي، وقد أدى كل هذا الى نشوء فئات واسعة في الدول المنتجة للنفط كما في الدول المستفيدة بصورة غير مباشرة من عائداته، تستفيد من الاستقرار وتنمو في جوه. ٤ ـ التعديل التدريجي في التوجهات الدبلوماسية الذي جعل من السبعينات والنصف الأول من الثمانينات «حقبة أمريكية» الى حد بعيد، شهدت تورط مصر العميق الى جانب الولايات المتحدة وتقارب معظم الدول العربية الأخرى من واشنطن، وقد حمل هذا التقارب واشنطن الى دعم استمرار الأنظمة القائمة واستقرارها على تنوع اتجاهاتها السياسية المعلنة، وذلك حفاظاً على نظام اقليمي يميل بصورة ملموسة ولو متفاوتة الى جانبها. ٥ ـ حصول كل ما سبق في وقت كانت فيه الايديولوجيا الوحدوية ـ الاشتراكية، لا سيما في تعبيرها الناصري، في أسوأ أحوالها بسبب انفصال سوريا (١٩٦١) والمأزق المحرج في اليمن (١٩٦٥)، واتجاه سوريا والجزائر في الستينات للمزايدة السياسية على القاهرة، والهزيمة المرة بوجه اسرائيل (١٩٦٧)، ناهيك عن وفاة عبدالناصر نفسه، مما ترك المجال واسعاً وحراً أمام الايديولوجيات المحافظة بل والرجعية التي كانت مكبوتة في مرحلة الاستقلال الوطني السابقة.

لن نرفض أياً من هذه الأجوبة رفضاً قاطعاً. إن الرأي القائل بنفي الاستقرار له مبرراته وأهمها تلك التي ذكرناها في مطلع هذه المقدمة بالذات، وهي أن ابناء المشرق العربي

يموتون بأعداد هائلة خلال فترة «الاستقرار» هذه. بهذا المقياس، فإن ثمن الاستمرار في السلطة غال وغال جداً، اذ لا يستقر الحكم إلا بفتح مواسير الدم. لكن هذا الرأي يتناقض أيضاً مع واقع استمرار الفئات نفسها في حكم البلاد، أيا تكن السياسات التي تتبّعها. ولا يكفي القول بأن هذا الأمر شكلي سطحي، فلقد أدى سقوط النظام السياسي ـ الأمني القائم في إيران الى تغيرات اجتماعية ـ اقتصادية مهمة. اذ لا يمكننا القبول بمقولة السياسة كصفحة بيضاء تتسجّل عليها تباعاً تحولات المجتمع. «فالبنية الفوقية» لا يمكن اعتبارها سلبية ساكنة، الا في التحليل الماركسي البدائي، غير القادر على الخروج من اقتصادويته. بل يمكن القول ان البنى الايديولوجية، ودعاتها السياسيين ـ العسكريين هم اجمالاً في وضع المبادرة، يفرضون الاستقرار لكي ينتعش الاقتصاد وتنمو التجارة. ويصعب علينا، في أي حال، اعتبار نظم السلطة التي نشأت في المنطقة عبر التاريخ مجرد أدوات أو امتدادات لمصالح اقتصادية تنشئها وتدعمها وتسيطر عليها، إنما نحن هنا أقرب بكثير الى التحليل الخلدوني القائل بأولوية السياسة، في المنهج كما في المسار التاريخي، أي بكلام آخر، بأسبقية قيام «الرئاسة» المرتبطة بـ «عصبية»، على نشوء المصالح الاقتصادية المرتبطة بها.

الاشارة الى التطور المذهل في وسائل القمع هي أيضاً محقة. ولكن اختزال الاستقرار السياسي إلى أدوات تثبيته المادية أمر يصعب القبول به أيضاً. قد لا يكون هناك جهاز واحد في الدولة المعاصرة تم تطويره بالسرعة والحداثة والتقدّم والتجدّد الدائم التي حكمت تطور أجهزة الاستخبارات. لقد تعددت هذه الأجهزة وهي تتنافس في ما بينها، وخيوطها مجتمعة في مكان واحد، لدى القائد الذي أعطى كلاً منها المقدرة على التدخل، وعلى مراقبة القوى المسلحة والمجتمع وأجهزة الاستخبارات الأخرى. إن الاموال على هذا المجال لا حد لها فعلاً، ناهيك طبعاً عن تطور وسائل وأشكال التعاون بين الأنظمة العربية في هذا المجال وبينها وبين أجهزة الاستخبارات الدولية. لكن هذه الفاعلية الفائقة لا تفسّر ظواهر سياسية بأهمية التي ندرس. غير أننا لا نقلّل البتة من فاعليتها ومن أهميتها في تفسير فشل محاولات قلب الأنظمة.

والتعاون بين أجهزة الاستخبارات العربية، على رغم تنوع الأنظمة، شكل من أشكال النظام القائم وفقاً للرأي الرابع المذكور سابقاً والذي له أيضاً مبرراته، اذ يصعب فعلاً فهم هذا الاستقرار السياسي شبه الشامل (باستثناء ظواهر طرفية كلبنان وموريتانيا واليمن)، بدون التحرك الدائم والفعّال للأرصدة العربية الموظفة في خدمة الأهداف السياسية، أو المؤدية بصورة غير مباشرة الى نشوء فئات اجتماعية واسعة مستفيدة، ولو بشكل فتات، من الريع النفطي. لذلك فان التبدل الحاصل في اسعار النفط، وبالتالي في عائداته، والذي بدأ عام ١٩٨٣ (بعد تأخر سبّبه حصول الثورة في ايران والحرب التي تلتها)، لا بد له من أن يؤدي الى تحولات سياسية مهمة، ولو أن معرفة كيف وأين ولمصلحة من ستحصل هذه التحولات

أمور معقدة للغاية تتعدى نطاق هذه الدراسة. وهذا يعني عملياً ان بلداناً غير نفطية كالأردن أو سوريا استفادت بكثرة من المرحلة النفطية، بصورة غير مباشرة، ستواجه مشكلات اقتصادية، وحالها كحال الدول المنتجة نفسها، أو ربما هي اسوأ بسبب هزال احتياطها المالي.

لا تفسّر هذه المعطيات، على صحتها، كل شيء، وربما أنها لا تشير بصورة كافية الى ما حصل داخل الكيانات القائمة في المشرق العربي منذ انشائها، وبصورة أدق، منذ استقلالها السياسي. لقد حصلت تحولات كبرى على غير صعيد، أحدها الذي سيتم التركيز عليه في هذه الدراسة ويمكن ايجازه كما يلي: لقد قامت في الكيانات المذكورة، عصبيات يربطها الانتماء المشترك، الطائفي أو الجهوي أو القبلي، بالسيطرة التدريجية على جهاز الدولة. واستفادت هذه الجماعات المتميزة بأصولها الريفية، من انشاء الكيانات الحديثة للانتقال شبه الحر الى المدينة والاقامة فيها، والتعلّم المجاني إجمالاً، والانخراط في الاحزاب «الحديثة» وفي القوات المسلحة، من دون ان تتخلى تماماً عن عصبيتها الريفية التقليدية. بحيث استطاعت هذه الجماعات ان تستفيد في **الآن معاً** من العصبية القديمة المستمرة ومن المؤسسات الناشئة حديثاً، مؤكدة مرة على انتمائها للأولى ومرة أخرى على تماهيها مع الدولة الحديثة، حسب الظروف وحسبما تقضي المصلحة. فوجدت هذه الجماعات نفسها في وضع تحسد عليه، فهي قادرة على خدمة «الدولة» بصورة محسوسة وعلى تقويض أسسها، وقادرة على الانخراط في المدن وحمايتها وعلى ضربها بقساوة عند الحاجة، وقادرة على الاستئثار بالسلطة السياسية ـ العسكرية لدرجة تسمح لنفسها فيها أن تترك اللعبة الاقتصادية تتوسع فتنتفع منها الفئات المدينية المستعدة للتخلي عن نشاطها السياسي.

أكدنا على تعبير في **الآن معاً**، لأن لهذه الجماعات منطقين متوازيين. فهي كالإله الاغريقي جانوس تبني الدولة الحديثة، وتشيد المؤسسات، وتحمي القطاع العام، وتقوّي المؤسسة العسكرية، وتدافع عن الوطن، وتسعى الى تحقيق الديمقراطية وتقوم، لذلك، بأعمال وتتخذ مبادرات عديدة مقنعة، ولكنها أيضاً، وفي الوقت نفسه، لا سيما عندما يدهمها خطر انزلاق السلطة من بين أيديها، تعود فتنكفىء على ذاتها، وتضرب من حولها ذات اليمين وذات اليسار فتستغل مؤسسات الدولة حتى تعريضها للخطر، وتركب حصان العسكر للدفاع عن نفسها لا عن الوطن، وتعيث فساداً في الاقتصاد باستيلائها على وسائل تخريبه وبتشجيعها السوق السوداء، وتقضي على منافسيها من أبناء الوطن (أو من ترى أنهم كذلك) من دون هوادة وكأنهم ألدّ أعدائها. فيحتار المراقب كيف ينظر لهذا المسلك المتناقض: يحارب الرشوة من جهة ويشجعها من الأخرى، يبني الجيش من جهة ويتحكّم بمهامه من الأخرى، يشيّد المصانع من جهة ويسلّط زبانيته غير الأكفياء عليها. يحتار الانسان، ويبحث عن وسيلة لتصنيف هذه السلطات التي تبدو منفتحة يوماً وقاسية يوماً آخر، علمانية حديثة

وفئوية طائفية، عادلة وظالمة، صادقة وكاذبة. وفي المجال الخارجي، فالقيادات نفسها تبدو قادرة على التحالف مع الاتحاد السوفياتي، وعلى التقارب مع واشنطن، على تشجيع الفلسطينيين وعلى اغتيال قادتهم، على الدفاع عن الاشتراكية وعلى التعامل مع دول النفط المحافظة بصورة حميمة. ويبدو الزعيم الأعلى «نظيفاً» على المستوى الاخلاقي، لكن معاونيه الأقربين يرتشون حتى العظم، ويبدو هو وطنياً وهم على استعداد للعمالة، ويبدو هو عصرياً، علمانياً، منفتحاً بينما هم قادرون على أسوأ الممارسات العنيفة، الطائفية، المملوكية.

فرضيتنا الأساسية هي التالية: بينما تأخر معظم الجسم السياسي، المديني الأكثري، في الشرق الأدنى في فهم ما حصل له غداة سقوط الأمبراطورية العثمانية، عرفت جماعات ريفية كانت معزولة عن الممارسة السياسية كيف تستفيد من نشوء الدول الحديثة لترتقي في السلم الاجتماعي، ولتقوي مكانتها السياسية ثم لتستولي على الدولة، وكان على هذه الجماعات ان تفهم بسرعة ان تجزئة المشرق العربي الى عدد من الكيانات ليس ظرفياً، وأن عودة الدولة العثمانية أو أية دولة توحيدية ليس فعلاً على بساط البحث في ظل النظام الدولي القائم. كما هي فهمت ان المدينة هي باب السلطة، فدخلتها للتعلّم والاغتناء من خلال وسائل الاندماج الحديثة التي انشأتها الدولة، لا سيما المدرسة، والثكنة، والادارة، وبعدها الأحزاب. لكنها لم تدخل المدن أفراداً مجردين بل حافظت على ولاءات سابقة من دون أن تبرزها، بينما بدا أن هذه الجماعات تعطي الدولة الحديثة دماً جديداً يحيي الجسم المديني المترهل بعد قرون من الحكم العثماني. غير أنه كان لا بد لهذه الجماعات من أن تتنافس على الدور الأول، فتنافست بطريقة علنية أم لا، دامية أم لا، حتى وصل اكثرها أهلية الى سدة السلطة. مثال ذلك الأكراد الذين استغلوا وجودهم في الجيش، فقاموا بأول الانقلابات في سوريا وفي العراق، ولكنهم ما لبثوا ان تركوا المقعد الأول لجماعات أخرى كانت أكبر طموحاً أو أحسن تأهيلاً، أو على أي حال ذات قاعدة ديمغرافية أوسع.

لا شك ان الدولة الحديثة، دولة مساواة المواطنين، وفصل الدين عن الدولة، كانت خير مركبة لارتقاء هذه الجماعات. لكن اليد الأجنبية ساعدتهم أيضاً. فعلى الرغم من خلافاتها الكثيرة، اجتمعت فرنسا وبريطانيا على استعداء الأكثرية المدينية. وتأخرت هذه كثيراً لفك ارتباطها بالسلطنة العثمانية ونادراً ما خرجت عليها قبل ١٩١٨. وهي كانت ذلك «المستنقع» الذي يحمي التيارات «المتطرفة» ويشجع نموها أيام الانتداب. لذلك وجب تطويقها من خلال تشجيع النشاطية السياسية لدى فئات أخرى، لا تنتمي بصورة أم بأخرى الى الأكثرية المدينية. فاجتمعت ايديولوجية الدولة الحديثة، دولة المساواة والمؤسسات، مع السياسات الاستعمارية البريطانية والفرنسية لتصبح معاً أفضل المناخات لتطور هذه الجماعات ولنمو طموحاتها السياسية. وجاءت، بعد الاستقلال، الأحزاب الوطنية الحديثة تضيف طرقاً جديدة لتبرير هذا التدخل العطش في السياسة من قبل فئات حرمت

منها قروناً، وجاءت الجيوش لتضع سيفاً في يد آلاف الريفيين الـذين تطوعـوا فيها. فتمـدّن الريف تدريجاً وتريّفت السلطة، ونمت الدولة الحديثة بمؤسساتها العصرية ويدها مشبوكة بأكثر العصبيات بعداً عن سابقاتها من الدول.

هذه العصبيات تكره ان توقّع باسمها ممارساتها السياسية، فهي تريد ان تظهر الدولة، وكأنها تلك الأداة الطيعة الممثلة للمجتمع والماثلة لخدمته. فالدولة في الخطاب العربي المسيطر هي كـما صورهـا السياسي العـراقي توفيق السـويدي عنـدما تسلّم رئـاسة الـوزارة (١٩٤٦) بقوله: «إني عازم على ان اجعل ماكينة الدولة في حالة من النظام تجعلها تسير سيراً لا يشوبه عدم الكفاية، والاخلاص، وكل من يريد ان يعـرقل سـيرها هـذا فإنها تلفـظه لفظة النـواة»[١٤]. ها هي الـدولة مـاكينة سيّارة متينة، واحدى وظائفها الأولى إخفاء هوية من يقودها. هنـاك طبعاً قـائد، صـوره على ناصية الشوارع وعلى أبواب الابنية الحكومية. ولكنه قائد غير قـادر أن يبوح بكيفيـة وصولـه الى قمة السلطة، غير قادر حتى على الاحتفاظ باسمه أو باسم المكان الذي أبصر النـور فيه. فالسلطات العربية القائمة حالياً أسيرة «ايديولوجيا الدولة المعاصرة»، التي تفرض عليها، بين أمور كثيرة، جعل الأصل مخفياً، والاسم منسياً والتوقيع مبهماً. لكن شفافية الدولة العربيـة، كما سنرى، معطى ايديولوجي الى حد كبير. فإن هي تميزت بشيء واحد، فهو بالفعل انعدام شفافيتها.

(١٤) عبـد الرزاق الحسني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة، ط ٥، ١٠ ج (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ٧، ص ٧.

الفَصْل الأوّل

الهَوِيَّة وَالوَلاء:
بَيْنَ التَارِيخ والجغرافيا

هناك علاقة حميمة بين مدى الولاء لكيان سياسي جديد ومدى تطابق هذا الكيان مع تطلعات المجتمع، أو على الأقل، مع تطلع الفئات المؤثرة سياسياً فيه، لشكل وحدود الكيان المقترح. لقد تزايد عدد الدول في القرن العشرين بصورة مطّردة بينما كان الاتجاه الغالب في العالم، حتى الحرب العالمية الأولى، معاكساً اي نحو مزيد من التوحد في عدد أصغر من الدول، كما يشير الى ذلك توحد ايطاليا والمانيا مثلاً. ولكن هذا التزايد المعاصر لم يكن دائماً نتيجة تحول محلي جعل «شبه ـ دولة» أو «نواة ـ دولة» تستفيد من جو دولي جديد لتتطور الى دولة، أي الى جهاز بيروقراطي يمثل مجتمعاً معيناً ويسيطر عليه في الآن معاً، اذ غالباً ما كان إنشاء الدول مرتبطاً، الى حد صغير أم كبير، برغبات دول كبرى مسيطرة على النظام الدولي، تسعى الى تقاسم امبراطوريات هرمة أو الى تنظيم الأوضاع العامة في المناطق التي تسيطر عليها في العالم، بهدف تأمين مزيد من الاستقرار لهذه السيطرة.

كان على هذه القوى العظمى ان تأخذ بعين الاعتبار وهي تنشىء الدول الجديدة، واحدة تلو الاخرى، عدداً من المعطيات الأساسية. أول هذه المعطيات طبعاً هي مصلحة الدول الكبرى بالاجابة عن السؤال التالي: ما هي الحدود والهوية والحدود الجغرافية الفضلى التي تجعل من قيام الدولة المستحدثة حدثاً ايجابياً لمصالح الدولة الكبرى، أو على الأقل لمصالح الفئات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي كانت تسيطر على الدولة الكبرى في مرحلتها الاستعمارية. اعتبار ثان لا يقل أهمية هو مدى تمكن الدولة الكبرى المعنية من إقناع الدول الكبرى الأخرى المنافسة لها والنظام الدولي عموماً بصلابة وفائدة عملها. إذ ان معارضة خارجية قوية لانشاء دولة ما قد تؤدي الى اهدار طاقات عسكرية أو اقتصادية للدفاع عن الدولة المستحدثة بصورة غير ضرورية. ومن هنا بالذات أهمية عدد من الاتفاقات الدولية الكبرى (مثل مؤتمر برلين عن افريقيا أو اتفاقية سايكس ـ بيكو) التي نظمت الى حد كبير

عمليات انشاء الـدول المعاصرة مـوفرة عـلى الدول الاستعـمارية حـروب التقاسم، أو مـزيداً منها. اعتبار ثالث هو رغبات الشعوب المعنية اذ لا يمكن الاعتقاد ان الاعتباطية القصـوى أو المصالح الاستعمارية المجردة تفسر كل شيء. فالدول الكبرى كانت أيضاً في حاجـة لأن ترى الـدول المستحدثـة وقد لفهـا بعض من المصداقيـة. من هنا لم تكن الحـدود اعتباطية مائة في المائة، ولا كان جمع أكثر من قبيلة أو شعب أو طـائفة في دولـة واحدة نتيجـة مطلقـة لنزوات موظف في وزارة مستعمرات. كان الأمر أكـثر تعقيداً إذ اختلفت المعـايير من دولـة كبرى الى أخرى، ومن منطقة في العالم الى أخرى. وجاءت عصبة الأمم لتجعل من تطلعات الشعـوب المعنية أمراً قانونياً مهما، سريعاً ما أصبح مرادفاً لحق تقرير المصير. ولكن حتى قبـل أن يتطور بهذه الصورة الايجابية، كان هذا الحق موجوداً في القوة، أي في حسابات المستعمر حول ردود الفعل التي سيلاقيها نشوء دولة عند اولئك الذين ستدعي تلك الدولة الناشئة تمثيلهم.

هذه المسائل ليست جديدة، وهي مكوّن أساسي من الثقافة السياسية العربيـة. ولكنها ليست بالمسائل التاريخية الباردة. فالمؤرخون غير متفقين تمـاماً عـلى المعادلـة التي تمت، في يوم من الأيام، بين القوى المحلية والقوى الدولية والتي انتجت في النهاية الدولة المعنية. فسـوف تجد مؤرخين يعتـبرون لبنان دولـة بالقـوة أصبحت دولة في الـواقع سنـة ١٩٢٠ فيما لا يـرى آخرون هذا الرأي بتاتاً فيعتبرون لبنان اختراعـاً فرنسيـاً شبه اعتبـاطي. ومن ناحيـة أخرى، فقد تسلم الدعاة السياسيون المعاصرون هذه المسائل، وحاولوا تطويعها قدر الامكان لخدمـة أهدافهم السياسيـة. فاتفق الانفصـاليون والـوحدويـون على اعتبـار الكيانـات القائمـة هشة سطحية اصطناعية لا تمثل الشعوب وتطلعاتها. واعتبرها الأولون ثوبـاً واسعاً أكـثر من اللازم ليلبسه المجتمع، بينما اعتبرها الوحـدويون ثـوباً ضيقـاً للغايـة لكي يحتوي أمـة قسمتها ارادة المستعمر الاعتباطية دولاً شتى، والانفصاليون طبعاً فئات، وغير متفقين على القـاسم المشترك لاعـادة رسم الخرائط: هـل هو اثني ـ لغـوي (الاكراد) أم ديني ـ طـائفي (مـوارنـة/ دروز/ علويون. . . الخ)؟ والوحدويون أيضاً فئات متناحرة، اذ انهم يرسمون خرائط مختلفة لأمتهم الطوباوية قد تبدأ، في ما يخص المنطقة التي نتناولها هنـا، من وحدة سـوريا ولبنـان الى وحدة «سوريا الطبيعية»، الى وحدة «الهلال الخصيب» مـروراً بوحـدة الأمة العـربية من المحيط الى الخليج، وانتهاء بوحدة أمة المسلمين من المغـرب الى اندونيسيـا. ولكن الوحـدويين يتفقـون اجمالاً على ان هناك «تجزئة» لوحدة قد تمت، وان المشروع التاريخي يقضي بلم الشتات واعادة التوحيد.

ليست اعادة كتابة التاريخ الحديث مقصـدنا في هـذا الكتاب، ولا نحن متمكنون من المـادة التاريخيـة بصورة كـافية لنجـزم، حيث شكك المحـترفون من المؤرخـين أو تلعثمـوا أو اختلفوا. ما نقـدر لحظه هـو ان هذه المسـائل لم تحسم في الثقـافة السيـاسية، وأن لهـا تأثيـراً واضحاً على مدى الولاء الذي يمحضه المعاصرون لدولهم. وقد تتميز منطقة الهـلال الخصيب

بالذات بحدة هذه المعضلة. يرى ايليا حريق، مثلاً، ان الدول العربية القائمة حالياً تمثل جميعها استمراراً معاصراً لكيانات تاريخية ثابتة، وان المستعمر أخذ بعين الاعتبار هذه الكيانات في المغرب وتونس ومصر والجزيرة العربية وإن هو أدخل اعتباطية ما، فليس ذلك في وجود هذه الدول ولا في هويتها، وانما في حدودها حيث لعب دوراً أساسياً. ولكن حريق يستثني بالذات من هذه القاعدة منطقة الهلال الخصيب حيث نشأت الدول المعاصرة، برأيه، على أنقاض السلطنة العثمانية وفقاً لقرارات خارجية، لا لتطلعات محلية. ولكن حريق يستثني من الاستثناء حالة لبنان الذي يرى فيه الكيان الوحيد غير الاصطناعي في منطقة الهلال الخصيب[1]. ولكننا، مرة أخرى، لا نرى في أنفسنا، القدرة على الجزم بل نكتفي من نظرية حريق، بإشارته الى حدة المعضلة في المنطقة التي ندرس، والتي ربما فسرت قيام ما سماه منح الصلح «الفهم الشامي» للقومية العربية[2]، ذلك الجنوح الوحدوي الجارف المبني على نوع من الارتياب الدائم بأصول الدول القائمة، وبمدى تطابقها الفعلي مع ما كان يطمح اليه الآباء والأجداد، وهو شعور لا يشترك فيه المصريون مثلاً أو المغاربة[3]. لكن التعميم لا ينفع تماماً، ويقتضي النظر الى كل من هذه الدول من زاوية الولاء هذه.

أولاً: العراق: القرار البريطاني والتطلعات المحلية

يكوّن العراق المعاصر وريثاً طبيعياً لسلسلة من الأنظمة السياسية التي انبثقت من بلاد

(١) Iliya Harik, «The Origins of the Arab State System,» in: Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State* (London: Croom Helm, 1987).

(٢) عن «الفهم الشامي» انظر مقولات منح الصلح، في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية** (بيروت: المركز، ١٩٨٠).

(٣) عن عدم وجود هذا الارتياب (أو على الأقل ضعفه) في المغرب العربي الكبير، انظر:

Elbaki Hermassi, «State Building and Regime Performance in the Greater Maghreb,» in: Salamé, ed., Ibid.

انظر أيضاً ندوة: «تطور الوعي القومي في المغرب العربي،» في: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٦٩ - ٩٣. حيث يرى الهرماسي ايضاً «ان المغرب العربي خلال الثلاثين سنة الاخيرة لم تكن تجربته تقع تحت شعار القومية العربية، وانا لا اظن، وجودياً، ان المغاربة يمثلون شذوذاً بالنسبة للانتماء العربي». والواقع ان عدداً من المفكرين المغاربة والخليجيين والمصريين بدأوا ينظرون الى القومية العربية «بمفهومها الشامي» كأنها الشذوذ. بينما التجارب خارج منطقة الهلال الخصيب تشير الى امكانات أوسع في الموافقة بين الوطنية والقومية وبين العروبة والاسلام. هذا ما يعتقد به مثلاً عبد الله بشارة، الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، الذي رأى، كغيره من الخليجيين، وعلى حد قوله وهو يقول، بابتعاد واضح عن هذا الحدث، «ان الخليج تعرّف لأول مرة على حرارة المدرسة الشامية وجرأتها في تبني مفهوم الوحدة العربية... وتفاعل الخليج مع هذه المدرسة مبهوراً بهذه القدرة الساحرة على ربط دمشق والقاهرة في دولة واحدة». لكن بشارة يجزم بوضوح أيضاً «بفشل الوحدة على الطريقة الشامية». هنا إذاً محاولات متنوعة لإبراز المد الوحدوي كما عرفته المنطقة في الخمسينات كفهم محلّي، لا عربي شمولي، وانما «شامي» لما يمكن أن تكون عليه الوحدة العربية». انظر: عبدالله بشارة، «دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية،» **التعاون**، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ١٣٥-١٨٥.

الرافدين، بحيث يمكن لأي عراقي معاصر أن يرى في تاريخه مراحل مهمة كان العراق فيها كياناً سياسياً متميزاً الى جانب المراحل الأخرى حيث تم دمج هذا الكيان في أطر أوسع. أولى مراحل التميز (ومن أهمها) تمتد من حوالى سنة ٣٥٠٠ الى حوالى سنة ٢٥٠٠ قبل الميلاد، هي مرحلة الحضارة السومرية التي انتقلت من جنوب البلاد لتضم مناطق شمالية في العراق وسوريا المعاصرين. وكانت المرحلة السومرية على الأرجح تمثل حضارة سياسية متكاملة قام التنظيم فيها على أساس تحالف هش بين مدن ـ دول. تلت ذلك مملكة متقدمة التوحد والاندماج تحت سيطرة الأكاديين لفترة قصيرة. تلت ذلك مرحلة تفتت شبه متواصلة قطعتها مراحل كان العراق فيها شبه موحد لا سيما ايام حمورابي (١٧٩٢ ـ ١٧٥٠ قبل المسيح). وتتابعت موجات من الغزو العسكري ومن الهجرات الديمغرافية الواسعة، الى أن نشأت دولة الاشوريين (عاصمتها نينوى ـ الموصل)، لفترة وسقطت تحت ضربات شعوب مهاجرة من بلاد فارس. واعيدت الى بابل زعامتها لفترة، الى ان عاد العراق عرضة لفتوحات الفرس فالمقدونيين والبيزنطيين وغيرهم. ثم جاء الفتح الاسلامي، وابرز مراحله معركة القادسية (٦٣٧) التي طردت الفرس من بلاد ما بين النهرين. غير ان معركة صفين التي تلتها أعطت العراق شخصية سياسية متمايزة طائفياً، من خلال تمركز الخوارج والشيعة فيه من خلال التمرد المستمر، ذي الطبيعة الاجتماعية أحياناً، للموالي. غير أن العراق عاد فأصبح مركز السلطنة بعد ٧٤٩ واعلان ابي العباس نفسه خليفة، وانتقال عاصمة الدولة الاسلامية الى بغداد بعد ذلك بسنوات[٤].

غير أنه مع سقوط الدولة العباسية، ولا سيما بعد احتلال المغول لبغداد عام ١٢٥٨، دخل العراق دائرة النفوذ الفارسية مجدداً لقرنين. وكانت شخصيته قبلها غير متمايزة الى حد كبير ان بسبب اتساع رقعة السلطنة السلجوقية شرقاً في ايران وغرباً في سوريا، أو لنشوء كيانات شبه مستقلة لا سيما في الحلة وفي الموصل. وفي عام ١٥٣٤ دخل العثمانيون بغداد وادمجوا العراق في سلطنتهم لفترة تقارب أربعة قرون، انتهت بالاحتلال الانكليزي خلال الحرب العالمية الأولى، وبانشاء دولة العراق الحديثة.

---

(٤) دخل العراق خلال المرحلة العباسية مرحلة من التمزق بسبب الضغط الفارسي عليه حمل قادته على النظر لحلفاء جدد، فجاء هؤلاء ولم يكونوا أكثر رأفة به من الفرس. يصف عبد العزيز الدوري هذا التمزق بقوله: «كانت الفتنة بين الأمين والمأمون عاملاً مهماً ومباشراً في فشل التعاون والتوازن بين العرب والفرس، اذ اكتسحت القوات الخراسانية بغداد وقضت على الأمين. ولئن كانت القوات الخراسانية التي قضت على الأمويين مختلطة، عربية وإيرانية، فانها الآن ايرانية كلياً مما ادى الى رد فعل سريع وعنيف من قبل البغداديين (وأهل العراق) ضد الخراسانية. وكان هذا الوضع عاملاً في اتجاه العباسيين الى المماليك الاتراك، فكانت هذه بداية السيطرة التركية في بلاد الاسلام». انظر: عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٩٩.

دعاة هذه الدولة قد يجدون لها جذوراً عميقة في سومر والأكاديين والبابليين والعراق المتمرد على معاوية والخلافة العباسية، هذا من دون ذكر دولة اللخميين عشية الفتح الاسلامي، أو الدولة «الشيعية» في الكوفة، أو دولة الزنكيين في الموصل، ناهيك عن شبه استقلال المماليك الجيورجيين المتأخر في القرن الثامن عشر، وان في إطار الدولة العثمانية. بالمقابل، قد لا يرى آخرون في هذه «السوابق» مادة تذكر، فيشيرون الى ان العصور التي كان فيها العراق جزءاً من امبراطورية واسعة كانت أطول بكثير من مراحل تمايزه ككيان سياسي. وحتى في حالات التمايز، يبقى مفهوم «العراق» غير مستقر. فالخوارزمي (ومعاصروه) كان يعنى بـ «العراق» المنطقة الجنوبية ذات الأكثرية الشيعية الساحقة التي يحدها شمالاً خط ينطلق من الرمادي إلى تكريت شرقاً. وأيام البويهيين الشيعة، كان العراق أكبر من ذلك بقليل وكانت عاصمته بغداد. وقد يكون أقرب السوابق للعراق الحديث هو عراق المماليك الجيورجيين (١٧٤٩ ـ ١٨٣١) الذين حكموا البلد تحت وصاية بني عثمان الاسمية[٥].

ما يهمنا من التاريخ هنا، هو انه يحتوي، في آن معاً، حججاً ومبررات للعراقويين المعاصرين، كما للذين يريدون تمزيقه دويلات أو ضمه لما هو أكبر منه. على اي حال، لم يكن في الثقافة السياسية قبل المعاصرة لا في منطقتنا ولا في خارجها، هذا التقديس شبه الديني للحدود. لكنه «للعراقويين» حجة في أن الانكليز بعد سيطرتهم على البلاد لم يتأرجحوا طويلاً في عملية تحديد عدد وهوية الكيانات السياسية التي سوف ينشئونها. فلا ترى في العراق، بالحدة نفسها التي تلمسها في سوريا، تلك الذبذبة في الأوساط الاستعمارية حول مستقبل البلد وحدوده. ثم انك لا ترى في العراق ردود فعل على انشاء الكيان عنيفة تدعو الى تقسيمه أو الى ادماجه في دولة أكبر. هناك شبه قناعة متبادلة بالكيان العراقي بين بريطانيا وأبناء البلاد، في وقت كان الايرانيون في حال من الضعف والانقسام لا تسمح لهم بالتدخل في مسار تنفيذ الأهداف البريطانية، بينما استطاعت بريطانيا ابقاء الموصل ضمن الاراضي العراقية بوجه المطالبات التركية من جانب، والفرنسية ـ السورية من آخر لفصلها. وتشير هذه المطالبات ضمناً الى تمايز الموصل النسبي عن باقي العراق. لكن مجمل العراقيين حولوا النقاش بصورة شبه فورية الى مسألة استقلال البلاد عن بريطانيا، مبتعدين عن هواجس اعادة النظر في حدودها.

---

(٥) من الصعب على أي كان رفض هذا التحديد للعراق بقلم احد ابنائه، عبد العزيز الدوري، المصدر نفسه، ص ١٠١. يمكن الاستنتاج منه ان التوترات الحالية في الهوية والولاء ليست حديثة على الإطلاق، فهي على الأرجح قديمة قدم البلد ذاته: «العراق مهد حضارة عريقة كوّنتها شعوب الجزيرة العربية وساحة صراع بينها وبين ثقافة أخرى آرية. وبعد قيام الاسلام وظهور دور العرب في التاريخ صارت ساحة صراع بين العروبة والاعجمية وبين الآراء الدينية المجوسية وبين الاسلام».

بقي أن تُبنى تلك الدولة، وبطريقة تسمح لبريطانيا بادخالها في دائرة نفوذها السياسي والاقتصادي دون كلفة كبيرة. ويظهر من وثائق تلك المرحلة ان بريطانيا كانت ترى ان هناك ثلاثة شروط اساسية لتحقيق اهدافها: ١ ـ انشاء دولة «عصرية» ذات حدود وسلطة مركزية لفرض الأمن وجباية الضرائب وحماية المصالح البريطانية من الداخل. ٢ ـ سيطرة نخبة محلية حليفة/ تابعة على جهاز الدولة الوليدة. ٣ ـ قبول المنافسين الآخرين من الدول العظمى لهذا الأمر. هذا الشرط الأخير حققته بريطانيا، عبر سلسلة من أعمال الأمر الواقع على الأرض، ومن المفاوضات الدبلوماسية المكثفة كاحتلال بريطانيا للموصل، بعد أن كانت قد وقعت اتفاقية هدنة مع تركيا (والجيش التركي ما زال في المدينة)، واتفاقية سايكس/ بيكو وقد صححها لمصلحة بريطانيا اتفاق كليمنصو ـ لويد جورج، ناهيك عن مؤتمر السلم في باريس وعصبة الأمم واجتماعات سان ريمو التي كرست فعلاً الوجود البريطاني في العراق، بعد إنشاء الدولة اسماً.

وكان الواقع الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى، دفع القيادات البريطانية للنظر في امكان اعادة صياغة الشرط الثالث لما فيه مصلحة اضافية لبريطانيا. كان الهدف البريطاني الأول على الأرجح، ادخال فرنسا في الشرق الأوسط لمواجهة أطماع روسية محتملة. لكن الاستيلاء على الموصل ومناطق أخرى، كان من الواجب اعتبارها ضمن النفوذ الفرنسي وفقاً لاتفاقيات سايكس ـ بيكو، أدى الى نشوء «ذهنية توسعية في الأوساط البريطانية القائدة»، تدعو الى التخلي عن هذه الاتفاقيات بهدف توسيع رقعة النفوذ البريطانية، بحيث لا يترك لفرنسا سوى حيّز ضيق يضم لبنان ومرفأ الاسكندرون، وبعض الحماية على الأرمن.

كان اللورد كرزون واضحاً فيما يخص الدول التي قد تنشأ. فهو قال عن العراق انه يجب حكمه من خلال «واجهة عربية من خلال مُحمدي محلي، تساعده ادارة عربية قدر الامكان وبارشاد بريطاني»[٦]. ولكن بريطانيا، التي كانت تشعر بقوة متجددة ازاء فرنسا، لم تكن ترتاح للولايات المتحدة، بحيث رأى رئيس الوزراء البريطاني أنه، لدفع واشنطن لقبول مبدأ الانتداب المستحدث، قد تكون أسهل الطرق توريط أمريكا في الشرق الأوسط كدولة منتدبة على أرمينيا مثلاً، ذلك «ان شئنا استمرار الامبراطورية كتجمع واسع من الأمم، فمن الضروري

---

(٦) نقلاً عن: William Stivers, *Supermacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1930* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982), p. 29.

أما السيد برسي كوكس، فقد أعلن انه جاء العراق «لتشكيل حكومة وطنية بنظارة حكومة بريطانية» وبما ان الثورة كانت ما زالت قائمة حين وصوله فقد أضاف: «ولقد يصعب جداً على فخامته تنفيذ منويات الحكومة البريطانية، ما دامت بعض أقسام العشائر والطوائف في العراق تعادي الحكومة». انظر: عبدالرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٥، ١٠ ج (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ١٠. وان استطاع كوكس الكلام بهذه الطريقة فلأنه كان في بغداد من كان على استعداد للتعاون معه.

الاستعانة بالولايات المتحدة الامريكية»[٧]. من هنا خطة بريطانية واضحة في الشرق تقضي بلجم التوسع الروسي، وتصغير رقعة النفوذ الفرنسي وتوريط الولايات المتحدة الامريكية كقوة رديفة لبريطانيا.

لكن النجاح لم يكتب لهذه الخطة. ففرنسا هاجمت سوريا واحتلتها، وقضت على دولة «المحمدي المحلي» (الأمير فيصل) الذي تدعمه لندن في دمشق. وفي الولايات المتحدة، فقد تلكأ الكونغرس في تبني السياسة الولسنية. وجاءت المعاهدة الروسية ـ الفارسية سنة ١٩٢١ لتقضي على آمال لندن بابقاء موسكو خارج الشرق الأوسط نهائياً. أما ارمينيا التي كان من الممكن توريط واشنطن بالانتداب عليها، فقد استطاعت القوات التركية والسوفياتية تمزيقها دون رجعة. هكذا وجدت بريطانيا نفسها في مطلع العشرينات في وضع غير القادر، لا عسكرياً ولا مالياً، على ضبط الإرث الجغرافي الشاسع الواقع بين أيديها، مما زاد طبعاً من عزمها على انشاء كيانات محلية مكتملة تستطيع ضبط المجتمعات المحلية، ومن ثم ربطها بالمصالح الاستعمارية البريطانية.

هذا الرابط بين «المحمدي المحلي» ووزارة المستعمرات كان ضرورياً، لأن فرنسا استطاعت تحسين وضعها بصورة ملموسة بعد معركة ميسلون ضد جيش يوسف العظمة المتواضع والمهزوم سلفاً. ولأن تركيا استطاعت، بفضل نشاط مصطفى كمال أتاتورك وحزمه، اعادة بناء ذاتها بسرعة كافية لكي تطالب بالموصل والاسكندرون (وربما بشمال العراق وشمال سوريا بكاملها)، والسيطرة الغربية على تلك المناطق لم تتوطد بعد.

وكان الربط ضرورياً أيضاً لأنه، في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، كانت السياسية الولسونية التدخلية قد غابت، ليحل محلها موقف واضح يقضي بفصل مسألة حماية المصالح الاقتصادية الامريكية عن مسألة التدخل الأمريكي في الشؤون السياسية العالمية. هذا الموقف شكل بدوره رافداً أساسياً في مسار بناء «الدول الوطنية» في المستعمرات السابقة، والتي تديرها «حكومات محلية» قادرة على فتح الأسواق لا أمام السلطة الاستعمارية، بريطانية كانت أم فرنسية فحسب، بل أمام الدول الصناعية كلها، لا سيما الولايات المتحدة ذاتها.

هذا التشجيع الأمريكي لنشوء النخب المحلية المتحررة من سيطرة الاستعمار الاوروبي القديم كان واضحاً في غير منطقة من العالم لا سيما في أمريكا اللاتينية، ولكنه بقي تشجيعاً خجولاً في الشرق الأوسط، وذلك على الرغم من ردود الفعل الايجابية التي كانت مبادىء ولسون الشهيرة قد انتجتها في صفوف الوطنيين العرب. لكن سوء تفاهم أساسياً حصل على

---

(٧) نقلاً عن: Stivers, Ibid., p. 29

الأرجح بين واشنطن و«محبيها» العرب في تلك المرحلة. فإدارة ولسون لم تكن على الأرجح ترى أن كيانات الشرق الأوسط «ناضجة» بما فيه الكفاية لكي تكون مستقلة. من هنا قبلت واشنطن ضمناً بتقسيمات سايكس - بيكو، وتحمست علناً لفكرة الانتداب، بينما كان العرب يرون في واشنطن قوة عصرية مؤيدة للاستقلال.

الخطر البولشفي، التحفظ الامريكي، التحسن النسبي في أوضاع فرنسا المشرقية، عناصر أدت جميعاً الى السياسة البريطانية الحقيقية لما بعد الحرب، والتي وضعت معظم أسسها في اجتماع القاهرة الشهير (١٩٢١/٣/١٢) الذي رئسه ونستون تشرشل شهرين بعد تعيينه وزيراً للمستعمرات. كان الهدف النهائي للاستراتيجية الجديدة بناء دولة مستقلة شكلياً، إنما مرتبطة ببريطانيا، وغير مكلفة بتاتاً للخزانة البريطانية. هذا كان رأي تشرشل نفسه: «اني آمل ان يصبح العراق في وضع يسمح له بأن يكون دولة مستقلة، تربطها ببريطانيا صداقة، وموقف ايجابي من مصالحها التجارية، دون ان تضع أي عبء على وزارة الخزانة»[٨]. وكانت معاهدة ١٩٢٢/١٠/١٠ بين العراق وبريطانيا تجسيداً لهذه الاستراتيجية التي قضت، بحسب تعبير ستايفرز الى أن «يدفع العراقيون، كغيرهم من شعوب الامبراطورية غير البيضاء بشرتهم، ثمن حكم بريطانيا لهم»[٩]. وكانت لندن تنظر للمعاهدة على أنها شهادة ولادة الدولة الحديثة التي لا يمكن لأي نص لاحق ان يناقضها، بما في ذلك دستور الدولة الجديدة. وجاءت الملاحق المالية والادارية تثبت دعائم السياسة الجديدة بحيث رأى العراق نفسه بحاجة للاستماع لنصائح «مستشارين» بريطانيين، ولدفع مرتباتهم، لا بل ونفقات المفوض السامي البريطاني نفسه. أما الناتج النهائي فكان نشوء طبقة جديدة من الكومبرادور المحليين، المرتبطين في نشأتهم ونمو نفوذهم وثروتهم ببريطانيا.

تم عملياً انشاء الدولة الجديدة بسرعة. ففي خريف ١٩٢٠ وصل كوكس، مندوباً سامياً، الى بغداد، وقام باختيار نقيب الأشراف فيها رئيساً لأول حكومة. ثم دخل مباشرة في عملية ذكية من الضغط، باصداره بيانات فحواها انه يعود الى العراقيين ان يختاروا نظامهم السياسي، وذلك من خلال «مؤتمر عام». ولكن عليهم أولاً انتخاب مندوبين عنهم لهذا المؤتمر العام، مما يعني دورة انتخابات. ولكن هذه غير ممكنة طالما الثورة مشتعلة، والنتيجة محاولة ابراز الثورة على الانكليز كعقبة امام تقرير العراقيين لمصيرهم. ثم قام البريطانيون بقمع محاولة الشيخ محمود الانفصال بلواء السليمانية لنفسه، وقرروا ارسال فيصل للعراق. فقام جعفر العسكري، وزير الدفاع، بطلب انتدابه من أبيه ملك الحجاز، بينما أجاب فيصل الطلب بقوله: «اذا كان أهل العراق يرغبون حضوري، فانا مستعد للحضور». وقام البريطانيون

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٩.

بابعاد السيد طالب النقيب الى سيلان، بعد أن تبدت منه معارضة لاستقدام فيصل، على الأرجح لطموحه بالمركز لنفسه. أما الدور البريطاني النشط في كل العملية، فتلخّصه أحسن تلخيص إحدى برقيات ملك الحجاز الى ممثله في لندن: «أشرنا سابقاً باستعدادنا لانفاذ رغائب بريطانية، سيما ما اخبرنا به فيصل. ننتظر اخبارنا بميعاد سفر فيصل كي نبلغ العراقيين ذلك دفعاً للشائعات». وأرسلت الحكومة البريطانية باخرة خاصة حملت فيصلاً من جدة الى البصرة، التي وصلها في ١٩٢١/٦/٢٣. ثم نظّم كوكس (والحكومة) ما يشبه جلسات البيعة في ألوية العراق، جاءت نتيجتها على الاجمال مؤيّدة، مرفقة بعدد من المطالب المحلية كبعض من الاستقلال الذاتي في البصرة، وحماية حقوق الأكراد في الشمال، ومن المثير أن معظم المضابط الواردة اشترطت بقاء الانكليز. وتوّج فيصل في ٢٣ آب/ اغسطس ١٩٢١ ملكاً على العراق[١٠].

هذه الاستراتيجية البريطانية كتب لها النجاح. فهي أدّت الى احلال نخبة محلية جديدة (تضم العاهل ذاته) في موقع الاتهام من قبل القوى الوطنية، بدل أن تكون نقمة العراقيين موجهة، كما في ثورة عام ١٩٢٠، ضد بريطانيا نفسها. وكانت المعارضة العراقية، على رغم وعيها لحقيقة المخطط البريطاني، عاجزة عن الرد عليه بصورة فعّالة، خصوصاً وان النخبة السنية المدينية الادارية ـ العسكرية في أكثريتها الساحقة، كانت قد اختارت الدخول في لعبة بناء الدولة الفيصلية. وواقع الحال انه لم يكن هناك أمام العراقيين خيار آخر خصوصاً وان انسحاب الدعم البريطاني كان يمكن ان يؤدي الى تدهور الموقف العراقي إزاء جيران توسعيين، لا سيما الاتراك منهم والسعوديون ومن ثم الايرانيون. كان دور بريطانيا أساسياً في الحفاظ على سلامة الأراضي العراقية.

ولقد ساعد في نجاح الخطة، بعد نظر بريطانيا في ما يختص بمالية الدولة الجديدة. كان من الممكن طبعاً ان تقوم بريطانيا، قدر الامكان بنهب العراق، على الطريقة الاستعمارية القديمة. ولكن هذه السياسة لم تعد ملائمة، بالنظر الى تطلعات النخب المحلية في الدول المستعمرة بعد الحرب العالمية الأولى، وبالنظر أيضاً لضغوط الدول الصناعية الأخرى، لا سيما الولايات المتحدة، المعارضة لاستئثار أي طرف استعماري بسوق جديدة. من هنا ساهم البريطانيون في الدفاع عن المصالح الاقتصادية الوطنية العراقية بمواجهة شركات النفط. والهدف من ذلك كان مزدوجاً: الأول اعطاء الدولة الجديدة مجالاً لتحصيل واردات كافية لكي تعيش ولكي تدفع ما يترتب عليها من واجبات مالية تجاه بريطانيا. والهدف الثاني كان تصوير بريطانيا وكأن لها مصلحة لا متقاربة مع العراق فحسب، بل متشابهة ان لم تكن واحدة.

---

(١٠) المقتطفات نقلاً عن: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١، ص ٤٠.

لكن هذه السياسة البعيدة المدى لم تكن لتمنع بريطانيا من مواجهة التناقض الأساسي في سياستها: ان كان الهدف بناء دولة، فمن الضروري السماح للنخبة المسيطرة عليها بتحسين صورتها في الأوساط الوطنية باعطائها، ان لم يكن استقلالية، فعلى الأقل بالسماح لها بأن تظهر لمواطنيها وكأنها تحكم. ولكن ما ان كان المفوض السامي يسمح لهذه النخبة بهامش استقلالية ما، حتى كانت ترى نفسها تعطي «التنازل» تلو الآخر للقوى الوطنية، مما يثير رد فعل بريطانياً جديداً لوضع حدود لها. وكان الملك فيصل، بمزيج من التعاطف مع أبناء بلده بالتبني ومن الضعف أمام الضغط البريطاني، مثالاً لهذه النخبة التي وجدت لندن نفسها ازاءها في موضع المراقب الدائم لنخبة غير قادرة على حماية مصالح بريطانيا، في غياب رقابة هذه الأخيرة.

نجح المشروع البريطاني الى حد كبير على الرغم من تناقضاته. وتناقضه الرئيسي كان طبعاً وضع رأس هرم الدولة الوليدة المحشور بين حركة وطنية معادية للاستعمار وبين بريطانيا. تأرجح الهاشميون وأعوانهم من النخبة السياسية بين التقارب مع العناصر الوطنية (وكان هذا أحياناً من سياسات فيصل) وبين الارتماء في أحضان الانكليز (لا سيما أيام الوصي عبد الاله ونوري السعيد). ولحسن الحظ فإن أمام القارىء اليوم دراسات ممتازة عن تلك المرحلة، وعن مأزق الأسرة الحاكمة وأعوانها، تغنينا عن الدخول في التفاصيل. المهم من وجهة النظر المعتمدة هنا، هو نجاح النسق الذي انشأه البريطانيون، على الرغم من تنازلات متلاحقة للوطنيين أحياناً، وللولايات المتحدة احياناً أخرى، وعلى الرغم من تقطعات محدودة للنسق، لا سيما خلال حركة رشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١. وقد استمر النسق فعلاً زهاء أربعة عقود (سلطة سياسية مستقلة حقوقياً تؤمن لبريطانيا ثمن تبعية البلد بأسره).

ما يهمنا هنا، هو أن سقوط النسق عام ١٩٥٨ لم يؤد الى اعادة نظر حقيقية في الإطار الجغرافي - القانوني الذي كان البريطانيون قد وضعوا حدوده. كان هناك عراقيون عديدون، لا سيما البعثيون والناصريون وأعضاء حركة القوميين العرب بينهم، يدعون الى اسقاط النسق التابع واطاره الجغرافي - الحقوقي معاً، في سبيل إطار وحدوي عربي بقدر ما هو مستقل عن الغرب. وكانت هناك بالمقابل حركات انفصالية لا سيما بين الاكراد، وخلال فترة محدودة حول آل النقيب في البصرة، وفي قبيلة المنتفك. ولكن دراسة للحركة الوطنية العراقية قبل ١٩٥٨ وبعدها تشير بوضوح الى قبول واسع بالاطار يقابله رفض للنسق. بل على العكس فاننا نرى أكثر العراقيين قرباً من بريطانيا، وأعظمهم مصلحة في الحفاظ على نسق التبعية لها، هم أكثرهم استعداداً للتضحية بالاطار القانوني - الجغرافي العراقي لمصلحة التوسع باتجاه «سوريا الطبيعية» في الوقت الذي يقبل قادة الحركة الوطنية على تنوعها بالاطار الجغرافي - الكياني العراقي، بينما هم يكيلون الضربة تلو الأخرى لمصالح بريطانيا ولحلفائها في المنطقة.

ففكرة الكيان المميز واضحة لدى عراقيي العشرينات. في خطاب تتويجه ملكاً،

يتحدث فيصل عن العراق مشيراً الى أنه «شعب» و«وطن» بل و«امة». ولا ترى في أدبيات العشرينات إشارات واضحة الى غير ذلك من الولاءات ما فوق العراقية. بل على العكس فقد تكاثرت الدعوات الانفصالية من البصرة الى السليمانية الى الموصل. ولا ترى في خطابات الملك ولا في البيانات الوزارية اشارات الى انتماء غير الانتماء الى العراق. ويصح هذا الأمر ايضاً على مناهج الأحزاب. ففي برنامج حزب التقدم الذي اعلن عبد المحسن السعدون تكوينه سنة ١٩٢٥ ليس هناك اية اشارة الى أي أمر خارج الحدود العراقية. أما حزب ياسين الهاشمي، حزب الشعب، فقد دعا فقط الى دخول العراق عصبة الأمم، ويتضمن منهاج حكومة جعفر العسكري (١٩٢٦) دعوة الى «المودة والاحترام مع الدول المجاورة»، وجاء في مشروع التجنيد الاجباري الذي طرحته الحكومة عينها «ان الأمة العراقية انتهزت كل فرصة للاعراب عن رغبتها في ان تعيش حرة مستقلة وان تتبوأ مكانتها بين الأمم المتمدنة العزيزة الجانب». ويتحدث منهاج وزارة عبد المحسن السعدون (١٩٢٨) عن «مؤازرة الأمة ومساعدتها» وعن «حسن الجوار مع الممالك المجاورة» من دون التفريق بينها، بينما يتضمن برنامج حزب العهد «انماء العلاقات الحسنة مع الدول المتجاورة والمتحابة» وبعد كل دورة انتخابية كان خطاب العرش يرحب بـ «ممثلي الأمة»، وبعد استقلال العراق حيّا الملك «اعتراف الأمم بأننا امة حرة ذات سيادة تامة»[11].

هذا الانسياق للقبول بأولوية الولاء للوطن العراقي الجديد، على وضوحه، لم يكن يعني ادارة ظهر كاملة لما كان يجري في المنطقة. ففي ١٠ شباط/ فبراير ١٩٢٨، تظاهر العراقيون بكثرة ضد الصهيونية، يدفعهم لذلك شعور بالتضامن مع الفلسطينيين، ووطنيتهم المعادية للانكليز والباحثة عن مبرر دائم لابراز ذاتها. كما ان هذه المشاعر العربية ستجد متنفساً أوسع لها بعد حصول العراق على استقلاله، وبعد تبوؤ نوري السعيد رئاسة الحكومة. وفي ١٩٣١ بدأ الحديث عن «حلف عربي» وطار نوري السعيد الى الدول العربية المستقلة آنذاك لهذا الهدف. لكن المحاولة، على اسمها الفضفاض، أدت عملياً الى عدد من الاتفاقيات الثنائية للصداقة مع نجد ـ الحجاز، وشرق الأردن واليمن ومصر، اشار بعضها الى تبادل المجرمين. وقد تكون أول اشارة رسمية لميل العراق للعب دور عربي نشط ما جاء في بيان حكومة ناجي شوكت (١٩٣٢) من انها ستسعى الى «كل ما من شأنه تقوية الروابط الأخوية التي تربط العراق بالبلدان العربية المجاورة، بصورة تؤدي الى تعزيز روح الأخاء والمنافع المشتركة»[12]. لكن هذا التمييز للعلاقات العربية ما لبث ان تراجع في بيانات الحكومات التالية التي تتحدث عن «علاقات الصداقة مع الممالك الأخرى» فحسب.

وقد عاش العراق مرحلة صعبة للغاية في الثلاثينات، تميزت بكثرة الانتفاضات

---

(١١) المقتطفات نقلاً عن: المصدر نفسه، على التوالي: ج ١، ص ١٠٩، ١٥١ وج ٣، ص ٩٨.

(١٢) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٢١٤.

القبلية، وبتدخل متزايد للضباط في الحياة السياسية. لكنه على الرغم من ذلك، فقد عاد اهتمامه بالشؤون العربية يتعاظم مع نهاية الثلاثينات، إن من خلال وزارات نوري السعيد «القومية» كما كانت تسمّى، أو من خلال المجموعة العروبية داخل الجيش، والتي كان أبرز أفرادها صلاح الدين الصباغ. وكان هناك حديث، ولو محدود عام ١٩٣٩، عن امكان ضم سوريا للعراق، كمحاولة لحل مشكلة استقلالها المجمّد عن فرنسا. وتبنت حكومة الكيلاني عام ١٩٤٠ مبدأ مساهمة العراق في استقلال الدول العربية، بينما كان نوري السعيد يؤكد على ضرورة «توثيق وانماء الصلات بالأقطار العربية». وبعد الحرب العالمية، توطّد الاتجاه العروبي. فلئن جاء في منهاج حزب الأحرار «التعاون مع الحكومات العروبية»، فقد سعى الحزب الوطني الديمقراطي الى «اتحاد البلاد العربية بجميع الأمور المشتركة بينها في إدارة موحدة أو نظام مشترك». وكان من أهداف حزب الاستقلال «تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية» بينما اكتفى اليسار الماركسي آنذاك بالدعوة الى «التعاون والتضامن». وفي الدعوة لسياسة عربية نشطة، نرى السلطة ذاتها، والتيار القومي معاً، يتنافسان، وقد أثارت نشاطات نوري السعيد حفيظة دول عربية عديدة آنذاك، مما اضطره باستمرار الى تكذيب أمور كانت غير قابلة للتكذيب مثل بيانه[١٣].

ويجب القول انه خلال المرحلة الملكية بأسرها كان تعبير «القومية العربية» يتردد أحياناً كثيرة في الصحافة العراقية. لكن دراسة الظروف المحيطة باستعمال هذا المفهوم، لا تدفع بالضرورة للاستنتاج أن ما عُني به فيها اقامة وحدة عربية شاملة يذوب فيها الكيان العراقي الحديث. وواقع الحال أن تعبير «القومية» كان يشير الى ما يمكن ان ندعوه اليوم «هوية» كما في ردود الصحف البغدادية المؤيدة للحكومة على رجال الدين الداعين عام ١٩٢٣ الى مقاطعة الانتخابات. فالعروبة هنا هي عدو «الاعجمية» التي تنافسها في تحديد هوية الكيان الحديث. المعطى بالأساس ثقافي - لغوي، وعندما يصبح سياسياً، فللدلالة على لغة العراقيين وثقافتهم وتطلعاتهم المتميزة عن جيرانهم الفرس، وليس بالضرورة لميلهم الشديد الى مشروع سياسي وحدوي لم يكن بالفعل مطروحاً سيما بعد فشل «الثورة العربية»، بصورة ملحة.

هذه الظاهرة المميزة اعطت النظام الجمهوري الأول في العراق مقدرة كبيرة على مواجهة المد الوحدوي، ذي القيادة الناصرية آنذاك، وعلى تبني خط سياسي مميز شعبوي وعراقوي في الآن نفسه، لا نجد له شبيهاً حقيقياً في المنطقة. إذ ان مدى قبول العراقيين للكيان الذي يجمعهم كان أكبر مما اعتقده الوحدويون، بل ان العراقيين بدوا مستعدين للتمييز في مشاريع حزب الاستقلال أو جماعة الاهالي، كما يبرز ضمناً في «وثبة» ١٩٤٨ و«انتفاضة» ١٩٥٢، على الرغم من ان بعض المؤرخين خلط بين تأثر الانتفاضة بما جرى في

(١٣) انظر مثلاً: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٩٧.

مصر وبين اتجاهها الوحدوي المزعوم. لهذا استطاع قاسم، والموجة الوحدوية في عزها، ان يطرد عبدالسلام عارف «القومي» من السلطة وأن يقمع تمرد الموصل «العروبي» بالتحالف مع الحزب الشيوعي، كما مع رموز مهمة من العمل الوطني ضد النظام الملكي، من دون ان يرفضه العراق تلقائياً.

ولم يتزعزع هذا القبول فعلاً مع سقوط النظام «الانعزالي». فلا الاخوان عارف، ولا حزب البعث استطاعوا ان يخطوا خطوة واحدة في اتجاه وحدوي عربي. فلم تدم الموجة الوحدوية مع سوريا الا أشهراً عام ١٩٧٩، كما لم يدخل العراق (أو انه لم يُدخل) الى مجلس التعاون الخليجي. لا بل انه يمكن القول ان كل اتفاق مع الأقلية الكردية المتمردة كان يتم لمصلحة تثبيت دعائم الكيان العراقي، اذ تضطر السلطة الى اعادة تأكيد تمسكها بالوحدة الوطنية العراقية. زد على ذلك اندلاع الحرب مع ايران، وأقل ما يقال عنها انها لم تؤد الى صعود تيار عربي قومي مؤيد للموقف العراقي ولا أنها، على عكس بعض التوقعات الايرانية، أدت الى حركات انفصالية حقيقية في الاوساط الشيعية، بما يهدد وحدة الكيان بصورة ملموسة. وقد تكون احدى أهم نتائج الحرب، إن هي لم تنته بانتصار ساحق لأحد الطرفين، مزيداً من تقوية شرعية الدولة العراقية.

ثانياً: الأردن ومعضلته الفلسطينية

«لم تكن البقعة الجغرافية التي يمثلها الأردن اليوم الا ممراً للذهاب الى مكان آخر» يقول ارثر داي محقاً[١٤] أما استثناءات هذه القاعدة فقليلة: دول جلعاد وأمون وموآب وادوم في الماضي السحيق، والنبطيون (عاصمتهم البتراء) في القرن السادس قبل المسيح. أما ايام العثمانيين، فكان شمال الاردن ووسطه جزءاً من سوريا، وكان جنوبه (بما فيه ميناء العقبة) جزءاً من الحجاز. ليس الأردن دولة لها جذور في التاريخ يعاد اليها لرفع المعنويات. وقد زاد بالطين بلة أن مؤسس المملكة نفسه (الامير عبد الله) كان في الآن معاً طارئاً على البلاد (اذ انتقل اليها من الحجاز في خريف ١٩٢٠)، وما كان يحكمها لولا رغبة البريطانيين في ذلك. وكان عبدالله، معظم فترة حكمه، يمضي أوقاته في صياغة مشاريع سياسية لذاته تقضي على الكيان الاردني. كان الأمير عبد الله يعتقد فعلاً أن عمّان محطة ليس إلا في طريقه لحكم رقعة أوسع ودولة أكبر، هي «سوريا الطبيعية». لكن «المحطة المؤقتة» تحولت الى دولة مستمرة. وان استقرت حدود البلد بصورة معقولة، فحدوده الغربية بقيت قيد الدرس، طارحة باستمرار ودون حل حقيقي في الأفق، مشكلة شائكة هي علاقة الأردن بفلسطين.

(١٤) Arthur R. Day, *East Bank/West Bank: Jordan and the Prospects for Peace* (New York: Council for Foreign Relations, 1986), p. 10.

كانت بريطانيا كل شيء (حقيقي) في المملكة الناشئة. فبالنظر لفقر الامارة (آنذاك) المدقع، «اصبح للمعتمد البريطاني وللمستشار المالي البريطاني في نظارة المالية حق الاشراف الدقيق على جميع الشؤون المالية... ثم اصبحت مشاريع الموازنة العامة تقدم الى المعتمد البريطاني فيحولها بدوره الى المندوب السامي البريطاني في القدس ومنه الى وزير المستعمرات في لندن للمصادقة عليها»(١٥). أما الجيش فكان في عهدة الانكليز ايضاً حتى منتصف الخمسينات. وكان الأردن ايضاً قاعدة للتدخل البريطاني في شؤون المناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي، وملجأ لبعض الوطنيين المناضلين ضد فرنسا. ولقد حاول السعوديون في الثلاثينات استرجاع العقبة ومحيطها معتبرين أن حقهم في الحجاز يسمح لهم باحتلال وضم جنوب الأردن حتى معان. ولم تسوّ القضية، مرة أخرى، الا بعد تدخل بريطانيا. اما في ١٩٥٨ فخوفاً من دخول الاردن القسري في الجمهورية العربية المتحدة، فقد انشىء اتحاد ملكي موقت بين الاردن والعراق انتهى بسقوط الملكية في العراق. ومنذ قيام المقاومة الفلسطينية، اعتبر بعض الفلسطينيين ان الاردن ليس إلا جزءاً من فلسطين، وان اقامة سلطة لهم فيه خطوة على تحرير فلسطين. ومن ناحية أخرى، قام الملك نفسه، بعد سقوط الضفة الغربية بأيدي اسرائيل، باطلاق فكرة اتحاد فيدرالي بين شرق الأردن والضفة عام ١٩٧٢ ولم ينجح في ذلك. من ناحية أخرى، هناك قادة اسرائيليون يعتبرون أن الاردن هو «دولة الفلسطينيين» كما يقول ارييل شارون ومؤيدوه. على اي حال، فإن مستقبل الأردن وجغرافيته، ونوع الولاء الذي يمحضه مواطنوه له، أمور ما زالت قابلة للنقاش.

لهذه الاسباب، فالتنبؤات بزوال الأردن، قديمة قدم البلد نفسه. منهم من يرى المملكة وقد ارتبطت بالصراع العربي ـ الاسرائيلي لدرجة انها لن تتخلص بالنهاية من نتائجه القاتلة عليها. ومنها من يرى أن «سوريا الطبيعية» سيعاد تكوينها يوماً، فتضم الاردن اليها بادىء ذي بدء(١٦). ومنهم من يرى أن النظام السياسي القائم سيتغير بفعل عوامل ديمغرافية بشكل يتغير فيه محتوى الكيان تماماً. كل هذه التنبوءات لم تتحقق خلال العقود السبعة الماضية، بل على العكس، فان الاردن شهد استقراراً سياسياً يحسد عليه. ولم يعدم الاردن يوماً حليفاً يدعمه في مواجهة هذه الأخطار.

ولكن العنصر الاساسي يبقى طبعاً ان الاسرة الهاشمية استطاعت ان تبني تحالفات

---

(١٥) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: عهد الامارة، ١٩٢١ ـ ١٩٤٦ (عمان: الجامعة الاردنية، ١٩٧٣)، ص ١٨.

(١٦) لم ينجُ الكيان الاردني المستحدث من مطالبات عراقية بضمه ايضاً، لا سيما غداة وفاة الملك عبد الله عام ١٩٥٠. حيث يقول الحسني، ان الحكومة العراقية ارسلت وفداً مزوداً بالمال لشراء ولاء الاردنيين للعراق. وقبل ذلك بأسابيع كان الملك عبد الله قد فكّر بمشروع اتحادي بين البلدين، ولكن على اساس المساواة بين العرشين الهاشميين، لا على اساس الضم البسيط، اي إلحاق الاردن بالعراق. انظر: الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٨، ص ٢٣٧.

محلية متينة. لكن الاسرة نفسها تبدو أحياناً متأرجحة في تكتيكها السياسي. فهي، على المستويات الأمنية والعسكرية والايديولوجية، تحاول التماهي قدر الامكان مع شرق الأردن، الذي التفت قبائله حولها وقبلت مدنه بحكمها. وهي على المستويات السياسية والدبلوماسية، لا تتخلى حقيقة عن محاولة تمثيل الفلسطينيين، كما بدا واضحاً في مشروع انشاء المملكة العربية المتحدة عام ١٩٧٢ أو في اعادة الفلسطينيين الى مجلس الوزراء والنواب في الثمانينات. والواقع ان مرحلة تورط منظمة التحرير الفلسطينية في متاهات الصراعات اللبنانية، سمح للأردن بتجميد هذه المعضلة، وبالاتجاه لاعادة بناء ذاته أمنياً واقتصادياً، الى ان اضطر الغزو الاسرائيلي ثم الضغط السوري منظمة التحرير للعودة الى الأردن حيث عقدت مؤتمرها الوطني عام ١٩٨٤. قبلها بدأت بين الملك والمنظمة سلسلة من اللقاءات والخلافات. لقاء أول بعد الخروج من بيروت فافتراق في نيسان/ ابريل ١٩٨٣. لقاء ثان في شباط/ فبراير ١٩٨٥ وخلاف متجدد في آخر ١٩٨٥. وفي كل مرة، كان الملك يعبر في خطاب علني عن مأزق الأردن، العاجز عن تجاهل الفلسطينيين وغير القادر (منذ مقررات الرباط عام ١٩٧٤) على تمثيلهم. وكأن له واجب تحمل تبعات مشكلتهم، وليس له الحق في المساهمة في حلها، أو هكذا اعتقد عدد من شرق الاردنيين.

ليس كل فلسطيني في الأردن مؤيداً لمنظمة التحرير ومعادياً للملك. في مراحل صعود المنظمة، تكاثرت المقولات الفلسطينية القاضية باعتبار الأردن «ضاحية فلسطين البدوية» وفي مراحل هبوطها، كان المراقب يستطيع ان يسمع بين فلسطينيي عمّان مقولات مثل أن «ارتباط الضفة الغربية بشرق الأردن هو تاريخياً أهم وأمتن من ارتباطها بغزة مثلاً». لا ينبغي ان نندهش لهذه المقولات، فولاء الفلسطينيين أمر صعب التحديد، بالنظر لحجم الكارثة التي حلت بهم، والتي تجعل بعضهم يطالب بتحرير كامل التراب، وبعضهم الآخر يقبل بوصاية أردنية متجددة على جزء من فلسطين. ليس الأول بالضرورة وطنياً ولا الثاني بالضرورة خائناً، فالظروف تحمل الفرد المعذب على التأرجح بين يوتوبيا التحرير والعودة، ومعطيات التعامل الواقعي مع ملجأ موقت. فالأردن مبدئياً هو البلد الذي يستطيع الفلسطيني التماهي معه أكثر من غيره، بل والمشاركة السياسية فيه، وحمل جواز سفره.

كان هذا التأرجح قد حسم مرة أولى، عندما فصل البريطانيون شرق الأردن عن فلسطين، فنشأت في فلسطين معضلة وحلت لغير مصلحة العرب. ثم بدا ان المسألة حسمت مرة جديدة، ولكن باتجاه معاكس غداة الحرب العربية - الاسرائيلية الأولى عندما أنشأت الجامعة العربية «حكومة عموم فلسطين» التي لم تعمّر طويلاً بينما استطاع الأمير عبدالله، من عاصمته في عمّان، ان يعقد مؤتمراً فلسطينياً أول في عمان في ١ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٤٨ رفض هذه الحكومة. وفي كانون الأول/ ديسمبر التالي عقد وجهاء الضفة الغربية (أو بعضهم) مؤتمراً في أريحا دعا الى وحدة الضفة الغربية مع شرق الأردن. غير أن

إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤ بدأ يعود بالعجلات الى الوراء حتى جاءت قمة الرباط عام ١٩٧٤، تعتبر المنظمة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، ويذهب ياسر عرفات يتحدث باسم هذا الشعب في الأمم المتحدة، بينما المنظمة عضو، كامل الصلاحيات في جامعة الدول العربية. ويمضي عقد آخر، لتعود مسألة الفلسطينيين الى الواجهة مرة أخرى في منتصف الثمانينات مع تعدد الانقسامات في المنظمة نفسها، وعودة الأردن الى لعب دور أساسي في المسألة.

هذه التأرجحات السياسية لا تغيّر كثيراً من المعطيات الديمغرافية. فبعد مؤتمر أريحا (١٩٤٨) أصبح الشعب الأردني بنسبة الثلثين، فلسطينياً (٨٥٠ الف فلسطيني، مقابل ٤٣٠ الف شرق أردني). ومن أصل الرقم الفلسطيني كان أكثر من النصف من سكان الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، ومن اللاجئين الى الاردن أو الى الضفة الغربية، مما أعطى الأردن امتداداً الى كل فئات الشعب الفلسطيني، لا الى سكان الضفة الغربية فحسب. ولم يكن مدهشاً ان يكون لدعاة الكيانية الفلسطينية علاقة لم ينفوها بمقتل الأمير عبدالله في ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٥١ على باب المسجد الأقصى في القدس. أما بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية، فقد عبر ٣١٠ الآف من سكان الضفة الغربية النهر للاستقرار في المنطقة الشرقية، بينما بقيت العلاقة الادارية القديمة مع الضفة (لا سيما تمويل البلديات والقطاع العام السابق) قائمة. ولقد أدت حرب ١٩٦٧ الى تغيير البنية الديمغرافية لشرق الأردن نفسه الذي أصبح نصف سكانه على الأقل، وأكثر من ٦٠ في المائة من سكان عاصمته على الأقل من الفلسطينيين.

من هنا، وعلى الرغم من حذاقة الملك الفائقة في التعامل مع هذه المسألة الأساسية القديمة ـ الجديدة، وعلى الرغم من نمو تيارات سياسية تدعو الى وطنية شرق ـ اردنية بحتة يتآلف معها بعض أعضاء الأسرة الهاشمية، ويتعاطف معها الملك نفسه أحياناً، فانه يصعب تصور حل جذري لمشكلة الولاء، من دون حل جذري للصراع العربي ـ الاسرائيلي. ويمكن القول ان وجود الأردن نفسه ارتبط منذ عام ١٩٢١ بوجود هذا الصراع وبحدته. وهو كان ولم يزل مرغماً على التورط في مساره، هذا المسار الذي ليس للأردن من تأثير حاسم عليه(١٧).

ثالثاً: فلسطين: هوية من دون جغرافيا

لم يساهم عنصر في تنمية الهوية الفلسطينية، بقدر ما ساهم فيها تعاظم الخطر

---

(١٧) بل ويمكن القول ان ابناء المنطقة غالباً ما يتناسون الرابط الوثيق بين اتفاقيات سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، أو على صورة أدق بين وجود اسرائيل وقيام الكيانات المعاصرة. هناك ترابط بين الأمرين لم يكن خافياً على المسؤولين الاستعماريين، ولا على بعض قادة الحركات الوطنية. هذا الترابط جعل قيام كيان فلسطيني امراً مستحيلاً، اذ ربط استمرار الكيانات بقيام اسرائيل وباستمرارها.

الصهيوني. فالصهاينة هم الذين أوضحوا الى حد كبير حدود مشروعهم، فجعلوا من ضحايا هذا المشروع مجموعة عربية محددة المعالم، يلفها خطر خارجي واحد، وتجمعها بالتالي ارادة، ولو غير متساوية من فئة الى أخرى، برفع هذا التحدي ومواجهته. هكذا تطور الشعور الوطني الفلسطيني، وتطورت معه فكرة الكيان الفلسطيني، المتميز ان لم يكن المستقل، من خلال مواجهة خطر خارجي يميّز فلسطين تمييزاً واضحاً عما حولها من المناطق. قليلون خارج فلسطين، كانوا فعلاً يعتبرون فلسطين جزءاً من هويتهم الأولى. فمعظم سكان «سوريا الطبيعية» كانوا متضامنين مع الفلسطينيين، لاعتبارات قومية أو دينية، ولكنهم بقوا، على وجه العموم، في مستوى التضامن الخارجي مع غير قريب، ولكنه منفصل، هو الفلسطيني.

لا مجال هنا لتفصيل المشروع الصهيوني، ولو أنه عنصر أساسي في تكوين هوية ضحيته الأساسية، أي الشعب الفلسطيني. اشترك فلسطينيون طبعاً في الحركات المختلفة التي انطلقت في العقود الأخيرة من المرحلة العثمانية. فنشأت في يافا مجموعة محلية تنادي باللامركزية. واشترك نابلسيان معروفان في جمعية الفتاة التي نشأت في باريس عام ١٩٠٩ هما رفيق التميمي وعوني عبد الهادي. ولكن النخبة الفلسطينية، كمثيلتها في دمشق وحلب وبغداد، كانت ما زالت مقتنعة بالرابط العثماني، وكانت تميل بالتالي الى تطويره بدلاً من البحث عن كسره تماماً، لا سيما وأن الخطر الصهيوني بدأ يتضح، ومعه الحاجة الى دعم الدولة العليّة في مواجهته والقضاء عليه.

ولم تكن نظرة الأطراف الخارجيين لمناطق سوريا «الطبيعية» والعراق، نظرة أقطار مستقلة، لكنه كان من الواضح تماماً انه هناك امكانية حقيقية للأطراف الخارجية لتشجيع حركات استقلالية في هذه المنطقة من الأمبراطورية العثمانية أو لبناء موطىء قدم هناك. من هنا النظرة المزدوجة التي تبناها قادة الحركة الصهيونية في بداية تلك الحركة: هناك امكانية حقيقية لبناء وطن يهودي في فلسطين، ولكنه من الضروري الحصول على موافقة السلطان لذلك: ليست فلسطين بعد فلسطين، ولكنها ليست الأناضول، انها من توابع المركز العثماني، وليست من قلبه والخسارة الجغرافية تبدأ، في الأمبراطوريات، من الأطراف صعوداً حتى المركز. هكذا علّمنا ابن خلدون في مقدمته، ولم تكن الأطراف الأوروبية المهتمة بالبلقان أم بالأقطار العربية لتناقضه[١٨].

لذا اعترف هرتزل، بعد تبيان أهدافه في فلسطين، انه في النهاية، «فان القرار هو في يد

---

(١٨) «فالدولة شأن الأشعة والانوار، اذا انبعثت من المراكز والدوائر، اذا ادركها الهرم والضعف فإنما تأخذ في التناقص من جهة الأطراف ولا يزال المركز محفوظاً. واذا غلب على الدولة من مركز، فلا ينفعها بقاء الأطراف والنطاق بل تضمحل لوقتها». ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص ١٦٢.

جلالة السلطان». من هنا عرضه المعروف، الذي قدّمه للباب العالي، في منتصف حزيران/ يونيو ١٨٩٦ : دعم مالي للمركز (٢٠ مليون ليرة) مقابل تخلّي المركز عن جزء من ملحقاته الجغرافية (فلسطين) لليهود. وان كان رد السلطان حقيقياً، فهو يوجز بوضوح موقف المركز: ليست فلسطين من القلب، لكنها ليست (بعد) موضوع مقايضة: «لا استطيع ان ابيع شبراً من هذه الأرض، لأنها ليست ملكي بل ملك شعبي الذي اقام هذه الأمبراطورية بالقتال بدمه، وغذاها بدمه وسوف نعطيها بعد دمنا لمنع اي كان من سلبنا إياها». لكن هرتزل سيعيد الكرة بعد ذلك بخمس سنوات (أيار/ مايو ١٩٠١)، ووضع السلطنة المالي سيّىء لدرجة ان السلطان كان أصبح يخاف من السقوط التام، في خطى الخديوي اسماعيل، في أيدي الدول الأوروبية الدائنة. لكن السلطان بقي على موقفه السلبي الحاد من مسألة بيع فلسطين، ولو أن عرض هرتزل كان أصبح مغرياً للغاية (تكوين مجموعة مالية يهودية تأخذ على نفسها ديون السلطنة وتعيد جدولتها).

ذلك ان العثمانيين ما كانوا يجهلون حقيقة الأهداف الصهيونية. مثلاً في رسالة من سفير السلطنة في برلين (١٧ آب/ اغسطس ١٩٠٠)، كان باستطاعة المسؤولين في اسطنبول أن يقرأوا: «ليس من مجال للأوهام حول الصهيونية. على الرغم من العموميات الواردة في خطبهم، فان الصهاينة، يسعون لانشاء دولة يهودية كبرى في فلسطين، سوف تتوسع لاحقاً على حساب الأقطار المحيطة». وبالفعل سيصدر عدد من القوانين العثمانية الواضحة للحد من الهجرة اليهودية، ولمنع بيع الأراضي الخاصة والميري لليهود. وسوف يطبق متصرّف القدس هذه القوانين بحزم. لكن اليهود سيجدون وسائل أخرى للتغلغل من خلال حماية السفارات لهم في اسطنبول، خصوصاً سفارتا روسيا والمانيا، بحيث سنرى السلطان عبد الحميد، بعد عزله، يقول متأسفاً: «اني متأكد انهم سوف يقدرون على اقامة دولتهم المستقلة في فلسطين». من هنا خلاصة ان الهزال والهشاشة لم يكونا في علاقة المركز بالطرف، بقدر ما كانا في وضع المركز نفسه في النظام الدولي[١٩].

حملت السنوات الأخيرة من العهد العثماني بالفعل خطر الاستيطان الصهيوني الذي بدأ بصورة واضحة عام ١٨٨٢ مع انشاء أول مستوطنة. ويشير الجدول التالي الى تنامي الخطر الصهيوني على فلسطين على رغم موقف السلطنة السلبي منه.

لم يتأخر العرب الفلسطينيون بدق ناقوس الخطر، لا سيما برفع العرائض الى اسطنبول (الأولى عام ١٨٩١ على الأرجح)، وبالكتابة في الصحف أو من خلال ممثليهم، بعد انقلاب ١٩٠٨، في البرلمان العثماني (خصوصاً روحي الخالدي)، ولو أن عدداً من هؤلاء لم يبالوا كثيراً

---

(١٩) الاقتباسات الدبلوماسية في هاتين الفقرتين نقلاً عن:
International Journal of Middle East Studies, vol. 14 (1982), pp. 329-341.

جدول رقم (١ - ١)
الاستيطان اليهودي في فلسطين (١٨٨٠ - ١٩١٤)

السنة	مجمل السكان	اليهود	نسبة اليهود الى مجمل السكان
١٨٨٠	٥٨٤٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥,٩
١٩٠٠	٦٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧,٨
١٩١٤	٦٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠	١١,٥

المصدر: Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979), p. 27.

للخطر. وقامت الصحافة المحلية إجمالاً بدورها (لا سيما صحيفتا الكرمل في حيفا وفلسطين في يافا)، في التنبيه للخطر كما نشأت جمعيات هدفها وقف عملية انتقال الأراضي[٢٠].

لكن الخطر لم يصبح داهماً فعلاً الا مع انتصار الحلفاء واحتلال الجيش البريطاني للقدس في أواخر ١٩١٧ وشمال فلسطين في صيف ١٩١٨. ذلك ان وعد بلفور (١٩١٧/١١/٢) رافق دخول البريطانيين فلسطين، وكان قد سبقه عام ١٩١٦، اتفاق سايكس- بيكو. وخلال الانتداب البريطاني، وعلى الرغم من سياسة تضمنت عدداً متزايداً من التناقضات، فإن المشروع الصهيوني تطور ونما، بينما لم تمارس عصبة الأمم دورها المنصوص عليه في ميثاقها، بالرقابة على اعمال السلطة المنتدبة. وأدى ذلك فعلاً الى أمر ميّز فلسطين عن جاراتها (بما فيها شرق الأردن الذي فصل عنها بعد ١٩٢٢) وهو أن بريطانيا وفرنسا احترمتا اجمالا شروط الانتداب، بينما مارست لندن سيطرتها على فلسطين، كما لو كانت مجرد مستعمرة بريطانية، يحكمها المفوض السامي مباشرة، تعاونه لجنة تنفيذية تضم كبار الموظفين البريطانيين.

---

(٢٠) جاء مثلاً في كرّاس أصدره «الحزب الوطني العثماني» عام ١٩١١ ما يلي: «الصهيونية هي الخطر الذي يحدق بوطننا، وهي الموجة الرهيبة التي تضرب شواطىء بلادنا، انها مصدر الاعمال الخداعة الغادرة التي تجتاحنا والتي ينبغي ان تكون اشد إخافة لنا من السير في ظلمة الليل الحالكة. ولا يقتصر الأمر على ذلك بل انها أيضاً نذير بنفينا عن وطننا وطردنا من بيوتنا وممتلكاتنا». نقلاً عن: عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، ص ٦٢. ومن النصوص غير المعروفة، والتي وقعنا عليها مؤخراً، كتيّب للشيخ يوسف الخازن، الماروني من كسروان، نشر على الارجح عام ١٩١٩، يعدّد فيه مساوىء وعد بلفور وينتفض بحدة باسم «ابناء سوريا ولبنان وفلسطين» ضد مشروع هرتزل. انظر:
Youssef el-Khazen (Cheikh), *L'Etat Juif en Palestine: Opinion d'un indigène* (Paris: Les Amis de la terre sainte, [s. a.]).

كان الصهاينة يحملون مشروع دولة، دولـة تضم كل اليهـود الراغبـين بالهجـرة اليها، وتكون بالنهاية ضماناً لاستمرار الوجود اليهودي في العالم. **الدولـة اليهوديـة** هو عنـوان كتاب هرتزل الشهير. والذي يقرأ الكتاب يستوقفه اهتمام هرتزل بمكونات الدولة العصرية، لا سيما الاقتصادية والتربوية منها، وهو اهتمام يطال التفاصيل. يستوقفه ايضاً تناسي السكان المحليين وكأنهم غير موجودين. ولقد عبّر حاييم وايزمان عن فكرة سائدة عنـدما أكـد عام ١٩٣٠ «ان وعد بلفور والانتداب قد نزعا فلسطين نهائياً من اطارها في الشرق الأوسط لربطها بالجماعة اليهـودية في العـالم وبالمشكلة اليهودية العالمية. ان الحقوق التي فاز بها الشعب اليهودي على فلسطين ليست مشروطة البتـة برضى أكثرية السكان الحاليين، ولا يمكن ربطهـا بارادتهم»[٢١]. هكـذا عملت المنظمـة الصهيونيـة بجد، لا سيما في لندن، عـلى الغاء دور مليـون فلسطيني لمصلحـة اليهود المهـاجرين بصـورة مباشرة، ولمصلحة ١٦ مليون يهودي يمكن ان يهاجـروا. ومع هـذا التلكوء الـبريطاني، بـل (بما يخص عدد من الموظفين المحليين والسياسيين) التواطؤ الواضح، وبسبب النشاط الصهيوني الذي لم يكلّ زاد عدد اليهود ابان المرحلة البريطانية بصورة مطردة.

جدول رقم (١ - ٢)

الاستيطان اليهودي في فلسطين بين الحربين

السنة	مجمل السكان	اليهود	نسبة اليهود
١٩٢٢	٧٥٠٠٠٠	٨٣٠٠٠	١١
١٩٣١	١٠٠٠٠٠٠	١٧٤٠٠٠	١٦
١٩٣٦	١٣٣٧٠٠٠	٣٧٠٠٠٠	٢٨

المصدر: المصدر نفسه، ص ٥٦.

وتكـونت بالتـالي مناطق يهـودية صرفـة، ونشأت الهـاغـانـاه عـام ١٩٢٠ للدفـاع عن المستعمرات وتطورت لتضم حوالى ١٠ آلاف مقاتل مدرب، وحـوالى ٤٠ الف رجل وامـرأة في الاحتياط. لكن الاستراتيجية الصهيونية الأساسيـة كانت تهـدف الى ضمان دعم الحكـومة البريطانية. وفي الاجمال فان الصهاينة نجحوا في ذلك مـا بقي البريطانيـون في فلسطين. أمـا العناصر الأخرى، الى جـانب تكوين منـاطق ومعامـل ومستعمرات يهـودية صرفـة، وتكوين جماعات مسلحة لحمايتها، فكانت تقضي بشراء ذمة عدد من الوجهاء الفلسطينيين (وقـد لاقى

---

(٢١) نـقـلاً عـن: Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979), p. 43.

الصهاينة بعض النجاح في ذلك لا سيما في العشرينات)، والاتصال بزعماء عرب لحملهم على الضغط على الفلسطينيين[٢٢].

بالمقابل، لم يكن الفلسطينيون يحملون مشروع دولة يوازي بقوته وسعة انتشاره وعمقه في الثقافة الشعبية، المشروع الصهيوني. هل كانت هناك نواة جغرافية لهذا الكيان؟ في العراق رأينا السلطة البريطانية تجمع ثلاث ولايات (بغداد والموصل والبصرة) معاً لتكوين دولة. في سوريا سنرى الفرنسيين يتأرجحون بين تقسيم ثنائي وثلاثي ورباعي وسداسي للأرض على كيانات متمايزة، لعب فيها العنصر الطائفي دوراً أساسياً، الى ان انتهى الأمر بفصل شرق الأردن وفلسطين بسبب اتفاقية سايكس ـ بيكو، وفصل لبنان وأقضية أربعة لأسباب عدة معقدة داخلية وخارجية وفصل الاسكندرونه من خلال اتفاقية مع تركيا وتكوين سوريا المعاصرة «مما تبقى». في فلسطين كان يمكن التفكير بنواة ما، ولكن هذه النواة لم تكن تحمل العمق التاريخي للإمارة الدرزية ـ الشهابية في جبل لبنان، ولا للمتصرفية القائمة على أساس هيمنة مارونية طرية. ففي عام ١٨٨٣ كان شمال فلسطين (لا سيما مدينتا عكا ونابلس) قد فصل عن ولاية دمشق والحق بولاية بيروت ذات الشأن المتعاظم. غير أنه من جانب آخر، أنشأ العثمانيون سنجقاً مستقلاً عاصمته القدس ألحق مباشرة بالباب العالي، كان يضم فعلاً الجزء الأكبر من أراضي فلسطين وحوالى ثلاثة أرباع شعبها. وعلى الرغم من تميز القدس،

---

(٢٢) يردّد عبد الوهاب الكيالي، ومعه معظم مؤرخي فلسطين الحديثة مقولة ان نجاح اليهود في الاستيطان له أسباب أساسية منها تملك عدد من العائلات اللبنانية من المرابين (لا سيما آل سرسق وتويني وسلام) للأملاك الفلسطينية، خصوصاً في مرج بني عامر، واستعدادهم لبيعها لليهود، مما اعطى هؤلاء موطىء قدم. هذه المقولة صحيحة بمعنى ان اول البائعين وأهمهم في مرحلة الاستيطان اليهودي الأولى كانوا ينتمون الى هذه العائلات. لكن دراسة معمقة حديثة حول المسألة العقارية تشير الى ان عدداً كبيراً من العائلات الفلسطينية شارك في هذه العملية. بل ان عدداً من الزعماء الوطنيين المحتاجين لأموال أو الطامعين فيها، سمحوا لأنفسهم ببيع بعض ممتلكاتهم لليهود. ومن الطبيعي ان يصاب المرء بقدر من الخيبة عندما يرى بين هؤلاء الوجهاء أسماء موسى العلمي والشيخ محمود الداوودي ويعقوب الغصين وعوني عبدالهادي وموسى كاظم الحسيني وراغب وفخري النشاشيبي وألفريد روك وفؤاد سعد ومفتي عكا الشيخ أسعد الشقيري. انظر:

Kenneth W. Stein, *The Land Question in Palestine, 1917-1939* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984), appendix 3, pp. 228-239.

ولقد زاد حجم الأراضي المباعة لليهود باطراد، على الرغم من الحملات المعادية لهذه الأعمال الطائشة. فبينما كانت مساحة الأراضي اليهودية لا تتعدى ٢٢٥٣٠ دونماً عام ١٨٢٢، اصبحت ١٨,٥مرة أوسع عام ١٩١٤ (٤١٨١٠٠ دونم) و٥٧,٦ مرة أوسع عام ١٩٣٩ (١٢٩٩٨٥٧ دونماً). انظر: المصدر نفسه، ص ٢٢٦، مما يشير الى ان القوى الوطنية لم تنجح اكثر من السلطنة العثمانية في وقف الحملة الصهيونية التي تدعمها بريطانيا،ولاحقاً الغرب بأسره. ويلفت بيع الزعماء اليهود اجزاء ولو محدودة من اراضيهم الى قضية لم تزل حادة وهي قضية تمويل النشاط السياسي. كان معظم الاعيان طبعاً من ملاكي الاراضي، ولم تكن العائدات العقارية والزراعية تكفي احياناً لتموين انخراطهم الكامل في السياسة، وفي خلق الحزبيات فوجدوا انفسهم في وضع لا يخلو من التناقض: يبيعون الأرض، لكي يكون لهم المال الكافي لمحاربة الاستيطان!

والخليل من وجهة نظر دينية، فإن هذا السنجق لم يكن يحمل فعلاً طموحات استقلال تاريخية كما حصل في جبل لبنان، وكان تمايزه عن نابلس والشمال الفلسطيني اصطناعياً، وكان يسمى «مستقلاً» فقط لأنه كان ملحقاً مباشرة بوزير الداخلية في اسطنبول(٢٣).

لذلك لم تشهد فلسطين بعد سقوط الامبراطورية العثمانية تمايزات وطنية ـ طائفية كالتي شهدها لبنان بين مؤيد لاستقلال الجبل، ومؤيد لكيان لبنان الكبير المنشأ حديثاً ومؤيد لازالة الكيان ضمن سوريا طبيعية موحدة. كان الخيار فعلاً هو بين الالتحاق بحكومة دمشق العربية وبين القبول بهوية فلسطينية، لها بعض الشرعية التاريخية ولكنها أساساً صنيعة رد فعل على مشروع بريطاني وعلى خطر صهيوني استعماري مجتمعين. أمام هذا الخيار انقسم الفلسطينيون لفترة قصيرة جداً. منهم من تحمس للأمير فيصل وانضم اليه كالشيخ عبد القادر المظفر والحاج أمين الحسيني وعزت دروزة ومحمد علي التميمي. ومنهم من كان متلكئاً بالانضمام لفيصل، بغير أن يحمل مشروعاً بديلاً. لكن معظم الوجهاء الفلسطينيين كانوا على الأرجح ميالين الى «الخيار السوري» خصوصاً وأن فيصلاً كان ممثل سكان سوريا الطبيعية الوحيد في مؤتمر السلام. ولم يزل أمر تفويض الفلسطينيين لفيصل مدعاة للنقاش حتى اليوم: هل كان حقيقياً ونهائياً كما يعتقد كثيرون (لا سيما علي محافظة وخيرية قاسمية) أم انه كان فقط «تكتيكياً» كما تقول آن لاش؟(٢٤).

على أي حال، كان واقع الخطر الصهيوني والتقسيم الاستعماري أشد فعلاً من مشاريع الوحدة السورية، لا سيما وان حكومة الأمير فيصل لن تلبث أن تسقط بعد عمر قصير للغاية، وأن الفلسطينيين سيشعرون بنوع من الوحدة الوطنية في مواجهة الصهيونية (على الرغم من بعض الاستثناءات). على أي حال، حتى قبل سقوط حكومة دمشق العربية، فإن

---

(٢٣) الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ص ٤٣.

(٢٤) Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1971-1939: The Frustration of a Nationalist Movement*, p. 84.

من الطبيعي ان يؤيد المغالون في دعوتهم الى الكيانية الفلسطينية مقولة آن لاش. ومن الطبيعي، بالمقابل، ان يشير اصحاب النظرية المعاكسة الى دور الفلسطينيين البارز في المؤتمر، لا سيما من خلال عزت دروزة، سكرتيره. وصادف المؤتمر وصول لجنة كينغ ـ كراين الى المنطقة لتقصي الحقائق، فأصدرت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في القدس منشوراً لم يرفض الاستيطان اليهودي فحسب بل أكد ان فلسطين جزء لا يتجزأ من سوريا. وجاء في تقرير اللجنة ان الاكثرية الساحقة من سكان فلسطين «من مسلمين ومسيحيين على السواء اعربوا عن رغبتهم بالحفاظ على وحدة بلادهم مع سوريا التي يعتبرون فلسطين من كلتا الوجهتين التاريخية والجغرافية جزءاً منها». نقلاً عن: الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٣٧. من ناحية اخرى، فقد صيغت المادة الثامنة من «برنامج دمشق» الذي وقعه اعضاء المؤتمر السوري في دمشق كما يلي: «اننا نطلب عدم فصل القسم الجنوبي من سورية المعروف بفلسطين والمنطقة الساحلية التي من جملتها لبنان عن القطر السوري ونطلب ان تكون وحدة البلاد مصونة لا تقبل التجزئة بأي حال كان»، الكيالي، المصدر نفسه، ص ١٣٩. ومرة اخرى لسنا هنا في مجال حسم هذا الجدل التاريخي عن علاقة فلسطين بسوريا، بل في معرض الاشارة الى ذبذبة الولاء لجغرافيا واضحة، وهذا الجدل مثال على ذلك.

الموقف البريطاني كان واضحاً، اذ منعت السلطات العسكرية مفتي القدس كامل الحسيني من ذكر اسم فيصل في صلاة الجمعة، ومنعت رئيس البلدية موسى كاظم الحسيني من الاتصال به. وعلى الرغم من الضغوط البريطانية، فازت فكرة الوحدة السورية والالتحاق بحكومة فيصل في المؤتمر الأول، بفضل نشاط عزت دروزة وآخرين. ولكن فكرة الكيانية الفلسطينية كانت أيضاً ممثلة، خصوصاً في شخص عارف الدجاني ومحمد الصالح الحسيني، وكان النادي العربي والمنتدى الأدبي أكثر الجماعات حماسة لفكرة الوحدة السورية، لا سيما بعد اعلان فيصل استقلال سوريا في ١٩٢٠/٣/٨.

غير أن فكرة الكيانية الفلسطينية ما لبثت ان انتصرت بسبب الضغوط البريطانية، وبسبب سقوط حكومة فيصل في تموز/ يوليو ١٩٢٠ تحت ضربات الجيش الفرنسي. وفي مؤتمرها في حيفا (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٢٠)، قبلت القيادات الفلسطينية بصورة اجماعية بفكرة الكيانية الفلسطينية، وانتفت من البيان الختامي أية اشارة لفلسطين «كجنوب سوريا». غير أن هذا التأرجح بين هوية فلسطينية وهوية سورية توحيدية كان له أثر سلبي، إذ أدى الى خلافات حادة في أوساط النخبة الفلسطينية، وأخّر ولا شك في مسار تفكيرها بنوع من السلطة السياسية الموحدة، شبه الدولة، لمواجهة الانتداب والصهيونية. والواقع أن البريطانيين سوف يحاربون خلال فترة انتدابهم تكوين هذه السلطة الموحدة، ولن يعترفوا بها إن وجدت، متبعين، على الرغم من التماسك النسبي للمجتمع الفلسطيني، سياسة «فرّق تسد» على أسس طائفية وجغرافية، لا سيما في إحصاءاتهم المتتابعة، والتي كانت تفرق بين المسلم والمسيحي واليهودي من دون أي اعتبار وطني.

ولن تنجح «الكيانية» الفلسطينية حيث فشل الالتحاق بسوريا: لن يعترف بها البريطانيون، وسببهم الأساسي طبعاً ان الحركة الوطنية الفلسطينية قامت أساساً على رفض وعد بلفور والاستعمار الصهيوني، ولن تستطيع الكيانية نفسها أن تفرز أجهزة تمثيلية بالمعنى العصري[٢٥]. ثم ان دعاة الكيانية الأوائل (بمواجهة الوحدة السورية) كانوا من أنصار البريطانيين، لا سيما عارف الدجاني. أضف الى ذلك طبيعة المجتمع الفلسطيني نفسه والذي كانت تعصف به الاقليمية بقوة، وتتنازعه العائلات الكبرى من الوجهاء، لا سيما آل الحسيني وآل النشاشيبي الذي انتقل صراعهما في الثلاثينات من مرحلة التنافس والتناحر الى نوع من المساجلة العنيفة المسلحة.

وتأخر انشاء هيئة عليا موحدة لتمثيل الفلسطينيين سنوات ثمينة طويلة، كانت الكيانية تقوى فيها تدريجياً بفعل تنامي التحدي الصهيوني، ولكن من دون ان تجد هذه الكيانية بنية شبه ـ دولة تحتضنها. الى أن تأسست اللجنة العربية العليا بعد طول مخاض في

---

(٢٥) انظر الفصل الثالث عن التمثيل الشعبي في هذا الكتاب.

١٩٣٦/٤/٢٥ لاحتضان التحركات الشعبية الواسعة النطاق ضد الاستعمار. ولكن اللجنة لم تعرف مستوى عالياً من التمأسس فتغير أمينها العام باستمرار بفعل الاضطهاد البريطاني والخلافات الداخلية، وكان رئيسها، الحاج أمين الحسيني، مقبولاً على مضض، على الرغم من شعبيته، في الأوساط المعارضة تقليدياً لنفوذ عائلته. ثم ان اللجنة جاءت رداً وتتويجاً للحركات الشعبية، ولم تستطع فعلاً احتواءها وادارتها. وقد لخصت آن لاش دور اللجنة بأنه كان يتضمن فعلاً «اصدار البيانات السياسية المتعلقة بالاضراب والاتصال بالشخصيات العربية التي كانت تسعى للتوسط بين الفلسطينيين والبريطانيين»(٢٦). بكلام آخر، كان دور اللجنة خارجياً، موجهاً نحو العرب والعالم، أكثر بكثير مما كان تنظيمياً للمقاومة في الداخل. وحتى في عملها الخارجي، كان ينقص اللجنة فعلاً استراتيجية فعالة لمواجهة الصهيونية، خصوصاً وأن عدداً من قادة الحركة كانوا بدأوا يجرون اتصالات عربية وعالمية لدعمهم بصورة حصرية على حساب غيرهم من الشخصيات الفلسطينية المنافسة.

كان أقرب الأطراف العربية لفلسطين أو أكثرها نشاطاً الأمير عبدالله المستقر منذ فترة على عرش عمان. والواقع أن العلاقات المتينة التي تربط ضفتي نهر الأردن (التي جعلت من مفكر صهيوني مثل جابوتنسكي يتطلع الى اعتبار شرق الأردن جزءاً من «أرض الميعاد»)، على المستويات العائلية والاجتماعية والاقتصادية، كانت أقوى من أي علاقات شبيهة لا سيما مع مصر أو سوريا الحديثة أو لبنان(٢٧). لذلك يلمس المراقب، مع نمو الكيانية الفلسطينية، عداء واضحاً بينها وبين الأسرة الهاشمية كرسه انتقال الحاج أمين الشهير الى بغداد، والتحاقه

---

(٢٦) Lesch, Ibid., p. 118.

(٢٧) في أواخر الثلاثينات اعيد طرح موضوع العلاقة بسوريا للمواجهة. كان عز الدين القسام، بطل المقاومة العربية آنذاك، سورياً هاجر الى فلسطين هرباً من الاضطهاد الفرنسي وقبلها كان يوسف العيسى، رئيس تحرير صحيفة ألف باء في دمشق، فلسطينياً. كما دعت عصبة العمل القومي الى تدخل واسع في فلسطين باعتبارها جزءاً من الأمة، وكان الرأي العام السوري مؤيداً بأكثريته الساحقة، وبصورة عملية متنوعة لإضراب ١٩٣٦. وفي آب/ اغسطس ١٩٣٦ وصل فوزي القاوقجي، السوري، الى فلسطين واعلن نفسه «القائد العام للثورة العربية في جنوب سوريا»، والتحق به حوالى ٧٠٠ متطوع من دمشق بينهم الشيخ محمد الاشمر. غير ان مزيجاً ذكياً من تكتيكات الوكالة اليهودية ومن الضغوط البريطانية على قادة الكتلة الوطنية في دمشق، دفعت هؤلاء تدريجياً الى رفع الغطاء عن المتطوعين السوريين في فلسطين، وكان معظم هؤلاء مقتنعاً، على الارجح، ان لا حدود تفصل فلسطين عن دمشق. وكما حصل بالنسبة الى لبنان، جرى أيضاً في فلسطين اذ انتصر في دمشق الرأي القائل ان سوريا لن تستطيع مساعدة وطنيي فلسطين أو مسلمي لبنان قبل ان تنال استقلالها الذاتي. ولكي تقوم بذلك، فعليها ان تقبل بحدود الكيان السوري ولو مرحلياً، مسايرة لبريطانيا ولفرنسا اللتين كانتا وضعتا تلك الحدود. هذا الحساب «الواقعي» ـ وكان جميل مردم أبرز دعاته ـ أدى عملياً الى وقف الدعم السوري للفلسطينيين واللبنانيين، من دون ان تحصل سوريا على الاستقلال الا بعد مرور تسع سنوات جديدة. عن مأزق القيادة السورية بين ضغوط الغرب ووطنية الرأي العام السوري، انظر الدراسة الموثقة:

Philip S. Khoury, «Divided Loyalties: Syria and the Question of Palestine, 1919-1939,» *Middle Eastern Studies,* vol. 21, no.3 (July 1985), pp. 324-348.

بحركة رشيد عالي الكيلاني بعد ان كانت بريطانيا قضت بنفي قادة الحركة الوطنية، وبضرب الحركة بشدة عشية الحرب العالمية. وكان من الطبيعي أن يفكر منافسو الحاج أمين بـالتحالف مع هذا الجار القريب والمستعد للمساومـة مع الـبريطانيـين واليهود عـلى السواء. وكـان أبرز هؤلاء راغب النشاشيبي الذي كان يسعى منذ ١٩٣٧ الى وحدة الأردن وفلسطين تحت امـارة الامير عبد الله، ويبدو انه كان يأمل برئاسة الحكومة في هذه الدولة الجديدة.

في المقابل، كان الأمير عبد الله، غير القابل فعـلاً بحدود امـارته المتـواضعة (لا سيـما بالمقارنة مع عراق أخيه فيصل) مستعداً، في تفاوضه مع البريطانيين للذهـاب أبعد بكثـير من أبيه الشريف حسين ومن أخيه فيصل، عندما كان هذا الاخير على رأس حكومة دمشق. من هنا تحالفه التدريجي مع آل النشاشيبي ومع أسعد الشقيري، وكلاهما من أعداء الحاج أمين. وقد وصل الامر به في ١٩٣٧ الى حد التفرد بقبول مشروع التقسيم الذي عرضه البريطانيون في تلك السنـة، على أن تضم المنـاطق الفلسطينيـة التي تنجو من الاستعـمار الصهيـوني الى امارته. وقد دعا عبد الله الى وقف الأضراب الشهير ثـم تفـرد في ايـار/ مايـو ١٩٣٩ بقبول «الكتاب الأبيض» البريـطاني. وحاول تقليـل نفوذ الكيـانيين (لا سيـما الحاج أمـين) ومؤيدي العراق (لا سيما حزب الاستقلال بقيادة عوني عبد الهادي). لكن جهـوده لاستيعاب الحـركة الفلسطينية سوف تبوء بالفشل لأكثر من عقد، حتى جاءت هزيمة العرب في حربهم الأولى مع اسرائيل، فضربت «الكيانية» الفلسطينية ضربة صـاعقة ونشـأ المنـاخ الملائم لتحقيق مشروع الأمير عبد الله غداة تلك الهزيمة[٢٨].

بعـدها تضعضعت الكيـانية، حتى انشـاء منظمـة التحريـر الفلسطينيـة عـام ١٩٦٤، واعتبارها في مؤتمر الرباط «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». لا شك أن قـرارات الرباط كانت ولم تزل مرفوضة اسرائيلياً وأمريكيا. هـذا الرفض وضـع العرب في مـأزق، لا سيما بسبب عجزهم عن فرض هذا التمثيل على اسرائيل، على الـرغم من دعم عالمي واسـع في السبعينات بهذا الاتجاه، كرّسته التيارات السياسية، والانتخابات البلدية في الضفة الغربية التي جاءت تؤكد ارتباط الفلسطينيين بمنظمتهم. ففشلت اسرائيل تباعاً بخلق كيانيـة صغرى تفصـل فلسطينيي الضفـة عن المنظمـة وعن الأردن: فشلت مرة أولى غـداة الاحتلال (عـلى رغم تعاون رئيس بلدية الخليـل الشيخ عـلي الجعبري معهـا). وردت عليها المنـظمة بـانشاء الجبهة الوطنية داخل الاراضي المحتلة التي أصـدرت أول بيان لهـا في آب/ اغسطس ١٩٧٣ تؤكد فيه على تمثيل المنظمة لجميع الأراضي، رافضة الأردن والتمثيل المحلي المدعوم اسرائيليـاً معاً. واستطاعت الجبهة الوطنية، في آخر ١٩٧٣، دفع المجلس الاسلامي الاعلى في القدس (المؤيد تقليدياً للأردن) لنقل ولائه الى منظمة التحرير. وفي نيسان/ ابريل ١٩٧٦ فاز مؤيدو

(٢٨) انظر الفقرة السابقة عن الاردن.

المنظمة في صورة كاسحة على منافسيهم في الانتخابات البلدية، (مما شكل تغييراً نوعياً بالمقارنة مع انتخابات ١٩٧٢ التي لم تكن المنظمة تشعر بالقدرة على خوضها فأيدت عودة المجالس السابقة من دون تغيير آنذاك) غير أن زيارة السادات للقدس، قسمت أبناء الضفة مجدداً بين مناهض للسادات وداع لتحرير الضفة «بأي ثمن». لكن هزالة اتفاقات كامب ديفيد، بما يخص الفلسطينيين على الأقل، دفعتهم للالتفاف مجدداً حول المنظمة، وذلك على الرغم من قساوة السلطات الاسرائيلية ازاء اي كان يعرب عن تأييده لها.

والواضح ان ليس هناك من علاقة اوتوماتيكية بين الضربات الموجهة للمنظمة في الخارج وضعف تمثيلها في الداخل. فغزو لبنان لم يؤد الى اضعاف تمثيليتها، ولا نقض الملك حسين لاتفاقه معها في آخر ١٩٨٥. بل ان بدايات ولاء للمنظمة ظهرت بين «فلسطينيي ١٩٤٨»، اي بين اولئك الذين يحملون الجنسية الاسرائيلية، وقد التحق عدد منهم بها، وأيدها آخرون علناً، ان من خلال حركة الارض أو من خلال حزب راكاح الداعي الى انشاء دولتين أولى يهودية وأخرى فلسطينية(٢٩). ويمكن القول إن المجازر والمصائب التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في العقد الأخير، كانت، كالانتصارات السياسية (ولو الهشة) التي حققها، دعماً لتمثيل المنظمة لهذا الشعب.

ولكن هذا التمثيل (وبالمقابل هذا الولاء) خطر. والخطر آت طبعاً من رفض اسرائيل العلني، وبعض الاطراف الاخرى الضمني لهذا التمثيل وأيضاً من عجز الفلسطينيين على فرض وجودهم على المعني الأول بهذا الوجود: اسرائيل. عام ١٩٨٧ بدا أن كل شيء ممكن: زوال المنظمة واعادة تشتيت التمثيل السياسي للفلسطينيين، كما عودتها الى الحياة النشطة وتسجيل النقاط. وتاريخ الفلسطينيين المعاصر، ان يشير الى شيء، فالى ان الجغرافيا، ان وجدت وان حددت معالمها، فهي غير كافية لتغيير الولاء اوتوماتيكياً.

رابعاً: لبنان: تداخل الولاءات والحروب العاجزة عن تنظيمها

أشرنا في مقدمة هذا الكتاب الى ان الحرب الأهلية اللبنانية فتحت الباب على مصراعيه أمام سؤال قديم عن شرعية الكيان اللبناني، ومدى ولاء اللبنانيين لوطنهم. كانت الخلافات قبل ذلك التاريخ مستعرة طبعاً ولكن الحرب حملت البعض على محاولة حسمها دموياً. وبدا أحياناً وكأن اللبنانيين يعيشون مأساة خاصة بهم تنبثق من أمراضهم الاجتماعية ومن لا مسؤولية تعاملهم مع فكرة الوطن. غير ان بعض العرب كانوا يرون في ما يحصل

---

(٢٩) ومن هؤلاء من حاول الالتصاق بالهوية الاسرائيلية، والمطالبة بحقوقه كعضو اساسي فيها. انظر مثلاً مقابلة مع انطون شماس، أول قاص فلسطيني، يكتب بالعبرية، ويتماهى مع الكيان حتى تبني لغته للكتابة الادبية في: *International Herald Tribune,* 27/1/1987.

للبنانيين اسباباً تجعلهم يخافون من ألا يكون لبنان أكثر من مقدمة لعدد من الحروب الدامية الشبيهة تضع الكيانات على المحك وتجعل الولاءات، للطوائف والعشائر والقبائل والأديان والجهات والتوجهات، تتداخل وتتصادم ضمن المجتمع الواحد، والبيت الواحد، بل ضمن ذهن المواطن نفسه.

الواقع ان «جبل لبنان» تعبير عن مساحة جغرافية اتسعت تدريجياً لتشمل معظم المناطق المارونية والدرزية. ثم جاء قرار ١٩٢٠ الفرنسي بانشاء دولة لبنان الكبير، وذلك بالحاق مدن الساحل، وجبل عامل وسهل البقاع بجبل لبنان. ومنذ ذلك الحين أصبح لبنان مرادفاً لمساحة كرست حدودها في الدستور الصادر عام ١٩٢٦ وفي مادته الأولى بالذات، للتأكيد على شخصيته الموسعة الجديدة. هذه المساحة (١٠٤٥٢ كيلومتراً مربعاً) أصبحت لاحقاً شعاراً للذين يريدون ان يثبتوا تعلقهم بلبنان الموحد، في الوقت الذي كانت فيه خرائط تقسيم البلاد ومشاريع إلحاقه بسوريا وواقع احتلال اسرائيل لبعض أراضيه، أموراً تثير الجدل بل والحرب بين اللبنانيين.

نشأ الكيان اللبناني مرتبطاً منذ الأساس بنظام سياسي محدد. ذلك أن فرنسا كانت حريصة على اعطاء العصبية المارونية المتحالفة معها منذ قرون مجالاً للتعبير السياسي المستقل عن ذاتها في القرن العشرين. وكان قيام كيان سياسي يحمل هذا المشروع التاريخي ويكرسه قانونياً، أملاً لدى الموارنة تحقق أخيراً. لكن اولئك الذين الحقوا، بقرار شبه اعتباطي، بالكيان الجديد، لم يكونوا يشاركون لا في الأمل ولا في سعادة رؤيته يتحقق. كان ولاؤهم مختلفاً، وإذ بالأمر الواقع يدعوهم الى القبول بالانضمام لكيان محدد يفصلهم عن الداخل السوري والعمق الفلسطيني، والى القبول بنظام بدا منذ الأساس منحازاً لمصلحة الموارنة. لكنهم بعد حين قبلوا بالالتحاق بالكيان، اذ بدا ان الكيانات في المنطقة جميعاً أصلب عوداً مما توقعوا. وبعد حين، بدأ الملتحقون بالكيان المطالبة بتعديل في النظام الكائن في سبيل مزيد من المشاركة في حكم البلاد. فرد الآخرون بما معناه ان الكيان والنظام صنوان، وانه لا يمكن تعديل الثاني من دون اعادة النظر في الأول. فالذين تأففوا من الحاقهم بلبنان رأوا بعض أولادهم يدافعون عن وحدته، أو كما شاع عن «وحدة لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات». بينما صدر عن احدى الرهبانيات المارونية كراس بعنوان: «لبنان الكبير، مأساة نصف قرن» وكأن الذين اعتبروا لفترة ان الكيان مقدس أصبحوا الآن في وارد اعادة النظر فيه، بينما تمسك به من كان بالأمس يعتبره اصطناعياً. ونحن نشير الى هذه المفارقة مرة أخرى كمثال، صارخ هذه المرة، على هشاشة الولاء للكيانات الجديدة، وعلى استعداد الأطراف، على اختلافها، لاعادة النظر الجذرية فيها، وفقاً للظروف والمصالح والأهواء.

صعب على من ينزلق الى دراسة تاريخ لبنان من وجهة نظر معاصرة، أن يخرج منها

سالماً نظراً لحدة التوتر الحاصل، لا سيما منذ ١٩٧٥. نحن نكتفي بالقول إن اولئك الذين يرون في الكيان المعاصر امتداداً للامارة المعنية والشهابية ومن ثم لمتصرفية جبل لبنان، سيجدون في التاريخ حججاً وبراهين على موقفهم. وكذلك الذين، مثل وجيه كوثراني مثلاً، يريدون تجاهل ما قبل ١٩٢٠ واعتبار الكيان نتيجة قرار فرنسي بحت. وقد تكون الحقيقة قريبة من موقف وسط، ذلك الذي حاول كمال الصليبي مثلاً أن يعبر عنه من كتاب الى آخر، أو ادمون رباط أو مئير زمير في اطروحته المنشورة سنة ١٩٨٥ عن قيام لبنان المعاصر.

كانت البقعة التي تقوم عليها الجمهورية اللبنانية اليوم، كغيرها، جزءاً من أراضي السلطنة العثمانية منذ ١٥١٦. وكانت هذه البقعة موزعة على ولايات عدة اذ تبع الشمال ولاية طرابلس، والجنوب ولاية صيدا، بينما كان البقاع جزءاً من ولاية دمشق. وفي اطار تنظيمات ١٨٦٤ الغيت ولايتا طرابلس وصيدا وانشئت ولاية بيروت. ويصعب القول ان «جبل لبنان» كان مستقلاً عبر التاريخ كما يحاول البعض ان يثبت. الواقع ان ما يسمّى بجبل لبنان كان موقعاً تعاقبت عليه الطوائف من شيعية اثني عشرية وسنية واسماعيلية فدرزية. وكان الشيعة أهم العناصر في لبنان الحالي بفضل تحالفهم مع الفاطميين، حتى انقض عليهم المماليك بعد انتصارهم على الصليبيين وشتتوهم، وذلك بين ١٢٩٢ و١٣٠٥. بينما تحول اسماعيليو وادي التيم والشوف الى المذهب الدرزي وبقوا عليه. أما الموارنة فكانوا يسكنون شمال البلاد، وكانوا يتبعون لوالي طرابلس الى أن سمح لهم انكسار الشيعة، ومن ثم تشجيع الأمراء الدروز، بالانتقال من شمال البلاد الى وسطها وجنوبها لا سيما خلال القرن السابع عشر. وكذلك تحول الى المذهب السني عدد من سكان البلاد الأصليين، وهاجر اليها سنة وملكيون وسريان وغيرهم من الداخل السوري.

كان فخر الدين المعني أحد الزعماء المحليين الذين كانت السلطنة العثمانية تسمح بظهورهم من حين الى آخر، وتقبل بزعامتهم المحلية، إن هم قاموا بجباية الضرائب وأحسنوا معاملة الولاة المحليين. وقد توسعت رقعة نفوذه لتشمل شمال الاردن وفلسطين وموطن الموارنة في شمال لبنان. فمن أمير للشوف أصبح عملياً حاكماً على لبنان. وورثه معنيون آخرون حتى انتقلت الامارة الى آل شهاب عام ١٦٩٧ بموافقة العثمانيين. وفي منتصف القرن الثامن عشر، نتيجة لنزوحهم جنوباً، ولنموهم الديمغرافي، ولنشاطهم في الزراعة والمهن ولعلاقتهم بالغرب، قوي ساعد الموارنة وتكرس بتنصر جزء من الأسرة الشهابية واعتناقها المارونية. لكن الامارة اللبنانية كانت، على استمرارها الخارجي، أصبحت أسيرة التطورات الاقليمية. وكان لا بد للجبل أن يصاب بما أصاب زعيماً محلياً آخر في شمال فلسطين هو ضاهر العمر، قضى العثمانيون على طموحاته حين بالغ في تحدي السلطة المركزية. وهكذا كان مع بشير الثاني الشهابي الذي والى العثمانيين الى حد المساهمة في الدفاع

معهم عن دمشق ضد هجمات الوهابيين عام ١٨١٠ ثم والى محمد علي وابراهيم باشا ابنه فاتح سوريا، وبقي تسع سنوات شبه عامل محلي للمصريين، الى ان عاد العثمانيون الى السلطة وأنهوا الامارة، بينما كانت الخلافات الطائفية تستعر في لبنان لأسباب معقدة كثيرة، وتؤدي الى مجازر دامية.

وبين ١٨٤٢ و١٨٥٨ قسم جبل لبنان الى قائمقاميتين، كرستا انقسام البلد على أسس طائفية: واحدة مارونية في الشمال وثانية درزية في الجنوب وانتهت التجربة بفتنة طائفية جديدة بين الطرفين أكثر ايلاماً، لا سيما للنصارى، وبتدخل فرنسي عسكري مباشر في جبل لبنان. وسوّي الأمر مجدداً من خلال لجنة دولية ترأسها مسؤول عثماني وتمثلت فيها فرنسا وبريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا بأعضاء. واقترحت حلولاً حقوقية ـ جغرافية متنوعة للغاية الى ان تم الاجماع في ٩ حزيران/ يونيو ١٨٦١ على نظام أساسي اصبح لبنان فيه سنجقاً عثمانياً له استقلاله الذاتي تضمن استمراره الدول الست موقعة النظام. وعام ١٩١٥ احتل الجيش التركي جبل لبنان وألغى العمل بالنظام الأساسي وحكم البلاد مباشرة. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى احتل جيش الحلفاء لبنان. وفي ٢٨ نيسان/ ابريل ١٩٢٠ أقر مجلس الحلفاء الأعلى، في مؤتمره في سان ريمو الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، مميزاً الثاني عن الأولى. وبعدها بأسابيع، انقض الجيش الفرنسي على الحكومة العربية في دمشق وهزمها في معركة ميسلون (٢٢ تموز/ يوليو ١٩٢٠) مما ترك المجال رحباً امام الفرنسيين للتصرف بأمور البلاد المنتدب عليها. وكان من أول وأهم قراراتهم مرسوم وقعه الجنرال غورو في ٣١ آب/ اغسطس ١٩٢٠ قضى بضم بيروت والبقاع والساحل اللبناني كله الى متصرفية جبل لبنان وجعلها دولة واحدة أعلن عنها في اليوم التالي تحت اسم دولة لبنان الكبير ـ وكان هذا تحقيقاً لحلم تاريخي لبعض اللبنانيين وقراراً اعتباطياً مجحفاً لبعضهم الآخر. ولكن الدولة التي ولدت في ١ ايلول/ سبتمبر ١٩٢٠ استمرت، كغيرها من كيانات المنطقة، حتى اليوم.

ليس تاريخ هذه البقعة من المشرق العربي اذن بسيطاً. والعناصر التي تزيد من تعقيده عدة: منها علاقة غير واضحة من الاستقلال النسبي والتبعية بين أمراء الدروز والعثمانيين، وعلاقة مميزة من التعاون ثم من الصدام الدامي بين الدروز والموارنة في الجبل، وجوار مع تمايز لجبل عامل الشيعي مع جبل لبنان، غربة قديمة لمدن الساحل عن الجبل وتدخلات أجنبية غير متوقفة وصلت الى حد التدخل العسكري الفرنسي عام ١٨٦٠، وتطور دائم لميزان القوى بين الطوائف من هيمنة الشيعة الى صعود الدروز فالموارنة، فميزان قوى جديد بعد إنشاء الدولة اللبنانية برزت معالمه في الحرب الناشبة منذ ١٩٧٥. يسمح هذا التعقيد بانتشار النظريات الخيالية على تنوعها عن أصول الكيان وأصالته واصطناعه وحقيقة الولاء له، بين مؤيد ومعارض. ولم تكن هذه النظريات لتهمنا فعلاً لولا انها جزء اساسي من الثقافة السياسية المهيمنة في أيامنا هذه.

«جبل لبنان» كمفهوم سياسي مميز لم يكن على الأرجح قائماً للدلالة على ما نعنيه اليوم بالجبل حتى أواخر القرن الثامن عشر. أما «لبنان» كمفهوم سياسي فربما انه لم يرد حتى انشاء المتصرفية عام ١٨٦١. إن اللمحة التاريخية السريعة التي سبقت يجب أن تكفي ليقتنع الجميع بأنه من الصعب ايقاف التاريخ في زمن محدد، واعتبار ما سبقه كأنه لم يكن، أو ما بعده كأنه غير شرعي. ولكن ثقافة سياسية لا تميل كثيراً الى التسامح ورحابة الصدر تفعل هذا بالذات. فبعض الموارنة يتناسون انتماء لبنان بأسره الى السلطنة العثمانية. وبعض المسلمين يتناسون الاستقلال الذاتي الذي كان للجبل، في بعض مراحله، داخل السلطنة أو هم يتناسون رضوخ قادتهم للأمر الواقع بضع سنوات بعد انشاء لبنان الكبير. أما الأوصاف التي يتبادلها اللبنانيون أحياناً بين «طارىء وأصيل»، و«عميل للعثمانيين وعميل للغرب» وغيرها من التعابير التي يتراشقون بها، فهي تثير على الأرجح ابتسامة مؤرخ أمين، يرى كيف يصبح الولاء، أي ولاء، مشبوهاً في مرحلة تداخل الولاءات الطائفية والدينية، المحلية والاقليمية، بحيث لا تتضح معالم ولاء واحد، كولاء وطني مطلق. وما يزيد الأمر تعقيداً هو الانقلاب المستمر في التحالفات محلياً واقليمياً، بحيث يصعب تمييز محور دائم من التحالف أو التخاصم. وما يجعل الأمر ميؤوساً منه فعلاً لمن يريد فرض ولاء واحد نابع من التاريخ هو تلك الخلافات المستمرة دوماً داخل الجماعة الواحدة. بحيث يصعب القول ان «الموارنة» أقدموا أو «الدروز» قرروا أو «الشيعة» بايعوا. ففي المراحل الحاسمة من تاريخهم انقسم الموارنة أحزاباً متناحرة، وخاض الدروز معارك داخلية دامية وفقاً لولاءات عائلية وجهوية وحزبية، ونادراً ما توحد أعيان الشيعة على موقف سياسي واحد، وما ان يستقر المراقب المتعجل على قبول فكرة «انعزالية» المسيحيين و«عروبة» المسلمين حتى يصدمه تعلق عدد كبير من المسلمين في لبنان بالكيان، ويزيد من حيرته انتماء عدد لا بأس به من المسيحيين الى أفكار القومية السورية أو القومية العربية.

ولقد تصادمت الولاءات داخل الفرد اللبناني الواحد حتى الارهاق. لم يكن ولاؤه للعثمانيين واضحاً، وبعض مثقفي بيروت كان يدعو الى الانتفاض عليهم عقدين أو ثلاثة قبل هزيمتهم. كما ان ولاء ابن الجبل لم يكن محدد المعالم للمتصرفية بين ١٨٦١ و١٩١٤ التي كانت في الآن معاً سنجقاً عثمانياً ونوعاً من الكيان الذاتي المحيّد بقرار دولي. وبقي الغموض يلف ذلك الولاء بعد انشاء دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. فمن اللبنانيين، مسيحيين ومسلمين، من ذهب آنذاك الى دمشق وبايع الأمير فيصلاً ملكاً على «سوريا الطبيعية» ومنهم من لم يضع دقيقة واحدة، فاعتبر الكيان الجديد نهائياً وعمل على هذا الأساس.

ان الدارس للبيانات الوزارية اللبنانية ولمناقشاتها يشهد فعلاً تقويماً على مسألة الولاء، فمن دخل الدولة فعلاً قبل بوجودها، ومن هو بعد سوريا ليس نائباً ولا وزيراً، بل معتمداً

على دعم يأتيه من خارج مؤسسات الكيان. تتحدث البيانات طبعاً عن لبنان «كأمة»، وتحاذر تماماً موضوع العلاقة اللبنانية ـ السورية (لأسباب عدة منها انه لم يكن للبنانيين الحق، ايام الانتداب، بالتعاطي بالشؤون الخارجية). ولا تأتي المسألة فعلاً الا من خلال أمور ادارية مثل قول اميل اده في احدى الجلسات (١٩٢٨): بأنه «يجب ان تعطّل كل جريدة تمس كيان لبنان»، وهو يتوجه بكلامه الى ممثل بيروت السني عمر الداعوق مباشرة: «سامع يا عمر؟». ولا يسمع فعلاً ضجيج الشارع المعارض للكيان داخل المؤسسات طالما ان المنتدب الفرنسي هو المعني الأول بإسكاته. فعندما يتكلّم نائب بيروتي سني ثان هو محمد الفاخوري (١٩٢٩) فللدفاع عن حقوق المحاكم الشرعية الاسلامية، «فإن القضايا الاسلامية التي يراد فصلها عن المحاكم الشرعية تعتبر في نظر الاسلام من المسائل الدينية التي لا يجوز لغير قاضي الشرع أن يحكم بها» ولكن الداعوق أوالفاخوري، أو بيهم لا يناقشون الوزراء الذين يتحدثون عن لبنان كأمة، وعن «سيادته القومية»، وعن شعب. فالمعارضون لكل هذا ما زالوا آنذاك خارج الحلبة وخارج المؤسسات.

لن تأتي مسألة الكيان إلى بساط البحث فعلاً، إلّا مع تمكن الحركة الوطنية السورية من إرغام باريس على البحث في موضوع استقلال سوريا. إذ ذاك تقرر حكومة خير الدين الأحدب (٥/١/١٩٣٧) أن «أول عمل ستقدم عليه الحكومة هو مباشرة المفاوضة مع القطر الشقيق سوريا للنظر في الأمور والمرافق المشتركة بين البلدين». وعند المناقشة ستتضح العلاقة أكثر لا سيما في مداخلة النائب بشارة الخوري الذي يذكّر الحكومة بأنه «بينما كان هذا المجلس ينقسم قسمين متعادلين تقريباً لسنة خلت كانت الجارة العزيزة سوريا تقوم بحركة وطنية واسعة النطاق لنيل استقلالها وارجاع دستورها وعقد معاهدة مع الدولة الافرنسية والدخول في عصبة الأمم. وبعد أخذ ورد وقِّع في بيروت بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٣٦ ذلك الاتفاق المبدئي الذي جعل من سوريا المنتدب عليها دولة مستقلة وطلب وفدها الأمين أن يسافر إلى باريس لوضع أسس المعاهدة. **وعندما** (والتشديد منّا) هبت الكتلة الدستورية إلى المطالبة بحقوق لبنان وقدمت مذكرتها المشهورة في أوائل آذار/مارس ١٩٣٦ متشبثة أن يعامل لبنان معاملة جارته سوريا».

ويشير بيان الحكومة اذن، ومناقشة زعيم المعارضة له، في الآن معا إلى خطورة تأثر الوضع اللبناني بتطور الحركة الوطنية السورية. في الشكل، هناك مجرد طلب لمعاملة لبنان مثل سوريا. وفي الواقع، فالأمور أهم من ذلك بكثير. فهذه المطالبة لن تعني فقط استقلال لبنان عن فرنسا، أسوة بسوريا، وإنما أيضاً (وهذا على الأرجح أهم) استقلال لبنان عن سوريا. فبشارة الخوري يرى ترابطاً واضحاً في مداخلته بين استقلال سوريا وبين «بقاء الكيان اللبناني على حاله». ويقول ميشال زكور في صدد ذلك الترابط أيضاً: «من بضعة أشهر مرت على لبنان عاصفة من القلق. وتجاذبت السياسة مقدراته بين مد وجزر. فوقف المخلصون من أبنائه يرقبون مصير وطنهم وعيونهم **تتطلعٰ الى الحدود من جهة** (التشديد منا، مرة أخرى) وإلى مخابرات باريس من جهة أخرى». ويمضي زكور في نقده بهشاشة حكومة الأحدب. ومن براهينه على فشلها المؤكد قوله: «أبمثل هذا السلاح الضعيف تريد الوزارة اللبنانية أن تجابه الحكومة السورية المتحدة في المفاوضات المقبلة التي توازي في نظر اللبنانيين

والسوريين معاهدة التحالف والصداقة مع فرنسا إذا لم تكن تفوقها؟».

كان يكفي أن تسجّل سوريا انتصاراً لكي يشعر اللبنانيون الحريصون على كيانهم بهشاشته. منهم من سيندفع إلى أحضان فرنسا، ولكن التيار الأغلب سيرى في استقلال لبنان عن فرنسا تشجيعاً لمسلمي لبنان بالقبول بالكيان. وفي الواقع ففي الجلسة نفسها نرى نائباً مسلماً سنياً طرابلسياً يعبّر عن تحوّل مسلمي لبنان بقوله: «ها هم رجال الانتداب احياء يرزقون صارحتهم على الملأ سابقاً فيما إذا دام الحال على نفس المنوال فإني أرجح الانفكاك عن لبنان والالتحاق بأي حكومة كانت». ويرد عليه نائب ماروني: «الوطنية لا تكون بشرط ووطنية كهذه لا نريدها» فيعود النائب الطرابلسي ليشير إلى تحوّله إلى الفكرة اللبنانية: «أنا فرد من أفراد الأمة قبل ما تصدر المعاهدة (مع فرنسا) كنت واقفاً على الحياد الآن صرت مؤمن». فيرد نائب ماروني ثان: «هو يقول أنه لبناني صميم. مش صحيح، علّق لبنانيته على شرط» ويزايد نائب آخر: «العقيدة اللبنانية لا تكون بشرط. يجوز لكل انسان حتى النائب أن يقول أنا سوري أو أنا لبناني ويمكنه أن يقول للمجلس أنا أطلب من المجلس الحاقي بسوريا وأما أن يكون سورياً أو لبنانياً بشرط، فهذا غير مقبول». لكن النائب الطرابلسي سيبقى في المجلس. بل سيلتحق به آخرون مثل هذا النائب السني البيروتي الذي يضع نفسه (بعد ١٩٣٦) في صلب الكيان فيهاجم «الرجعيين الذين ينظرون إلى الماضي ويتحسرون على بروتوكول الجبل»[٣٠].

ولكن ما إن بدأ أعيان المسلمين في الثلاثينات بالقبول بالكيان الجديد، لا سيما بسبب تخلّي قادة الكتلة الوطنية في سوريا عنهم، حتى نشأت أحزاب تعيد طرح مسألة الكيانات من جديد، لا سيما الحزب السوري القومي الداعي إلى وحدة الهلال الخصيب في كيان موحد يضم «الأمة السورية». وبينما اضطر هذا الحزب إلى مقارعة اضطهاد الفرنسيين ومعارضة «القوميين اللبنانيين» لا سيما حزب الكتائب، كانت فكرة القومية العربية تنشأ وتترعرع وينتمي إليها لبنانيون عديدون، شُكّل منهم وفد كبير ذهب إلى دمشق في شباط/فبراير ١٩٥٨ يطالب عبدالناصر بضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة. ثم هدأت أحداث ١٩٥٨ الدامية بين دعاة الوحدة ومؤيدي الغرب، غير أنه بعد مضي أقل من عقد على هدوئها، كان عدد لا بأس به من اللبنانيين يحاربون مع الفلسطينيين على قاعدة أن الكيان الذي ينتمون إليه «اصطناعي»، وأن للصراع مع اسرائيل أولوية وشرعية تفوق أي اعتبار

---

(٣٠) المقتطفات الواردة هنا نقلاً عن: **البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، ١٩٢٦ - ١٩٨٤**، اعداد وتحقيق يوسف قزما خوري (بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦)، ص ٥٣، ٦٤، ٧٠، ٧٣. ومن بيانات الحرب الأهلية اللبنانية واحد صدر في ١٩٨٥/١١/٧ عن جامعة الكسليك المارونية، جاء فيه بين إمور اخرى: «ان الفريق المسيحي في الميثاق الوطني قد التزم به التزاماً صريحاً ومخلصاً في حين ان الصراحة تقتضينا القول بعد اختبار أكثر من ثلاثين سنة ان الفريق المسلم لم يقبل قط بالتخلي عن انتسابه العضوي الى العالم العربي، وما انفك يثبت ان انتسابه الى لبنان كدولة ذات كيان نهائي ليس من درجة انتمائه الى القومية العربية ولا من طبيعة هذا الانتماء». **الانوار**، ١٩٧٥/١١/٧.

آخر، بما فيه الولاء لدولة لبنان الكبير. ولم تضع الحرب بعد أوزارها حتى كان بعض اللبنانيين يسعون إلى إنشاء «لبنان مسيحي» مستقل من جهة، بينما كان آخرون يمحضون ولاءهم للزعيم الاسلامي الايراني آية الله الخميني «لأن الاسلام لا يعترف بالجغرافيا» على حد قول واحد منهم(٣١). طبعاً بقي لبنانيون في لبنان، متعلقون بالكيان ومستعدون، لحد أو لآخر، لمعالجة مسألة علاقة هذا الكيان مع عروبته بصورة ايجابية مسالمة. ولكن من قال ان الأكثريات الصامتة تصنع التاريخ؟ ثم انه كان على اللبنانيين، وهم يحلون معضلات الولاء التي تقسمهم، أن يعالجوا بصورة غير مباشرة الكوابيس الكيانية بين الفلسطينيين المقيمين بينهم، وأزمة سوريا الحديثة مع حدودها، وكان هذا على الأرجح فوق طاقتهم، حتى لو ادعوا أحياناً عكس ذلك(٣٢).

خامساً: سوريا: دولة ما تبقى؟

تطرح سوريا المسألة الكبرى: هل ان الدولة المعاصرة هي جمع بسيط لما تبقى من «سوريا الطبيعية» بعد أن ألحقت الموصل بالعراق واستوطن اليهود فلسطين واستقل شرق الأردن وأنشئت دولة لبنان الكبير وذهبت الاسكندرونة؟ هل انها بلا شخصية تتجاذبها دمشق من جانب وحلب من آخر؟ هل أن سوريا محكومة إلى الأبد بأن يكون «الصراع عليها» - على حد تعبير باتريك سيل في كتابه الشهير - لقمة سائغة لقوى من الشرق أو من الغرب؟ أو هل ان سوريا، بسبب كل ما سبق دولة - النواة لاعادة توحيد «سوريا الطبيعية» أو لتوحيد الهلال الخصيب أو لتوحيد الأمة العربية التي انطلقت شرارتها تكراراً من دمشق؟

الواقع أنه من الصعب البحث في أعماق التاريخ عن كيان سياسي يشبه سوريا المعاصرة. قد تجد امارة مستقلة في حلب أو ولاية تنزع نحو الاستقلال في دمشق، أو أنك قد تجد سوريا ضمن امبراطورية واسعة الأطراف ولكن الكيان الحالي «اصطناعي» إلى حد كبير، يصعب على الدمشقي أو السوري الآخر أن يراه متطابقاً مع «ما يجب» أن يكون الوطن. «فبلاد الشام»، كما يذكرك المصري العادي حتى اليوم، تضم المساحة الواقعة بين سيناء وطوروس، والمتوسط والبادية إلى الشرق. في مطلع القرن التاسع عشر، كانت هذه المساحة موزعة على أربع ولايات عثمانية، كل منها تشكل داخلاً لمدينة كبيرة. أكبر هذه الولايات كان مركزها دمشق التي كانت تمتد جنوباً لتشمل شرق الأردن وشرق فلسطين بينما كانت ولاية حلب تضم الاسكندرونة. أما الشاطىء السوري فكان شماله تابعاً لولاية

(٣١) انظر الفصل الاخير من هذا الكتاب.

(٣٢) عن مشكلة الهوية في لبنان انظر:

Ghassan Salamé, *Lebanon's Injured Identities: Who Represents Whom during a Civil War?* (Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986).

طرابلس وجنوبه (من جبيل في لبنان إلى غزة) لولاية عكا.

توحدت «سوريا الطبيعية» لفترة قصيرة بعد الغزو المصري، إذ أنشأ ابراهيم باشا بعد انتصاره على الجيش العثماني ادارة مركزية موحدة تحت حكمه الشخصي، قامت بقمع التمردات، لا سيما في فلسطين وجبال العلويين، وبجمع الضرائب وبتشجيع الزراعة والصناعة، بل وبمحاولة تكوين نخب سياسية محلية جديدة. لكن هذا الفاصل الزمني لم يدم عقداً واحداً، إذ عاد العثمانيون عام ١٨٤١ إلى حكم سوريا، وإلى حكمها مجزأة. كان العثمانيون قد قسموا «سوريا الطبيعية» إلى أربع مناطق (إيالات، لاحقاً ولايات): ولاية حلب في الشمال، وهي تمتد من الفرات إلى العاصي، وولاية دمشق وهي تضم معظم المساحة المتبقية باستثناء طرابلس وولايتها صيدا (لاحقاً عكا) وولايتها. وأيام السلطان عبدالحميد، أعيد تقسيم سوريا على أسس جديدة. تم أولاً تكريس بعض الاستقلالية وكثير من التدخل الأجنبي في وضع متصرفية جبل لبنان، ثم اقتطع القسم الأكبر من فلسطين، لا سيما جنوبها، وأسس فيه سنجق مستقل، مركزه القدس، متضمناً يافا ورفح وصحراء النقب بمعظمها. كان ذلك عام ١٨٨٧. وفي السنة التالية أنشئت ولاية بيروت وحدودها جنوباً إلى الشمال في يافا لتضم شمال فلسطين ومعظم الخط الساحلي اللبناني. كان ذلك بعد أن عاد التنافس الآسيوي ـ الافريقي على سوريا يتصاعد، من خلال تحد مصري في النصف الأول من القرن. ولكن انتصار العثمانيين (الآسيويين) كان هذه المرة هشاً، لأنه ما تم الا بمساعدة أوروبية واسعة. يقول طيباوي إن «سوريا تميزت بوجودها على مفترق طرق برية وبحرية عديدة. ونظرت الامبراطوريتان القديمتان في كل من مصر وما بين النهرين اليها كموقع استراتيجي حارب زعماؤها مراراً للسيطرة عليه. لذا فالتاريخ المعروف يشير إلى أن سوريا كانت ساحة قتال كبرى وممراً لا بديل عنه لجيوش دول عدة»(٣٣). ولكن هذا الموقع الاقليمي الوسيط سوف ينكسر طبعاً بدخول قوى فعلاً عالمية إلى صلب المعادلة.

كانت نتائج الحرب العالمية الأولى عظيمة الخطورة على شخصية سوريا الجغرافية ـ القانونية. جاء اتفاق سايكس ـ بيكو أولاً ليفصل فلسطين والأردن ولبنان عنها، ثم جاء وعد بلفور يزيد من ابعاد فلسطين عن المركز السوري بالسماح لليهود بانشاء وطن قومي لهم فيها. ثم أنشىء لبنان مقتطعاً مناطق كانت تتبع تاريخياً لولاية دمشق لا لمتصرفية الجبل، بحيث تقطعت أوصال «سوريا الطبيعية» إلى أن أعطاها الملك فيصل أملاً هشاً بالوحدة بانشاء حكومة دمشق العربية التي حاولت من دون جدوى إعادة توحيد المنطقة. لكن اتفاقات سان ريمو جاءت تحسم الموضوع في اتجاه معاكس اذ قسمت «سوريا الطبيعية» إلى منطقتين واحدة

---

(٣٣) Abdul-Latif Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine* (London: Macmillan, 1969), p. 20.

تحت انتداب فرنسي، وثانية تحت انتداب انكليزي. وقسمت الأولى إلى سوريا ولبنان، والثانية إلى فلسطين وشرق الأردن. وقد تكون استكانة بريطانيا الواضحة لحملة فرنسا العسكرية على حكومة دمشق مردها شعور عميق داخل الحكومة البريطانية، بأن فيصلاً في سوريا سيكون مرغماً على المطالبة بالغاء وعد بلفور وبالتالي بفلسطين كجزء من سورية العربية.

كانت هذه التجزئة أمراً مقبولاً لدى عدد من الفئات المتنفذة، بل ان هناك من كان يطالب فرنسا بتجزئة ما تبقى من سوريا الطبيعية إلى كيانات مستقلة (يجمعها اتحاد هش) في جبل الدروز وبلاد العلويين ودمشق وحلب. وفعلاً صدرت قرارات فرنسية في هذا الاتجاه، ولكنها ما لبثت أن عدلت. ولكن التجزئة الأساسية بقيت مرفوضة من التيار الأساسي العربي - المسلم الذي كان يعبر عنه حزب الاستقلال العربي (وقد لجأ قادته إلى عمان)، وحزب الاتحاد السوري (وقد لجأ بعض قادته إلى مصر). وجاء المؤتمر السوري في صيف ١٩٢١ في جنيف يؤكد على وحدة «سوريا الطبيعية». كما أن حزب الشعب وضع في صلب برنامجه المعلن في مؤتمره التأسيسي في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٥ مسألة «توحيد سورية لتضم كل الأقطار المشمولة بحدودها الطبيعية»[٣٤]. وجاء في نداء سلطان الاطرش زعيم ثورة١٩٢٥ مطلب «وحدة البلاد السورية ساحلها وداخلها، والاعتراف بدولة سورية عربية واحدة»[٣٥]. وفي مؤتمرها في حمص (١٩٣٢) دعت الكتلة الوطنية إلى إنشاء «دولة ذات حكومة واحدة» في سوريا بما فيها «جميع أراضيها المجزأة»[٣٦]. أما عصبة العمل القومي، وحزب البعث، والحزب القومي العربي فكانوا يدعون إلى وحدة عربية شاملة.

لكن بعض الدقة في رصد تطور المواقف السورية، قد يحمل المراقب على تحديد شروط البحث عن الوحدة بصورة مختلفة بالنظر للوحدة المنشودة وللتاريخ التي دعي اليها فيه. فالدعوات الأولى لرفض الكيان السوري الجديد، لوحدة آسيا العربية أو لوحدة سوريا ولبنان، كانت مشاريع سياسية راهنة يقوم بالتفاوض في شأنها أطراف سياسيون ذوو شأن كالهاشميين مثلاً. أما الدعوات إلى الوحدة العربية فلم تعدّ مشاريع سياسية راهنة بل مشاريع طويلة الأمد لا تخلو من الطوباوية. ثم ان دعاة الوحدة العربية جاءوا في مرحلة لاحقة على انشاء الكيانات ينشدون اعادة توحيدها في كيان واحد، وهم على الأرجح يعلمون أن عليهم الانتظار طويلاً والعمل لأجيال قبل تحقيق حلمهم. بينما دعاة الوحدة السورية، أو الوحدة العربية بمفهومها الهاشمي، كانوا يعملون والكيانات ما زالت وليدة

---

(٣٤) نقلاً عن: علي محافظة، موقف فرنسا والمانيا وايطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣٢.

(٣٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٣٦) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٣٥.

هشة قابلة للتغيير كما للتثبيت، والولاءات ما زالت فضفاضة قابلة للتعبئة السهلة باتجاه أم بآخر. هناك فعلاً اختلاف حقيقي في مستوى الجدية التي على المرء أن يتناول فيها، كمشاريع سياسية على الأقل، مشاريع الوحدة في مطلع العشرينات، وتلك التي بدأت تظهر في الثلاثينات وما بعد.

كونها مشاريع سياسية راهنة، سمح للمشاريع التي ظهرت فور الحرب العالمية الأولى بأن تساوم وتناقش وتفاوض مع الدول العظمى في شأن كيانات قيد الصنع. كان من الممكن طبعاً أن تكون النتيجة مختلفة، لو كان أبناء المنطقة أكثر وعياً للعبة الدولية ولأسباب التأثير فيها، أو لو أنهم كانوا يملكون تلك الأسباب. لكننا نراهم يقبلون تدريجاً الأمر الواقع. رأينا العراقيين يستكينون لمعاهدة سايكس ـ بيكو من دون جدل كبير. أما في سوريا فبعد الرفض، تطورت المواقف تدريجاً في الاتجاه عينه. فبعد فشل ثورة ١٩٢٥ مثلاً نرى حزب الشعب السوري يطالب بانشاء «دولة لامركزية تضم دولة سورية وبلاد العلويين وجبل الدروز والأقضية الأربعة التي اقتطعت من الأراضي السورية وضمت إلى جبل لبنان» وفي البيان نفسه يقبل حزب الشعب (عام ١٩٢٥) بلبنان على أن يبقى «في حدوده القديمة»[٣٧]. أما مؤتمر الكتلة الوطنية في حمص، مع مطالبته بحكومة واحدة، فهو تحول الآن إلى «اعطاء لبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة»[٣٨]. وفي عام ١٩٤٣ عندما حاول الأمير عبدالله الاستفادة من خطاب ايدن الشهير عن الوحدة العربية، نراه يلحظ أنه «في حالة رفض حكومة لبنان الانضمام لدولة الاتحاد، تعاد الأراضي السورية التي ألحقت به دون استفتاء شعبي» ونراه يعطي اليهود في فلسطين «ادارة لامركزية»[٣٩]. ويشير هذان التحفظان إلى أن القوة الوحدوية على اختلافها بدأت تتيقن أن هناك حدوداً لهذه الوحدة لن تتخطى بسرعة.

ولكن العامل الأساسي كان النخبة العربية المسلمة السنية في سوريا، والتي سوف يحسم موقفها أمر الكيانات، بما فيها سوريا نفسها. هذه النخبة عاشت فشل الثورة المسلحة عام ١٩٢٥، ولم تأخذ محمل الجد مشاريع الهاشميين لحكمها، بالنظر إلى تدهور هؤلاء المستمر في التبعية للانكليز، لا سيما بعد وفاة فيصل العراق. ويشير عادل ارسلان اللبناني (الدرزي) كيف أنه لمس في مطلع الثلاثينات تغيراً في موقف الحكم العراقي منه، فبعد أن كان يرحب به كأحد أبناء البلاد، وهو حليف فيصل منذ اليوم الأول، أصبح ينظر إليه في مرحلة «تعريق» النخبة كغريب[٤٠]. هذه النخبة السورية اتجهت نحو القبول بالأمر الواقع

(٣٧) نقلاً عن: حسن الحكيم، مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨ (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥)، ص ٣٥٧.

(٣٨) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(٤٠) عادل ارسلان، مذكرات، ٣ ج (بيروت: الدار القومية للنشر، ١٩٨٤).

الجغرافي الجديد. فلم يؤد فقدان الاسكندرونة إلى ردود فعل خطيرة ولا استقلال لبنان وضمانه في ميثاق الاسكندرية. ذلك أنه نشأت لهذه النخبة مصالح اقتصادية ضمن الكيان الجديد لم تكن مستعدة تماماً لاعادة النظر فيها في طموحات هوجاء. ثم ان هذه النخبة فهمت أيضاً، على الأقل في مفاوضاتها مع الفرنسيين، أن ثمن استقلال سوريا عن فرنسا وانتهاء الانتداب هو قبول سوريا بحدودها الراهنة(٤١).

لكن هذا القبول لم يكن حماسياً. ويمكن النظر إلى انحراف السوريين عن المطالبة السياسية بوحدة سوريا إلى يوتوبيا الوحدة العربية من المحيط إلى الخليج، كنوع من ردة الفعل على تخلي النخبة السياسية عن مطلب ابقاء الكيان السياسي السوري مطابقاً مع الكيان الجغرافي لبلاد الشام. تظهر القومية العربية في مفهومها «الشامي» إذن كنوع من الهروب إلى الأمام، في عملية صنع طوبى على الطريقة التقليدية: بقدر ما تستقر التجزئة بقدر ما يتسع اطار الحلم بانهائها، بل بجعلها تشمل مناطق أخرى.

بعد الاستقلال تدهور وضع شرعية الدولة. إذ انتعش الوضع الاقتصادي في لبنان بطريقة ملموسة، واستقرت دولة اسرائيل، وقوي ساعدها، واستمر الأردن دولة مستقلة حليفة للغرب على رغم مقتل مؤسسها، وذهب لواء الاسكندرونة. وساءت الأوضاع في صورة جعلت هذه الكيانات التي نشأت على أطراف «سوريا الحقيقية» (ان صح التعبير)، إلى جانب عراق نوري بل وتركيا تتناتش استقلال سوريا حتى أصبح أرقى الأهداف الوطنية ليس اعادة الوحدة، بقدر ما هو الحفاظ على ما تبقى من سوريا متماسكاً بوجه المؤامرات المحاكة في عقل وصي العراق أو في مقاهي بيروت(٤٢). بينما كانت النخبة تفقد المزيد من مصداقيتها السياسية، وسوريا من استقلال قرارها. ووضعت سوريا السياسية أمام خيارين: أما الطوبى الشيوعية أو البعثية أو قيادات قديمة نخرتها المصالح الفردية وتكرار التنازلات. واختارت سوريا مرة أخرى الهروب إلى الأمام: في وحدة مع مصر أولاً ثم، بعد الانفصال، في سياسات متطرفة، مضمونها الحقيقي تطرفها. ولم يتغير هذا التأرجح بين الضعف والتطرف إلا بعد عام ١٩٧٠.

---

(٤١) عن تطور مواقف الكتلة الوطنية، انظر:

Khoury, «Divided Loyalties: Syria and the Question of Palestine, 1919-1939,»

وذوقان قرقوط، **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥).

(٤٢) يقول اللواء غازي الداغستاني في دفاعه امام المحكمة العسكرية العليا المؤلفة غداة ثورة ١٩٥٨: «كانت معظم الحكومات العراقية قد مثلت مبدأ التدخل في امور سوريا الداخلية منذ عهد حسني الزعيم ان لم يكن قبل ذلك... ويظهر ان الفشل المستمر الذي اصاب جهود تلك الحكومات قد أوجد قناعة ان الطريق الوحيد لضمان النجاح هو استخدام الجيش العراقي وسوقه لغزو سوريا». انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٨٥.

إن كـان الايجـاز ممكنـاً في هـذا المجـال، لقلنـا ان السلطة التي حكمت سـوريـا في السبعينات والثمانينات تميزت بقـدر عال من المتـانة في تصـورها لشخصيـة سوريـا السياسيـة ولكيفية احقاقها. ولقلنا ان هذه السلطة، المبنية إلى حد كبير على عصبية معينة (مستوى ١)، حاولت أن تثبت أساساً أنها خير مـدافع عن استقـلال وعزة سـوريا ـ الكيـان (مستوى ٢). وذلك من خلال اعـادة دمشق الى دور اللاعب الأول في اطـار سوريـا الطبيعيـة (مستوى ٣) دون التخـلي، في أي وقت من الأوقـات عن الخـطاب القـومي العـربي كـاطـار للشرعيـة الايـديولـوجية (مستـوى ٤). هذا التعقيـد كان يلزمـه حكم سياسي يحسن ادارة الأزمـات، طمـوح، وحريص فعـلاً على بنـاء شرعية طـويلة الأمـد. ومن يعـرف سـوريـا الخمسينـات والستينات، لا بد أن يـدهش لمدى نجـاح هذا المشروع، عـلى أيدي الـرئيس حافظ الأسـد خصيصاً، على الرغم من هشاشة عدد كبير من المنجزات.

ويتضح هذا النجاح بالذات إن قورن بهشاشة الهوية التي لاحظها كل دارس للأوضـاع في سوريا. هذا مثلاً جون دفلين، في الصفحة الأولى من كتـابه، يقـول: «تخترق مسـألة هـوية الفرد السوري الأساسية تاريخ سوريا المعاصر. ويؤثر الجـواب المعتمد لهـذا السؤال على شرعيـة المجموعـات المختلفة التي حاولت السيطرة على الـدولة»[٤٣]. ذلـك أن شروط الكيان السـوري وضعها بـاعتراف الكـاتب، أجانب، وبـالاجمال أوروبيـون. وأدت هذه الشروط الى تصغـير جغرافي ملمـوس لكلمـة سوريـا، التي يمثل الكيـان جزءاً منهـا فحسب، بينما يقـدر طيبـاوي طـول «سـوريـا الطبيعية»، بحوالى ٥٠٠ ميل وعمقها بحوالى مائة.

المسألة نفسها، يبدأ بها ايتامار رابينوفيتش كتابه عن سوريا فيقول: «إن الدولة السوريـة، في حدودها الحالية، كيـان حديث لا تشعـر إلا قلة من مواطنيـه ازاءه بذلـك الولاء النهـائي الذي تنتـظره أية جماعة سياسية من أعضائها» لكن الكاتب يعترف لاحقـاً ان وجود الكيـان يؤدي بصورة طبيعيـة، إلى قيام مصالح مميزة، تدعم وجود الكيان نفسه؛ على أن «هذا التطور لم يقض تماماً على هـالة من اللاشرعية ما زالت قائمة». وتغذي هذه الشرعية، بنية المجتمع المفككة والتي حملت فُولرس على التأكيد أن الخلاف بين سكـان المدن وأهـل الريف يبلغ في سـوريا حـداً يسمح بـالكلام عن شعبين مختلفين يتعايشان في إطار سياسي واحد[٤٤].

يخصص طيباوي الأسطر الأولى من كتابه للموضوع عينه: «لقد عنت «سوريا» عبر التاريخ

---

(٤٣) John F. Devlin, *Syria: Modern State in an Ancient Land* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1983), p. 1.

(٤٤) Itamar Rabinovich, *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis* (Jerusalem: Israel Universities Press; New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1972), pp. 1-2.

هذه الفكرة يرددها اسرائيلي آخر كتب كثيراً عن سوريا، انظر:

Moshe Ma'oz: «Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria,» *Middle East Journal*, vol. 26, no.4 (Autumn 1972), and «The Emergence of Modern Syria,» in: Moshe Ma'oz and Arner Yanir, eds., *Syria under Assad* (London: Croom Helm, 1986), p. 9.

كيانات سياسية وادارية متعددة». لكن طيباوي (الذي يلحظ أن معظم الذين كتبوا عن المنطقة لبنانيون مالوا إجمالاً إلى ترجيح وزن بلدهم الصغير على حساب صورة أعم وأشمل)، يختار الكلام عن سوريا الجغرافية (أو الطبيعية) التي وصفنا وضعها سابقاً. ويقسم طيباوي سوريا إلى أربع مناطق متميزة جغرافياً: السهل الساحلي على المتوسط، ثم سلسلة الجبال الغربية، ثم السهل الداخلي، فسلسلة الجبال الشرقية. ومن الواضح أن هذه المناطق الأربع، المفصلة من الغرب نحو الشرق، لم تؤد في التاريخ إلى قيام مراكز سلطة مطابقة لها، ولو أنها طبعاً أثرت على قيام الكيانات الحديثة بحدودها الراهنة[٤٥].

غير أنه في الثمانينات، بدا أن «الصراع على سوريا» قد توقف، وأن سوريا الراهنة تصالحت مع ذاتها، وكأنها انتقلت من مرحلة البحث عن ذاتها في داخلها، إلى مرحلة اثبات هذه الذات على ما حولها من الكيانات الصغيرة. وقد لخص موشيه معوز، الباحث الاسرائيلي بايجاز هذا التطور بقوله: «لقد تحولت سوريا، تحت قيادة حافظ الأسد، من بلد ضعيف، هش سريع العطب إلى دولة تبدو قوية ومستقرة، وإلى قوة اقليمية في الشرق الأوسط... فسوريا التي كانت لعقود متتالية هدفاً لسياسات جيرانها العرب التوسعية، ولخطر القدرة العسكرية الاسرائيلية، أصبحت بقيادة الاسد، احدى أكثر قوى المنطقة نفوذاً وتأثيراً»[٤٦] ويصعب على أي كان أن يناقض هذا الوصف للتحول الحاصل في سوريا، غير أنه يبقى على المرء محاولة تفسيره. وهذا ما تطمح هذه الدراسة إليه أيضاً.

سادساً: الواقعية، اليأس واليوتوبيا

يقول: زين نور الدين زين في ختام بحثه التاريخي: «نشأت حالة من اليأس والقنوط تدفع بالمرء أحياناً إلى الاستنتاج أن القدر ذاته كان منذ فجر التاريخ يلعب دوراً حاسماً في مصير الشرق الأدنى المتقلب الكثير النزوات، وإنه «مكتوب» على شعوب هذه المنطقة أن تعيش في حالة مستمرة من التوتر والسخط والتنازع. منذ سقوط الامبراطورية العثمانية لم تحسم قط، في هذه البقعة من الدنيا، قضية واحدة حسماً نهائياً، ولا يزال الشرق الأدنى منطقة يكتنفها الابهام، كما أن شؤونه ومشكلاته لا تزال تنتظر حلاً»[٤٧]. هذه الخلاصة القانطة، يربطها القارىء تلقائياً بمقدمة زين زين الملحة في تركيزها على دور الجغرافيا في تقرير مصير الشعوب، أو في حالتنا هذه، في تأجيل هذا التقرير. فالجغرافيا، على حد قوله، «من أقل العوامل تعرضاً للتغير في تاريخ الشعوب»[٤٨].

كانت الكيانات الناشئة في منطقة الهلال الخصيب، منذ الأساس معرضة للخطر.

---

(٤٥) Tibawi, *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine,* p. 19.

(٤٦) Ma'oz, «The Emergence of Modern Syria,» p. 9.

(٤٧) زين نور الدين زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١)، ص ١٨٢.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩.

فهي قد لا تزول، ولكن الولاء الذي يفرضه كيان سياسي مستقل على سكانه، لم يكن في مستوى كاف لتأكيد وتثبيت الكيانات القائمة، إذ رأينا حركات انفصالية تنتعش هنا وهناك، وحركات وحدوية على مستوى ثنائي أو على مستوى الشرق الأدنى أو على مستوى العرب جميعاً، وهي حركات غالباً ما نشأت في منطقة الهلال الخصيب، مشكّلة تعبيراً آخر عن عدم ارتياح قطاعات من السكان للجغرافيا السياسية المستحدثة. وتعرضت أراضي الهلال الخصيب لخطر توسع جيرانه. من الجنوب امتدت المجموعات الوهابية - السعودية مراراً على حساب العراق والأردن المعاصرين. بينما حاولت تركيا الاستيلاء على الموصل ونجحت في نهاية الثلاثينات بضم الاسكندرونة وسنجقها. أما ايران فقد ضغطت مراراً على العراق، وذلك على طول حدود البلدين من جبال طوروس حتى شط العرب، غير خافية أحياناً تطلعات توسعية. وخلال ثلاث سنوات ونصف، حُكمت سوريا عملياً من قاهرة عبدالناصر. وكانت كل هذه البلدان، لفترة امتدت من عقد (العراق) إلى ثلاثة (الأردن) في ظل انتداب خارجي. غير أن أخطر ما كان على هذه الكيانات أن تواجهه فعلاً، هو الاستعمار الاستيطاني الذي بدأه اليهود عام ١٨٨٢، وانتهى بانشاء دولة توسعية ألغت الكيان الفلسطيني وهددت الكيانات اللبنانية والسورية والأردنية، وبدأت في الثمانينات بالتدخل العسكري المباشر في قلب العراق، بعد سنوات من دعم حركة الأكراد الانفصالية.

يصعب اذن على سكان هذه المنطقة ايجاد اسقاطات جغرافية واضحة لولاءاتهم السياسية. ولست أدري إن كان تحقيق وحدة سوريا، أو أي وحدة عربية سيحمل في طياته، ان حدث يوماً، حلاً نهائياً كالذي يرى زين زين صعوبة حصوله. هل ان اتهام الاستعمار بخلق هذه المشكلة واقعي؟ إن الصفحات السابقة تشير فعلاً إلى سطحية هكذا موقف. ما قام به الاستعمار هو التعامل، وفقاً لمصالحه، مع مجتمع مفكك. لكن أثره الأساسي هو سيطرته على تلك اللحظة الحاسمة من تاريخ المنطقة بين تفكك السلطنة العثمانية وتجميد الجغرافيا وفق تقسيمات جديدة. منذ ذلك الحين، أصبح النظام الدولي حارساً أميناً على الأمر الواقع الجغرافي، يحافظ عليه، لأسباب معقدة كثيرة، لا علاقة كبيرة لها بمنطقتنا، بل هي مرتبطة بالقوتين العظميين الجديدتين اللتين برزتا بعد الحرب العالمية الثانية، واللتين رأتا من مصلحتهما التنافس على النفوذ في العالم مع تجنب رسم الحدود القديمة، قدر الامكان. هذا الأمر الواقع الامبريالي، الذي تبع الأمر الواقع الاستعماري، له تأثير مهم على مسألة الهوية والولاء. لقد أثبت دايفيد لايتن كيف أن البريطانيين استطاعوا مع الوقت توجيه اليوروبا في نيجيريا إلى تقوية ولائهم «للمدن القديمة» على حساب المقاييس القبلية والدينية بل والاثنية[٤٩]. ودرس بطاطو بدقته المعهودة كيف استطاع البريطانيون اعادة تقوية الولاءات

---

(٤٩) = David D. Laitin, «Hegemony and Religious Conflict: British Imperial Control and Political

القبلية في العراق لمواجهة الحركة الوطنية المدينية(٥٠). بينما درس عديدون كيف أدى التدخل المتزايد للقوى الغربية في المنطقة إلى نمو الولاء الطائفي الماروني على حساب الولاءات الأخرى خلال القرن التاسع عشر، أو كيف حمل انشاء نظام الملل العثماني (المأخوذ على الأرجح عن تنظيمات بيزنطية سابقة) أبناء الاقليات على التمسك بهويتهم الطائفية والأكراد على الانقسام وفقاً لامارات مختلفة. ان للقوى الخارجية القوية، دوراً لا يمكن نفيه في صياغة الهوية. وتصل هذه القوى إلى مستوى عال من النجاح حين يبدأ سكان البلاد الأصليون يعتقدون أن الولاءات التي دفعتهم القوى الخارجية إلى اعتناقها، هي ولاءاتهم الأصلية التي اختاروها لأنفسهم، بملء حريتهم.

أما النظام الدولي القائم اليوم، والمبني على سياسات جغراسياسية محافظة جداً تتبعها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فهو يدفع طبعاً باتجاه مزيد من الولاء للكيانات القائمة، لأنه قد تبنى (لا سيما من خلال منظمة الأمم المتحدة، وتوسيع تطبيق القانون الدولي بمبادئه الأوروبية الكثيرة الاعتماد على الجغرافيا إلى كل مناطق العالم) الحدود الاستعمارية التي خلفتها القوى العظمى السابقة. وبقاء الكيانات يحمل على أخذها محمل الجد ذلك «إن الشهية تأتي شرط أن تبدأ بالأكل» كما يقول المثل الفرنسي. من هنا فرضيتنا التي سنعود إليها تكراراً خلال هذه الدراسة، والقائلة ان من الأسباب الأساسية لوصول الفئات الحاكمة حالياً إلى السلطة في الدول القائمة في الهلال الخصيب، كونها استوعبت قبل غيرها من فئات المجتمع، الصلابة النسبية للكيانات الحديثة، وعملت قبل غيرها بجيل أو جيلين على هذا الأساس.

Cleavages in Yorubaland,» in: P.B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol, eds., *Bringing the State Back in* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985), pp. 285-316.

وقد طورت اسرائيل اساليب التلاعب بالهوية الى مستويات متقدمة جداً كما سنرى. انظر في هذا المجال:

Ian Steven Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population* (Austin: University of Texas Press, 1980).

(٥٠) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978).

الفَصْل الثَاني

دَولَـة وَاحِـدَة لمُـجْتَـمَعٍ مُتَـنَوّعٍ

قليلة هي الدول في العالم التي تقوم في مجتمع أحـادي الدين والعـرق واللغة. فمعـظم دول العـالم، على العكس، تضم أقليـات كبيرة تتميـز عن الأكثريـة بأصـولها أو بثقـافتهـا أو بديانتها. وفي أكثر من ثلثي دول العالم أقلية من هـذا النوع تضم ٢٠ بـالمائـة من السكان أو أكثر. بهذا المنطق، يمكن النظر للدول التي تعنينا هنا، كـدول عليها بـاستمرار اثبـات نفسها كبنية واحدة في مجتمع يغلب عليه التنوع، بل والتعدد أحياناً.

عـلى مستوى الهـلال الخصيب ككل، لا يخلو الأمـر من أكثريـات واضحة تمنـع عملياً تطبيقاً متسرعاً لفكرة «المـوزاييك» (أي الفسيفسـاء) على مجتمعـاته. فـالأكثريـة الساحقـة من سكان المنطقة تتكلّم العربية على الرغم من وجود قديم للغات الكردية وحديث للغة العبرانية (داخل دولة اسرائيل) وعلى استمرار بعض اللغات السامية، كالسريانيـة ولو بصـورة محدودة للغاية. والأكثرية السـاحقة تنتمي دينيـاً إلى الإسلام بمـذاهبه السنيـة، على الـرغم من وجود أقليات مسيحية ويهودية واسلامية غير سنية ويـزيديـة. والأكثريـة الساحقـة تنتمي ثقافيـاً إلى المنـطقة، عـلى الرغم من ورود حضـارات أخرى وغـرسها سواء أيام الأتـراك، أو في عصرنا هذا، من خلال اسرائيل.

ولكن الصورة تتغير بعض الشيء إن أخذنا كل دولة على حدة. إذ ذاك نجـد موضـوع الأقليات وقد أصبح مركزياً، ولـو بحدة متفـاوتة من بلد إلى آخـر. فالتنـوع الديني في لبنـان يكاد يساوي ديمغرافياً بين المسلمين والمسيحيين، بينما يمنع التنوع الطائفي الواسع أية مجموعة مذهبية أن تدّعي أنها الأكثرية، إذ ان أكبر المجموعات الطائفية لا تتعدى نسبتها على الأرجح ثلث السكان. في المقابـل، فإن في سـوريا أكـثرية عـربية ـ مسلمـة ـ سنية واضحـة، ولكن بعض عناصر هذه الأكثرية تعتبر نفسها غريبة عن نظام يتمثل في أحد المذاهب بصـورة تفوق بكثير نسبته للسكان. وتتعقد الأمور في بلد كالعراق، حيث على الـدولة المـركزيـة أن تواجـه

انقسام السكان إلى سنة وشيعة ووجود أقلية (تقارب ٢٠ بالمائة من السكان) من العراقيين الأكراد. وعلى الأردن طبعاً، أن يواجه بعض هذه المشاكل، ويضيف اليها انقسام سكانه إلى مجموعتين متمايزتين إلى حد ما: ذوي الأصول الشرق ـ أردنية من جهة وذوي الأصول الفلسطينية من جانب آخر. وبينما يتحتم على اسرائيل أن تعالج بطريقة أو بأخرى وضع العرب المقيمين في كنفها، فإن على الفلسطينيين أنفسهم أن يواجهوا موضوع وجود مسيحيين بينهم.

لا يؤدي وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية بالضرورة إلى قيام معضلة سياسية وإلى بداية حرب أهلية. هناك أقليات نشطة سياسياً وأخرى مستكينة. هناك أقليات تسعى إلى الإبقاء على الشعور «الأقلّاوي» وعلى شخصيتها الذاتية، وأخرى أكثر استعداداً لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي ـ السياسي. ثم انه هناك سياسات تتبعها الدولة من شأنها فتح الباب أمام الحروب الأهلية، وأخرى من شأنها على العكس تشجيع التعايش والاندماج. لكن السلطات التي قامت في القرن العشرين، لا تستطيع تجنب مواجهة المسألة، بل هي لا تستطيع محو ثقافة سياسية قامت لفترة طويلة على مأسسة نظام الملل، الذي ترك للأقليات غير المسيحية حقوقاً واسعة في مجال إدارة شؤونها الذاتية. وقد طورت هذه الحقوق أحياناً لتلامس أو تتجاوز حدود المشاريع السياسية.

ومن ناحية أخرى، فإن السلطنة العثمانية لم تحاول فعلاً أن تجعل من سلطتها سطوة مباشرة مركزية، ولم تكن هي على أي حال قادرة على ذلك. كانت هناك ولايات، على رأسها موظف حكومي. وكان بعض الولاة يحاولون خلق نوع من الاستقلالية بل ومن الاستمرارية الوراثية في السلطة، كما حصل للمماليك الجيورجيين في بغداد. غير أنه، في حالات أخرى، كان هناك نوع من الاقطاع المنظم لمصلحة أمراء محليين، تقوم زعامتهم على عصبية ما، طالما قَبِل هؤلاء بالولاء للسلطان. فخلق العثمانيون امارات عديدة في المناطق الكردية، كما أنهم اعترفوا بامارة الدروز في جبل لبنان.

نظام الملل، وهذا الاقطاع الطائفي أو العرقي، لم يغيبا فجأة من الثقافة السياسية. لكن الدول العصرية (وهي ليست امبراطوريات مترامية الأطراف) كانت تسعى اجمالاً إلى مستوى أعلى من الاندماج الاجتماعي. كما أن فكرة «الحداثة» كما دخلت إلى الأذهان، كانت تحمل في طياتها امكان نقل بعض مبادىء الثورة الفرنسية القائمة على وضع الفرد في مواجهة الدولة، ولا مؤسسات ولاء وسيطة بينهما. كان التفكير منصباً، في خطى النهضويين المتأثرين بأوروبا، على حقوق الأفراد، حمايتها أو عدم احترامها من قبل بعض السلطات. ونادراً ما كان يفكَّر بحقوق الجماعات. في العراق مورس توزيع المقاعد الوزارية على أسس مذهبية وعرقية، ولكن لا أحد كان يريد أن يعترف بالأمر أو أن يكرّسه. أما في لبنان، فلقد أشار الدستور إلى التوزيع الطائفي للمناصب «كأمر مؤقت» بينما بقي الميثاق الوطني (١٩٤٣)

الذي نظم هـذا التوزيـع غير مكتـوب. كان الأمـل الجماعي الـطاغي هو زوال الفـروقات، وتجاوز الانتماءات الطائفية، وقيام الجماعة الوطنية المندمجة، المبنية عـلى أفراد أحـرار، أي على مواطنين. أما تلك الفروقات الموروثة، فكانت تخبّـأ، بانتـظار ازالتها، كـما تخبىء العائـلات معتوهاً من أفرادها، من أمام الأنظار الخارجية، أو تطبيقاً للحديث المأثور «إذا ابتليتم بالمعـاصي فاستتروا». ولكنـه كان لا بـد لهذه المعـاصي أن تخرج إلى العلن. وقـد عبر الملك فيصـل الأول عن خروج تلك المعاصي العلني في مذكرة كتبها لخلصائه قبل أن يموت بقليل جاء فيها: «وفي هـذا الصدد وقلبي مـلآن أسى أنه في اعتقـادي لا يوجـد في العراق شعب عـراقي بعد، بـل توجـد كتـلات بشريـة، خياليـة، خاليـة من أي فكرة وطنيـة»[1] فبعـد عقـد من الاستقـلال، لم تتغير بنيـة المجتمع العراقي بمجرد استمرار النخبة الفيصلية في أحلامها الاندماجية.

ثم ان السياسات ليست بالضرورة كلها انـدماجيـة. لم تكن سياسـة فرنسـا في سوريـا ولبنان اندماجية. كانت تصدر عن فرنسا قرارات لا تخلو من الروح البـيروقراطيـة، كالحـاق الساحل والسهل بجبل لبنان لأسباب اقتصادية، كما كانت تصدر عنها قـرارات أخرى مبنيـة على تخوف عميق من الأكثرية العربية المسلمـة السنية في سـوريا ولبنـان، مثل منـح الأقليات الـدينية اسقـاطات جغـرافية ـ حقـوقية، في جبـل لبنان وجبـل العلويين وجبـل الـدروز، أو كفصل حلب عن دمشق لفترة، أو كإدخال أولاد الأقليات بكثافة في القوات المسلحـة المحلية قيد الإنشاء. لم تكن سياسة «فـرق تسد» بمعنـاها الحـرفي هي الغالبـة، وإنما سياسـة اعـطاء الضـمانات الـطويلة الأمد لأقليـات محلية تجاه الأكثريـة الغالبـة، عـلى أمـل أن تحمـل هـذه الضـمانات تلك الأقليـات على التحـالف مع فـرنسا، بحيث يبقى لبـاريس «صـداقـات» في المنطقة تتعدى تغيرات الأزمنة. كان هناك جانب تـاريخي ـ انساني في هـذه السياسـة، واقعي في نظرته لامكان تبدل الأمور في المستقبل، بحيث لا يكون لفرنسا ما كان لها من نفـوذ غداة الحرب العالمية الأولى. كما كان هناك أمل بنسج علاقات عميقة مع الأقليات تشابه العلاقات التاريخية مع الموارنة. وقد يكون هذا الاصرار الفرنسي مبنياً على اقرار ضمني ان بنـاء علاقـة متينة مع الأكثرية العربية ـ السنية لن يكون يوماً سهلاً.

في فلسطين، كان تنفيذ وعد بلفور غير ممكن بدون تفتيت المجتمع الفلسـطيني. أما في العراق، فقد لعب البريطانيون دوراً مزدوجاً: لقد كـانوا في حـاجة إلى إنشـاء جهاز مـركزي مستقـل تحت إمرة الملك. ولكنهم طبعـاً ما كـانوا لـيريدون رؤيـة هذا الجهـاز يصبـح أسيـراً للتيارات الوطنية المدينية، الداعيـة، لا سيما في العشرينـات، إلى التضامن السني ـ الشيعي. من هنا تشجيعهم الضمني لشيوخ القبائل، ومساعدتهم الشيـوخ على تثبيت دعـائم سلطتهم على تلك القبائل. أن تكون السلطة في بغداد ذات مضمون سني الى حـد بعيد، وأن يكـون

(١) عبـد الرزاق الحسني، تـاريخ الـوزارات العـراقيـة، ط ٥، ١٠ ج (بـيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ٣، ص ٣١٩.

معظم هذه القبائل من الشيعة، لم يكن طبعاً أمراً مصادفاً، لا في حسابات حكومة لندن ولا في اللعبة السياسية الداخلية.

فإلى جانب الإرث العثماني، كان على الدولة الحديثة أن تتعامل مع إرث جديد هو تركة السياسات البريطانية والفرنسية، بما يخص الأقليات. لم تكن الدولة الاستقلالية طبعاً غريبة عن تنوعات المجتمع. فالدولة الهيغيلية تسعى إلى مستوى عال من الشخصية الخارجية عن المجتمع، بهدف إثبات شرعيتها الذاتية. ولكن تلك طوبى، فواقع الحال أنه يصعب تصور دولة بدون عصبية تدعمها، لا في المنطق الخلدوني ولا في منطق غرامشي[٢]. والدول الحديثة التي ندرس كان لها ثقل متفاوت في المجتمع، وجاءها دعم متفاوت منه. كان على الدولة العراقية الحديثة أن ترث قروناً من خروج قبائل الفرات الأوسط على أية سلطة مركزية. وكان على الدولة اللبنانية الحديثة أن تتبنى الكثير من نظرة الموارنة لذاتهم وللبنان. وكان على الدولة الأردنية أن تعالج، بصورة أو بأخرى، مسؤولياتها وطموحاتها الفلسطينية المتعاظمة. كيف تم هذا التعامل؟ كيف تصرفت النخبة الحاكمة، وكيف تصرفت الأقليات، وهل استطاع منطق الدولة أن يتجذّر في مقابل منطق مجتمع منقسم عمودياً، إلى حد كبير؟

هذه الأقليات مختلفة. ويصعب علينا أن نعالجها جميعاً أو أن ندخل في تفاصيل تاريخها الذاتي، وهذا ما فعله آخرون، موفقين أحياناً. فالأرمن مثلاً كانوا موجودين في بعض المنطقة، ثم نزحت أعداد غفيرة منهم إليها لاحقاً، وهم يشكلون فيها أقلية عرقية ودينية في الآن معاً، ويطرحون مشكلة خاصة بسبب المعاملة الشديدة القسوة التي لاقوها من جانب الأتراك. وهناك طبعاً مشكلة خاصة أخرى، مشكلة الأشوريين الذين قاسوا أيضاً مهالك صعبة غداة الحرب العالمية الأولى، ثم لعبوا دوراً نشطاً إلى جانب الإنكليز في العراق. ولليهود المقيمين في المنطقة، موقع خاص جداً منذ الأساس، تضاعفت خصوصيته بعد انشاء دولة اسرائيل. وهل نشير إلى أقلية عرقية أخرى كالفرس في العراق؟ سنكتفي بتناول المجموعات الكبرى، أو التي ما زالت تطرح قضايا سياسية كبرى، مهملين الثانوي منها،

---

(٢) يقول ابن خلدون: «فالرئاسة لا تكون الا بالغلب، والغلب انما يكون بالعصبية فلا بد بالرئاسة على القوم ان تكون من عصبية غالبة لعصبياتهم واحدة واحدة لأن كل عصبية منهم اذا أحست بغلب عصبية الرئيس لهم اقروا بالاذعان والاتباع». انظر: ابو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بغداد: مكتبة المثنى، [د. ت.])، ص ١٣٢. واذا ما تم ذلك يمكن للدولة ان تقوم اذ يحصل ما يسميه ابن خلدون «الالتحام» بين العصبيات الموالية والعصبية المترئسة. القدرة القمعية لا تكفي لإنشاء الدولة فالمطلوب ايضاً ان يتم الإذعان ثم الإلتحام بالعصبية القائدة. ويرى جيورجيو فيوري من جانب آخر، ان «جدة انطونيو غرامشي كمفكر ماركسي تكمن جزئياً في مفهومه لحكم البرجوازية (وللنظام الاجتماعي السابق ايضاً) وفي مقولته ان قوة النظام الحقيقية ليست في العنف الذي تمارسه الطبقة الحاكمة وأو في القمع الذي يمارسه جهاز الدولة بل في قبول المحكومين لأيديولوجيا الحكام». انظر:
G. Fiori, *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary* (London: New Left Books, 1970), p. 238.

مركزين على علاقة هذه الأقليات بالدول القائمة، ومستثنين اليهود في فلسطين، بالنظر لوضعهم الاستعماري الحديث. وسوف نركز بالتالي تحليلنا على فئات ثلاث. الأولى هي أقلية عرقية (الأكراد) والثانية فئة عربية وإسلامية، لكنها خارج المجموعة السنية (الشيعة) والثالثة تختص بالمسيحيين العرب في المنطقة. أما منظار التناول فسيكون أحادياً إلى حد كبير، وهو علاقة هذه الأقليات بالدول القائمة.

أولاً: أقلية عرقية: الأكراد

أهم الأقليات العرقية الموجودة في منطقة بحثنا هي الأكراد. ويؤلف هؤلاء كتلة عرقية ذات اسقاط جغرافي واضح، عند نقطة التقاء عدد من الحدود الدولية. وبينما نجد أقليات كردية منتشرة في لبنان وسوريا والأردن وفلسطين والاتحاد السوفياتي، فإن منطقة وجودهم الأساسية، حيث يؤلفون نسبة أعلى من ٦٠ بالمائة من السكان، تقع في شرق تركيا، وعلى جانبي الحدود العراقية ـ الايرانية من الحدود التركية جنوباً حتى الخط الذي يصل خانقين (العراق) بمدينة كرمنشاه الايرانية إلى الشمال الشرقي من بغداد. والأكراد من أكبر المجموعات العرقية في العالم التي لم تحصل على كيان سياسي خاص بها، ولكن مشيئة الدول (وانقسامات الأكراد الذاتية المتعددة) وزعتهم على عدد كبير من الدول الحديثة، ومنعت قيام دولة كردستان المستقلة. وبقيت المسألة الكردية حتى اليوم من دون حل حقيقي: فالحكومة التركية تنفي وجود الأكراد على الإطلاق، وتسميهم «أتراك الجبال». وتسعى جاهدة لمنع قيام أية نهضة حقيقية، ولو ثقافية، في وسطهم. واضطر الايرانيون لضرب حركة انفصالية أنشأت، غداة الحرب العالمية الثانية، جمهورية كردية مستقلة متحالفة مع الاتحاد السوفياتي عاصمتها مهاباد. ولما قامت الثورة الايرانية، اضطر جيشها لمقاتلتهم مرة أخرى منعاً لانفصالهم عنها. وقد عانى العراق طويلاً، ولم يزل إلى حد كبير، من وجود أقلية كردية متماسكة. وظهرت مشاكل لها علاقة بالأكراد وبطموحاتهم السياسية في لبنان (لا سيما خلال الحرب الأهلية) وفي سوريا. وتثير عملية وضع خريطة ديمغرافية للأكراد عدداً هائلاً من المشاكل، نظراً إلى أنهم (وجيرانهم) يعتقدون أن مجرد الإشارة إلى أماكن وجودهم بداية إقرار بحقهم بإنشاء كيان مستقل، وفق تلك الحدود الديمغرافية. هل كركوك عربية أم كردية أم تركمانية؟ وماذا عن اربيل، المدينة الكردية، وسوارها عدد من القرى العربية؟ أين تنتهي أرمينيا، وأين تبدأ كردستان؟ كل هذه الأسئلة تثير الغضب وتسيل الدماء، أحياناً كثيرة. فالأكراد مقاتلون شرسون، وجيرانهم لن يقبلوا بسهولة بحقهم في تقرير مصيرهم، نظراً لما قد ينشأ عن ذلك من قضايا استراتيجية تصعب معالجتها وسط غرب آسيا، على سفوح جبال وعرة، بالقرب من حدود الاتحاد السوفياتي. ولم يسهّل اكتشاف النفط في عدد من المناطق حيث هناك وجود كردي (كبير أم صغير) مثل كركوك وخانقين في العراق ورميلان في سوريا،

وبطهان في تركيا، حلّ هذه المشاكل الجغرافية ـ الديمغرافية الشائكة.

هل هناك هوية كردية متميزة؟ هناك واحدة طبعاً وقديمة، ولو أن الأكراد يغالون في تجذيرها تاريخياً آلاف السنين. أما عددهم فيثير مشاكل حادة كخريطة تواجدهم. وقد تكون الأرقام التالية أقرب من غيرها إلى الواقع (١٩٨٠). ويشير الجدول رقم (٢ ـ ١) إلى أن نصف الأكراد على الأقل موجودون ضمن اطار تركيا الحديثة، حيث يشكلون نحو خمس السكان. ونحو خمسهم موجود في العراق الحديث، حيث يشكلون نسبة تجاور العشرين بالمائة. وعددهم أكبر بقليل في إيران، ولكنهم لا يشكلون هناك أكثر من ١٠ بالمائة من السكان. أما في سوريا، فيسكن ٨ بالمائة من الأكراد ويشكلون ٤,٥ بالمائة من السكان. هذه الأرقام تشير طبعاً إلى أن الأكراد هم أقلية في أي من البلدان المشار إليها. ولكن الحساسية تتأتى طبعاً من تواصل وجودهم عبر حدود هذه الدول، في منطقة جغرافية موحدة حول جبال زاغروس.

جدول رقم (٢ ـ ١)

توزع الأكراد الجغرافي

البلد	السكان	الأكراد	أكراد/سكان (نسبة مئوية)	أكراد البلد/الأكراد (نسبة مئوية)
تركيا	٤٤ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٤٥٥ ٠٠٠	١٩	٥١,٨
العراق	١٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٣ ١٠٥ ٠٠٠	٢٣	١٩
ايران	٣٧ ٧٠٠ ٠٠٠	٣ ٧٠١ ٠٠٠	١٠	٢٢,٦
سوريا	٩ ٢٠٠ ٠٠٠	٧٤٣ ٠٠٠	٨	٤,٥
لبنان		٦٠ ٠٠٠		٠,٣
الاتحاد السوفياتي		٢٦٥ ٠٠٠		١,٦
المجموع		١٦ ٣٢٠ ٠٠٠		

المصدر: David McDowall, *The Kurds*, report no. 23 (London: Minority Rights Group, 1985), p. 7.

لماذا لم يستطع الأكراد، على عددهم وتواصلهم الجغرافي وشراستهم في القتال، انشاء كيان خاص بهم؟ لذلك أسباب ذاتية وعامة. من الأسباب الذاتية، أن وحدة العراق لا تعني وحدة اللغة، فعلى عكس العرب مثلاً، لم يطور الأكراد لغة موحدة، لا مكتوبة ولا محكية، ومن الصعب عليهم التفاهم أحياناً. فاللغة الكردية المدروسة رسمياً في العراق (الصورانية)

هي اللغـة التي تستعمل في السليمانية وتكتب بحروف عربيـة. ولكن اللغة التي قـد تكـون الأوسع انتشاراً هي الكرمانجية، وتكتب بالخطوط الكيريللية ـ السلافيـة واللاتينيـة والعربيـة حسب البلدان، ناهيك عن عـدد كبير من اللهجـات المتمايـزة. كما أن وحـدة العرق لا تعني وحـدة الدين فعـلاً. فـالأكـثريـة بـين الأكـراد هم من المسلمـين السنـة، ويتبعـون المـذهب الشافعي، مع وجـود واسع للطريقتـين الصوفيتـين القادريـة والنقشبنديـة بينهم. ولكن عدداً منهم هم من الشيعـة الاثني عشرية أو العلويـة (بمعناهـا التركي وليس السـوري) أو العـلي ـ الهيّة، ومنهم عدد من اليزيديين.

ووحدة العرق لم تعن أيضاً اندماجاً اجتماعياً. فالروح القبلية قوية للغاية بين الأكـراد، ومن الصعب حتى اليوم على أي كـردي أن يلعب دوراً سياسيـاً بارزاً، إن لم يكن في أصـوله من شيوخ القبائل. فمحمود البارنزجي والملا مصطفى البرزاني وجلال الطالبـاني وعز الـدين الحسيني، على تنوع أهوائهم السياسيـة، كلهم من عائـلات شيوخ القبـائل/الاغـوات. وقد نشأت بين الأكراد تحالفات قبلية تقليدية واسعة، كاتحاد الجاف مثـلاً ومركـزه شمال العـراق. كما أن هناك قطيعة ثقافية وبيئوية مهمة بين أكراد السهول والمدن وأكراد الجبال، والفئة الثانية أكثر تعلقاً بعلاقات الدم القبلية، وأكثر طموحاً للاستقلال وأكثر قرباً من حيـاة الرحّـل. وقد ينظر كردي السهل إلى كردي الجبل بمزيـج من الخوف والاحتقـار، نظراً لمـا يعتبره «تخلفـاً»، بينما قد يأخذ كردي الجبل على كردي السهل ميله إلى التعامل مع الدولة القائمة، والانـدماج في مجتمع غير كـردي، واهتمامـه بالكسب المـادي. وكانت الملكيـة العقاريـة في الجبـال اجمالاً جماعية للقبيلة، بينما هي وراثية، شبه اقطاعية، في السهول.

غـير أن هناك أسبـاباً عـامّة تفسّر، أيضـاً، عدم قيـام كيان كـردي متميز. لقـد شكّل الأكراد مادة خصبـة لبناة الامـبراطوريـات. فالارستقـراطية العسكـرية الكـردية لعبت أدواراً مهمة في التاريخ الاسلامي، غير أنه نـادراً ما استـطاعت فئة كـردية قـطف ثمار هـذه الأدوار لنفسها (باستثناء صلاح الدين). وفي تطاحن الفـرس والعثمانيـين، انحاز معـظم الأكراد إلى جانب بني عثمان، وشاركوا في القتـال ضد الفـرس. وقد أنشـأ العثمانيـون إمارات لـلاغوات الأكراد الذين حاربوا إلى جـانبهم، وبقي هذا النـظام قائماً حتى القرن التـاسع عشر، وهـو أعطى الأكراد بعض الحرية، ولكنه أعطى اسـطنبول أيضـاً مقدرة كبـيرة على اختيـار وتثبيت وطـرد الزعـامات الكـردية المتنـافسة. ولم يـزل هذا التنـافس بين أعيـان الأكراد عـلى تـزعم قبائلهم، من أهم وسائل السيطرة المتاحة للدول عليهم.

وكـما في المناطق العـربية المحيطة، فقد انتقلت اسـطنبول، في منتصف القـرن التاسـع عشر، إلى سيـاسة جـديدة هـدفت إلى إعادة تـنظيم السلطنة من فـوق، على أسس عصريـة ومركزية. وفي كردستان، قضت اسطنبول على الامـارات التقليديـة، وحاولت حكم الأكـراد

مباشرة. وكان لهذه السياسة أثران مهمان على الأقل: الأول هو نمو الحركات الصوفية للتعبير عن الهوية المحلية بعد سقوط الامارات، والثاني هو نشوء الشعور القومي الكردي، الذي شجعه سقوط الامارات المتنافسة على انقاض هذه الهويات المحلية المهددة. ولا شك أن هناك تلازماً موضوعياً بين نمو الهوية القومية وانتشار الطرق الصوفية، لا سيما بسبب انتشار هذه الطرق في كردستان، متجاهلة الحدود المحلية للامارات القديمة والانتماءات القبلية على السواء. فليس مدهشاً أن يكون الشيخ عبدالله النقشبندي من أول المطالبين بكيان كردي مستقل (١٨٧٨). وليس مدهشاً أيضاً أن ينمو الشعور القومي (الحديث) في المدن والسهول، أكثر منه في الجبال، حيث بقيت الولاءات القبلية مسيطرة.

في العصر الحديث، كان على الأكراد أن يقبلوا انقسام المنطقة إلى دول مختلفة. بعضهم هاجر إلى لبنان. والذين قاموا بذلك خلال الانتداب الفرنسي، حصلوا إجمالاً على الجنسية اللبنانية، واندمجوا إلى حد كبير في الطائفة السنية البيروتية. أما الذين أتوا بعد ذلك، لا سيا كعمّال بناء (ومعظمهم من منطقة ماردين في تركيا) فلم يحصلوا على الجنسية، ولكن عدداً منهم ساهم في القتال في بيروت إلى جانب السوريين أو الفلسطينيين، أو، داخل بعض الميليشيات الاسلامية المحلية. وبسبب الأوضاع اللبنانية المعقدة، فضّل عدد من الأكراد مغادرة لبنان إلى سوريا أو إلى تركيا، كما طرد عدد كبير منهم عام ١٩٨٣/١٩٨٢.

أما في سوريا، فالوجود الكردي أقدم وأوسع انتشاراً، إذ يشكّل الأكراد حوالى ٨ بالمائة من السكان، ويوجدون على طول الحدود السورية ـ التركية من شمال حلب حتى الحدود العراقية. لكن أكراد سوريا لا يمثلون وحدة اجتماعية متميزة. فمنهم (في كرد داغ) من سكن المنطقة لقرون عدة، ومنهم من كان بدوياً في منطقة الجزيرة، وأكثريتهم لجأت إلى سوريا في العشرينات هرباً من الاضطهاد التركي، وقد لاقوا بعض التشجيع من السلطات الفرنسية التي كانت سياستها تقوم على تشجيع الأقليات ضد الأكثرية العربية ـ المسلمة ـ السنية. وأدى هذا التشجيع إلى دخول عدد لا بأس به من أبنائهم في الجيش الذي أنشأته فرنسا، وأصبح لاحقاً الجيش السوري. من هنا دورهم البارز في الانقلابات العسكرية الأولى في سوريا بعد الاستقلال. فحسني الزعيم وفوزي سيلو وأديب الشيشكلي كانوا جميعاً من أصول كردية. لكن هذا الدور تضاءل بعد سقوط الشيشكلي عام ١٩٥٤ وكاد أن ينتفي لاحقاً، لا سيا بسبب صعود أقليات أخرى ضمن الجيش السوري.

ولم يلق الأكراد بعد ١٩٥٤ وسقوط دور أبنائهم في الجيش، معاملة مسالمة دائماً من قبل السلطات. فأيام الوحدة (١٩٥٨ ـ ١٩٦١) لم يكن سهلاً على السلطات القبول، لا بانشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولا بكون عدد من الأكراد قد لحقوا بخالد بكداش (كردي) إلى الحزب الشيوعي المعارض. واستمرت المعاملة نفسها في الستينات، إلى جانب

أن السلطة شرعت «بتعريب» عدد من المناطق في الجزيرة ذات الوجود الكردي الكثيف، خوفاً من تحوله في المستقبل إلى «إسرائيل ثانية» على حد تعبير مسؤولي تلك المرحلة. لكن وضع الأكراد تحسن بعض الشيء في السبعينات، لا سيما وأن الدولة شعرت في نفسها القوة الكافية لكي تتخلّى عن هذه السياسات شبه الطفولية ضد الأكراد. والواقع أن المجتمع السوري استطاع عبر العصور «تعريب» اكراده بصورة شبه طبيعية، ومنهم من تبوأ مركز الصدارة بين الأعيان. فآل العظم، أعيان حماه ودمشق، هم من أصل كردي وآل البرازي أيضاً. وقد وصل آل اليوسف وشمدين في القرن التاسع عشر إلى تزعم احياء من دمشق، إلى أن تم تحالفهما بالزواج، وورث عبدالرحمن اليوسف زعامة واسعة. وأصل اليوسف من ديار بكر. ومما سهّل هذا التعريب، هو انتماء الأكراد النازحين إلى دمشق وحماه وغيرها إلى الإسلام وإلى السنّة كما سهّل ذلك ولاءهم، كالعرب، للسلطنة العثمانية. وقد يكون سهّل من استكانة الأكراد في سوريا منحى اتخذته دمشق في السبعينات والثمانينات باتجاه «تفهم» الموقف الكردي، وربما القبول ببعض النشاط ضد العراق وتركيا، انطلاقاً من الأراضي السورية، مما قرّب بعض الأحزاب الكردية من دمشقَ.

لكن القضية الأبرز هي في **العراق** حيث يشكل الأكراد، وفقاً للتقديرات المختلفة، ما يقارب خمس السكان، وهم موجودون في مناطق تكاد تكون كردية صافية في شمال البلاد الوعرة، كما أن لهم مدناً تقليدية مهمة، كالسليمانية وأربيل، فضلاً عن مدن لهم فيها وجود قديم كالموصل وكركوك. وقد أدى النضال الكردي في العراق إلى حصول الأكراد، كمجموعة عرقية متميزة، على أفضل وضع بالمقارنة مع أبناء عرقهم في تركيا وإيران. ولدى سقوط السلطنة العثمانية، فُكّر جدياً بإنشاء دولة كردية ذات كيان وبعض الاستقلالية، إن لم تكن مستقلة تماماً. ورأت لجنة تابعة لعصبة الأمم أنه «لو أخذ الجانب العرقي بالحسبان دون غيره من العناصر، فالنتيجة الضرورية أن دولة كردية يجب أن تنشأ حيث يؤلف الأكراد أربعة أخماس السكّان»[٣].

لكن الأكراد كانوا منقسمين حول طرق مواجهة المرحلة ما بعد العثمانية. فبين أكراد العراق من كان يرغب بالانضمام إلى تركيا الحديثة، ومنهم من كان ينظر شطر فارس. ويوم جاء البريطانيون بفيصل ملكاً صوتت الموصل واربيل بقبوله، وتلكأت كركوك في إعطاء جواب، بينما رفضه أكراد السليمانية رفضاً قاطعاً[٤]. وقد اختار البريطانيون قبل ذلك الشيخ

---

(٣) نقلاً عن: David McDowall, *The Kurds,* report no. 23 (London: Minority Rights Group, 1985), p. 19.

(٤) جاءت في عشرة مضابط مصدرها الموصل في احيائها الكردية شروط مثل: «ان تكون الحكومة العراقية الجديدة تحت وصاية الدولة البريطانية المعظمة، رعاية اللسان الكردي، محافظة الحقوق السياسية والعدلية في كردستان العراق»، وما هو اهم من ذلك كله: «يحفظ الاكراد لأنفسهم الحق بالالتحاق او عدمه الى كردستان التركية حين منحهم الاستقلال». انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية،** ج ١، ص ٥٤.

محمود البارزنجي، زعيم السليمانية، حاكماً على الأكراد، لكنه دعا إلى الانفصال، فنفاه البريطانيون إلى الهند، ثم أعادوه بعد تنصيب فيصل، ثم لجموا تطلعاته التركية و/أو الانفصالية بضرب عصاباته عسكرياً. وفي محادثات لوزان، انقسم الأكراد مرة ثانية بين دعاة الدولة المستقلة ودعاة الالحاق بالعراق، وكان تخلف كردستان الاقتصادي، والتبعات التي ستقع على لندن لحمايتها وحكمها لو أعطي لها بعض الاستقلالية، من الأسباب التي حملت بريطانيا على دمج كردستان بالعراق، لا سيما وأنها كانت متخوفة من أن يؤدي عدم الادماج الى استيلاء الأتراك عليها.

بعد دمج كردستان بالعراق، اضطرت بغداد إلى مواجهة نمو الشعور الوطني الكردي، الانفصالي أحياناً والمتمرد بصورة طبيعية. عام ١٩٣١، اضطر الحكم إلى ضرب محاولة جديدة للشيخ محمود البارزنجي بالانفصال. فبعد توقيع معاهدة ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٣٠ القاضية باستقلال العراق، رأت الأقليات العراقية (لا سيما الكردية والأشورية منها) أن بريطانيا قد سلّمت مقاليد الحكم إلى الحكومة العراقية المركزية فحسب، وكان بعض أعيان هذه الأقليات ما زال يأمل في حصول نوع من الحكم الذاتي بعد زوال الانتداب. وبعد الاستقلال، جاء زعماء الأكراد الأكثر اعتدالاً (كجمال بابان ومحمد جاف) يطالبون على الأقل «بتوحيد ادارة الألوية الكردية الأربعة»، وزيادة الاهتمام بالمناطق الكردية. أما المتطرفون فلقد دعوا صراحة إلى «الانفصال من العرب انفصالاً تاماً وتشكيل دولة كردية ضمن الحدود الطبيعية الممتدة من زاخو إلى ما وراء خانقين، وتخلية هذه المنطقة من العرب عسكرياً ومدنياً وتسليمها إلى الحكومة الكردية»[٥]. وقد أدى ذلك إلى ضرب محاولات العصيان المتجددة (لا سيما بعد عودة الشيخ محمود إلى السليمانية نقضاً لاتفاقه مع الحكومة عام ١٩٢٧).

ثم كان على الحكم الملكي الجديد ـ وحركة الشيخ محمود لم تنطفىء بعد ـ مواجهة حركة أخرى، أكثر شراسة في القتال وأحسن تمرساً في الجبال، قادها الملا مصطفى البرزاني حتى عام ١٩٧٥. وكان البرزاني شيخاً قبلياً وآغا ومتنفذاً دينياً، كما كانت له كاريزما سياسية- عسكرية واضحة لها جذور في الطريقة النقشبندية. وخلال الثلاثينات، استطاع البرزاني أن يفرض نفسه حاكماً فعلياً على منطقة واسعة، على الرغم من اضطراره المتكرر إلى الفرار أمام ضغط بغداد، مرة إلى تركيا وأخرى نحو ايران، ومن هذه الأخيرة إلى الاتحاد السوفياتي حيث أمضى ١٢ سنة في المنفى.

عاد البرزاني إلى العراق عام ١٩٥٨ واستطاع بناء تحالف ضمني متين مع عبدالكريم قاسم. فساهم رجاله في قمع محاولة الانقلاب في الموصل، وفي مجزرة كركوك، وفي المضايقة على الشيوعيين، وفي ضرب الأكراد المعادين لقاسم (وللبرزاني). غير أن قاسماً بدأ يشعر

---

(٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٦٨.

بالضيق ازاء النمو السريع لزعامة البرزاني، وازاء تزايد طلباته وأفكاره الانفصالية. فانكسر التحالف بين الطرفين في أواخر عام ١٩٦٠ وبدأت المعارك واستمرت فترة طويلة، حتى بعد سقوط قاسم. فتتالت اتفاقات الهدنة ووقف النار والمشاريع الحكومية لحل المسألة، لكن أياً من الطرفين لم يستطع فرض رأيه. وربما لم تكن بغداد (وحكوماتها هشة ونظامها أسير الخوف من انقلاب دائم) ولا البرزاني (الذي وجد نفسه في خلاف شبه دائم مع التيار الوطني المديني بين الأكراد، وهو أقوى في جنوب كردستان، لا سيما في السليمانية)، قادرين على المفاوضة والخروج باتفاق حقيقي من دون حصول انقلاب هنا، أو نشوب حرب أهلية هناك. ولما وصل البعث إلى السلطة مرة ثانية عام ١٩٦٨ كانت المسألة الكردية ما زالت من دون حل، وكان البرزاني ما زال يسيطر على جزء واسع من شمال العراق.

غير أنه قبل الخوض في مرحلة ما بعد ١٩٦٨، ينبغي علينا أن نشير إلى أن العلاقة العربية ـ الكردية في العراق، لم تقم فقط على التناحر والقتال. فغالباً ما أدّى دخول الأكراد إلى المدن إلى تعربهم، وحتى أحياناً إلى تبنّيهم أفكاراً قومية عربية. ثم إن الأكراد الطامحين للعب دور سياسي، لم يعتمدوا دائماً على اتباعهم بين الأكراد، فهم أيضاً دخلوا، مع مستوى عال أم لا من التعرب، في اللعبة السياسية العراقية كلها. ونجد شخصيات كردية أو من أصل كردي في الطبقة الحاكمة أيام الملكية، أمثال جعفر العسكري وجميل المدفعي ونور الدين محمود وأحمد مختار بابان، وجميع هؤلاء تبوأوا رئاسة الوزارة العراقية. ونرى أيضاً عدداً كبيراً من الأكراد، المستعربين أم لا، في قيادة الحزب الاتحادي الدستوري الذي أسسه نوري السعيد (١٢ من أصل ٤٨)[٦]. في المقابل دخل عدد كبير من الأكراد في الأحزاب المعارضة في العراق، لا سيما في الحزب الشيوعي.

وقد ظهرت في تاريخ العراق الحديث مجموعات سياسية وطنية، كان العنصر الكردي، لسبب أم لآخر، بارزاً فيها. فالانقلاب العسكري الأول في العراق، الذي قام به بكر صدقي عام ١٩٣٦ كان يضم عدداً كبيراً من الأكراد المعادين لسياسات التدخل الواسع في الشؤون العربية العامة، التي دأبت عليها الحكومات العراقية أيام ياسين الهاشمي. وحدث في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (وعلى رغم وجود واستمرار مجموعات شيوعية كردية بحتة) ان كانت هناك مراحل للأكراد فيها نفوذ خاص على مسيرة الحزب. فقد بدأ الحزب عربياً بحتاً، غير أن القمع الذي وضع عدداً من قادته في السجون في أواخر الأربعينات، إلى جانب غياب فهد، زعيم الحزب، وتضاؤل دور الأقليات غير المسلمة، سمح للشيوعيين الأكراد لفترة أن يسيطروا على الحزب تماماً. ولكن بقدر ما عاد الحزب إلى الوقوف على

(٦) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp. 354 - 357.

رجليه، تضاءل النفوذ الكردي، وعاد الوزن الكردي في قيادة الحزب الى نسب شبه عادية في منتصف الخمسينات، بعد ان كانت نسبة الأكراد قد صعدت في فترة إلى الثلثين من أعضاء اللجنة المركزية «والواقع أنه لمرحلة في ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ كان الحزب محكوماً من كردستان، لا من بغداد»[٧]. بعد هذه المرحلة النافرة، بقي بين قادة الحزب الشيوعي عدد كبير من الأكراد، تفوق نسبتهم في الحزب نسبة أبناء عرقهم في المجتمع بعض الشيء.

غير أن الأكراد، لأسباب لا تتحمل تفسيراً لوضوحها، لم ينخرطوا فعلاً في الأحزاب المنادية بالقومية العربية، وحزب البعث بينها. لا بل يمكن القول ان هناك تنافراً طبيعياً بين هذين الطرفين. في الفترة الأولى لحزب البعث (١٩٦٣) لم تكن الأمور سهلة بالنسبة إلى الأكراد، اذ وقّع الطرفان اتفاقاً لوقف النار تبعه فوراً اختلاف عميق. فانعدام الثقة كان شبه كامل بين البعث (الذي سهّل زيارة، أحد منافسي البرزاني، جلال الطالباني إلى القاهرة) وبين البرزاني (الذي كان قد شارك في قمع البعثيين في الموصل وكركوك). ووصل الأمر بحكم البعث أن أودع السجن وفداً للمفاوضة كان البرزاني قد أرسله إلى بغداد. وبدأت الاشتباكات عنيفة، إلى أن أخرج حزب البعث من السلطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣.

بعد عودة البعث إلى السلطة عام ١٩٦٨، اعتمد الحزب سياسة متماسكة تقضي بابراز حليف الحزب جلال الطالباني، وجناحه في الحزب الديمقراطي الكردستاني، بديلاً للبرزاني. وفي القتال الذي دار بين جماعتي البرزاني والطالباني، ساند الجيش العراقي الطرف الثاني. ودارت حرب أهلية مصغرة بين الأكراد، انتهت بتفوق ولو غير مطلق للبرزاني، مما حمل السلطة على تغيير استراتيجيتها والتفاوض معه، وأدى هذا التفاوض إلى اتفاق لوقف النار، وإلى اتفاق سلام شامل من ١٥ نقطة أهم ما جاء فيه اعتبار أن في العراق قوميتين: العربية والكردية. ووعدت الحكومة باعطاء المناطق الكردية حكماً ذاتياً، خلال فترة لا تتعدى أربع سنوات، كما تعهدت بتوزيع المناصب الرسمية على الأكراد وفقاً لنسبتهم من السكان، على أن يكون هناك نائب لرئيس الجمهورية من الأكراد. ووافقت الحكومة أيضاً على إعطاء الأكراد حق تأسيس منظمات شعبية خاصة بهم، وعلى تعليم اللغة الكردية إلى جانب العربية في المناطق الكردية. وأصبحت اللغة الكردية لغة رسمية في الشمال، كما أن عفواً عاماً من المقاتلين الأكراد كان سيصدر ويخلي سبيل جميع المعتقلين منهم. بالمقابل تعهد الأكراد بتسليم سلاحهم الثقيل إلى الحكومة، وبحل جماعاتهم المسلحة. وأكدت الحكومة، من جانب آخر، على أن كردستان جزء لا يتجزأ من العراق. وأن الحكومة هي صاحبة القرار في ما يخص

(٧) المصدر نفسه، ص ٧٠١. ويبدو ان نوعاً من تجدد الهيمنة «الكردية» على قيادة الحزب قد حصل مجدّداً بعد مؤتمر للحزب عقد في خريف ١٩٨٦ في قرية ايرانية متاخمة للحدود العراقية، تحت حماية السلطات الايرانية وحليفها مسعود البرزاني.

النفط والسياسة الخارجية والأمن والدفاع(٨).

قامت الحكومة العراقية، خلال السنة التالية على توقيع الاتفاق (المفاجىء والايجابي) بتنفيذ عدد كبير من تعهداتها. فخصصت أموالاً كبيرة لتنمية المنطقة الكردية وبناء المدارس والمستشفيات، وتم تعديل الدستور العراقي وعدد من القوانين وفقاً للاتفاق، كما قامت الحكومة باضعاف الأطراف الكردية المناهضة للبرزاني، موقّع الاتفاق. لكن الاتفاق لم ينج، على الرغم من ذلك من التدهور. وكانت أسباب التدهور عديدة لأن الطرفين (لا سيما الحكومة) كانا ينظران بعدم ثقة شبه علني للاتفاق، وكأنه خطوة نحو وضع أفضل. وقد دخلت عناصر خارجية عدة لتشجع البرزاني على نقض الاتفاق، وجاءته فعلاً مساعدات واسعة من ايران واسرائيل والولايات المتحدة. في المقابل كان من الواضح أن البعث غير مستعد لدمج كركوك في المنطقة الكردية نظراً لطبيعة تركيبتها السكانية ولغناها بالنفط، وأنه يعمل جاهداً «لتعريب» هذه المنطقة بكل الوسائل، كما أنه ربما حاول أن يغتال البرزاني مرتين في أيلول/سبتمبر ١٩٧١ وأيلول/سبتمبر ١٩٧٢. ولم تنجح وساطة سوفياتية بين الطرفين، بينما تزايد عدد المواجهات المسلحة.

لكن المسألة الكردية تحولت بسرعة إلى مسألة دولية، إذ تكاثر عدد الذين يريدون الاضرار بالعراق من خلال دعم الأكراد وتحريضهم على التمرد. ولم يكن البرزاني مستعداً لرفض أية مساعدة من أية جهة أتت. هذا الموقف جعل عدداً من الأكراد يرتابون في فائدة العمل مع قيادة قصيرة النظر، ولا حدود لتورطها في مخططات الدول الأجنبية وبينها اسرائيل. وقد يكون هذا التورط الخارجي عنصراً ساهم في رفع معنويات الجنود العراقيين، وزاد من حجم الدعم السوفياتي للحكومة العراقية (لا سيما بعد اتفاقية ١٩٧٢) لمواجهة الخطر الخارجي الذي دخل البلاد من خلال البرزاني. وبالفعل، بينما كانت الحكومة تطبق من جانب واحد قانوناً للحكم الذاتي (يعطي الأكراد تنازلات حكومية أدنى من تنازلات اتفاق ١٩٧٠) كان الجيش العراقي يتقدّم تدريجاً داخل الأراضي التي يسيطر عليها البرزاني، حتى استطاع طرد مقاتليه من المدن والسهول، وحصره في رؤوس الجبال. ولكن تدخلاً ايرانياً واسعاً، ولو غير مباشر، سمح للبرزاني بالصمود، وهدد بنشوب حرب عراقية - ايرانية. هذا ما جعل العراق يقبل مبدأ التفاوض مع ايران مما أدى إلى اتفاق الجزائر الشهير عام ١٩٧٥ الذي تخلّى فيه العراق عن بعض ما يعتبره حقوقاً له في شط العرب، مقابل توقف ايران عن دعم الأكراد. فاستسلم هؤلاء، وهرب بعضهم مع البرزاني إلى ايران. وانتهت المقاومة، بكارثة حلت بالأكراد وبنقاط عدة سجلّها شاه ايران على حسابهم ولقاء دمائهم.

---

(٨) انظر تقرير: McDowall, *The Kurds,* and Edmund Ghareeb, *The Kurdish Question in Iraq* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981)

لم تتلكأ الحكومة العراقية آنذاك عن القيام بعدد من الخطوات لمنع الأكراد من اعادة تثبيت قدراتهم. ومن هذه السياسات، محاولات واسعة لتوزيع الأكراد خارج كردستان، ولمحو القرى الكردية الموازية للحدود الايرانية، ولاسكان العرب في عدد من المدن ذات الأكثرية الكردية. لكن هذه السياسات ما كانت لتنجح تماماً، خصوصاً وأنها أربكت الفئات الكردية المتعاونة مع النظام. فتخلى النظام عن بعضها، بينما تتابعت محاولات ارضاء الأكثرية المسالمة من خلال فتح المدارس والمشاريع الاقتصادية.

لكن النظام ربح معركة، ولم يربح الحرب. فبعد سنوات قليلة على هزيمة البرزاني الساحقة، عادت جذوة التمرد للحياة بين الأكراد. وقام كل من جلال الطالباني ومسعود البرزاني (وريث أبيه في زعامة الحزب) بتأييد الثورة الايرانية، سعياً إلى دعمها على رغم الوسائل العنفية التي استعملها النظام الايراني الجديد ضد كردستان الايرانية. وبالفعل تنامت مطالبات الحكم الذاتي في ايران، لكن الجيش الايراني (على رغم انخراطه في الحرب ضد العراق) استطاع القضاء تدريجاً على انتفاضة أكراد ايران، حتى سيطر عليها تماماً (أو بالكاد) في مطلع ١٩٨٤. وفقد ولدا البرزاني، مسعود وادريس، المتعاونان مع ايران الكثير من مصداقيتهما لتغطيتهما ضرب أبناء عرقهم في ايران من قبل النظام الجديد.

لكن عام ١٩٨٢ كان أيضاً عاماً انقلب فيه ميزان القوى على جبهة الحرب لغير مصلحة العراق. وازداد عدد الفارين من الخدمة بين أكراد لم يشعروا أن هذه الحرب هي حربهم، والنظامان المتقاتلان يكادان يتساويان في عدم تقبلهما لفكرة حكم ذاتي كردي حقيقي. ومن ناحية أخرى، شعر جلال الطالباني أن هناك امكانية جديدة للاستفادة من الضعف الطارىء على الموقف العراقي، ومن تورط الأخوين البرزاني مع ايران للحصول على تنازلات كبيرة من الحكومة العراقية. فبدأت المفاوضات مع السلطة العراقية ودامت نحو السنة (١٩٨٤) ولكنها أدت عملياً إلى إضعاف جماعة الطالباني من دون نتيجة. إذ ان ما سعى إليه الطالباني فعلاً، هو اعتباره ممثلاً وحيداً لأكراد العراق، ومساعدته على تركيز زعامته من خلال تنازلات حكومية واسعة. لكن النظام العراقي، على الرغم من الحرب، لم يكن مستعداً للقبول بهذا المستوى من التنازلات، لا سيما وأن وضعه العسكري على الجبهة كان في تحسن مستمر خلال مفاوضاته مع الطالباني، مما زاده تصلباً. وانقطعت المفاوضات، وعاد الطالباني لموالاة سوريا التي بقيت تمده بالدعم.

يشكّل الإكراد، إذاً، مشكلة سياسية حقيقية تزايدت حدتها في العراق. فعلى عكس الأقليات العرقية الأخرى (أرمنية، وفارسية، وتركمانية) يشكّل الأكراد عدداً كبيراً نسبياً، ونسبة لا يمكن تجاهلها من الشعب العراقي، وهم يعيشون في منطقة متواصلة واستراتيجية. وعلى الرغم من تعرّب العديدين منهم، لا يبدو من الواقعي توقع اندماج الأكراد في المجتمع

العربي. ولكن على عكس اليهود في فلسطين، فإن الأكراد أقلية أصيلة، لها وجود تاريخي شرعي ممتد عبر العصور. لا شك أن تطوراً مهماً حصل عام ١٩٧٠ عندما اعترفت بغداد أن هناك قوميتين في العراق، عربية وكردية، ولكن بغداد ليست مستعدة للقبول بالفيدرالية الجغرافية، ولا بتوزيع جغرافي للثروات. غير أن نجاح تطور ايجابي للتجربة العراقية يبقى موضع استفهام. فالمجتمع الكردي لا يتميز بنزعته لحل مشاكله الذاتية بالطرق السلمية، وبغداد تخاف طبعاً من تفتيت تدريجي لسلطتها، إن طالبت فئات أخرى عراقية بنوع من اللامركزية. والأطراف المناوئة لبغداد تتدخل بسهولة فائقة لاستغلال الفرصة، والدول المجاورة لا تدفع العراق على أي حال إلى انشاء سابقة لمصلحة الأكراد سوف يطمع أبناء عرقهم بمثيلاتها في ايران أو تركيا، أو ربما سوريا. لكن العنصر الأساسي يبقى داخلياً، إذ على بغداد أن تجد الوسائل اللازمة لجعل مسألة الأكراد مسألة خصوصية، لا يستطيع العراقيون الآخرون الاستفادة منها للحصول على مستويات أعلى من المشاركة السياسية.

وكون المسألة الكردية في الأساس عرقية، يطرح مشكلة محتوى الايديولوجيا التي يمكن للدولة تبنيها. للوهلة الأولى، يبدو غريباً أن يكون العراق من أكثر البلدان تمسكاً بأيديولوجيا القومية العربية، في وقت تتنافر فيه هذه بصورة واضحة مع وجود أقلية غير عربية كبيرة على أرضه. ولكن الناظر في صعود الروح القومية في العراق، يرى أيضاً أنها حددت ضمنياً عدوها الأول في الخارج، أي في التمدد الايراني الذي لم ينفك يهدد العراق، بصورة أو بأخرى، منذ قرون.

ثانياً: أقلية مذهبية: الشيعة

ليس الشيعة أقلية فعلاً إلا إذا أخذت المنطقة برمتها في الحسبان. فأكثر من نصف الشعب العراقي على الأرجح ينتمي إلى المذهب الجعفري، وأكبر الطوائف في لبنان عدداً هي على الأرجح الطائفة الشيعية. ويتميز الهلال الخصيب، في الوطن العربي، بوجود الشيعة الكثيف بين سكانه. فالشيعة (اثنا عشرية وزيدية) تشكل نسبة أقل في منطقة الجزيرة العربية، وهي تكاد تكون غير موجودة على الاطلاق في افريقيا العربية كلها. وان نظر للهلال الخصيب بمجمله، لأمكن الاستنتاج أن ثلث سكانه تقريباً هم من الشيعة (والعلويين). لكن عدد الشيعة قليل جداً في الأردن وفلسطين، ومتواضع في سوريا، ومهم سياسياً في لبنان والعراق فحسب. غير أن للعلويين وجوداً سياسياً نشطاً في سوريا، كما أن للدروز، وهم في أصولهم التاريخية طائفة شيعية ـ اسماعيلية، وجوداً سياسياً في لبنان وسوريا وفلسطين.

كان الهلال الخصيب برمته جزءاً من السلطنة العثمانية. وكانت للسلطنة توجهات

واضحة في المجال الديني: إسلام سني على المذهب الحنفي. لكن العثمانيين لم يحاولوا فعلاً إلغاء المذاهب الإسلامية الأخرى. فعاش الشيعة في ظل السلطنة وضعاً وسيطاً، فلا هم من أبناء الملل كالمسيحيين، ولا هم من أبناء الدولة كالسنة. «فمن جهة لم تعتبر هذه الطوائف من أهل الذمة الذين طالهم نظام الملل العثماني وامتيازاته الكثيرة، ومن جهة أخرى عاش أهل هذه الطوائف بخصائصهم المذهبية في اطار عصبيات اقطاعية ـ طائفية مغلقة، وممتنعة في غالب الأحيان عن مطالبة ممثلي الدولة العثمانية المتواجدين في مراكز الولايات والألوية عن دفع الضرائب. كذلك لم يطل التغلغل الأوروبي، بوجهيه الاقتصادي والثقافي، هذه الطوائف ومناطقها، فظلت تعيش في عزلة، في ظل علاقاتها العصبية الداخلية، وتقف موقف المقاومة من أشكال هذا التغلغل»[٩].

لكن الأمر الواضح هو طبعاً اقصاء الشيعة عموماً عن السلطة، خلال قرون طويلة. ولم يعوّض عن ذلك إلاّ قليلاً فرض الصفويين المذهب الشيعي على ايران في القرن السادس عشر، أو تحول عدد لا بأس به من قبائل جنوب العراق إلى المذهب الشيعي، أو الدفاع (غير الكافي) عن الشيعة، في وجه تعديات الوهابيين عليهم، والتي وصلت في مطلع القرن التاسع عشر إلى قلب مناطقهم في العراق. لكن الشيعة، كشيعة، لم يكونوا يتحركون كثيراً لغرض مشاركتهم في القرار. كان هناك نوع من الاستكانة لغربتهم عن السياسة، ونوع من التبرير الفقهي لتلك الغربة، هو لا شرعية الأمور كلها بانتظار عودة الامام الغائب. واستفادت السلطات الحاكمة من هذا المنحى كثيراً. ولا ريب أنه يفسّر، ولو إلى حد فقط، كون الانتفاضات (كتمرد المشعشع في العراق، أو كولاء شيعة جبل عامل لضاهر العمر) التي شارك فيها الشيعة، غير شيعية الخطاب. كان التشيّع سبباً اضافياً للخروج عن الولاء للسلطنة، إلى جانب أسباب أخرى أساسية: كرفض الجور في الضرائب وتعسف الولاة، كالوالي الشهير أحمد باشا الجزار الذي فظّع بشيعة جبل عامل في النصف الثاني من القرن الثامن عشر. وكان من الرحّالة كثيرون لحظوا ميل شيعة الهلال الخصيب لايران (حتى في لبنان) ضد العثمانيين. لكنه كان ميلاً فحسب، لم يصل إلى حدود التمرد الطائفي الحقيقي، ولا إلى صوغ مشروع سياسي انفصالي، ولا إلى لعب دور طابور خامس لمصلحة ايران. فأبناء المدن والقرى (كجنوب لبنان أو النجف وكربلاء) كانوا يميلون إلى الاستكانة السياسية، وأبناء العشائر (كالبقاع اللبناني أو جنوب العراق) كانوا متمردين بصورة فطرية ضد أية سلطة مركزية، حتى على الأرجح لو كانت شيعية.

نشأت الدول الحديثة، واضطر الشيعة للتأقلم معها. ولم يكن الشيعة من صلب أي من الدول التي قامت في المنطقة. كان عاهل العراق سنياً ولو من أهل البيت، وغلبت

---

(٩) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**، ط ٢، سلسلة التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١ (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨)، ص ٣١.

الأصول العثمانية على أكثرية المحيطين به. وفي سوريا، كانت السلطة سنية ـ مدينية في صورة شبه كاملة. أما في لبنان، فقط كانت السلطة الجديدة مبنية على العصبية المارونية، وكان رافضوها أولاً ثم منازعو الموارنة عليها أو مشاركوهم فيها، من سنة المدن أساساً. كان الشيعة في لبنان والعراق أسرى اقصائهم التاريخي عن السلطة، وضعف تمدنهم في مرحلة سيطرة المدن السياسية، وتخلف قياداتهم، وضعف هويتهم الطائفية وتراثهم من الاستكانة السياسية.

لكن اقصاءهم عن السلطة لم يتخذ يوماً شكلاً مطلقاً. بل لقد حاولت العصبيات المهيمنة اشراك بعضهم في صورة شكلية أو حقيقية حسب الظروف. كان من الواضح تماماً، أن الشيعة يمثلون أكبر مجموعة عرقية ـ مذهبية في العراق، ثم اتضح أنهم يشكلون على الأرجح أكثر من نصف السكان (حوالى ٥٤ بالمائة عام ١٩٤٧ وفقاً لأرقام بطاطو) عموماً، لكن نسبتهم من المقاعد الوزارية لم تتعد خلال الملكية نصف هذه النسبة (٢٧,٧ بالمائة). ولم يعين شيعي رئيساً للوزارة خلال ٢٧ عاماً بعد انشاء الدولة إلى أن عيّن صالح جبر (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨) وتلاه محمد الصدّر (١٩٤٨) وفاضل الجمالي (١٩٥٤) وعبدالوهاب مرجان (١٩٥٨): ٥ تعيينات من أصل ٥٨ حكومة جديدة، وأربع شخصيات من أصل ٢٣ دعيت إلى تأليف الوزارة، وما مجموعه أقل من سنتين ونصف في رئاسة الحكومة من أصل ٣٨ عاماً من الحكم الملكي. لكن التطور كان يسير بوضوح نحو مزيد من مشاركة الشيعة (مرة أخرى كهوية طائفية ليست بالضرورة سياسية أو مسيّسة كثيراً)، فتعيين صالح جبر كسر عام ١٩٤٧ حصر رئاسة الحكومة بالسنّة، ولو متأخراً. وعلى مستوى المقاعد الوزارية، ارتفع عدد الشيعة من الوزراء من نسبة ٧,٧ بالمائة أيام الانتداب إلى ٣٤,٧ بالمائة في السنوات العشر الأخيرة من الحكم الملكي[١٠].

لكنه كان من النادر أن يعترض الشيعة كشيعة. كان صوتهم يرتفع، عندما كان قادة الرأي بينهم يشعرون بالقدرة على احراج الحكومة المركزية في أمر وطني كالمعاهدة مع الانكليز، وارتباط الانتخابات النيابية بها، وتطبيق التجنيد الاجباري. ولم يخلُ هذا الاحراج من العنف أحياناً كثيرة. فقد حصلت حادثة الكاظمية (تموز/يوليو ١٩٢٧) في جو الخلاف على مسألة التجنيد، حين اصطدمت المآتم الشيعية في عاشوراء بالجيش ووقع عدد من القتلى. وقد لاحظ رئيس الوزراء آنذاك «وقوع الاعتداء على جنود الجيش العزل دون سواهم». وقد تلت الحادثة هجمات قاسية لصحيفة **النهضة**، الشيعية المشرب، على الحكومة. ويتحدث

(١٠) تم احتساب النسب من:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, pp. 47, 176 and 186-187.

التقرير البريطاني السنوي لعصبة الأمم (لعام ١٩٢٧) عمّا «أظهره الشيعة من عدم الارتياح إلى نفوذ السنة الغالب في حكومة البلاد». وفي العام التالي، صدر عن رئاسة الحكومة العراقية تعميم للوزراء يقضي باعطاء الفرص للشيعة في الوظائف، عندما يكون ذلك ممكناً، وذلك على حد قول التعميم، «حتى لا يبقى مجال للتوهم الشائع بأنهم أقل حظاً من أبناء السنة في الاشتراك في الإدارة العامة». ولا يمكن طبعاً فصل المسألة برمتها عن الموقف الايراني (حيث لجأ الخالصي مثلاً عام ١٩٢٣) وهو موقف بقي يرفض الاعتراف بالدولة العراقية مدة عقد كامل (حتى نيسان/ابريل ١٩٢٩). أما التحرك المذهبي البحت فلم يكن يتم إلا عندما يثير الحساسيات أمر واضح في ميوله المعادية إلى المذهب، كصدور كتاب أنيس النصولي عن الأمويين عام ١٩٢٧ (وكان أستاذاً في العراق) وصدور كتاب آخر لعبدالرزاق الحصان بعنوان **العروبة في الميزان**، فيه أيضاً بعض تهجم على الشيعة. وفي الحالتين، هب الشيعة للاعتراض على ما كانوا يعتبرونه ملحاً اضافياً على جراحهم(١١).

أما الميل العام، لدى أبناء المذهبين، فكان طبعاً نفي وجود خلاف حقيقي، والتأكيد باستمرار على الوحدة الوطنية. وكان من شأن هذا المسلك أن يقلّل في الواقع من أهمية التمايز المذهبي، سيّما أن زعماء الشيعة، وعلماءهم على الأخص، كانوا يبدون الحرص على عدم الانزلاق لتكوين قوة ضغط على الحكومة، ممّا كان ليشكّل خدمة غير مباشرة للأقطار المجاورة ولبريطانيا. ويمكن الشك أنه كان في استطاعة المجتمع الشيعي الممزّق قبلياً وجهوياً أن يتوحد، على أي حال، على أساس مذهبي، بالنظر لتنافس علمائه ولتخاصم قبائله، ولهشاشة الهوية المذهبية على أي حال. لكن المسألة كانت موجودة لدرجة لا يتعجب معها أحد أن يضعها الملك فيصل في رأس المسائل التي ينبغي على العراق حلّها ليصبح وطناً في كل معنى الكلمة. لا بل أنه كانت لفيصل الجرأة على اتهام المجموعة الحاكمة للعراق (بلونها السني الواضح)، بأنها قليلة التحسّس بخطورة المسألة المذهبية. يبدأ فيصل مذكرته الشهيرة عن أحوال العراق بالقول: «ان البلاد العراقية هي من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية. ذلك هو الوحدة الفكرية والملّية والدينية. فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، مقسمة على بعضها». ويأخذ فيصل على خلصائه من الوزراء لا مبالاتهم بالمطالب المذهبية، «فعدم المبالاة بالرأي بتاتاً، مهما كان حقيراً، خطيئة لا تغتفر» لا سيما، وان الحكومة، برأيه، «أضعف من الشعب بكثير». وهو يشير الى المسألة الكردية في هذا السياق، ولكن هاجسه الأول هو الشيعة اذ يقول «ان الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي، الذي لم يمكّنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرن عليه، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم الى هذين المذهبين» ويضيف: «لا أرغب أن أبرر موقف الاكثرية الجاهلة من الشيعة، وأنقل ما سمعته ألوف المرات: ان الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي والمناصب للسني». ويستنتج الملك عملياً أن المجموعة الحاكمة من

---

(١١) المقتطفات الواردة في هذه الفقرة نقلاً عن: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١، ص ١١٢، ١١٨ و١٦٥؛ ج ٢، ص ٩٠، وج ٣، ص ٢٤٤ على التوالي.

حوله تحديثية النظرة، تتجاهل بنية المجتمع المدني، معرّضة البلد للانشقاق، بينما هي تعتقد أنها النخبة الساعية من دون ملل الى تثبيت وحدته. ويقدّم فيصل عدداً من المقترحات العملية «لتطمين معنويات أخواننا الشيعة» تفضي معاً الى اتخاذ موقف أكثر تفهماً، واعتدالاً في التعامل مع تنويعات المجتمع المدني(١٢).

لم يعتبر مخاطبو الملك وخلصاؤه كثيراً بهذه الآراء، وربما أنهم اعتبروها نتاج نقص في الشجاعة على «العصرنة»، أو محاولة لخلق قطب سياسي في البلاد يوازن الملك به نفوذهم المتعاظم. ومع عصيان قبائل الفرات غداة وفاة فيصل، سيكون بمستطاع أي مراقب أن يلمس المحتوى المذهبي (ولو الجزئي) للعصيان. اتضح هذا المحتوى طبعاً من الدور البارز، والمعتدل، الذي لعبه حجة الإسلام كاشف الغطاء، من موقعه في النجف، في إدارة العصيان ومن ثم في الحد منه. ويتضح أيضاً من عدد كبير من البيانات المذاعة آنذاك، لا سيما من «ميثاق» وقعه عدد من رؤساء القبائل طالب صراحة بزيادة عدد القضاة الجعفريين، وبتدريس أحكام الفقه الجعفري، وبالاهتمام بجنوب العراق، وبوقف استيلاء السنة على الأوقاف، وبجعل التعليم الديني جزءاً من المنهاج الرسمي. إلا أن أهم ما في ذلك الميثاق مادته الأولى وجاء فيها: «لقد تمشت الحكومة العراقية، منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء، لا تتفق ومصالح الشعب، واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فمثلت أكثرية الشعب (ويعني الميثاق هنا الشيعة دون لبس) بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها»(١٣). ولما استطاع من كل الفراتيون الشيعة يسمّونهم «أفندية بغداد» تأليب القبائل على بعضها، واستعمالها الواحدة ضد الأخرى، جاء صوت كاشف الغطاء محذّراً شيوخ القبائل: «الحذر الحذر أيها الناس من الأحزاب، وكونوا أيها الناس من حزب الله، فإن حزب الله هم الغالبون». ولكن خط علماء الشيعة العراقيين الأساسي، بقي الدفاع عن «كيان العراق المقدس» كما جاء في احدى فتاويهم أو، كما جاء في رد لكاشف الغطاء: «أن لا يكون الغرض قضايا طائفية، بل كل القصد الاصلاح من وجهة عامة للأمة العراقية بجميع عناصرها، وكافة مذاهبها على السواء»(١٤). ويمكن تفسير هذا الخط المعتدل بأسباب كثيرة، كعمق الشعور العربي، والتعلق بالأسرة الهاشمية، والخوف على العراق من مطامع جيرانه ومن مؤامرات بريطانيا. غير أن السمة الأساسية للفتاوى والبيانات ذات المصدر الديني، أو المرتبطة برجال الدين الشيعة، كان التمسك القوي بالكيان العراقي والتماهي المتين معه.

غير أن حذر علماء الشيعة من تبنّي المطالب الطائفية البحتة، على الأقل علناً، لم يمنع السياسيين من استعمالها لأهدافهم الآنية. ولم يردعهم العلماء فعلاً في هذا المنحى، لكن

(١٢) انظر مذكرة الملك فيصل في: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣١٦.

(١٣) انظر نص الميثاق في: المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٠٢، وبيان كاشف الغطاء، ص ١٠٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

الحركة الدينية العراقية المعاصرة أصرت وتصر على الابتعاد عنهم. يقول أحد منظري «الثورة الاسلامية»: «لم يكن هؤلاء الطائفيون الشيعة بالضرورة يلتزمون بالفكر الاسلامي ولا يحملون العقيدة الشيعية. إلا أنهم كانوا يفهمون الشيعية كرابطة طائفية أقرب إلى مفهوم القومية الجامد. ويمكن أن نشير إلى نماذج منهم كأمثال صالح جبر وعبدالواحد سكر»(١٥).

ولم يكن الشيعة في وضع أفضل داخل البديل العسكري للحكم. فكان العثمانيون لا يدخلونهم في المؤسسة العسكرية، وهكذا وجدوا أنفسهم خارجها في مطلع أيام النظام الملكي، ثم لم يدخلوها الا جزئياً في مراحل لاحقة. كان الضباط من السنة، ومعظم الجنود من الشيعة. وقد نظر محمد طربوش إلى أوضاع ٦١ ضابطاً كبيراً في أعلى المراكز العسكرية عام ١٩٣٦ (أي ١٦ عاماً بعد انشاء العراق الحديث) فوجد واحداً منهم فقط ينتمي إلى الطائفة الشيعية (نقيب مدفعية من الديوانية)(١٦). وعلى أي حال، كان عدد كبير من علماء الشيعة ضد التجنيد الالزامي وضد التطوع في الجيش، كما أن شيوخ القبائل الشيعية الواسعة في الجنوب كانوا ميالين إلى محاربة الجيش المركزي أكثر من أي رغبة في ادخال أولادهم اليه. ولم تتغير الأمور كثيراً بعد ذلك، إذ اننا نرى في عام ١٩٥٨ أنه من أصل ١٥ ضابطاً في المجلس الأعلى للضباط الأحرار، كان اثنان فقط من الشيعة، ولم يكن هناك شيعي واحد في لجنة الاحتياط التي ألفها الضباط الأحرار(١٧).

(١٥) احمد الكاتب، تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠ (طهران: دار القبس الاسلامي، ١٩٨١). أمّا صاحب تاريخ الوزارات العراقية، فهو يأنف اجمالاً عن الدخول في مسألة الانتماءات المذهبية، ومن النادر ان يرى القارىء في اجزاء كتابه العشرة اشارات في هذا الصدد. ولكنه لا يقدر على تجنب الأمر احياناً، مثلاً في كلامه عن حادثة النجف (١٩٥٦) حيث يقول، بقدر من الخفر: «اضرب العلماء عن اداء واجباتهم الدينية فلم يخرجوا لصلاة الجماعة ولم يسمحوا لأحد من رجال الحكومة بالدخول الى منازلهم لتقديم الاعتذار عما حدث، فاضطرت الحكومة الى نقل قوة الشرطة في النجف (وهي زهاء مئة شرطي) واستبدلتهم بقوات خاصة جاءت بها من أطراف الموصل بينها اليزيدي والشبكي والكردي»، الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١٠، ص ١١٦. وفي نص حديث، يعود «بطاطو» الى مسألة الهوية الشيعية في العراق ليؤكد انها كانت ضعيفة للغاية زمن انشاء الكيان، ان قورنت بالهوية القبلية أو المحلية، مما جعل نفوذ المراجع الدينية ضعيفاً خارج اطار المدن المقدسة الضيق ومّما سهل التعاون السني ـ الشيعي لمواجهة الانكليز عام ١٩٢٠، وهو تعاون ينسبه «بطاطو» اساساً الى نشاط تاجر شيعي بغدادي، هو جعفر ابو التمن. أما نمو الهوية الطائفية بعد عقدين أو ثلاثة على انشاء الكيان فيرده «بطاطو» الى العناصر التالية: توقف العرش عن لعب دور اندماجي في المجتمع لا سيما بعد عام ١٩٤١، تمكن الوجهات الشيعة في الاربعينات والخمسينات من الحصول على مناصب سياسية رفيعة، تحوّل اكثرية السكان في العاصمة بغداد الى اكثرية شيعية حوالى منتصف الخمسينات بسبب الانتقال الواسع الى المدينة، وهزالة النشاط الشيعي في حزب البعث بعد إقالة علي صالح السعدي. ويشير «بطاطو» ايضاً الى شح المياه الذي حثّ على العصيان في عدد من مناطق الفرات، لا سيما بعد بناء سد الطبقة في سوريا. انظر:

Hanna Batatu, «Iraq's Shi'a: Their Political Role and the Process of their Integration into Society,» in: B.F. Stowasser, *The Islamic Impulse* (London: Croom Helm, 1986).

(١٦) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), p. 80.

(١٧) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, p. 790.

بعد ثورة ١٩٥٨ لن يحصل تطور جذري على هذه الصورة. ففي مجلس القيادة الذي ألّفه قاسم، لم يكن هناك شيعي واحد (والدة قاسم نفسه كانت شيعية فقط) من أصل تسعة أعضاء عسكريين. أما في مجلس السيادة (الحكومة الأولى) فكان هناك خمسة أعضاء شيعة من أصل ١٦ عضواً، ولم تسلّم أي وزارة «سياسية» (خارجية، دفاع، داخلية) لأي من الشيعة. وفي حكومة قاسم الثانيـة، تضاءل عـدد الشيعة إلى ٣ وزراء فقط من أصـل ١٤ عضواً، ولم تسلّم لأي منهم أية حقيبة «سيـاسية» (زراعـة، تنمية، اقتصـاد: تلك كانت مسؤوليـاتهم). لكن بعض التماهي مع قاسم بقي ممكناً، على الرغم من ذلك، فأمه شيعية، ورؤياه شعبويـة لاقت ترحيباً في أوساط معدمي بغداد، ومعظمهم من شيعة الريف المهاجرين إلى المدينة منذ فترة قصيرة، وهو تحالف مع الشيوعيين وبينهم عدد لا بأس به من الشيعـة، وخطه السيـاسي رفض الوحدوية النشطة مع الجمهورية العربية المتحدة، والاتجاهات القـومية العـربية اجمـالاً التي لم تكن تثير حماسة، خاصة في الأوساط الشيعية المتدينة.

جدول رقم (٢ - ٢)
التوزيع الجغرافي والاثني لشعب العراق عام ١٩٤٧ (تخمين أولّي)
(بالآلاف)

الفئـة	مديني	النسبة المئوية	ريفي	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
مسلمون						
شيعي عربي	٦٧٣	٤١,٩	١ ٦٧١	٦٥,٥	٢ ٣٤٤	٥١,٤
سني عربي	٤٢٨	٢٦,٧	٤٧٢	١٦	٩٠٠	١٩,٧
سني كردي	١٧٦	١٠,٩	٦٦٤	٢٢,٤	٨٤٠	١٨.٤
شيعي فارسي	٤٩	٣,١	٣	٠,١	٥٢	١,٢
سني تركماني	٣٩	٢,٥	١١	٠,٣	٥٠	١,١
شيعي تركماني	١١	٠,٧	٣١	١,١	٤٢	٠,٩
شيعي كردي فيلي	١٤	٠,٩	١٦	٠,٥	٣٠	٠,٦
غير مسلمين						
مسيحي	٩٤	٥,٩	٥٥	١,٨	١٤٩	٣,١
يهودي	١١٣	٧	٤	٠,٢	١١٧	٢,٦
يزيدي وشبك	٢	٠,١	٣١	١	٣٣	٠,٨
صابئة	٥	٠,٣	٢	٠,١	٧	٠,٢
المجموع	١ ٦٠٤	١٠٠	٢ ٩٦٠	١٠٠	٤ ٥٦٤	١٠٠

المصـــدر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 40.

جدول رقم (٢ ـ ٣)
الوزراء الشيعة في الحكومات الملكية في العراق
(باستثناء رؤساء الحكومات)

المرحلـــة	عدد الوزراء	الوزراء الشيعة	النسبة المئوية
١٩٢١ ـ ١٩٣٢ (الانتداب)	١١٣	٢٠	١٧,٧
١٩٣٢ ـ ١٩٣٦	٥٧	٩	١٥,٨
١٩٣٦ ـ ١٩٤١ (الانقلابات)	٦٥	١٨	٢٧,٧
١٩٤١ ـ ١٩٤٦ (الاحتلال الثاني)	٨٩	٢٥	٢٨,١
١٩٤٧ ـ ١٩٥٨	٢٥١	٨٧	٣٤,٧
المجموع	٥٧٥	١٥٩	٢٧,٧

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٧.

عـام ١٩٦٣ ستتغير المعـادلة الشيعيـة ـ السنية (من دون ان تتخـذ هذا الـطابع علنـاً) بسرعة فائقة. فعند سقوط قاسم في شباط/ فبراير تألف مجلس لقيـادة الثورة ضم عسكـريين ومدنيين. ما يثير الانتباه كون كل الاعضاء العسكريين في المجلس (عشرة) من السنة، وكون أكثرية المدنيين (ستة من أصل ثمانية) من الشيعة. لكن هؤلاء المدنيين كانوا ينتمون جميعاً الى حزب البعث، وأبرزهم علي صالح السعدي وطالب شبيب وحازم جـواد[١٨]. لذلـك عندمـا اخـرج العسكريـون البعثيين من السلطة، عـادت الصفة السنيـة بوضـوح لتميز السلطة التي قامت بعد تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ ايام الاخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف كـما لم تميّـزهـا في اي وقت مضى. ولكن عــودة البعثيـين الى السلطة عــام ١٩٦٨ لم تؤد الى عـودة كاسحة للشيعة في أروقة السلطة. ذلك ان وجود الشيعـة في قيادة الحـزب ارتبط بكون هـذه القيادة مدنية، وبموقع علي صالح السعدي المميز فيهـا، وهذان عنصران حكمهـما التغير بعـد ١٩٦٣ بصورة مفاجئة اذ نما دور الضبـاط وغاب السعـدي عن القيادة. ويضيف بـطاطو الى ذلـك سبباً آخـر هـو ان الشرطـة ايـام الاخـوين عـارف (١٩٦٣ ـ ١٩٦٨) كـانت أقسى في مـلاحقتها البعثيـين الشيعة منهـا البعثيين السنـة. وأيا تكن حقيقـة هذه الأسبـاب وأهميتهـا، فالواقع تغيّر كثيـراً، اذ كان الشيعـة يمثلون ٥٣,٨ بالمـائة من قيـادة الحزب في الفـترة ١٩٥٢ و١٩٦٣ بينما لم يعودوا يمثلون الا ٥,٧ بالمائة بين ١٩٦٣ و١٩٧٠[١٩]. ولم يدخل شيعي واحد

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٠٠٤ ـ ١٠٠٧.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٠٨٠ ـ ١٠٨١.

مجلس قيادة الثورة العراقي بين ١٩٦٨ و١٩٧٧[٢٠]. ولم يصحّح من هذا الخلل، الا قليلاً، عودة الشيعة الى الحكومة، حتى في الحقائب «السياسية» ولا كون ٤٠ بالمائة من اعضاء المجلس النيابي الذي اعيد تنشيطه عام ١٩٨٠ من الشيعة. ولا يناقش احد فعلاً في ان الحلقة الصغرى من قمة الحكم في العراق منذ ١٩٦٨ ليست شيعية على الاطلاق.

بكلام آخر، لم يتمثل الشيعة يوماً في أجهزة السلطة العراقية، لا الحقيقية منها ولا الشكلية بنسبة تعادل نسبتهم من السكان. لم يخرج ديكتاتور عراقي شيعي واحد. لم تسيطر مجموعة شيعية، ولو لفترة، على المؤسسة العسكرية. وعندما كانت قيادة البعث شيعية في اغلبيتها، لم تدم في السلطة الا اشهراً، وكان الضباط يشاركونهم فيها. هل هذا بالضرورة مشكلة؟ ليس الجواب بالضرورة نعم، والّا كيف يفسّر ضعف الأحزاب الشيعية البحتة في العراق، من حزب النهضة في العشرينات، الى حزب الدعوة في الثمانينات؟ وكيف يفسّر كون الجيش العراقي، واكثرية جنوده من الشيعة، لم يتفتت رغم سنوات الحرب الطويلة؟

تصبح المسألة حادة يوم يتضح ان هناك رغبة في اقصاء الشيعة عن السلطة، لأنهم شيعة. غير انه في ظل نظام كالنظام العراقي القائم منذ ١٩٥٨، فإن اقصاء المحكومين عن الحكم عمومي: فالأكراد مقصيون وفئات واسعة من السنة كذلك، ناهيك عن الشيعة. المسألة الأساسية قد تكون في سيطرة مجموعة ضيقة تربطها عصبية محلية أو طائفية أو قبلية على جهاز الدولة، واقصاء المجتمع المدني عنها. وهكذا يتكون نوع من «العائلات الحاكمة» أو شبه الأسر الملكية حول شخص الحاكم الأكبر، تساعده وتحميه وتستغل وجوده على رأس الهرم أيضاً. فان كانت نسبة الشيعة في العراق تفوق النصف بين العرب من العراقيين (باستثناء الاكراد السنّة)، فنسبة السنّة بين السوريين تفوق الثلثين، وعلى الرغم من ذلك فالعصبية الحاكمة لا تنبثق من الأكثرية، ولذلك اسباب كثيرة نعالجها في مكان آخر من هذه الدراسة.

هناك طبعاً شبه بين وضع كهذا وحال الشيعة في لبنان، حيث اصبحوا يمثلون اليوم أكبر الطوائف اللبنانية عدداً على الارجح. فان اعتبرنا انهم يمثلون ٣٠ بالمائة من السكان على الأقل، لوجدنا ان لهم ١٩ نائباً في مجلس النواب من أصل ٩٩. ولوجدنا أن النظام السياسي اللبناني وضع سلطات واسعة في يد رئيس الجمهورية (الماروني) وبعضها في يد رئيس الوزراء (السني) ولم يترك لرئيس مجلس النواب (الشيعي) الا القليل منها، كما هو الحال في كل دول العالم مع رئيس السلطة الاشتراعية.

ويمكن الاستدلال على موقع اللبنانيين الشيعة المتواضع داخل النخبة الحاكمة، من

---

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٠٨٦ ـ ١٠٨٧.

خلال مؤشرات عدة متواردة. فلنأخذ مثلاً تمثيلهم داخل الحكومات اللبنانية المتعاقبة. ففي الفترة الممتدة من اعتماد الدستور اللبناني عام ١٩٢٦، حتى ١٩٨٦، تألفت في لبنان ٧٤ حكومة، والدراسة المتأنية لهذه الحكومات تثبت عدداً من المؤشرات المعبّرة ومنها:

ـ ان التمثيل العددي للشيعة كان دائماً دون وزنهم الديمغرافي الحقيقي. فكلّما برز اتجاه لتأليف حكومة مصغّرة، كان الوزراء الشيعة أول من يخرج منها. وهكذا خلت حكومة بشارة الخوري (١٩٢٨)، وحكومته عام ١٩٢٩ وحكومة خير الدين الأحدب عام ١٩٣٧ وحكومة حسين العويني عام ١٩٥١ وحكومات ناظم عكاري وصائب سلام وفؤاد شهاب المصغرة المتتالية عام ١٩٥٢ في الأشهر الأخيرة من رئاسة بشارة الخوري للجمهورية من أي وزير شيعي. كما لم يدخل شيعي وزارة الانقاذ الرباعية التي ألّفت غداة احداث ١٩٥٨ الدامية. ويتجلّى هذا الأمر بوضوح في مرحلة ما قبل تكريس رئاسة المجلس النيابي للشيعة، كما في المرحلة التي تلتها.

ـ وعندما لا يغيب شيعي عن الحكومة، فان وجوده يبقى، من الناحية النسبية، هامشياً. لقد تغيّر حجم الحكومات اللبنانية المتوالية كثيراً وتراوح بين ٣ و٢٤ عضواً، ولكننا نجد ان الشيعة يمثلون بما لا يتناسب عددياً مع وزنهم. فعندما تكون الحكومة مؤلفة من أربعة الى تسعة وزراء، يعطى الشيعة وزيراً واحداً، وهم يعطون وزيرين، عندما تكون الوزارة مؤلفة من ١٠ الى ١٤ وزيراً، وثلاثة وزراء في التشكيلات التي يفوق عدد اعضائها ١٥ وزيراً.

ـ وقد يكون المؤشر الأوضح على ما سبق هو نوعية الحقائب التي تسلّم اليهم. إن دراسة للحكومات الأربع والسبعين المتتالية، تشير إلى إبعاد منظّم للوزراء الشيعة عن الحقائب السياسية. والواقع أن وزارة الخارجية لم تعطَ يوماً لشيعي. اما حقيبة الداخلية فقد سلّمت لشيعي مرتين فحسب، ووزارة الدفاع ثلاث مرات، والعدل ست مرات، والمالية مرتين. بينما يعطى الوزراء الشيعة في الاجمال حقائب تقنية، لا سيما الزراعة والصحة والبريد.

وان درسنا تاريخ الحكومات اللبنانية، لوجدنا مثلا أن وزارة الخارجية لم تعط يوما لشيعي، ونادراً ما أعطيت له وزارة «سياسية» ما. أما في المؤسسة العسكرية، فالقيادة لماروني ورئاسة الأركان لدرزي ورئاسة الشعبة الثانية لماروني. ولم يؤتَ بشيعي بتاتاً سفيراً في دولة مهمة للبنان كفرنسا أو الولايات المتحدة. ولم يسلّم شيعي يوماً رئاسة الجامعة اللبنانية، أو مديرية وزارة التربية، أو مديرية الأمن العام، أو الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية، أو لرئاسة الحكومة. إن أي شيعي طامح للعب دور سياسي يجد نفسه محروماً ولا شك مما أعطي للماروني أو للسني أو حتى (أحياناً) للدرزي أو الارثوذكسي، مقارنة بالحجم الديمغرافي لطائفة كل من هؤلاء.

ومن المؤكد أن شعور الجزء الشيعي من النخبة السياسية بالحرمان، قديم قدم لبنان الحالي نفسه. ولقد أخذ هذا الشعور تلوينات مختلفة، منها المطالبة المباشرة بـ «حقوق الطائفة»، ومنها المشاركة في المطالبة بمزيد من الصلاحيات للطرف الإسلامي في السلطة اجمالاً، أو من خلال الاشارة إلى عدم اهتمام الدولة بمنطقة الجنوب، حيث تعيش الأكثرية الشيعية. فعندما تألفت الوزارة الثانية بعد اعتماد الدستور، وجاءت خالية من وزير شيعي، بدأ يوسف الزين، النائب الشيعي من الجنوب، مناقشته للبيان الوزاري بهذه الكلمات: «كان لنا بعض السلوى عن باقي حقوقنا بوجود وزير يمثلنا في مجلس الوزراء. أما وهذا الحق هضم، فنضيفه إلى باقي الحقوق، ونحتج بكل قوانا على هضم هذه الحقوق». وينطلق الزين فينتقد حرمان الشيعة من الحقائب الوزارية والمناصب الادارية. ومن المثير للانتباه، التركيز منذ ذلك الحين، على موضوع «العدد»، فالزين يكرر مقولته عن انعدام التوازن بين ما أعطيت الطائفة من مناصب «بالنسبة لعددها». كما نسمع منذ ذلك الحين (١٩٢٨) الجمل الدرامية من نوع (والقول ما زال للنائب الزين نفسه): «نحن يئسنا من كثرة المواعيد، يئسنا من هضم حقوقنا ولا سميع ولا مجيب... هذه الطائفة المنكودة الحظ المهضومة الحقوق، ثالثة الطوائف بالبلاد». والواقع أن هذا الكلام يلقى صدى متواضعاً في المجلس، بينما يتجه نقد النواب الشيعة إلى نوع من الحفز، فتزداد مطالبتهم بالاهتمام بمنطقتهم الأولى (الجنوب)، وتضعف (علناً) همة المطالبة بحقوق الشيعة بالمناصب، ولو أن تكرار مقولة «الطائفة الثالثة» وضرورة «تعداد النفوس» يبقى ملحوظاً[٢١].

غير أن هناك فارقاً أساسياً في تعامل الدولة مع هذا الأمر في العراق ولبنان. ففي العراق، تنفي الدولة وجود الفوارق الطائفية، بينما هي في لبنان تكرّسها. من هنا فالمطالبة لا يمكن أن تكون فئوية في العلن في العراق، بينما هي فئوية بالضرورة في لبنان. وعلى الرغم من أن حركة أمل تدّعي تمثيل كل المحرومين في لبنان، فإنها فعلاً حركة طائفية تسعى إلى رفع الغبن السياسي ـ الاداري عن الشيعة في داخل الدولة. والدولة، بتركيبها التوافقي، تسمح بذلك بل هي تشجع عليه. بينما لو قامت في العراق حركة طائفية شيعية، فإنها ستصطدم بايديولوجية الدولة «الوطنية». وتكون الأطراف الأخرى المتنافسة معها تتبنى شعارات علمانية أو لا دينية. وهكذا يساعد النظام في العراق المواطن الشيعي على الانخراط في مشروع وطني، بينما يدفعه النظام اللبناني لتبني شخصية أحادية البعد، هي شخصيته الطائفية.

ولقد لازم هذا الدفع نحو الطائفية قيام لبنان الكبير ذاته. فنرى نائباً مارونياً يلاحظ

---

(٢١) نقلاً عن: البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، ١٩٢٦ ـ ١٩٨٤، اعداد وتحقيق يوسف قزما خوري (بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦)، ج ١، ص ١٠.

عام ١٩٢٧ : «قام ممثلو الشيعة يطالبون بوزارة تتناسب مع عددهم في البلاد، ورفضوا تولي احدهم وزارة الزراعة أو المعارف العمومية، فلبّى ولاة الأمور طلبهم وأعطوهم وزارة النافعة. وهذا الحادث على بساطته يدلنا على مبلغ تفشّي الداء الأليم في نفوس بني قومنا». في المقابل قام نائب شيعي عام ١٩٢٨ يقول ان طائفته «هي الطائفة الوحيدة المهضومة الحقوق في الوظائف كلها، مع مكانتها النسبية في هذه الجمهورية». وعندما حاولت العصبية الأساسية في الدولة توسيع دائرة التدخل الحكومي ليمسّ بعضاً من المؤسسات الطائفية، قام نائب مسلم آخر في المجلس، يذكّر النواب المسيحيين بالحدود الضيقة التي قامت عليها الدولة، وكأنه ينوب عن المسلمين فحسب، ولا يهمّه شأن الكيان كله: «اما فصل القضايا العائدة لغير المسلمين عن المحاكم الشرعية فليس من شأن الطائفة الاسلامية التعرض له فهو من اختصاص الحكومة والطوائف العائدة اليها تلك القضايا. ولكن الأمر ليس كذلك عند المسلمين، فإن القضايا الاسلامية المماثلة التي يراد فصلها عن المحاكم الشرعية، تعتبر في نظر الاسلام من المسائل الدينية التي لا يجوز لغير قاضي الشرع أن يحكم بها»[٢٢].

لقد أخذنا هذه الأمثلة الثلاثة من المرحلة الدستورية الأولى في لبنان، لأن كلاً منها يحمل سمة مهمة من سمات علاقة الدولة الحديثة بالمجتمع المدني المعقد. في الاقتباس الأول، نرى نائباً يعترف بانقسام المجتمع إلى طوائف، ويرى أن دور الدولة هو في الموازنة العادلة بينها، فيطالب بحصة طائفته. بينما نرى في الاقتباس الثالث موقف دفاع عن الذات، لنائب مسلم آخر، يرى العصبية المسيطرة توسع دائرة حكمها من خلال الدولة الحديثة، فيحاول الحفاظ على واحة من الاستقلالية المؤسسية لطائفته خارج اطار تدخل الدولة/العصبية المسيطرة. من جانب، عصبية تتحكم بالدولة ولكنها لا تريد أن تعترف بهذا التحكم، «فتعجب» من تذكير الآخرين لها بوجوده. ومن جانب آخر، مزيج معقّد من المطالبة بعدالة أكبر تجعل من الدولة «دولة» ومن الدفاع عن الذات ازاء دولة خارجية، مطيّة لعصبية أخرى.

---

(٢٢) المقتطفات من: المصدر نفسه، ج ١، ص ٧، ١٠ و٥٣ على التوالي. ولقد دافع مهدي عامل [حسن حمدان]، الذي اغتيل في ايار/ مايو ١٩٨٧ في بيروت، عن هذه الفكرة بصورة سجالية في كتاب حديث له بعنوان: **في الدولة الطائفية** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦). ويخصص الكاتب، كتابه، لنقد فكرة «الديمقراطية التوافقية» التي اخذها بعض اللبنانيين عن باحثين غربيين مثل «أرند ليبهارت» و«نوردلينفر». ويأخذ على «التوافقيين» ميلهم الى اعتبار الطائفة جوهراً قائماً بذاته بينما يرى هو (ص ١٧) «ان الطائفة ليست شيئاً بل علاقة سياسية محددة بشكل تاريخي محدد من حركة الصراع الطبقي». ويؤكد ان الطوائف ليست كيانات قائمة بذاتها ولكنها كيانات قائمة بالدولة. نسوق هذه الاشارة لسجال واسع في لبنان لنؤكد بأن مقارنة العراق ولبنان تشير فعلاً الى صحة نسبية كيانية الطوائف من بلد الى آخر ومن مرحلة إلى أخرى، والى مغالاة «التوافقيين» في اعتبار الطوائف عصيّة على تغير الأزمنة والأمكنة، وكأنها معطى أزلي غير قابل للتعديل، وقد شبهها أحدهم بكون افريقيا السوداء فيها سود وبيض، ولبنان فيه مسلمون ومسيحيون. وواقع الحال، ان الهوية الطائفية قابلة للتعديل هي الأخرى، وللاستبدال. ولكن هذه المغالاة ما كانت لتظهر لو لم يغال التحديثيون التبسيطيون من جانبهم في نفي اهمية الظاهرة الطائفية نفسها واعتبارها غير موجودة أو «من صنع الاستعمار».

قد يكون السيد موسى الصدر قد جاء لبنان عام ١٩٥٩ بمشروع ديني، وقد يكون أراد أن تكون حركة «أمل» التي أسسها حركة دينية كما يدّعي حسين الموسوي[٢٣] وقد يكون أراد أن يصبح لبنانياً، وأن يتحول إلى بطل شعبوي يدافع عن حقوق الفقراء والمحرومين في وجه النظام والتجار والأحزاب العقائدية. لكنه في مسلكه السياسي لم يكن قادراً لا على هذه ولا على تلك، إذ أرغمه نظام طائفي صلب أن ينخرط في اللعبة المحددة سابقاً لأمثاله، وهو أن يصبح فعلاً زعيماً طائفياً وأن يمتثل لقوانين اللعبة[٢٤].

وهو فعل ذلك إلى حد كبير، لكن غنى شخصيته، وتعدد طموحاته، كانا يمنعانه من التبني العلني لهذا المسلك الطائفي الذي انقاد إليه، مرغماً على الأرجح. غير أن غيابه في صيف ١٩٧٨ أدّى إلى تفجير الإرث المعقد الذي تركه. فقامت جماعة تقول انه أسس حركة دينية، وأنه كان جزءاً من ثورة الخميني في ايران. من هنا، فقد عوّض عن غيابه نجاح الثورة في ايران، وبالتالي يجب الانصياع للأوامر الآتية من طهران. وقام منحى آخر يقول على العكس بأن الصدر كان يسعى إلى الدفاع عن جميع المحرومين، وبأن تدينه وتشيعه ما كانا الا مركبتين لحصوله على ذلك. لكن التيار الأساسي الذي سوف ينمو بعد غياب الصدر، سيكون حركة شعبوية طائفية تسعى أساساً إلى تحسين وضع الشيعة في المعادلة السياسية والاقتصادية اللبنانية. وستدافع هذه الحركة عن «لبنانيتها» في وجه دعاة نسيان الجغرافيا من متديني «حزب الله»، كما ستدافع عن تحالفها المتين مع سوريا في وجه دعاة الذيلية لايران. وهي ستدافع عن شعار أساسي هو «تحرير الجنوب» في وجه دعاة «السير نحو القدس» من «حزب الله» والفلسطينيين[٢٥].

وبصعود حركة «أمل» ستحصل تطورات مهمة داخل الطائفة الشيعية، منها نوع من التوحد الطائفي بين شيعة الجنوب وشيعة البقاع، ومئات الألوف من الشيعة المهاجرين إلى ضواحي بيروت الفقيرة. هذه الحركة الطائفية الواحدة، لن تقضي طبعاً، بصورة تلقائية، على التمايزات الجغرافية، ولا على التنافسات العائلية والقبلية، ناهيك عن الخلافات

---

(٢٣) «حوار مع السيد حسين الموسوي» في: **الحركة الاسلامية في لبنان** (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ٢٣٠.

(٢٤) اصدر فؤاد عجمي سيرة للسيد موسى الصدر، فيها قدر من المعلومات المفيدة وبعض الاستنتاجات القابلة للنقاش. وقد لا تكون هذه السيرة، على حسن اختيار موضوعها، قد وفت الرجل حقه، اذ اصرت على تشيّعه الاساسي، كحافز اساسي قد يكون وحيداً، لمسلكه السياسي. انظر:
Fouad Ajami, *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon* (Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1986).

(٢٥) عن حركة «امل»، يمكن مراجعة نشرتها الاسبوعية **امل**، وخطب السيد موسى الصدر، وتصريحات نبيه بري، و
Augustus R. Norton, «Shi'ism and Social Protest in Lebanon,» in: Juan R.I. Cole and Nikki R. Keddie, *Shi'ism and Social Protest* (New Haven, Conn.: Yale University Press, [n. d.]), pp. 156-178.

الشخصية داخل الطائفة. لكنها سوف تشكل أول تحرك للشيعة على أساس طائفي، لبناني، واحد، على الرغم من هذه التمايزات. وسوف يؤدي نمو الحركة إلى دفع الزعماء العشائريين و/أو الاقطاعيين في الطائفة إلى عزلة سياسية خانقة كما سوف يضعف من نفوذ رجال الدين الشيعة الذين حاولوا الاستيلاء على كامل إرث الصدر، لا سيما داخل المؤسسة الطائفية الرسمية التي أسسها وهي المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى. كما سيدفع نمو الحركة المتدينين إلى التمايز عن الجسم الشيعي الواسع، مصرّين على «إسلاميتهم» في مواجهة «طائفية» الحركة. وسيفرض النظام السياسي، المنهمك في حرب أهلية دامية في فترة قيام الحركة على هذه الأخيرة بناء جهاز عسكري متنامي القوة، وهو ما كان الصدر حذراً تجاهه، رغبة منه في عدم الدخول التام في اللعبة اللبنانية.

بقي طبعاً أن نقول انه في **سوريا**، انقلبت المعادلة الطائفية رأساً على عقب، بعد عقدين أو ثلاثة على استقلال البلد. فإن كانت الأكثرية في العراق شيعية، صلب السلطة سني، وفي لبنان اسلامية، صلب السلطة ماروني، فإن السلطة في سوريا بقيت لفترة طويلة ممثلة خير تمثيل لسطوة الأعيان من المدن السورية الكبرى، وأكثريتهم الساحقة من السنّة، على السلطة السياسية. هكذا كانت الحال أيام حكومة فيصل العربية، وهكذا بقيت أيام الانتداب، حيث كان أرباب السياسة من أمثال القوتلي ومردم بك والعظم وايبش والبرازي والاتاسي وغيرهم من العائلات السنية البارزة في دمشق وحلب وحمص وحماه، على الرغم من دخول عدد متواضع من المسيحيين ومن الزعماء الريفيين أو القبليين المعادلة، بصورة هامشية في الغالب.

وعلى الرغم من حجم الأكراد المتواضع بين سكان سوريا، فإن دخول المؤسسة العسكرية أدى في مطلع الأمر (١٩٤٩ - ١٩٥٤) إلى نمو دورهم في السياسة، وأكد استيلاء خالد بكداش (كردي أيضاً) على مقدرات الحزب الشيوعي السوري هذا الدور. ولكن ذلك لم يدم طويلاً، فسريعاً ما أدى نمو حزب البعث في الريف والمدن الريفية الصغيرة، ودخول الفئات الريفية ذات الأصول المتواضعة في الجيش، الى نمو الدور السياسي لفئات أقلية أخرى، ذات أصول ريفية، كالدروز، وأبناء حوران أو دير الزور، ثم الى أقلية قادرة هي طائفة العلويين.

ثالثاً: أقلية دينية: المسيحيون

ما هو نوع ومحتوى السياسات، إن وجدت، التي اتبعتها السلطات القائمة في المنطقة ازاء المسيحيين؟ يفترض الجواب اشارات، ولو سريعة، إلى محتوى الثقافة السياسية التي

جدول رقم (٢ - ٤)

التوزع الطائفي للشعب السوري (١٩٦٠)

الطائفـــة	العدد	النسبة المئوية
سني		٧٥
علوي		١١
درزي		٣
اسماعيلي		١
شيعي		–
يزيدي		–
مسلمون	٤٠٥٣٣٤٩	٩٢,١
مسيحيون	٣٤٤٦٢١	٧,٨
يهود	٤٨٦٠	٠,١
غيره	٣٤٢	–
المجموع	٤٤٠٣١٧٢	١٠٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (–) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصـــدر: Mouna Liliane Samman, *La Population de la Syrie: Etude géo-démographique* (Paris: ORSTOM, 1978), p. 9.

هذه الأرقام احتسبتها السمّان من أرقام احصاء ١٩٦٠، وهو آخر احصاء يقوم بذكر الانتماء الطائفي. ويعتبر عدد من الخبراء أن نسبة المسيحيين قد تكون أعلى مما يذكره الجدول. وبالفعل فإن تقديرات حكومية لعدد السكان تعطي رقم ٦٦٠ ألف مسيحي عام ١٩٦٣، ولا يمكن فهم الفارق الكبير (ضعفا عـدد ١٩٦٠ تقريبـاً) إلا بأن تـلاعباً بـالأرقام قـد حصل.

كانت مهيمنة يوم استقلال هذه الكيانات الحديثة، وهي ثقافة مرتبطة طبعاً بتـاريخ المنـطقة، وبالعلاقات بين الأديان فيها على مدى التاريخ. ولا يسمح المجال فعلاً بالعودة بعيداً في هذا السياق، ولو أن بعض عناصر هذا الماضي البارزة تبدو ضرورية لفهم السياسات الراهنة.

المعـطى الأول هو طبعـاً أهمية الـوجود المسيحي في المنـطقـة، عشيـة الفتـح العـربي - الاسـلامي. وهو وجـود واسع النـطاق، قوي، ومتنـوع تنـوع الـطوائف المسيحيـة المتنـابـذة آنـذاك. كان الغسـاسنـة مسيحيـين، وتبعهم في التنصّر في نهايـة القـرن السـادس الميـلادي منافسوهم اللخميـون. وبينما كـان شاطىء المتـوسط ملكياً أرثـوذكسياً، كـان داخل الجـزيرة (شمال شرق سوريا) والعراق في معظمه نسطوريا، حتى ان المذهب النسطوري كان شبه دين -

دولة ثان في اطار مملكة فارس في مرحلة توسعها على حساب العراق، إلى جانب الزرادشتية.

المعطى الثاني هو أنه بعد عام ٦٣٣ سقطت كامل المنطقة بيد الفاتحين المسلمين، خلال سنوات قليلة. ومن الواضح أن هذا الحدث لم يؤدِ إلى مآس هائلة كان يمكن تصور وقوعها. فلأسباب عدة، لها طابع شبه ـ قومي أحياناً، فضّل عدد كبير من مسيحيي المنطقة حكم «أولاد عمهم» المسلمين الزاحفين شمالاً من جزيرة العرب، على سيطرة أي من الامبراطوريتين البيزنطية أو الفارسية، لا بل ان عدداً منهم أسهم مباشرة في الفتح الاسلامي. وفي المقابل، حصل المسيحيون على ضمانات حقيقية حددها الرسول لأهل الكتاب، وكانت اجمالاً تحترم. حتى أن كاتباً غير معروف بتعاطفه مع المسلمين كتب: «لقد اعتنق الاسلام من المسيحيين عدد أكبر عن اقتناع من أولئك الذين أسلموا بحد السيف»[٢٦]. غير أن هذه الصورة ليست زاهية بالضرورة، خصوصاً أن حجم الوجود المسيحي كان في هبوط تدريجي، بينما كانت العربية تحل تدريجاً محل اللغات الليتورجية التقليدية، لا سيما الارامية.

هناك إذاً أرضية قديمة، ما زالت حيّة، يمكن وصفها عند المسيحيين بمزيج من الاعتراف بأن الاسلام خصمهم بمعاملة هي بالنهاية مقبولة (حماية/استتباع سياسي)، ومن الأسى لأن وضعهم تحول مع الإسلام من أكثري إلى أقلّي مهدد في وجوده. لكن عنصراً ثالثاً سيتسرّب بسرعة إلى هذه المعادلة، وهو خارجي. فمع دخول الصليبيين المنطقة، ستحصل تطورات خطيرة في علاقات السلطات الاسلامية المحلية بأقلياتها المسيحية. لا شك أولاً أن عدداً من المسيحيين رحّب بالصليبيين، أو قبل بعد حين بوجودهم كأهون الشرين، إن قورنوا بالمماليك أو بالأتراك. ولا شك أيضاً أن أقلية من المسيحيين في بلاد الشام ساعدتهم وحاربت معهم. ولكن ولاء البعض (وربما حماسة البعض الآخر) لم يعن يوماً تماهياً تاماً بين مسيحيي الشرق والصليبيين، بل بقي بين المسيحيين، لا سيما الروم الارثوذكس منهم، موقف معاد، أو على الأقل متزمت، من الوجود الصليبي، حتى انتصار صلاح الدين وزوال الامارات الصليبية.

ولكن هذا العنصر الخارجي لن يزول بسقوط القلاع الصليبية الواحدة تلو الأخرى. بل ان آثاره ستبقى، ومنها مثلاً أن بعضاً من المسيحيين المشرقيين (الموارنة) سيترابطون اكليريكياً (والى حد ما سياسياً) بروما وبالغرب المسيحي (عام ١١٨٠). ولن يفقد الغرب بعدها حلمه باستتباع المسيحيين المشرقيين الآخرين، في خطى الموارنة، ولا في الوجود الذاتي في المنطقة. فإن كان عام ١١٨٠ مهماً لأنه يمثل أول قبول مسيحي شرقي (ماروني) بسلطة

(٢٦) Robert Brenton Betts, *Christians in the Arab East: A Political Study* (Athens: Lycabettus Press, 1987), p. 10.

روما (أي بالخروج الرمزي عن فاصل الهوية الحضاري: شرقي/غربي)، فإن عام ١٣٤٥ هو أيضاً مهم لأنه تاريخ العودة المتجددة في شكلها الحديث إلى غرب متعطش للامتداد شرقاً، ففي ذلك العام أعيد افتتاح البعثة الفرنسيسكانية في فلسطين، وستليها لاحقاً عشرات من البعثات المشابهة.

ولكن عنصراً رابعاً سيدخل في معادلة الأكثرية/الأقليات المسيحية، وهو الخروج المتزايد للسلطات الاسلامية القائمة على التعاليم القرآنية. من الذي استثار من: المسيحي الباحث عن دعم خارجي له، والذي ملؤه حنين لمرحلة كان فيها سيد سوريا وما بين النهرين، ام المسلم المقتنع بأن دينه أحسن معاملة المسيحيين، ولكن هؤلاء خرجوا سياسياً عليه فاضطر لاضطهادهم؟ سوف يجد المؤرخ حسن النية براهين لمصلحة هذا وذاك. وقد يشير المسيحي الى أن التجاه إلى الغرب ما كان إلاّ نتيجة لاضطهاد سابق ويثبت ذلك ببراهين. وقد يرى المتسلط المسلم في اضطهاده جواباً على «خيانات» سابقة ويجد براهين على ذلك، هو أيضاً. قد يشير الأول الى اضطهاد السلطات القائمة لأقليات لم ترتبط بالغرب، كالمسيحيين الأرثوذكس أو كالشيعة الاثني عشرية. وقد يسمّي الثاني بطاركة ومطارنة وزعماء حملوا السيوف الى جانب الصليبيين. وكلاهما بالنهاية محق.

لكن المعادلة تغيّرت بالضرورة. فقد خرج العباسيون والمماليك وغيرهم من السلطات كثيراً على تعاليم الرسول، فقتلوا ونهبوا وسلبوا وهجّروا المسيحيين بقسوة، بينما بدأ حلم اعادة تنصير سوريا وما بين النهرين، بدعم غربي، يدغدغ خيال أكثر من مسيحي طموح. فتحولت معادلة الحماية/الاستتباع الأولى تدريجاً إلى معادلة أخرى من الاضطهاد غير المبرر، والخروج على وحدة الثقافة المشرقية. ولو أن المعادلة الأولى لم تغب يوماً تماماً، ولو أن الخروج الحضاري - السياسي والاضطهاد المقابل لم يكونا يوماً شاملين لكل الفئات المسيحية ولكل السلطات الإسلامية، إلا أن الخلل المستجد أصبح قائماً، ومعه تحول الأسى القديم إلى كراهية، والاستتباع إلى رغبة بالسيطرة المطلقة. هذا إلى جانب تلكؤ المسلمين المستمر في تفهم واقع المسيحيين العرب الراغبين في فصل ولائهم الديني عن ولائهم السياسي، ولمحاولتهم أن يكونوا مسيحيين بالكامل ومشاركة بالكامل أيضاً، وهو الموقف الذي عبّر عنه ببلاغة عدد من المسيحيين أبرزهم على الأرجح سرجون بن منصور. وقد أدى هذا التلكؤ إلى نوع من سوء التفاهم التاريخي ما زال قائماً حتى اليوم.

ثم كانت معركة مرج دابق الشهيرة (١٥١٦) وسيطر العثمانيون لقرون أربعة على المنطقة بأسرها. بعدها أصبح المسيحيون في اطار سلطة اسلامية موحدة قررت تنظيمهم وفق نظام الملل. في البدء عوملوا كملّة واحدة تحت رئاسة بطريرك القسطنطينية (١٤٥٣)، ثم اعتبر الأرمن ملّة مستقلة (١٤٦١). كان الأرمن والأرثوذكس بالتالي مسؤولين عن أمورهم

الذاتية، وكل المسيحيين الآخرين معهم. لكن الانقسامات المسيحية، والتدخلات الخارجية ستغيّر الصورة بعض الشيء. إذ بعد توقف قرون، ستستطيع روما مرة أخرى أن تستتبع مسيحيين مشرقيين لسلطتها الكنسية المباشرة (بالتالي السياسية إلى حد ما): بعد الموارنة (١١٨٠)، ستلتحق جماعة نسطورية كبيرة بروما (١٥٥١)، ثم أقلية ارثوذكسية (١٧٢٤) ثم اقلية ارمنية (١٧٤٢) ثم اقلية سريانية (١٧٨٣). هذه الأقليات الملتحقة بروما ستكون بالضرورة أكثر ميلاً للغرب، وبالتالي أضعف ولاء للسلطة العثمانية القائمة. من هنا حالة جديدة من التوتر في الولاء بين المسيحيين أنفسهم بين دعاة التحاق اكليريكي (والى حد ما سياسي) بالغرب، ودعاة مشرقية موالية للعثمانيين ستنتعش كثيراً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع بداية حركة التنظيمات، والانتقال العثماني ولو التدريجي من نظام الملل الى نوع من المواطنية الحديثة.

ثم جاء استيلاء مصر على سوريا (١٨٣٢) بعوامل جديدة، عجلت كثيراً في قيام الأوضاع المعاصرة. ذلك أن محمد علي كان حريصاً على ابراز عصريته مقابل تخلف العثمانيين، سواء لأسباب سياسية ذاتية أو لتحسين علاقته بالغرب. فعندما استولى على سوريا سمح للمسيحيين، للمرة الأولى منذ الفتح (١٨٣٧) باستعمال السلاح، لا بل ان عدداً منهم حارب إلى جانبه. ولكن بعد انسحاب المصريين، انتفض المجتمع التقليدي على قوانين محمد علي، وأدى ذلك إلى مذابح رهيبة في حق المسيحيين في دمشق وجبل لبنان (١٨٦٠). ولم يمنع عملياً استمرار رد الفعل التقليدي على نمو النفوذ المسيحي التدريجي، لا سيما ديمغرافياً واقتصادياً، والذي سرّع من وتيرته الوجود المصري والتدخل الأوروبي، الاّ رضوخ العثمانيين لمبدأ الاصلاحات العصرية الذي كان يدعو إليه حلفاؤهم الأوروبيون وأعداؤهم على السواء، الأولون لضمان استمرار السلطنة والآخرون لدعم محمييهم المحليين.

أدّى هذا التدخل الأوروبي، غداة الانسحاب المصري، إلى أمرين متلازمين. على صعيد عام، جاءت التنظيمات تعطي المسيحيين حقوقاً سياسية واضحة كمواطنين شبه عاديين. وعلى صعيد خاص، أدى التدخل إلى تكريس وجود أول كيان شبه مستقل، بمحتوى سياسي مسيحي واضح، وهو متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٤) التي كانت تسكنها أكثرية ساحقة من المسيحيين، ويديرها مواطن عثماني مسيحي من اتباع روما كنسياً (ولو من خارج الجبل نفسه).

لكن السلطنة لم تدم طويلاً بعد تنفيذ تنظيماتها،وجاءت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٨) تغيّر الحسابات كلها. لن ندخل هنا في تفاصيل قيام الكيانات المعاصرة غداة الحرب. ما يهمنا هنا هو أن الوجود المسيحي (كالمسلم) تفرّق تدريجاً إلى كيانات متعددة، كان عددها غير مستقر لفترة، بسبب التناقضات المستمرة في السياسة الفرنسية الخاصة بانشاء

الدول ثم رسا لاحقاً على الدول القائمة: لبنان، سوريا، الأردن، العراق، اسرائيل. المعطى الجديد أصبح أن النخب المحلية الحاكمة صارت الآن مسؤولة، للمرة الأولى بهذا المستوى على الأقل، عن وضع وتنفيذ السياسات الخاصة بالأقليات الدينية. أما متصرفية جبل لبنان التي تميزت بالنسبة العالية من المسيحيين بين سكانها، فقد غابت ليحل محلها لبنان الكبير، بالحاق مناطق واسعة، ذات كثافة اسلامية واضحة، بالمتصرفية. وكما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٥) فقد تغير التركيب الطائفي للسكان جذرياً من جراء ذلك.

جدول رقم (٢ ـ ٥)
سكان متصرفية جبل لبنان (١٩١٣) ولبنان الكبير (١٩٣٢)
حسب انتمائهم الطائفي

الطائفة	١٩١٣	النسبة المئوية	١٩٣٢	النسبة المئوية
موارنة	٢٤٢ ٣٠٨	٥٨,٣	٢٢٦ ٣٧٨	٢٨,٨
روم كاثوليك	٣١ ٩٣٦		٤٥ ٩٩٩	
روم ارثوذكس	٥٢ ٣٥٦		٧٦ ٥٢٢	
بروتستانت	٢ ٩٦٨		٦ ٧١٢	
مسيحيون آخرون	٦٧		٣٦ ٩٣٣	
مسيحيون	٣٢٩ ٦٣٥	٧٩,٤	٣٩٢ ٥٤٤	٤٩,٩
سنيون	١٤ ٥٢٩		١٧٥ ٩٢٥	
شيعة	٢٣ ٤١٣		١٥٤ ٢٠٨	
دروز	٤٧ ٢٩٠		٥٣ ٠٤٧	
مسلمون	٨٥ ٢٣٢	٢٠,٥	٣٨٣ ١٨٠	٤٨,٧
يهود	٨٦		٣ ٥١٨	
آخرون	ـ		٦ ٣٠١	
المجموع	٤١٤ ٩٦٣		٧٨٥ ٥٤٣	

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: أرقام ١٩١٣ من: اسماعيل حقي، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، تحقيق فؤاد أفرام البستاني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠)، ج ٢، ص ٦٤٤. أما أرقام ١٩٣٢ فهي من احصاء تلك السنة وهو الأخير في لبنان، نتائجه في:
Albert Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (Oxford: Oxford University Press, 1954), p. 121

خلال فترة قصيرة نسبياً من الزمن (من ١٠ ـ ٢٥ سنة) كان على هذه النخب أن تأخذ بعين الاعتبار مصالح ورغبات السلطات المنتدبة. في موضوع الأقليات الدينية، لم تكن سياستا فرنسا وبريطانيا شبيهتين، كما نعلم. من هنا، اختلف الوضع في سوريا ولبنان بعض الشيء عما هو عليه في العراق والأردن وفلسطين. ولكنه لم يكن اختلافاً جوهرياً: طبعاً كان الفرنسيون أكثر ميلاً إلى تركيز سلطتهم من خلال الأقليات لا سيما الدينية منها، بينما كان البريطانيون أكثر ميلاً إلى التعامل مع الأكثرية المسلمة. لكن البريطانيين أنفسهم سيقدمون على وعد بلفور الشهير لمصلحة اليهود، والبريطانيون أنفسهم سيسلّحون الاشوريين في العراق ويستعملونهم في مجال ضبط الأمن الداخلي، على حساب الوطنيين العراقيين.

لذلك نشأت مسألة لا يمكن تجنبها، معقدة بفعل ثقل قرون من المعادلات الصعبة، السلمية أحياناً والمتوترة أخرى، كما بفعل أحداث أكثر قرباً في الزمن، كمثل الاحتلال المصري لسوريا وآثاره، والمذابح الطائفية عام ١٨٦٠، والتدخلات الأجنبية، وانشاء كيان ذي وجه مسيحي بارز وحدود مبالغ بها في لبنان، واستعداد أكبر عند المسيحيين منه عند المسلمين للتعاون مع السلطات الانتدابية. هذه المسألة عولجت في صورة مختلفة في كل من الكيانات التي تهمنا.

في العراق، جاء دستور ١٩٢٤ وقوانينه التطبيقية يعطي كامل الحرية والمواطنية للمسيحيين (وأربعة مقاعد في البرلمان). وهكذا في سوريا (دستور ١٩٣٠)، ولبنان (دستور ١٩٢٦). لكن الواقع السياسي كان مختلفاً. في العراق، كان المسيحيون يقدرون بـ ١١١ ألف مواطن عام الاستقلال (١٩٣٢)، أي نحو ٤ بالمائة من السكان. ولكن أكثريتهم الساحقة (٧٠ بالمائة) كانت في الشمال في الموصل والقرى المحيطة بها. وكان معظم هؤلاء من النازحين من تركيا، حيث اضطهدوا بضراوة خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن سماح البريطانيين باستقبالهم في العراق لم يؤد إلى ادماجهم في المجتمع، بل ان بريطانيا اختارت من بينهم ميليشيا مستقلة، بينما هم يحلمون بنوع من الكيان الذاتي. هذا التعامل مع السلطة البريطانية، وهذه الروح الانفصالية، أديا إلى قيام الجيش العراقي بقيادة بكر صدقي بسحقهم عسكرياً. وعلى رغم فظاعة ما حل بهم، فقد أدّى انعزالهم وأصولهم غير العراقية إلى جعل حالتهم خاصة، لم يتأثر بها فعلاً وضع المسيحيين العراقيين الآخرين. هؤلاء نزحوا إلى المدن إجمالاً، وتعاملوا مع النخب الاستقلالية في صورة مسالمة، من دون الدخول في متاهات الخلافات العميقة بين الفئات العراقية الأساسية، كالتنافر العربي/الكردي أو التمايز السني/الشيعي. وكان دورهم السياسي متواضعاً بحكم حجمهم المتواضع (نحو ٣ بالمائة من السكان عام ١٩٦٠).

دخول المسيحي العراقي في العمل السياسي يحكمه عاملان أساسيان. الأول: إلى أي

مدى[٢٧] يمكن للمسيحي أن يستفيد من حقوقه السياسية المعلنة، من دون أن يستثير ردة فعل سلبية من مواطنيه المسلمين. والثاني: في أي اتجاه يرى المسيحي العراقي نفسه مسيساً من دون تحمّل تناقضات نفسية بين أصوله الدينية ومعتقداته السياسية؟ هذه الأسئلة ليست طبعاً خاصة بالمسيحي العراقي، ولكن الأجوبة خاصة بعض الشيء. والسؤالان مرتبطان إلى حد كبير.

قبل ثورة ١٩٥٨، كانت المشاركة السياسية المسيحية رمزية وهامشية، إذ حصل مسيحيان (يوسف غنيمة ورافائيل بطي) على المشاركة في خمس حكومات، وحصل غيرهم على بعض المناصب الادارية العليا المحدودة، لا سيما في السلك الخارجي (مثل مجيد خدوري). ولكن ميلاً عميقاً لدى المسيحيين كان يحملهم على الاعتقاد بأن انخراط بعضهم في صورة متينة في أي حزب، لا سيما في المعارضة، قد يؤدي إلى انتقام جماعي يدفع ثمنه كل المسيحيين. ومن جهة أخرى، كان من الطبيعي أن يؤدي الدخول الفردي في السياسة، إلى اختيار الأحزاب التي قد تعطي للمسيحيين، إن فازت، وضعاً متساوياً بالفعل مع الأكثرية، أو متميزاً بضمانات عنها. من هنا، بينما كان معظم الاكليروس ومعظم المسيحيين يميلون إلى عدم التدخل غير الرمزي وغير السطحي في السياسة، اختار آخرون الانخراط في التيارات الأكثر راديكالية في علمانيتها والأكثر ابتعاداً عن حركة القومية العربية، باعتبار هذه الأخيرة ذات مضمون اسلامي ضمني. وهذا يفسّر حماسة عدد من مسيحيي الشمال (خصوصاً) للنظام القاسمي (١٩٥٨ ـ ١٩٦٣)، وللحزب الشيوعي (ومن قادته البارزين مسيحيون مثل يوسف سلمان يوسف ـ فهد ـ وداود صايغ وزكي خيري). أما المنحى الثاني، فهو يفسّر تعاطف بل اشتراك عدد لا بأس به من المسيحيين، لا سيما أبناء النساطرة الذين سحقهم بكر صدقي سنة ١٩٣٣، في الحركة الكردية. ولكن أحداث الموصل في مطلع الستينات، وقمع الحركة الكردية بعدها، أديا جميعاً إلى ردود فعل سلبية تجاه المسيحيين (الذين كانت نسبتهم عالية بين الشيوعيين، ومؤيدي قاسم، ومؤيدي الأكراد). وكان ذلك أحد الأسباب الأساسية للهجرة الداخلية الواسعة لمسيحيي العراق من الموصل، وريف الشمال العراقي، نحو بغداد.

غير أن هذه الأحداث لم تؤد، مرة أخرى، إلى انقطاع شعرة معاوية بين السلطة

---

(٢٧) كان الاشوريون قد وضعوا في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٣٢ «ميثاقاً وطنياً» طالبوا فيه بإعادتهم الى حكاري (تركيا) وان لم يتم لهم ذلك «فيجب ايجاد وطن لهم في العراق مفتوح لكافة الأشوريين في العراق وخارجه»، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٣، ص ١٨٥. ومن سوء الحظ ان عدداً من الكتاب الاسلامويين يميلون الى عدم تمييز موقف غير الاشوريين والى نوع من الخلاصات المستعجلة كقول احمد الكاتب: «وغني عن القول ان المسيحيين واليهود الذين كانوا يسيطرون على تجارة العراق كانوا من أشد المرحبين بالاستعمار والمتمسكين بأهدابه»، انظر: الكاتب، **تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠**، ص ٣٠.

والأقليات المسيحية. بل انه على عكس ذلك، فقد استطاع حزب البعث (وكان عدد المسيحيين فيه دائماً متواضعاً) أن يتجاوز تحفظ المسيحيين العراقيين السابق ازاء التيارات القومية. فقد اتّبع الحزب سياسة علمانية نشطة، وأعطى المسيحيين أدواراً بارزة في الحزب والحكومة (مثل طارق عزيز)، واستطاع الاستفادة من ولائهم، ولو الساكن، في تحسين صورته الخارجية. وفي المقابل، فقد ارتبط معظم المسيحيين بالنظام، ولو من دون تدخل مباشر في السياسة. ذلك أن أكثريتهم أصبحت الآن في بغداد، وقد تخلت عن أحلام الكيان الذاتي في الشمال، وخرجت من منطقة التوتر العالي في الموصل وكردستان، واستفادت من السياسة الحكومية العلمانية، ومن عائدات النفط والانفتاح الاقتصادي النسبي. كما أن أحداث لبنان الدامية، وخطر سيطرة تيار شيعي متطرف على مقاليد العراق، زادتها تمسكاً بالنظام (وهي بالأساس أقل المجموعات المسيحية ميلاً إلى الهجرة خارج المنطقة). لكن ارتياحها النسبي إلى النظام القائم لا يلغي تخوفها من المستقبل، خصوصاً إذا انتصرت ايران في الحرب، أو استطاعت فئات اسلامية متدينة، سنية أو شيعية الوصول إلى السلطة.

السؤالان السابقان (إلى أي مدى، وفي أي اتجاه، يعمل المسيحيون في السياسة؟) يجدهما الباحث بالحدة ذاتها، إن لم يكن أكثر في سوريا. والمسألة هنا ربما أكثر تعقيداً بسبب عدد من الظروف الخاصة. فحجم الأقليات المسيحية في مجمل السكان أكبر (٣,٢٥ بالمائة في العراق، ٩ بالمائة في سوريا على الأرجح، أي أعلى بنسبة ثلاث مرات). ومن ناحية أخرى، فإن سوريا كانت تحت الانتداب الفرنسي (لا البريطاني)، الذي كان أكثر تلاعباً بمصير الاقليات وهو، على الأقل، أسهم في قيام دولة ذات وجه مسيحي واضح في قسم من «سوريا الطبيعية» (لبنان) وأضاف إليه مقاطعات غنية اقتصادياً، كانت في أكثرية سكانها مسلمة. ثم ان سوريا هي دولة محاذية لاسرائيل (دولة دينية)، والغرب المسيحي في معظمه كان مؤيداً لاسرائيل.

وكما في العراق، زاد عدد المسيحيين في سوريا بصورة محسوسة غداة الحرب العالمية الأولى إذ لجأ اليها، بسبب الاضطهاد التركي الفظيع عدد كبير من الارمن واليعاقبة. ثم جاء اليها، بعد أحداث ١٩٣٣ من العراق ما لا يقل عن ١٠ آلاف نسطوري. وهكذا زاد عدد مسيحيي حلب من ٢٢ ألفاً في ١٨٩٠ إلى ٥٩ ألفاً عام ١٩٢٥ بينما لم يزد عدد المسلمين في المدينة خلال كامل هذه الفترة إلا ٤ آلاف نسمة. ووصل عدد مسيحيي حلب الى رقم قياسي عام ١٩٥٥ (١٣٦ ألفاً) ثلثاهم من الأرمن. ولا شك أنه كان لهذا اللجوء الكثيف، لعناصر لا تتكلم العربية إجمالاً وتحميها السلطة المنتدبة، آثار نفسية غير ايجابية في وسط الأكثرية العربية المسلمة، التي كانت طبعاً أكثر قبولاً للمسيحيين السوريين الأصليين، لا سيما الأرثوذكس والروم الكاثوليك منهم. وعشية الاستقلال، كان عدد المسيحيين اللاجئين حديثاً من تركيا والعراق يماثل عدد المسيحيين السوريين الأصليين،

وكانت الفئتان معاً، حسب تقدير الحكومة السورية آنذاك، تمثلان حوالى ٤٠٠ ألف نسمة، مقسمين على ١٣ طائفة، يمثلون معاً حوالى ١٤ بالمائة من السكان.

غير أن هناك فارقاً جوهرياً آخر مع العراق وهو أن الأكثرية السورية، على عكس العراقية، واضحة المعالم. فالعرب المسلمون السنة يمثلون أكثرية بارزة في الشعب السوري تقارب الثلثين (بينما يكوّن المسيحيون والعلويون والدروز والاسماعيليون الثلث الأخير). ثم ان المسيحيين في سوريا كانوا من الأساس أكثر ميلاً إلى الهجرة نحو الاميركيتين في مطلع القرن، ونحو لبنان المجاور لاحقاً، لا سيما ان اللاجئين الجدد منهم، والأرمن على وجه أخص، غالباً ما اعتبروا سوريا ممراً لهم نحو هجرة دائمة الى الولايات المتحدة، أو أرمينيا السوفياتية أو لبنان. ولقد أدى كل هذا الى انخفاض في عدد المسيحيين السوريين، عجّلت فيه الوحدة مع مصر عام ١٩٥٨ وقرارات ١٩٦١ و١٩٦٥ الاشتراكية، التي حملت فئات واسعة من البرجوازية المسيحية السورية على الانتقال الى لبنان، بحيث هبطت نسبة المسيحيين في الشعب السوري من ١٤ بالمائة عند الاستقلال الى حوالى ٩ أو ١٠ بالمائة اليوم. لكن حرب لبنان التي بدأت عام ١٩٧٥، والانفتاح الاقتصادي النسبي الذي اعتمدته سوريا في المرحلة عينها، أوقف النزف بصورة واضحة وأدى الى انتعاش حقيقي في أوضاع المسيحيين السوريين.

الواقع أنه، (مرة أخرى على عكس ما حصل في العراق) دخل المسيحيون السوريون، لا سيما من الأوساط الشعبية، بأعداد كبيرة في صفوف حزب البعث أو (كما حصل في العراق) في الحزب الشيوعي. ولكن دورهم أصبح ثانوياً، نظراً للتطور الداخلي الذي حصل منذ ١٩٦٣ والذي وضع الجناح العسكري للبعث في موقع السلطة الأول. وبينما استفاد المسيحيون منذ ١٩٧٠ من المزيج الواضح من الايديولوجيا العلمانية والانفتاح الاقتصادي، وعلى الرغم من وجود أفراد مسيحيين في الحكومة وفي قيادة الحزب، فمن الواضح أن أبواب السلطة الحقيقية مغلقة في وجههم. غير أن ولاء أكثريتهم العلني للسلطة الحالية له تأثير غير ايجابي في أوساط المعارضة ذات المنحى الاسلامي التي كانت واسعة التحرك في السنوات ١٩٧٨ - ١٩٨٢.

في شرق **الأردن**، كان هناك ٢٥ إلى ٣٠ ألف مسيحي حوالى عام ١٩٣٠، لا سيما في مأدبة، الكرك، السلط، عجلون، والحصن، وكان معظمهم من الروم الأرثوذكس. ويشير التقرير الرسمي البريطاني عام ١٩٤٤ إلى رقم ٣٠ ألفاً. وواقع الحال أن علاقة متينة نشأت بين هذه الأقلية المتواضعة وبين الدولة التي أنشأها الهاشميون، وفازت باستقلالها عام ١٩٤٦ لا سيما وأن الأسرة الهاشمية تميزت (بالمقارنة مع آل سعود مثلاً) بانفتاحها على الأفكار العصرية، كما على الغرب. أضف إلى ذلك أن السلطة كانت باستمرار حريصة على تمثيل المسيحيين في صورة أكثر من مناسبة لعددهم، إن في المجالس النيابية أو في الإدارة، أو حتى

في القوات المسلحة. ولا شك أن ذلك دفع الأكثرية الساحقة إلى اعلان ولاء شبه مطلق للدولة، على رغم وجود عدد من الأفراد الذين اختاروا طرق اليسار والعلمانية النشطة (مثل نايف حواتمة).

أما في ما يخص الفلسطينيين، فإن مسيحييهم لاقوا في الاجمال مصير مواطنيهم المسلمين، فصمدوا معاً في بعض الأماكن (لا سيما الناصرة والجليل) ورحلوا معاً إلى مناطق أخرى (لا سيما الخط الساحلي). ويشير احصاء عام ١٩٣١ إلى نحو ٨٠ ألف مسيحي من أصل ٨٥٠ ألف عربي في كامل فلسطين (حوالى ١٠ بالمائة)، نصفهم من الروم الأرثوذكس، مع وجود أقلية لاتينية كبيرة بالمقارنة مع باقي المنطقة. ويشير التقرير الرسمي البريطاني عام ١٩٤٤ إلى نسبة مشابهة، وإلى رقم يقارب ١٣٥ ألفاً من المسيحيين الفلسطينيين. وفي مطلع السبعينات، كان نحو ٧٥ ألفاً منهم ضمن الكيان الاسرائيلي والقدس، ٣٠ ألفاً في الضفة الغربية، ونحو ٤٥ ألفاً في شرق الأردن (ما مجموعه ١٥٠ ألفاً).

كمواطنيهم المسلمين، كان على مسيحيي فلسطين أن يواجهوا معضلة ولاء سياسي حقيقية. هل كانت لهم مواقف مميزة عن الأكثرية المسلمة من الفلسطينيين؟ كان الأمر ذلك، لو توقف المراقب عند عدد من الأمور منها أن المسيحيين لم يغادروا فلسطين المحتلة عام ١٩٤٧ إلا بنسبة ٦٠ بالمائة (مقارنة مع ٨٠ بالمائة للمسلمين)، أو أنهم حصلوا على تقديمات أفضل، وكان نجاحهم الفردي أوضح بعد الهجرة لا سيما في لبنان، حيث حصلوا بسهولة أكبر على الجنسية. ولكن هذه الاعتبارات لم تصمد أمام واقع انخراط المسيحيين الواسع في الحركة الوطنية الفلسطينية قبل انشاء اسرائيل، ومنذ ذلك الوقت، لا سيما في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية (ومنهم جورج حبش وكمال ناصر ووديع حداد وناجي علوش على سبيل المثال). وفي لبنان، عندما بدأت الحرب الأهلية، لم يؤد جانبها الطائفي في واقع الأمر إلى تغيير حقيقي في ولاء الفلسطينيين المسيحيين، الذين فضلوا، لأسباب موضوعية وذاتية معاً، ولاءهم الوطني على ولائهم الديني. وكان تمثيل المسيحيين في المؤسسات السياسية بالاجمال عالياً (بالنظر إلى حجمهم المتواضع بين السكان): ١٢ من ٤٨ عضواً في قيادة المؤتمر العربي في القدس عام ١٩٤٨ ووجود دائم في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

كان في الامكان أن يكون لبنان شبيهاً بدول المنطقة، وبالفلسطينيين، أي أن يضم أكثرية اسلامية واضحة وأقلية مسيحية تتراوح بين ٤ و١٢ بالمائة لولا وجود الموارنة. ويتميز الموارنة عن غيرهم من المسيحيين بقدم علاقتهم العضوية بروما وبفرنسا وبالغرب إجمالاً، وبعصبيتهم شبه القومية المرتكزة على اسقاط جغرافي واضح. فالموارنة يعيشون بأكثريتهم الساحقة في لبنان (٩٥ بالمائة منهم، ان لم يحتسب مغتربوهم خارج المنطقة)، وهم لعبوا دوراً أساسياً في انشاء متصرفية جبل لبنان (وريثة الامارة المعنية والشهابية) ثم في انشاء لبنان الكبير في حدوده الحالية. ولا شك أنهم كانوا يمثلون عند انشاء الكيان عام ١٩٢٠، الأقلية

الكبرى في البلد (نحو ٣٠ بالمائة)، يضاف إليهم الأرثوذكس (٩ بالمـائة) وعـدد من الأقليات الصغـيرة. وكانت جميعـاً تؤلف، حسب احصاء ١٩٣٢ نحـو نصف سكان لبنـان. وقد أدّى دور الموارنة المتميز في انشاء الكيان، وتحالفهم القديم مع فـرنسا، إلى هيمنـة واسعة النـطاق عـلى النظام السيـاسي والمؤسسات، لا سيـما رئاسـة الجمهوريـة وقيادة الجيش وعـدد كبير من المراكز السياسية والإدارية الحساسة[٢٨].

ولعدد من الأسباب يصعب تنـاولها هنـا، ازداد عدد المسلمـين في لبنان وأصبحـوا ولا شك يشكلون أكثرية السكان. من الصعب تقدير النسب الحالية لتوزيع اللبنانيين الـطائفي، ولو أنه من الأكيد أن الموارنة فقدوا المركز الديمغرافي الأول لحساب الشيعة، وربما الثاني أيضـاً لحساب السنة. وعلى رغم دستور ١٩٢٦ والميثاق الوطني المعقود عام ١٩٤٣، فإن السياسيين الموارنة، والمسيحيين اجمالاً، قـد تعاملوا مـع الكيان اللبنـاني بصورة لا تختلف جـوهريـاً عن تعامل المسلمين مع كيانات المنـطقة الأخـرى. فإن كـان من الصعب تصور تسلّم مسيحيـين السلطة الحقيقيـة في سوريـا أو في الأردن، فإنـه كان يصعب عـلى الموارنـة، وعلى المسيحيـين الآخرين إلى حد بعيد، تصور السلطة السياسية الحقيقية في لبنان في أيدي المسلمين، وجلهم كان قد ألحق اصطناعياً بمتصرفية جبل لبنان عام ١٩٢٠، لأسباب اقتصادية وتوسعية.

هذا لا يعني أن المسلمين لم يـطالبوا بحقـوقهم وهم وسّعوا بـالفعل من نفـوذهم، بعد تلكؤ طويل لدى معظمهم بقبول الحاقهم بالكيان اللبناني، لا سيما من خـلال الميثاق الـوطني (١٩٤٣)، ومن خلال المعادلة الأكثر مساواة التي تلت أحداث ١٩٥٨ الـدامية. وكـان لا بد أن تؤدي زيادتهم الديمغرافية المتفوقة، ونمـوهم المطرد في مجـال التعليم والاقتصاد، وانتقـالهم الكثيف إلى المدينة إلى المطالبة بمزيد من المشـاركة السيـاسية. وكـانت هذه المـطالبة أصبحت ملحـة عشية حـرب ١٩٧٥ التي لا بد وأن تنتهي في صـورة تؤمن تـطوراً ملمـوسـاً في مـدى مساهمتهم في القرار السياسي، مما قـد يضع لبنـان فعلاً عـلى سكة «تـطبيع» وضعـه الديني ـ الطائفي تدريجياً أسوة بكيانات المنطقة الأخرى.

لكن لبنان لم يكن بلداً عادياً في المنطقـة. كان بلداً يحكمـه إلى حد كبـير، مسيحيون. وكان هذا الواقع مرتبطاً بوجود عصبية ريفية مسيحية قوية حول المـوارنة، لم تكن لأي أقليـة

---

(٢٨) يرى كمال الصليبي (في بحث لم يتم نشره بعد) ان الموارنة يتميزون جذرياً عن المسيحيين المشارقـة الآخرين في كونهم بالأساس قبيلة، لا كنيسة. وهو يؤكد انه، باستثنـاء حالتـين من الاضطهـاد (عام ١٣٦٥ وعـام ١٤٤٠) كانت علاقة الموارنة بالسلطات الاسلامية المتعاقبة جيدة وأحياناً ممتازة. والموارنة هم تاريخيـاً «شعب مارون»، وهي قبيلة جـاءت الى سوريا من منطقة نجران اليمنية بـاعتقاده. ومن مـظاهر تـنظيمهم القبلي ان مـطارنتهم الاربعين كـانوا عمليـاً يمثلون مختلف أفخاذ القبيلة، لا مراكز جغرافية محددة، كما هي العادة في الكنائس الاخرى، شرقية وغربية. ويرى الصليبي ان الموارنة أرغموا على التحول الى كنيسة من قبل الفاتيكان، كما بسبب تحولهم التدريجي الى مزارعين.

جدول رقم (٢ - ٦)
توزع سكان لبنان حسب الطوائف
(١٩٥٦، ١٩٦٢، ١٩٦٥)

الطائفة	١٩٥٦	النسبة المئوية	١٩٦٢	النسبة المئوية	١٩٦٥	النسبة المئوية
سني	٢٨٦ ٢٣٨	٢٠,٢	٤٢٤ ٢٤٢	١٩,٧	٤٧٩ ٤٩٩	٢٠,٢
شيعي	٢٥٠ ٦٥٥	١٧,٧	٣٩٨ ٦٧٢	١٨,٥	٤٥٨ ٩٩٢	١٩,٣
درزي	٨٨ ١٣١	٦,٢	١١٧ ٨٤٣	٥,٤	١٣٠ ٢٣٢	٥,٥
ماروني	٤٢٣ ٧٠٨	٣٠	٦٥٢ ٥٢١	٣٠,٣	٦٩٨ ١٩٥	٢٩,٥
روم كاثوليك	٩٠ ٧٨٨	٦,٤	١٤٤ ٠٢٧	٦,٧	١٥٦ ٥٦٢	٦,٦
روم ارثوذكس	١٤٨ ٩٢٧	١٠,٥	٢٤٨ ٦٦٦	١١,٥	٢٦٥ ٠٠٩	١١,٢
بروتستانت	١٤ ٣٦٥		١٨ ٠١٥		١٨ ٩٤٨	
لاتين	٤ ٤٤٦		٦٩٢٢		٧ ٨٠١	
أرمن كاثوليك	١٤ ٦٣١		١٨ ٠٨٤		١٩ ٧١٦	
أرمن ارثوذكس	٦٣ ٦٧٩		٨٦ ١٠٣		٩١ ٠٨٨	
كلداني	١ ٤٦٦		٢ ٢١٦		٢ ٤٧٥	
سريان كاثوليك	٥ ٦٩٩		٧٦٩٧		٨ ٦٠٣	
سريان ارثوذكس	٤ ٧٩٨		٧ ٢٣٦		٨ ٢٣٧	
يهودي	٦ ٦٩٢		٧٦٤٣		٧ ٨٣٦	
غيره	٧ ١٩٣		١١ ٢٧٥		١٣ ١٩٢	
المجموع	١ ٤١١ ٤١٦		٢ ١٥١ ١٦٢		٢ ٣٦٦ ٣٨٦	

المصدر: أرقام ١٩٥٦ مأخوذة عن جريدة: **النهار**، ١٩٥٦/٤/٢٥ وكانت على الأرجح محتسبة من أرقام المديرية العامة للأحوال الشخصية، دائرة الاحصاء التي استطعنا الحصول منها على الأرقام المتوافرة عندها لعامي ١٩٦٢ و١٩٦٥. غير أن هذه الأرقام لا تدل إلا إلى المدونين في سجلات آخر احصاء جرى في لبنان في ١٩٣٢، علماً بأن عدداً من المهاجرين نهائياً مسجل وعدد من المقيمين غير مسجل لأسباب عدة يصعب الدخول فيها هنا. لذلك يجب اعتبار هذه الأرقام اشارات إلى الواقع التاريخي، ومؤشرات على التطور الديمغرافي غير المتساوي، ليس الآّ.

مسيحية أخرى في المنطقة (باستثناء أشوريي العراق لفترة قصيرة قبل تدمير طموحاتهم الانفصالية). ثم إن لبنان كان يعني الكثير لمسيحيي المنطقة الآخرين، ذلك أنه كان بالاجمال مستعداً لاحتضانهم عندما يصابون بأذى كمسيحيين، أو لأسباب أخرى اقتصادية واجتماعية. ولقد أصبح هذا الدور عرضة للضياع منذ ١٩٧٥ واندلاع الحرب. وقد نمّت هذه الحرب فعلاً نزعات انفصالية بين المسيحيين، والموارنة خصوصاً، لا يمكن فهمها بتسرّع. فهي

مرتبطة طبعاً بتناقص وزنهم الديمغرافي وبتعلق قـادتهم بامتيـازاتهم السياسيـة، وبوجـود المثال الاسرائيلي لدولة دينية في الجوار. ولكن هذه النزعات مرتبطة أيضـاً بانـطباع واسـع بينهم أن الكيانات الحديثة، بعدما أعطت آمالاً واسعة للمسيحيين المنخـرطين في الحـركات الـوطنية، عادت فأقصتهم عن حقيقة السلطة. كان دور الأعيان المسيحيين في فلسطين يكاد يوازي دور المسلمين، على قلة عددهم. وفي سوريـا، كان من الممكن أن يؤتى بفـارس الخوري رئيسـاً للجمهورية، أو بليون زمريا رئيساً للحكومة. لكن الأمور تغيّرت منذ سيطرة الفئات الحاليـة على السلطة، وأصبحت مشاركة المسيحيين رمزية في السلطة، عـلى الرغم من ميلهم الـدائم الى تأييد السلطات القوية، خـوفاً من انـزلاق الحكومـات الضعيفة للمـزايدة عـلى حسابهم. وهذا يفسّر دعمهم الواضح للسلطات القائمة حالياً في الأردن وسوريـا والعراق (عـلى الرغم من بعض الاستثناءات).

غير أنه من الخطأ الاعتقاد أن المسيحيين مقصيون عن السلطات القائمة حـالياً، لأنهم مسيحيون. انهم فعلاً خارج السلطة لأسباب عدة، أهمها أن السلطة مـركّزة في أيـدي فئات قليلة العدد اجمالاً، استأثرت بها على حساب باقي السكـان، بمن فيهم المسيحيون. فـالمسألـة مسألة انعـدام ديمقراطيـة وسقوط التمثيـل الشعبي، لا مسألـة اضطهـاد مسيحيين. غـير أن بعض المسيحيـين يستنكفون عن رؤيـة الصورة بكـاملها، ويصـورون الأمور وكـأنها موجهـة ضدهم. ويتغذى هذا الموقف أحياناً من ممارسات رعنـاء أو متطرفـة في حق المسيحيين، كـما يتغذى من الدعاوة الاسرائيلية المنظمة. لكن هذه الصورة المبنيـة على استئثـار البعض القليل بكـامـل السلطة، ينتـج عنهـا في لبنـان، ومن خـلال ردة فعـل يمكن فهمهـا، مـوقف يقضي بالتمسك بالسلطة، ولو على حساب الكيان. ولا تجب الاستهانة بمدى الصدى الذي يـلاقيه هكذا موقف في الأوساط المسيحية اللبنانية، خصوصاً وأن السلطات المحيطة بلبنان هي عـلى ما هي عليه من انعدام الديمقراطية. ومع تضاؤل مقدرة العصبية المارونية في لبنان على فرض نظام سياسي يكون مرآة،مجمّلة أم لا، لما هو الوضع السيـاسي في الدول العـربية المحيـطة من تركيز للسلطة في يد أقلية نشطة، فإن التيارات الانفصالية في تنام مستمر، وكذلك الحنين إلى متصرفية جبل لبنان ولحدودها الضيقة، حيث كـان المسيحيون يشكّلون حتى ١٩١٣، ثـمانين بالمائة من السكان. وان حصـل تطور كهـذا في المستقبل، فـوضع المسيحيـين في كل المنـطقة يصبح مرة جديدة، على المحك.

رابعاً: الدول الحديثة والهويات القديمة

ورثت الدول الحديثة وضعاً كانت فيه الهوية الأقلية عنصراً مهـماً في ولاء الفرد، يكـاد أحياناً أن يكون طاغياً. قد لا يكون الأكراد قـد شعروا بـالروح القـومية، أو نـظموا أنفسهم

وفقهـا، قبل انهيـار السلطنة العثمانية. ولكن الموارنة كـانوا ملة، وكـان الولاء للطائفـة بين العلويين أساسياً، وطاغياً على الأرجح. ربما كان تشيّع أبناء جبل عـامل في لبنـان أكثر تـأثيراً في صياغة الولاء الفردي منه بين قبائل الفرات الأوسط، حيث كان التمرد القبلي هو القاعدة والتشيع عنصراً أيديولوجياً، حديثاً للغاية في بعض الأحيان. لكن الواقـع كان أن لا فـرد في المنطقة خارج العرب ـ السنّة، لم يجد نفسه يحدد هويته، لقدر كبير أم صغير، بلغة سياسيـة أم لا، بنشاطية أم باستكانة، وفق هويته العرقية أو الدينية أو المذهبيـة أو وفقها جميعـاً. على أي حال كانت الأكثرية هي أيضـاً تركّز على هويتها الذاتية في مواجهة العثمانيين والفرنسيين. . . والأقليات. كان هناك تركيـز على العـروبة في وجـه الأتراك، وعـلى الإسلام في وجـه الغرب المسيحي، وعلى كليهما في وجه النظام الدولي. لقد كان هذا الـتركيز يختلف في مضمونـه وفي آليتـه وفي أهدافـه من مرحلة إلى أخـرى، ومن مكان إلى آخـر. لم تكن حكومـة دمشق مثلاً تعني بالعروبة ما عناه البعث، أو هذه أو تلك من المجموعات العسكرية المتنافسـة في بـيروت الغربية. ولم يكن الإسلام واحداً أيضـاً، نظراً لتنـوع مدّعيـه. لكن العروبـة والاسلام كـانا عنصرين يدفعان الأقليات التي لا تشارك في أحـدهما، أو في أي منهـما، إلى مزيـد من الوعي للذات الأقلية.

ثم جاءت الدولة الحديثة، ولم تكن فعلاً معادية لـلأقليات، بـل ربما كـانت في المطلق أول امكانية لأبنائها لا لحكم أنفسهم فحسب، بل أيضاً المشـاركة في حكم كـل الرقعـة التي يوجدون فيها، والتي أصبحت الآن دولة. وبفعل تأثير الغرب، وتبني النخب الحـاكمة فكـرة الـدولة ومبـدأ المساواة في المـواطنية، انفتـح المجال واسعـاً أمام الأقليـات لتلعب دوراً مـا في عملية بناء الدول، ثم في حكمها. لكن هذا المجال الجديد، لم تكن شروطـه ذاتها من دولـة إلى أخـرى. في العراق، أدّى هـذا إلى اندمـاج محدود بـين العرقـين العربي والكـردي، لكن الاتجاه الغالب كان نحو تباعدهما، إذ فقدا معاً الانتماء إلى مرجع سياسي أعلى، خارجي عنهما في اسـطنبـول. وأدى أيضـاً إلى ضرب أقليـة صغـيرة حـاولت أن تستقـل بجـزء من الأرض (الأشـوريون) ولكنـه لم يؤد فعلاً إلى تغيـير جذري في صلب السلطة الـذي بقي في الدولـة الحديثة سنياً، كما كان أيام العثمانيين. لكنه، ولو بقي هذا الدخـول إلى داخل القـرار عصياً على الأكثريـة الشيعية والأقليـات الأخرى، فـإن الدولـة الحديثـة، والايديـولوجيـا القوميـة ـ العلمانية المسيطرة، والتحدي العرقي الكردي والخارجي ـ الايـراني عناصر سمحت بتـواصل أكبر في الجسم السياسي، بحيث أصبح بالامكان النظر إلى ظاهرة الاستئثار بالسلطة الحاصلة حالياً، كظاهرة يمكن أن يكون بديلها حكماً ديمقراطياً لصيقاً بالمجتمـع المدني، بقـدر ما يمكن أن يكون حكماً شبيهاً بالحكم الحالي، ولكنه يدور حول عصبية أخرى.

ظاهرة استئثار عصبية ريفية بالسلطة، هي أيضـاً عنوان الحيـاة السياسيـة في سوريـا. ويصعب تصـور بدائـل للوضع الـراهن خارج العـودة إلى مزيـد من التـلاصق بـين الـدولـة

والمجتمع المدني، بأكثريته المذهبية الواضحة.

في الأردن وبين الفلسطينيين، لا تطرح المسألة بالصورة ذاتها طبعاً. من الصعب تصور لعب المسيحيين دوراً سياسياً بارزاً في أي من هذين المجالين، على الأقل كمسيحيين، ولكنه من الممكن تصور لعب أقلية معسكرة كالشركس في الأردن دوراً أقل أهمية. أما التمايز الفلسطيني/الأردني فأمر من الصعب توقع مساره المستقل، نظراً لتأثره الهائل بمستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

يبقى لبنان، ويصعب عملياً اعتباره مختبر المنطقة لتعقد أموره وخصائصها. هناك بدائل عدة متوافرة للوضع الحالي. أولها هو انقسام البلد إلى مجموعات طائفية، ذات اسقاطات جغرافية واضحة لا يربطها شيء، أو يجمعها رابط فيدرالي هش. البديل الثاني هو علمنة النظام جذرياً أو «الغاء الطائفية السياسية» من نظامه، وهما أمران، من الناحية المعنية هنا، يؤديان إلى النتيجة نفسها، وهي انعدام الضمانات/الحواجز الطائفية من أمام المشاركة السياسية. طبعاً سيتأثر وضع الطوائف اللبنانية جذرياً بهكذا تطور، إذ سيؤدي ذلك إلى ضربة قاسية للعصبية المارونية التي أحسنت حتى ١٩٧٥ مأسسة غلبتها على الدولة. يبقى أن يحدد المسلمون آنذاك نوع التعامل الذي سوف يلجأون إليه، إن قام بلد ديمقراطي يؤمن المساواة. بديل آخر هو تصحيح النظام الطائفي الحالي، من خلال اعادة توزيع الحصص، وبصورة تجعل مشاركة المجموعات في هذه «الديمقراطية التوافقية» أكثر عدلاً، وهذا البديل هو الأكثر تداولاً بين الساعين إلى الخروج من الحرب الأهلية منذ بدئها.

هذه الأوضاع الخاصة بكل من البلدان المعنية هنا، لا يمكن أن تنسينا قاعدة تمسها جميعاً. إن سيطرة فئات أقلية، بصورة أو بأخرى، على السلطة لا يعني عملياً إن الأكثرية، هنا وهناك، فقدت سلطة كانت لها منذ زمن طويل. الواقع أن الأكثرية العربية المسلمة السنية لم تكن تشارك في السلطة السياسية أكثر بكثير من الأقليات المذهبية والدينية والعرقية المحيطة بها. كان ولاؤها للعثمانيين على الأرجح أقوى، واندماجها في السلطنة أعمق، ولكن مشاركتها في السلطة لم تكن أكبر بكثير، لأن السلطة العثمانية (كسابقاتها من السلطات التي تعاقبت على المنطقة) كانت أيضاً سلطة مطلقة (باستثناء بدايات خفرة للحياة البرلمانية في العقود الأخيرة من عمر السلطنة). لذلك فالقول ان تلك الأكثرية قد فقدت السلطة، بسبب تآمر الأقليات والغرب، وهي نظرية للأسف شائعة، لا يمثّل من الحقيقة الشيء الكثير. هل كان ولاء السني اللبناني للعثمانيين يعطيه فارقاً نوعياً من المشاركة السياسية مع جاره المسيحي أو الشيعي؟ الواقع أن الثقافة السياسية السائدة كانت تسلّطية، مبنية إلى حد كبير على منطق القوة. هذه الثقافة التي كانت تتحكم بالأكثرية، كان يعاد انتاجها أيضاً ضمن كل من الأقليات: كان الأمراء الأكراد شديدي البطش بمحكوميهم، وكان «المقدمون» الموارنة

شديدي القسوة على باقي أبناء ملتهم، ولم يكن شيوخ القبائل الشيعية في الفرات الأوسط ذوي رحمة ازاء مرؤوسيهم. فالثقافة التسلطية، كانت مهيمنة أيضاً داخل كل أقلية.

لم تفقد الأكثرية العربية المسلمة السنية المدينية إذاً سلطة لم تكن لها، ولم تضف الأقليات تراثاً ديمقراطياً خاصاً بها على الثقافة التسلطية المهيمنة. لكن الذين كانوا أكثر تأهيلاً لإرث السلطة بعد سقوط السلطنة، لا سيما من أعيان المدن العرب ـ السنة، لم يمارسوها في صورة تسمح لهم بالاحتفاظ بها، أو بالجزء الأهم منها. وما موقفهم من مسألة التمثيل الشعبي، الا مثال صارخ على هذا المسلك السياسي غير المسؤول، كما سنحاول الآن أن نثبت.

الفَصْل الثَالِث

أزمــة التَمشِيل الشَعبيّ

نشأت، مع الدول الحديثة برلمانات. فالدولة الاستعمارية ـ المثال كـان عندهـا برلمـان، والسلطنـة العثمانيـة قبل زوالها كان فيهـا «مجلس مبعوثـان». دخلت فكـرة التمثيـل الشعبي الثقافة السياسية، وقد قوّى التماثل مـع الغرب سـاعدهـا. كان وجـود مجلس منتخب مطلبـاً متكـرراً، ولو أن أرضيتـه التاريخيـة كانت هشـة للغايـة. من كـان يـطالب بـالمجلس، ولأي هدف، ثم من كان يتحكم في مصيره ان انشيء، هي أسئلة أخرى، نطرحها اليوم.

الواقع مختلف، وموجزه ان المجالس النيابية في المنطقة لم تكن مركز قوة ولا منبع سلطة بالضرورة، ولكنها كانت موجودة. كانت هناك انتخابات نيابية خلال فـترة من الزمن في كـل المنطقة. لم تكن انتخـابات مثـالية، ولم تكن حـظوظ المرشحـين متساويـة كما تفـرض قوانـين اللعبة، وكانت المرأة مقصية إجمالاً، وسجلات الناخبين ضعيفة، ناقصة، متلاعباً فيها. غـير أنـه كانت هنـاك انتخابـات ومجلس نيابي. لـو لم يكن الأمر الا شكـلاً خـارجيـاً، كـما ادعى البعض، لما اضطر حاكم لحل مجلس، ولما أرغمته المطالبات المتكررة على اجـراء انتخابـات. كان اكتفى بالحكم المطلق.

لا تتميـز دول الهلال الخصيب بمحـافظتهـا على الـديمقراطيـة البرلمـانيـة. كـانت هـذه الديمقراطية هشة، لكن اعداءها من العسكر، والديكتاتورات، لم يجـدوا فيها إلا عللاً، بـل رأوا أحياناً انها العلة. فألغوها تماماً من المؤسسات، وعندما كانت تعود، كانت المؤسسة تعود من دون وظيفة فعلية في النظام، اللهم الا وظيفة الوجود الشكلي. الاستثناء المهم الكبـير هو لبنان. لقد عاش لبنان فعلاً، في ظل برلمانات منتخبة لفترة طويلة. ربما ان هذه الـديمقراطيـة مـا كانت لتنشـأ لو أن الـطوائف لم تكن في تنافس، فجـاء المجلس يشكـل لهـا نقـطة التقـاء ضرورية، ومكان تعاون وتنافس. لكن البرلمان اللبنـاني لم يكن مؤسسة ديكـور. كان ينتخب رئيس الجمهورية، ويمنح الثقة للحكومة، ويشرّع القوانين. لم يكن الـبرلمان اللبنـاني مثاليـاً،

ولكنه كان حقيقياً. ولم تكن الانتخابات اللبنانية مثالية، لكنها كانت تحضن تنافساً حقيقياً لا شكلياً. والقول إن هذه ديمقراطية، برجوازية فحسب يغفل دور الناخب غير البرجوازي، ويغفل دور المؤسسة المؤثر في أكثر من مرحلة. في هذه المسألة، هناك لبنان من جانب، والدول الأخرى من آخر. اما القول إن تمثيل الشعب يتم من خلال الدفاع عن مصالحه، لا من خلال اعطائه الحق بالاقتراع فعلياً، فهو، على الاقل في منطقتنا، نوع من الكذب المؤدلج. والقول إن المنطقة ليست في حاجة الى كل هذا، فانه يحمل قدراً لا بأس به من العنصرية، اذ يفترض ان المواطنية أمر خطير لدرجة اننا لم نتقدم بما فيه الكفاية لكي نستحقها. وقد تكون محاولات المفكرين الاسلاميين خلال نصف القرن المنصرم (لا سيما النبهاني وعبد القادر عودة) لتأليف فكرة الشورى الاسلامية مع مؤسسات التمثيل الشعبي البرلماني، أفضل تعبير عن أن مشكلة التمثيل الشعبي لا تتوقف عند بلد أو عند حضارة، أو عند مرحلة من تاريخ شعب.

أولاً: القاعدة السورية ـ العراقية

في العراق وسوريا، (ولاحقا في الاردن) سيشكل البرلمان مؤسسة التمثيل الشعبي الأولى، في مقابل ملك وراثي أو رئيس، إذ اخذت الدول هذه عن بريطانيا وفرنسا فكرة الديمقراطية البرلمانية، مع انتخابات، وأكثرية ومعارضة، وحكومة تنال الثقة من المجلس. وكان المثال الأول على الاطلاق، قيام السلطة العربية في دمشق عام ١٩١٩، اذ ما لبث الأمير فيصل ان دعا الى انتخابات حصلت، وانتخبت اكثرية وطنية كاسحة. وفي ١٩١٩ اجتمع المؤتمر السوري العام في دمشق، واتخذ فوراً عدداً من المقررات الحاسمة كرفض اتفاقية سايكس ـ بيكو ووعد بلفور، وانشاء دولة موحدة في «سوريا الطبيعية» تضم فلسطين، واعتماد الأمير فيصل عاهلاً دستورياً لا حاكماً مطلقاً، ورفض أي نوع من الانتداب والهيمنة. وعلى الرغم من المصاعب الجمة التى بدأت تتراكم أمام استقلال سوريا والضغوط المتنوعة التي كان يتعرض لها فيصل، فان المجلس أصر على موقفه، وفي ٧ آذار/ مارس ١٩٢٠ اتخذ قراراً تاريخياً وهو اعلان استقلال سوريا «في حدودها الطبيعية»، وانتخاب فيصل حاكماً دستورياً، ورفض فكرة الوطن اليهودي في فلسطين. لكن مصير سوريا سوف يقرره آخرون بعد هذا الاجتماع التاريخي بأسابيع. ففي ٢٥ نيسان/ ابريل التالي، وبغياب اي ممثل عربي، قرر المجلس الأعلى لمؤتمر سان ريمو انتداب فرنسا على لبنان وسوريا، وبريطانيا على العراق وفلسطين وشرق الأردن. ولما بدا ان فيصلاً وحكومته يميلان الى مواجهة هذه التطورات بالواقعية التي كان ميزان القوى يفرضها، اتخذ المجلس موقفاً حاداً ليس من الغرب فحسب، بل من فيصل أيضاً. لكن الجيش الفرنسي، لا سيما في معركة ميسلون الشهيرة، حسم الموقف وانتهت حكومة دمشق العربية (والمجلس معها) في الأسبوع الأخير من تموز/ يوليو ١٩٢٠.

نشأ المؤتمر السوري العام لأسباب متعددة، ومنها اعطاء شرعية لفيصل للتفاوض مع الغرب في المسألة السورية، وربما هذا ما عجّل في عقده. وفي ١٤ أيار/ مايو ١٩١٩ في خطابه الشهير في دار بلدية دمشق، دعا فيصل الى انتخاب المجلس. ولكن الظروف العسكرية (والسياسية في ما يخص لبنان) لم تكن ملائمة لاجراء انتخابات. فجرت هذه في سوريا الحديثة فقط، وفق التشريع العثماني (على دورتين) بينما اكتفي في لبنان وفلسطين بتوكيل عدد من الأعيان والزعماء المحليين المؤيدين اجمالاً لفيصل ولوحدة «سوريا الطبيعية». وقد منعت السلطات الفرنسية عدداً من المندوبين اللبنانيين من الوصول الى دمشق. واعتبر المجلس العراق خارجاً عن سلطته، بلداً آخر في واقع الحال، اكتفى بالمطالبة بألا توضع حواجز للتجارة معه ليس إلّا. وفي ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر قرر ان يكون الحكم الجديد «ملكية شورية مسؤولة أمام الأمة». لكن تكاثر الانتقادات الموجهة في المجلس الى فيصل والى الامير زيد حملت الحكم على تعليق جلسات المؤتمر. غير أن قاعدة معروفة ستتضح لفيصل بعد حين وهي ان المجلس التمثيلي هو أساساً قناة للرغبات والأهواء الشعبية، وأن تجميده لا يلغي هذه الرغبات، لا بل انه على الأرجح يؤججها. وواقع الحال انه في الأسابيع التي تلت تجميد اجتماعات المؤتمر السوري العام، كانت التظاهرات المعادية للغرب (وضمناً للتفاوض معه) تزداد وكان نفوذ اللجنة الوطنية العليا، التي كانت تدعو الى المواجهة العسكرية مع المحتل، يزداد.

لذا، اضطر فيصل لدعوة المؤتمر مجدداً الى الانعقاد. وهذا ما حصل في ٦ آذار/ مارس ١٩٢٠. والف المؤتمر لجنة من تسعة اعضاء للرد على خطاب الملك. واصدرت هذه اللجنة بياناً طالبت فيه مجدداً بنظام حكم نيابي ديمقراطي دستوري لا مركزي على كل سوريا «الطبيعية». وبعد اعلان الاستقلال تألفت حكومة، على الطريقة الغربية، برئاسة رضا الركابي. ويبدو ان فيصلاً لم يرغب في أن تتقدم حكومته ببيان أمام المجلس، على طريقة الأنظمة النيابية الأخرى، ولكنه لم يستطع منع هذا الأمر من أن يحدث. فتقدمت الحكومة ببيانها، واستمع المؤتمر اليه، ثم انكبّ على وضع دستور، مهدت له لجنة خاصة برئاسة ياسين الهاشمي خلال فترة عشرة أسابيع. وفي ١٣ تموز/ يوليو بدأ المؤتمر المصادقة على مواد الدستور، وبدأ التحضير لانتخابات نيابية. ولكن الحرب مع فرنسا كانت على الأبواب، وتوقف كل شيء. اما النظام الذي كان مشروع الدستور يتضمنه، فقد كان يقوم على ملكية دستورية وراثية في الأسرة الهاشمية. غير أن الملك لم يكن مسؤولاً. فالحكومة مسؤولة عن السياسة أمام مجلس نواب وأمام مجلس الشيوخ الذي ينتخبه النواب[1].

---

(١) عن مجلس النواب، انظر: خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

لماذا بدا عام ١٩١٩ ان لا حكم لفيصل ممكن في سوريا من دون مجلس تمثيلي؟ لقد تعددت الأسباب فعلاً، ومنها ان فيصلاً كان حجازياً، وكان بالتالي يحتاج الى شرعية محلية يسبغها عليه ممثلو البلاد السورية. ثم انه كان في حاجة الى ذلك الدعم بالذات ليشتد ساعده في مفاوضته مع الحلفاء، فلا يذكره هؤلاء في كل لحظة بهشاشة موقفه الشخصي في سوريا، لا سيما وانه لم يكن بعد الا ممثلاً لأبيه الشريف حسين. ثم انه كان في حاجة الى ارضاء الأعيان المحليين أنفسهم، الذين لم يكونوا ليرضوا باقصائهم، بعد ان مارسوا اشكالاً متعددة من السلطة المدينية المحليّة، وبعد ان كان بعضهم ذاق طعم الحياة البرلمانية في مجلس المبعوثان. لكن فيصلاً والأعيان كانوا ايضاً يتابعون تراثاً غربياً دخل المنطقة في القرن التاسع عشر مباشرة عبر المفكرين المصلحين المعادين للاستبداد، وبطريقة غير مباشرة عبر التجربة العثمانية. كانت دمشق مثلاً عاشت أياماً حارة، بعد اقالة السلطان عبد الحميد وخلال انتخابات ١٩٠٨ العثمانية، حيث استطاع الاعيان الفوز بالمقاعد النيابية الخمسة، وحاولوا منع انتشار افكار الاتحاديين المهددة لمواقعهم التقليدية في قلب المدينة. اما اللائحة المعارضة للفائزين، فلم تضم اتحاديين، بقدر ما ضمت مجموعة من العلماء الأكثر عداء للأفكار الاتحادية ان امكن، والأكثر تمسكاً بالنظام التقليدي. لذلك اضطر الاعيان المنتخبون لمسايرة الاتحاديين في اسطنبول، خوفاً على مواقعهم في دمشق، لا اقتناعاً بنظرياتهم[٢]. غير أن حفظ القاعدة الشعبية السورية أرغم أكثر من نائب على تغيير مواقفه في اتجاه اكثر عداء للاتحاديين.
كل هذه الدينامية أصبحت أمرا معروفا على المستوى الشعبي. وفي انتخابات نيسان/ ابريل ١٩١٢، ذاق السوريون طعم الانتخابات المقررة نتيجتها سلفاً، اذ عمل الاتحاديون بوضوح على «انتخاب» مؤيدين لهم في كل مكان. اما في انتخابات نيسان/ ابريل ١٩١٤ فقد عاش السوريون مأساة انزلاق اعيانهم «المنتخبين» الى مسايرة السلطات، اذ فقد «اللامركزيون العرب» عبد الحميد الزهراوي وسليم علي سلام وغيرهما من الذين قرروا مسايرة اسطنبول.

لكن هذه الانتخابات غير المثالية لم تؤد على الارجح الى رفض المؤسسة، بل ان جانبها التمثيلي، والذي يرغم الأعيان على مأسسة نفوذهم وعلى الاضطرار لدفع ثمنه بعض الشيء لجماعاتهم، دخل في الثقافة السياسية، بحيث كان انشاء مجلس وطني غداة الحرب أمراً «طبيعياً». وكان «طبيعياً» تالياً ان تتم العودة الى نظام الانتخاب العثماني على دورتين. وكانت الانتخابات حامية في دمشق، مقر الحكومة. وفاز فيها التقليديون بكثافة، على حساب الوطنيين السوريين الجدد، مما يشير في آن الى استمرارية نفوذ الاعيان، والى بعض الحرية في الانتخابات، نظراً لرغبة الحكومة في انتخاب الوطنيين ودعمها لهم. أما في الباقي من الداخل السوري، فقد سيطرت العائلات التقليدية من الملاكين بصورة اكثر وضوحاً ان

(٢) Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), pp. 56-61.

امكن. ونظراً لعدم انخراط هذه العائلات الا هامشياً في المشاريع الهاشمية، وتبنيها غير المتحمس للعائلة المالكة نفسها، فقد تعزز استقلال النواب عن الحكومة، بل ان ذلك دفعهم الى التطرف في مواقفهم «الوطنية»، مزايدين على فيصل وحكومته.

شكلت حكومة فيصل سابقة مهمة يمكن ايجازها كالتالي: عندما تتأسس سلطة عربية (لا عثمانية، ولا انتدابية) فإنها تنشىء، هي أيضاً، مجلساً نيابياً. والواقع انه بعد سقوط حكومة دمشق، ونشوء الكيانات الأربعة المتجاورة (لبنان، سوريا، الأردن، العراق) فاننا نرى مجلساً في كل منها. كانت فلسطين استثناء لأسباب سنوضحها، بينما سيشكل لبنان استثناء آخر، لأسباب أخرى. لكن القاعدة كانت إنه تحت الانتداب او تحت حكم استقلالي، من الضروري ايجاد مجلس نواب، لتتعزز شرعية الدولة بمساهمة ممثلي الشعب في المؤسسات. هذا المجلس يجب أن يكون نتاج انتخابات عامة. ويشكل المجلس ضمناً وسيلة للاعيان ليقارنوا بين قوة كل منهم، ولكي يفرضوا على الرئيس تلك القوة فيدخلهم في الحكومة. أخيراً تأتي الانتخابات المتتالية اجمالاً باكثريات موالية للسلطة المسيطرة، ان خارجية أو محلية، ولكن دخول المطالب الوطنية من خلال اقلية صغيرة من المعارضين للسلطة، يعطي هذه الأقلية نفوذاً في حياة المجلس، وتأثيراً على «الأكثرية» اكثر بكثير مما يسمح عدد المعارضين بذلك.

من هنا، يمكن القول إن المجلس، على رغم نظم انتخابات غير عادلة، وعلى رغم سيطرة الملاكين، لا سيما في الريف، استطاع تمرير عدد كبير من المطالب الشعبية، من خلال أقليات مدينية نشطة. ففي سوريا مثلاً، دفع الانتداب ناخبي المدن، كرد فعل عليه، الى انتخاب اقلية وطنية معارضة نشطة، سوف تحرج المتعاونين مع فرنسا، وتستطيع بعد عقد ونصف الحصول على مشروع معاهدة متقدم جداً مع باريس. وفور فوزها بالمشروع (لن ينفذ لاحقاً لاسباب فرنسية داخلية)، سوف نرى المعارضة الوطنية الصغيرة تتوسع بفعل الدعم الشعبي لتسيطر في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٦ على المجلس، وتأتي بالأتاسي رئيساً وبفارس الخوري رئيساً للمجلس، وبزعماء الكتلة الوطنية وزراء في الحكومة. ولن يرى الانتداب طريقة لمواجهة هذه الموجة الا بوقف العمل بالدستور، وحل المجلس وحكم سوريا مباشرة. ونرى أمثلة أخرى على مدى نفوذ أقلية مشابهة في المجلس العراقي الذي كان قوة دفع مهمة في العشرينات، في سبيل تحقيق استقلال البلاد الحقوقي.

ثم بدأت الانقلابات، وتزايد تدخل العسكر في السلطة الاستقلالية. ولكننا سوف نجدهم يحافظون على المؤسسة، بينما يتلاعبون بتأليفها. في سوريا، أعطى الحناوي اسوأ الامثلة على هذا التلاعب في انتخابات ١٩٤٧ و١٩٤٩ وخصوصاً ١٩٥٣ حين أعطى أتباعه ٧٢ من أصل ٨٢ مقعداً. غير أنه في مقابل هذه الانتخابات شبه الصورية، عرفت سوريا

ايضاً بعض الانتخابات شبه الحرة كانتخابات ١٩٣٦ أو ايضاً انتخابات ١٩٥٤ بعد سقوط الشيشكلي، وانتخابات ١٩٦١ بعد انهيار الوحدة مع مصر.

في العراق، كان قيام حكم قائم على التمثيل الشعبي مترابطاً مع نشوء الكيان، كما جاء في بيانات المندوب السامي البريطاني، ومضابط «البيعة» لفيصل كما في خطاب التتويج الذي القاه هذا الأخير وقال فيه «ان أول عمل اقوم به هو مباشرة الانتخابات وجمع المجلس التأسيسي». وجاء في بيان حكومة النقيب الثانية (١٩٢١ - ١٩٢٢) ان «المؤتمر الممثل للشعب بمثابة الروح للمملكة الديمقراطية، التي لا تقوم لها قائمة الا به، وعليه فالسرعة في تأليفه هي من أهم مقاصد الشعب والحكومة». ولكن هذه السرعة لم تكن ممكنة لأسباب عدة منها أن المجلس العتيد ارتبط بالوجود البريطاني الذي جاء به، ومنها تخوّف الاعيان التقليديين (لا سيما شيوخ القبائل وعلماء الدين) من تهميش دورهم. فاصطدمت في العراق شرعية التمثيل التقليدي بشرعية التمثيل النيابي في الدولة الحديثة. ولم تستطع الثانية فعلاً الانتصار، الا بعد فرض النظام بالقوة، سواء ببدء الحملات المنظمة على بعض عشائر الفرات أو باقصاء المرجع الشيعي الأكبر الشيخ مهدي الخالصي واقربائه وانصاره من العلماء، بحيث لم تجر «الانتخابات» الأولى الا بعد حين، ولم ينفتح المجلس التأسيسي الا في ١٩٢٤/٣/٢٢. فعقد ٤٩ جلسة قام خلالها بتصديق المعاهدة مع بريطانيا، وباعتماد دستور للبلاد وبسن قانون للانتخابات. وكان هذا الترتيب الزمني للاحداث الثلاثة من تدبير المعتمد البريطاني الذي ربط بوضوح المسار الديمقراطي بالقبول المسبق بالمعاهدة. وهكذا في العراق، كما في أماكن كثيرة من العالم الواقع تحت الاستعمار، بدأت الممارسة الديمقراطية في صورتها العصرية وهي أسيرة خطيئة أصلية. فثمنها رضوخ مزدوج امام القدرة الاستعمارية: رضوخ لنموذجها في التمثيل الشعبي، ورضوخ لاشتراطها قبول الهيمنة كثمن يدفع سلفا للديمقراطية. هل من العجيب وقد اختلطت هذه «الديمقراطية» بتلك الهيمنة الخارجية المأسسة في «معاهدة» ان تختلط بالتالي معارضة «التقليديين» من الأعيان والعلماء بمعارضة الوطنيين للنظام؟ وهل من العجيب أن تكون الأوساط نفسها أكثر الفئات معارضة لقانون التجنيد الاجباري؟ من هنا بالذات صدور تلك الفتوى الصارمة عن الخالصي وفيها: «ان هذا الانتخاب يميت الأمة الاسلامية. فمن انتخب بعد ما علم بحرمة الانتخاب، حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز رد السلام عليه ولا يدخل حمام المسلمين»[٣].

ولم تكن الانتخابات العراقية مثالية، ولكن تلك التي كانت تلي انتفاضات شعبية كانت تحمل بعضاً من رموز هذه الانتفاضات الى داخل المجلس. فانتخابات حزيران/ يونيو

---

(٣) خطاب فيصل وبيان الحكومة نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٥، ١٠ ج (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٦٢ و٧١. والفتوى نقلاً عن: احمد الكاتب، **تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠** (طهران: دار القبس الاسلامي، ١٩٨١)، ص ٧٦.

١٩٥٤ كانت افضل انتخابات جرت في العراق، وحملت عدداً لا بأس به من العناصر المتعاطفة مع الوطنيين. قبلها، تفاوتت الحرية المتاحة. فانتخابات ١٩٢٣ تميزت أساساً بمعارضة علماء الدين الشيعة لها. ولكنه من الواضح ان المجلس لم يكن يوماً صورة طبق الأصل عن السلطة الحاكمة. ففي انتخابات ١٩٢٥ التالية، نرى أن المجلس أقرب بكثير من الحكومات لتمثيل نخبة المجتمع المدني الواسع، فنسبة الشيوخ القبليين أعلى بثلاث مرات في المجلس منها في الوزارة اجمالاً، ونسبة الملاكين الكبار أعلى في المجلس منها في الحكومات (٥٧ مقابل ٣٧ بالمائة). ويتعزز هذا التمثيل، إذا قورن مكان الولادة، فبينما نرى مواليد بغداد والمدن يسيطرون على الحكومات، نرى ان نصف اعضاء المجلس المنتخب عام ١٩٢٥ من مواليد الريف، وان الموصل والبصرة أحسن تمثيلاً في المجلس منه في الحكومة. وعلى المستوى الطائفي، فان المجلس أقرب (ولو بصورة غير كافية) الى تمثيل الأكثرية الشيعية من الوزارة، اذ ان ثلث اعضاء مجلس ١٩٢٥ من الشيعة، بينما معدل وجود الشيعة في الحكومات خلال مرحلة ١٩٢٠ ـ ١٩٤١ لم يتجاوز الربع. وهذه حال الاقليات الصغيرة من مسيحيين ويهود أيضاً[٤]. هذا التمثيل الأوسع للمجتمع سوف يسمح لمجلس ١٩٢٥ العراقي، منذ جلسة انعقاده الأولى بالتمايز عن الحكومة، بانتخابه رشيد عالي الكيلاني لرئاسته، بدلاً من مرشح الحكومة آنذاك، حكمت سليمان.

من الممكن طبعاً أن يضاف، في ما يخص مجلس ١٩٢٥ العراقي بأنه يتألف (باستثناء سبعة نواب) من مرشحي الحكومة، ولكن المسألة ليست كلها هنا. فالمجلس اللبناني ايضاً بدأ كذلك، ولكن صفته التمثيلية للمجتمع المدني، جعلته يتطور بالضرورة نحو مزيد من المواقف المعارضة. وعلى الرغم من هيمنة النخبة نفسها من انتخابات الى أخرى، فان مجال التجدد بقي ممكناً. ففي انتخابات ١٩٣٣ العراقية تغير نصف النواب (٤٤ من أصل ٨٨) وكان ٢١ نائباً من الجدد، جدداً تماماً اي انهم كانوا ينتخبون للمرة الأولى ولم يكونوا قد شاركوا في مجلس ١٩٢٤ أو ١٩٢٥. وعندما كانت الحكومة تتدخل في صورة فظة للغاية، كان أمام المجتمع المدني وسائل للرد. فعندما تجاوز علي جودت الايوبي كرئيس للحكومة أية حدود «معقولة» في التدخل في الانتخابات، قام مجلس الشيوخ الموالي مبدئياً للسلطة بالتهجم عليه، ونمت حركة عصيان واسعة في الريف حرّض عليها ياسين الهاشمي، وهو ضحية التلاعب الكبرى. وخرج الأيوبي من الحكم منهزماً[٥]. وهكذا كان مصير جميل

(٤) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), p. 54.

وجاء في التقرير السنوي البريطاني لعام ١٩٢٨: «أجل كانت الحكومة ترتكب انواع المخالفات وتركن الى مختلف الطرق لضمان نجاح حفنة من الناس تصفق لها، وتؤيد سياستها، وتمشي في ركابها، وتلبس لكل حالة لبوسها»، الحسني، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٧٤.

(٥) لم يكتف الايوبي فعلاً بالتلاعب الذي كان اصبح تقليدياً بل حاول الاستفادة من الانتخابات لضرب رؤساء =

المدفعي بعد انتخابات ١٩٣٧. اما انتخابات ١٩٣٩ التي تميز فيها نوري السعيد بوسائل التزوير المختلفة، فقد أدت الى انقلاب رابع قام به الجيش. واستمر الامر على هذه الطريقة حتى سقوط النظام عام ١٩٥٨، ولكن مع تزايد مستمر في حدة مطالبة الرأي العام بانتخابات «نظيفة».

كان تأليف حكومة أرشد العمري الثانية، مثلاً، قد جوبه مباشرة بطلب علني قدمه حزبا الاستقلال والوطني الديمقراطي الى العرش باقالتها نظراً لأن «الرأي العام قد بوغت بمجيء وزارة الى الحكم لا يبعث تأريخ اقطابها على الاطمئنان» كما جاء في مذكرة كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي. بينما اشار رئيس حزب الاستقلال الى «ما تبيته الوزارة القائمة من عزم على توجيه الانتخابات توجيهاً معيناً». وقد استطاعت المعارضة هذه المرة تعبئة الرأي العام بصورة مسبقة ضد تدخل الحكومة في عملية التصويت مما أدى الى ارتباك السلطة، ولو جزئياً، وترددها بعض الشيء فاستطاع عدد من رموز المعارضة ولوج المجلس على الرغم من التدخلات والضغوط. وقد فاز ١١ معارضاً من ابرز قادة المعارضة، وبينهم كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد مهدي كبه ومحمد صديق شنشل. وكان هؤلاء، على قلة عددهم، قادرين على توجيه حياة المجلس، نظراً لصدى مقولاتهم في اوساط الشعب. لذا لا يفاجىء نوري السعيد أحداً ان عاد الى رئاسة الحكومة فور استقالة وزارة العمري، وهو يشترط على الوصي «اجراء استفتاء عام عن طريق حل مجلس النواب الحالي واجراء انتخابات جديدة». وكان له ذلك، وفعلاً جاءت الانتخابات الجديدة، كما توقعها كامل الجادرجي قبل حصولها في بيان علني، «أشد ارهاباً وأكثر تزويراً من الانتخابات السابقة، وانها ستصطبغ بصفة الاستفتاء المزيف، وان المجلس الذي سينبثق عن ذلك معد سلفا لاقرار المشاريع الاستعمارية الخطرة». وفي الواقع، على حد تعبير الحسني، فقد «انتهت الانتخابات الجديدة بمأساة لم يشهد تاريخ البرلمان العراقي نظيراً لها. فقد فاز بالتزكية مئة وواحد وعشرون نائباً، من أصل مئة وخمسة وثلاثين. اما الباقون، وعددهم أربعة عشر نائباً فقد فازوا بالانتخاب الصوري»(٦).

ولكن «الديمقراطية البرلمانية» سوف تذهب مع سقوط الفئات الاجتماعية التي كانت

=القبائل الفراتية من خلال المجيء برجال عشائريين من الصف الثاني من المجلس. وأدى هذا التذاكي الى المساهمة الكبيرة في تفجير العصيان القبلي المتكرر الذي ارهق العراق في منتصف الثلاثينات اذ كتب الرؤساء للملك ما جاء فيه: «ان الحكومة الحاضرة جمعت مجلساً باسم مجلس النواب لا يمثل الشعب». بينما حاول الايوبي الدفاع عن نفسه بالقول ان الانتقادات في محلها. لكن الحق، برأيه، على الفكرة النيابية غير المناسبة لأوضاع العراق. ولكن هذا لم يكن رأي النخبة كلها، كتوفيق السويدي مثلاً الذي اعتبر «ان مشكلات البلد ناشئة في الدرجة الأولى من ضعف الوزارات التي قامت في البلاد، لأنها لم تستند الى مجالس تشريعية منتخبة انتخاباً حراً لتمثيلها تمثيلاً صحيحاً. ان فقدان التمثيل النيابي الصحيح، هو الذي باعد بين الشعب وحكومته». الاقتباسات نقلاً عن: الحسني، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٨ و٣٨، وج ٧، ص ٤.

(٦) المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٦٤.

تسيطر عليها وتتلاعب بقواعدها. اذ ان تاريخ سوريا والعراق سيحكمه في الستينات قيام حزب البعث واستئثاره بالسلطة. وفي دمشق كما في بغداد، سيأتي الحزب بمجالس نيابية، أكثر تمثيلاً بعض الشيء للمجتمع مما هو صلب السلطة. اذ نرى في المجلس «نساء» و«عمالاً» وعدداً متفاوتاً من غير الحزبيين (ربع اعضاء مجلس ١٩٨٠ في العراق من غير البعثيين مثلاً). ولكنه من الصعب الاعتقاد ان التمثيل، ولو الهش ولو المتلاعب به للمجتمع المدني في المرحلة السابقة، قد حوفظ عليه. فاعضاء المجالس أصبحوا، أياً تكن «هويتهم» الاجتماعية من موالي النظام، ومن موظفيه في حقيقة الأمر. وان كان هناك من تمثيل ممكن، فقد انتقل هذا التمثيل (والتنافس السياسي الذي يبرره) الى داخل الحزب نفسه، بقدر ما تسمح «عسكرة» الحزب او سيطرة عصبية فئوية عليه بقيام «ديمقراطية» ما داخل الحزب. وصعب القول ان هامش الحرية هذا واسع، أو انه موجود أساساً.

في المقابل، فان الحنين الى المرحلة السابقة الذي تسمع اصداؤه احياناً في دمشق أو بغداد غير مبرر الا بشرطين. الاول هو ان مجالس ما قبل العسكر تبدو حتى اليوم أقل شكلية في هوية أعضائها، كما في حقيقة وظيفتها السياسية، مما هي مجالس اليوم، وهذا أمر يصعب رفضه. والثاني أن المجالس النيابية لم تولد، في اي بلد من العالم، من دون شائبة، بل انها على العكس تطورت تدريجاً لتصبح ما أصبحت عليه في بلدان كبريطانيا أو فرنسا. هل كان، لذلك، انهيار الحياة النيابية في سوريا والعراق محتماً؟ ليس الجواب بنعم ضرورياً. قد يجد المرء ان السلطة المستعمرة لم تكن ترغب فعلاً في ايجاد حياة نيابية، أو ان الثقافة الشعبية لم تكن فعلاً مستعدة للمساهمة في تجربة حديثة، غريبة المنشأ. لكن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق النخبة التي كانت مسيطرة آنذاك، والتي تميزت بمستوى عال جداً من الاحتقار للارادة الشعبية والاستعداد الدائم للتلاعب بها. كان ذلك «طبيعياً» ايام ديكتاتور عسكري، كالحناوي في دمشق، يسعى الى شرعية سياسية سطحية، ولكن لم يكن الأمر «طبيعياً» على الاطلاق عندما يصدر عن اعضاء النخبة انفسهم: عن الايوبي أو العظم أو نوري السعيد. كان هؤلاء يعطون عن انفسهم صورة التمسك بالنفوذ الشخصي لدرجة التضحية بالمؤسسة. ولم يكن الرأي العام مهيأ فعلاً لجعل هؤلاء المتلاعبين يدفعون ثمن تلاعبهم.

ومن جوانب قصر النظر المهمة في مسلك هؤلاء الأعيان، عدم اهتمامهم بتجذير المؤسسة خارج نطاق النخبة نفسها. فغالباً ما كانوا يعادون انشاء الجمعيات والاحزاب والصحافة الحرة. كما أنهم، وهذا سيكون أخطر بكثير، سوف يجعلون من الحياة البرلمانية لعبة مدينية يسيطر عليها اجمالاً أبناء العاصمة وحلفاؤهم من الريف، أو من أهل المدن الذين استطاعوا الحصول على مقعد نيابي في الريف، بحيث يشعر ابناء الريف، وابناء المدن الريفية الصغرى، بالاغتراب العميق ازاء ممارسات كانت تؤدي فعلاً الى مزيد من تغليب زعمائهم عليهم. فالطموحون من السياسيين كانوا في حاجة الى دعم أعيان الريف، وكانوا

لـذلك يعـطونهم التنازل تلو الآخـر، على حسـاب أبناء منـاطقهم. لقد أدت «الـديمقراطيـة البرلمانية» اجمالاً الى مزيد من التسلط المحلي في كل من سـوريا والعـراق، اذ اعطي اصـدقاء الحكومة المحليون وسائل «الدولة الحديثة» من شرطة وجيش ومـوازنة لـتركيز وضعهم الـذاتي على حساب الفلاحين وصغار الكسبة. فلم يبق أمام هؤلاء الا باب الخروج على هذه الدولـة «الديمقراطية» في العاصمة والظالمة خارجها، فدخلوا الأحزاب الراديكالية والجيش، وانتفضوا عليهـا وتخلصوا منهـا. ولكن سيطرتهم الجـديدة والهشـة عـلى المجتمـع المـدني، وعـلى مـدن بالذات، سوف تجعل من حكمهم أكثر ظلماً وأقل تمثيلاً، من الحكم السابق الذي ظلمهم.

فـأياً تكن نـوعية الانتخـابات النيـابية التي عـرفها العـراق، مثـلاً، تحت ظـل النـظام الملكي، فانه سوف يفتقدهـا تمامـاً في مرحلة الجمهـورية. طبعـاً كان كـل انقلاب عسكـري يحمل في بيانه الأول على ديكتاتورية النظام السابق، ويعد بانتخابـات نيابيـة حرة. فـانقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وعد بانشاء جمهـورية شعبيـة، وباستفتـاء شعبي لانتخاب رئيس، لا بل ان عبد الكريم قاسم قد أولى لمحكمة المهداوي الشهيرة مسؤولية محاكمـة من يتدخـل في مسيرة الانتخابـات العامـة. ثم وعد قـاسم في ذكـرى الثـورة الأولى عـام ١٩٥٩ بـالسماح للاحزاب بالعمل علناً، وباقـامة انتخـابات عـامة حـرة «لمجلس وطني» قدمـه قاسم عـلى انه نتيجة انتخابات حرة لم يذقها الشعب العراقي حتى اليوم(٧). وفعـلاً في حوالى منتصف ايـار/ مايو ١٩٦٠ قامت لجنة دستورية خاصة بعرض مشروع قانون انتخابات امام وزير الداخلية. ولكن المشروع ما لبث ان وضع على الرف، وتداعت الفكرة الانتخابية تدريجاً.

جـاء انقلاب ٨ شبـاط/ فبرايـر ١٩٦٣ ليؤكد، طبعـاً، في بيانـه الأول على «مشـاركة الجماهير» وفتح الباب امام الحريـات العامـة وحكم القانـون. لكن المرحلة الأولى من الحكم الجديد تميـزت بمحاولـة حزب البعث، بقيـادة علي صـالح السعـدي، الاستيلاء عـلى كامـل السلطة. بعدها بـأشهر، تمكن عبـد السلام عـارف من اخراج البعث، ولكنـه سار في اتجـاه عسكرة الحكم الى اقصى الحدود، فتعامل مع عسكريين من البعث ومن التيار الناصري ومن أقربائه. ولم يتغير الوضع مع عبد الرحمن عارف الذي خلف أخاه بعد وفاة الاخـير في حادث طائرة طوافة.

ثم جاء حكم البعث الثاني عام ١٩٦٨ حاملاً كسابقيه، وعوداً بانتخابـات برلمـانية حرة. لكنه بعد اسبوعين على قيام النظام الجديد، استطاع البعث طرد حلفائه الانقلابيين والانفراد بـالسلطة. طبعاً لم تحصـل انتخـابـات عـامـة خـلال سنـوات طـويلة. غـير أنـه، في أواخـر السبعينات، شعر النظام على الأرجح بالحاجة الى تقوية شرعيته الذاتية التي اصابتها ضربات

---

(٧) Uriel Dann, *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963* (New York: Praeger, 1969), p. 221.

متتالية، واعدام عدد كبير من قياديي الحزب في صيف ١٩٧٩ واقدام الرئيس العراقي صدام حسين على وقف حاسم لاتجاه التقارب مع المجموعة البعثية المنافسة في سوريا، ناهيك طبعاً عن سقوط الشاه وانتصار ثورة شعبية ذات وجه ديني واضح في ايران المجاورة، بدت وكأنها تهدد النظام العراقي منذ أول ايام استقرارها في السلطة.

وأجريت فعلاً أول انتخابات عامة في العراق في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ بعد سنوات من الانقطاع. كان هناك ٨٤٠ مرشحاً تنافسوا على ٢٥٠ مقعداً، على أن يكون هناك مقعد لكل خمسين الف عراقي، واعطي حق التصويت للرجال وللنساء، على أن يكونوا قد أتموا الثامنة عشرة من عمرهم. اما المرشحون فكان بعضهم من خارج حزب البعث الحاكم، ولكن كان على هؤلاء ان يثبتوا انهم من غير معارضي هذا البعث أو حتى من مؤيديه، وكان هذا طبعاً حداً قاسياً لحرية الترشيح، ناهيك عن أنه تم ابعاد اي عنصر له علاقات قربى ايرانية، اذ كان على المرشح ان يكون ذا أب عراقي وأم عربية وان تكون زوجته عراقية بالضرورة[٨]. وبقيت هذه الشروط، لا بل تزايدت ضمناً، عندما تم تجديد المجلس العراقي بعد ذلك بسنوات أربع. وفي الموجز يمكن القول ان العراق، عام ١٩٨٠، قام بتطبيع وضعه في اتجاه خلق مؤسسة تمثيل شعبي، ولكنه اتبع في ذلك سابقة سوريا، لا تطلعات الناس، أياً تكن حدتها، في المشاركة الشعبية، والتي يصعب القول انها مؤمنة في أي من المجلسين.

«فبقدر ما تتدنى ارقام المساهمة الشعبية في الانتخاب بقدر ما تتصاعد ارقام نتائجها لمصلحة السلطة»[٩]. ويسيطر الحزب عملياً في البلدين على المجلس. في سوريا، توضع لوائح يتفق سلفاً على تشكيلها مع اطراف الجبهة الوطنية. اما في العراق فقانون الانتخابات نفسه (المادتان ١٢ و١٤) يفرض شروطاً تعجيزية على المرشح تجعل دعم الحزب له اكثر من ضروري. وهكذا يحتل بعثيون ٦٠ بالمائة من المقاعد في مجلس الشعب السوري و٧٥ بالمائة من مقاعد المجلس العراقي.

يبقى الموقف الرسمي، المعلن أو الضمني، القائل بأن المجلس ليس بالنهاية الا احدى ادوات التمثيل الشعبي، وليس بالضرورة أهمها. فهناك الحزب والمنظمات الشعبية، والى حد الحكومة، وهي معاً تمارس وظائف تمثيلية حقيقية. وواقع الحال ان دراسة هذه المؤسسات تثبت بسهولة، على رغم عدد من الفروقات غير الجوهرية بين سوريا والعراق، أنها تضم

---

(٨) Amazia Baram, «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experiment in Controlled Democracy,» *Orient* (September 1981), pp. 391-412.

(٩) Elizabeth Picard, «Les Appareils de la dictature: Le Parti Ba'th au service des régimes militaires de Syrie et d'Iraq,» ورقة غير منشورة تعطي فيها الباحثة مثالاً على انتخابات ١٩٧٦ في سوريا.

فئات أوسع بكثير من صلب السلطة الصغير، وانها أيضاً مؤسسات قابلة للتجدد، كما ذكرنا سابقا[10].

قام ريموند هينيبوش مثلاً بدراسة «اتحاد الشبيبة الثوري» في سوريا في منتصف السبعينات، وتوصل الى نتيجة مفادها ان الحزب قد نجح، من خلال هذه المنظمة في الوصول الى هدفه بدخول فئة الشباب وتعبئتها لمصلحة الحزب في مرحلة تكوّن قناعاتها السياسية. لكن الباحث لحظ ان العضوية النشطة في الاتحاد باب للتقدم الاجتماعي «فالاتحاد يؤمن حظوظاً للحصول على وظائف سياسية أو غيرها اذ ان من يتميز بنشاطه داخل الاتحاد، موعود بأفضلية في الدخول الى الجامعة، وفي الحصول على منح دراسية وعلى وظائف حكومية أو من دخول المدرسة الحربية». ليس من العجب إذاً الا تلاقي المنظمة صعوبات جمة في اقناع اعضاء جدد بالانضمام اليها[11]. وقد قام الباحث بتوزيع استبيانات على اعضاء في المنظمة، وقد حصل على ٧٢ رداً. وعلى الرغم من محدودية هكذا رقم فقد استنتج أولاً، أن المنظمة تضم أعضاء من مختلف فئات المجتمع، لا سيما الطبقة المتوسطة ـ الفقيرة التي أتى منها نصف الأعضاء، وثانياً، أن تمثيل الريفيين معقول، ولو دون نسبتهم في المجتمع، وثالثاً، ان بينهم عدداً كبيراً من المؤمنين المتدينين من دون أن يجدوا في ذلك تعارضاً مع انتمائهم الى المنظمة، ورابعاً، ان عدد الشباب الآتين من عائلات الأب فيها عضو في الحزب نسبتهم عالية جداً، وخامساً، ان الاهتمام بالقضايا القومية كان السبب الأهم في تسيّس الشباب.

وتشير هذه الدراسة في صورة أوسع الى أن «البعثيين في سوريا يشبهون المجتمع الذي ينبثقون منه لدرجة يصعب معها عليهم تغييره»[12]. وبينما تبدو الصفة التمثيلية مؤمنة الى حد، فان وظيفة تمثيل نشط للشعب في مواجهة الدولة تبدو بعيدة عن ان تكون مؤمنة. ان اي مقارنة في هذا المجال بين حزب البعث والاتحاد الاشتراكي العربي أيام عبد الناصر مثلاً، تشير الى تفوق الأول في هذا المجال، ولكن الفارق يبقى سطحياً. فمن النادر ان تشهد المؤتمرات الحزبية نقاشات حادة، اذا كان قادة الحزب في السلطة[13]. ولكن هذه المؤتمرات

---

(١٠) انظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١١) Raymond A. Hinnebusch, «Political Recruitment and Socialization in Syria: The Case of the Revolutionary Youth Federation,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 12 (1980), p. 149.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

(١٣) يمكن القول انه مع استمرار الحزب في السلطة تتضاءل حدة النقاشات داخله. في سوريا مثلاً شهد مؤتمر ١٩٧٠ صراعاً ايديولوجياً حاداً حسمته القيادة الحالية في الشارع. وسنة ١٩٧٤ شهد مؤتمر الحزب انتقادات عنيفة لقبول سوريا باتفاق فك الاشتباك على الجولان ولكن القيادة انتصرت في النهاية. اما المؤتمرات اللاحقة فشهدت حملات كلامية عنيفة على الرشوة، وانعدام الخبرة، وضعف الانتاجية الاقتصادية ولكن نادراً ما تتضمن نقاشات للتوجهات السياسية الأساسية للنظام. ويبدو ان الهامش اضيق في العراق، ان كان ذلك ممكناً.

مفيدة لأنها تعطي للنخبة الحاكمة امكانات تجدد، بحيث يتم تمثيل اوسع للمناطق وللشرائح الاجتماعية. ففي مؤتمر الحزب العراقي (التاسع) عام ١٩٨٢ دخل ١٥ عضواً جديداً القيادة القطرية، ودخل ٢١ عضواً جديداً القيادة القطرية السورية في مؤتمر الحزب الثامن في مطلع ١٩٨٥. وتتأكد ضرورة هذا التجديد (ولو المحدود) في قيادات الحزب الحاكم، اذا تذكرنا ان كلاً من الحزبين أعطى نفسه امتيازات واسعة في الدولة على حساب منافسيه. فللحزب البعث الدور القائد وفقاً للدستور العراقي لعام ١٩٧٠ (المادة ٣٧) والسوري لعام ١٩٧٣ (المادة الثامنة)، كما للحزب من دون غيره الحق بالدعاوة داخل القوات المسلحة، ولقد اثبت البعثيون السوريون هذا الامتياز في ميثاق الجبهة الوطنية (المادتان ٧ و٩) بينما أدى عدم احترام الشيوعيين لهذا الامتياز في العراق الى طردهم من السلطة تماماً. وتمتد هيمنة الحزب الى الحكومات، حيث من الصعب الحصول على مقعد وزاري أو منصب مهم في الجيش أو كرسي في الجامعة، ان لم يكن المرشح حزبياً (يحصل غير الحزبين، أو غير المرموقين في الحزب على مناصب تقنية اجمالاً). ويؤدي التجديد في قيادة الحزب الى حملات تطهير متكررة تطال القياديين من مختلف المستويات.

بكلام آخر، بعد وصولها الى السلطة، سعت المجموعات الحاكمة الى اعتبار حزب البعث، والمنظمات المرتبطة به، كمؤسسات تمثيل شعبي. وأفضل دليل على ذلك، ذلك التطور الواضح في الايديولوجيا، لا سيما في الجزء منها المتعلق بعلاقة الحزب بالمجتمع. فقد انتقل البعث، في سوريا والعراق، من مقولة «طليعية» البعثيين الى مقولة تطابق الحزب والمجتمع. فالرئيس الاسد دعا المعلمين السوريين جميعاً الى اعتبار أنفسهم بعثيين. والرئيس صدام حسين دعا العراقيين الى اعتبار أنفسهم بعثيين، حتى لو لم ينتظموا في الحزب. وقد تجلت هذه السياسة الجديدة في ارقام العضوية التي تضاعفت مراراً في كلا البلدين خلال السبعينات. قد يكون بين الأعضاء الجدد عدد من المنضوين لأسباب عقائدية، ولكن المنافع العديدة المتأتية من العضوية تفسر انخراط عدد كبير، وربما الأكثرية منهم. فصاحب المشروع الاقتصادي، أو الطامح بمنصب، او الساعي الى الصعود في السلم الاجتماعي، يعلم تماماً ان الانتماء الى الحزب ليس ضمانة لنجاحه في مشروعه، ولكنه يعلم ايضاً ان الانضواء على الأقل ليس مضراً، وعلى الارجح اضافة مرغوبة.

يعيدنا هذا الى صلب سؤالنا: كانت سلطة الاعيان لا تمثل فئات المجتمع فعلاً. كان النواب مدينيين، ملاكين، اغنياء في اكثريتهم الساحقة، ولكن وظيفتهم كقناة للمجتمع المدني، على علاتها الكثيرة والخطيرة، كانت مؤمنة الى حد ما. كان هناك على الارجح صراع مستمر بين مصالحهم الخاصة في الدولة ومن خلالها، وبين تمثيلهم للشعب الذي كان باستطاعته (ولو بحدود) أن يقصيهم عن السلطة، أو ان يدفعهم الى الهامش أو حتى الى

الانتحار (كالسعدون في العراق) من خلال ضغط تياراته الناشطة[14]. وعلى صعيد التمثيل الساكن للمجتمع، فاننا نراه يتطور في اتجاه ليس بالضرورة سلبياً، فأحد الانتخابات الاخيرة في كلا البلدين (١٩٥٤) كان من أفضل الدورات وانزهها، وقد أدى تلاعب نوري بدورة ١٩٥٧، ولو جزئياً، الى سقوط النظام كله. ثم ان تأثر النواب بالضغط الشعبي كان واضحاً منذ أول مجلس (المؤتمر السوري العام) الذي دفعته الحماسة الوطنية الى تبني مواقف متقدمة أكثر مما كان اعضاؤه يريدون على الأرجح. بكلام آخر، كان التمثيل الساكن للمجتمع (بمعنى كون المجلس صورة مطابقة أكثر أو أقل من المجتمع) ضعيفاً، ولكن التمثيل النشط (بمعنى قبول المجلس بلعب دور قناة للتيارات المتنامية في المجتمع أو رضوخه للضغوط عليه بلعب هذا الدور) كان ممكناً، وكان على الأرجح في ازدياد مستمر، ولو ليس بالوتيرة نفسها تسيس المجتمع المدني نفسه.

أما في المرحلة الحالية، فقد تحسن التمثيل الساكن للفئات الشعبية في صورة واسعة للغاية في المجلس والحكومة والحزب الحاكم والمنظمات الشعبية. ولكن التمثيل النشط مال، في صورة معاكسة الى الضعف الشديد. والسبب الأساسي في ذلك انه ليس للمجتمع المدني فعلاً دور في اختيار هؤلاء الممثلين المزعومين الذين حصلوا على مواقعهم بفضل اختيار المجموعة الحاكمة لهم، أو أنهم يستمرون في مواقعهم بفضل رضى هذه المجموعة عنهم، بينما كان لاستقلال الاعيان الاقتصادي النسبي عن الدولة فائدة انعدام التبعية المطلقة التي تميز خلفاؤهم ازاءها على مستوى الوظيفة، والعوائد، والامتيازات، وفي بعض الاحيان مجرد الاستمرار في الحياة، لا في الحياة السياسية فحسب.

ثانياً: الفلسطينيون بين غياب التمثيل وتعدده

مقابل الحركة البرلمانية الناشئة في كل من لبنان وسوريا والعراق في العشرينات، كان الوضع في فلسطين أصعب كثيراً، لا سيما بسبب المعارضة البريطانية الناشطة لتمثيل شعبي فلسطيني حقيقي. كانت فلسطين، كغيرها من مناطق الهلال الخصيب، شاركت في التجربة البرلمانية في أواخر العصر العثماني، فأرسلت مبعوثيها إلى اسطنبول، يمثلونها ويدافعون أحياناً عن فلسطين المهددة. عام ١٩٠٨ انتخب سنجق القدس ثلاثة نواب هم سعيد الحسيني وروحي الخالدي (من القدس) وحافظ السعيد (من يافا). ومثل المفتي أسعد الشقيري عكا. وفي عام ١٩١٢، أعيد انتخاب الشقيري والخالدي، بينما سقط الآخران لمصلحة مرشحي لجنة الاتحاد والترقي أحمد عارف الحسيني وعثمان النشاشيبي. وفي عام ١٩١٤ فاز كل من

(١٤) جاء في وصية عبد المحسن السعدون: «يظنون اني خائن للوطن، وعبد للانكليز، ما اعظم هذه المصيبة!» نقلاً عن: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٢، ص ٢٨٧.

راغب النشاشيبي وفيضي العلمي وسعيد الحسيني. ومن مراجعة أسماء المرشحين والمنتخبين، تتأكد هوية العائلات الكبرى بين وجهاء فلسطين، وسيطرتها على تمثيل البلد، تماماً كما كانت الحال في ولايات الشام الأخرى[15].

بعد الحرب، كان لا بد من اعادة طرح المسألة على أسس جديدة، لا سيما بعد سقوط حكومة دمشق العربية التي كان الفلسطينيون قد تمثلوا فيها وفي مجلسها. وفي عام ١٩٢٢، حاول العرب طرح الموضوع مع البريطانيين الذين قبلوا بالفكرة شرط أن يضم المجلس ٢٣ عضواً، منهم ١١ من موظفي الإدارة المدنية البريطانية ويهوديان (إلى جانب عشرة فلسطينيين منهم مسيحيان). لكن العرب رفضوا اقتراحاً كان يحرمهم من الأكثرية في المجلس على رغم عددهم الواسع، ولا يعطيهم في أي حال أكثر من دور استشاري في الموضوع الأكثر حساسية وهو موضوع الهجرة إلى فلسطين. هنا أيضاً تميز الوضع الفلسطيني عما سواه في الهلال الخصيب من المناطق، نظراً إلى المغزى السياسي للتمثيل النيابي. فبينما نظر إليه اللبنانيون أو السوريون كخطوة نحو الاستقلال من خلال حكم الذات ولو المحدود، كان الفلسطينيون، وهم يواجهون استعماراً استيطانياً يخافون من أن يؤدي قبولهم به إلى القبول بالانتداب وإلى إسباغ الشرعية على سياسة المفوض السامي البريطاني المؤيدة للصهاينة. وشبهه جمال الحسيني «بحكم اعدام» يفرضه الفلسطينيون على أنفسهم إن قبلوه.

من هنا رفض الحركة الوطنية الواضح (لا سيما في ١٩٢٢/٨/٣١ وفي ١٩٢٣/٢/٣) الانتخابات، على رغم من أن بعض «المعتدلين» من أمثال سليمان طوقان كانوا أكثر ميلاً إلى خوضها، لولا خوفهم من الانتقادات اللاذعة إن فعلوا. لذا في المرحلة الأولى المخصصة لاختيار الناخبين الثانويين لم تنجح سلطات الانتداب الا في اختيار ٢٠ بالمائة من الرقم المطلوب بين العرب (بينما انتخب كل اليهود وكل الدروز بين الناخبين الثانويين). ولم تلبث الأمور ان وصلت إلى مأزق سببه وعي القيادات العربية للأسباب الحقيقية وراء الالحاح البريطاني بانشاء مجلس تمثيلي، وهي اسباغ بعض الشرعية على قرارات تاريخية ظالمة لا سيما على وعد بلفور.

لكن هذا الوعي لم يؤد إلى مواقف سلبية واضحة من مؤسسات بريطانية أخرى، لا سيما اللجنة الاستشارية للادارة البريطانية(١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)،واللجنة الاستشارية الاسلامية ـ المسيحية التي أطلقها المفوض السامي في آب/أغسطس ١٩٢١. وكانت القيادات العربية

---

(١٥) انظر: عبد الوهاب الكيالي، **تاريخ فلسطين الحديث**، ط ٣ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣)، و

Ann Mosely Lesch, *Arab Politics in Palestine, 1917-1939: The Frustration of a Nationalist Movement* (Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979).

على وجه العموم تقبل بأي مؤسسة تدرس فيها الأمور الإدارية والمالية، وترفض أي مؤسسة ذات بعد دستوري سياسي. فتعددت المحاولات البريطانية لربط المستويين وتكرر الرفض العربي للربط، في كل مرة بدا فيها أن البريطانيين قد أقاموا فخاً جديداً. ولكن حرب الاستنزاف هذه كانت في النهاية لغير مصلحة القيادات العربية، لأن بريطانيا كانت قد أرست وجودها في ذلك الوقت، ووصلت بممثليها الوقاحة عام ١٩٢٣ إلى حد اقتراح انشاء «وكالة عربية» تكون رديفاً للوكالة اليهودية. طبعاً رفض هذا الاقتراح أيضاً.

لكن غياب المؤسسة التمثيلية كان يضايق القيادات العربية، لأنه كان باستطاعة الأطراف الخارجية أن تشكّك باستمرار في مدى تمثيل أي شخصية وأي رأي يعبر عن المواقف العربية. من هنا بدأت بعض القيادات بعد ١٩٢٤ بأخذ المبادرة لإعادة إحياء فكرة المجلس. على أن تحفظ فيه بعض حقوق اليهود، وعلى أن تعيّن بريطانيا فيه بعض أصدقائها. لكن استعداد القيادات العربية لاعطاء هذه التنازلات جاء متأخراً، إذ كان الصهاينة قد توصلوا في ذلك الوقت إلى قناعة بأن انعدام المجلس التمثيلي هو أفضل الأمور من وجهة نظرهم، لأنه يبقي العرب بدون تمثيل مؤسسي بينما الوكالة اليهودية تعمل بنشاط للدفاع عن مصالح المستعمرين.

لذلك عندما لاحظ عوني عبدالهادي أن فلسطين، دون غيرها من المناطق العثمانية السابقة، ما زالت بدون مجلس تمثيلي في أواخر العشرينات، كان الرد البريطاني حذراً والرد الصهيوني سلبياً، على رغم أن معظم القيادات العربية، على عكس موقفها عام ١٩٢٢ - ١٩٢٣، أصبحت مستعدة للقبول بمبدأ التعيين، على الأقل للمجلس الأول. وقام التكتيك الصهيوني الجديد على أساس رفض الأكثرية العربية في المجلس (على الرغم من كون العرب كانوا ما يزالون يشكلون ٨٠ بالمائة من السكان آنذاك) على أساس أنه يجب أخذ يهود الشتات بعين الاعتبار، وأن حجم الاقتصاد اليهودي أقوى بكثير من نسبة اليهود بين السكان. لكن البريطانيين كانوا يعلمون أن هذا المطلب أخطر بكثير مما قد يقبل به العرب. لذا وصلوا إلى قرار بتأليف مجلس على أساس طائفي (١١ مسلمون، ٣ مسيحيون، ٨ يهود). وما لبثت القيادات العربية ان قبلت به. لكن النشاط الصهيوني في لندن، مركز القرار، كان أقوى من نشاط المفوض السامي ومن استعداد العرب للتنازل. واستطاع الصهاينة حمل مجلس العموم البريطاني على رفض المشروع باعتباره «سابقاً لأوانه». بعدها تزايدت الصدامات المسلحة، وبدأ الاضراب الكبير، وتزايدت القرارات البريطانية المجحفة في حق القيادات الوطنية. وبدأت الحرب العالمية، وفلسطين، على عكس جيرانها، بدون مجلس تمثيلي ولو طائفي، ولو معين، ولو هو يأخذ اليهود في الحسبان.

شكّل إنشاء الكيان الصهيوني طبعاً حدثاً أساسياً في مسار تمثيل الشعب الفلسطيني.

ففي خـلال أيام، أصبـح الفلسطينيـون أقلية ضمن حـدود دولة اسرائيـل الجـديـدة. وانهار اقتصادهم مع هجرة أكثريتهم، وبسبب القوانين التي سنتها الدولـة اليهوديـة لتشجيع اليهـود على الهجرة اليها والاستقرار فيها. ولقد كانت النخبة السياسية الفلسطينية من أعيـان ريفيين وبرجوازية مدينية على رأس لائحة المهاجرين من فلسطين. وكان من الطبيعي أن تلجأ هذه النخبة التي قادت العمل الوطني في مرحلة الانتداب خارج حدود الدولة الـوليدة، خـوفاً من العقاب والمضايقة، واستمراراً للعمـل ضد اسرائيـل من الخارج، بحيث وجـد الفلسطينيـون الباقون داخـل حدود الكيـان الجديـد أنفسهم، حسب تعبير مسؤول اسرائيـلي «كجسم دون رأس بسبب هجرة النخبة الاجتماعية والتجارية والدينية»[١٦].

وفعلاً وجد هؤلاء أنفسهم بـدون صحف ولا أحزاب ولا دور نشر ولا نقـابات. ومن أصـل ٥٥٠ قريـة فلسطينيـة لم تبق إلا ١٢١ قريـة على حـالها عـلى المستوى الـديمغرافي بينـما أفرغت ٤٢٩ قرية كلياً أو جزئياً من السكان. لقد بقيت فعـلاً أطراف الشعب الفلسـطيني، وهاجر مركزه ضمن أكثريته الساحقة المهاجرة. وفي احصـاء عام ١٩٤٨ الاسرائيـلي، كان في اسرائيل ٦٩ ألف عربي من أصـل ٨٦٠ ألفاً كـانوا يعيشـون سابقـاً ضمن اطار الأرض التي تكونت فيها اسرائيل ما قبل ١٩٦٧، أي ما لا يزيد على ٨ بالمائة من الذين كانوا يعيشون في هذه الأراضي. ولقد «صححت» اسرائيل هذه الأرقام بعض الشيء في السنة التـالية، بحيث ارتفـع عدد العـرب في اسرائيل في نهايـة ١٩٤٩ إلى ١٦٠ ألفاً أي حـوالى ١٨,٦ بالمـائة ممن كانوا يعيشون في هذه الأراضي من العرب، أو حوالى ١٢,٥ بالمائـة من مجمل سكـان الكيان الاسرائيلي. وكانت المدن (ونخبتها) الأكثر تضرراً اذ انخفض عدد سكـان القدس (الغـربية) من العرب من ٧٥ ألفاً قبل الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى إلى ٣٥٠٠ بعدهـا، وفي يافـا من ٧٠ ألفاً إلى ٣٦٠٠ وفي حيفا من ٧١,٢٠٠ إلى ٢٩٠٠. وكان أكبر التجمعـات العربيـة الباقية في الجليل الأوسط والغربي (٥٦ بالمائة ممّن قرروا واستطاعوا البقاء).

تعـامل المسؤولـون الاسرائيليون مـع هذه الأقليـة العربيـة بخفـة وازدراء، وتيقنـوا أن حجمها صغير بصـورة كافيـة لكي لا يهتم بها الا مسؤولـون ثانـويون. وكـان وزير الشرطـة مسؤولاً عنها باعتبارها طابوراً خامساً ليس إلا، وباعتبارها مسألة أمنية. غير أن طبيعة النظام السيـاسي في اسرائيل جعلت حكـامها يمنعـون الاندمـاج بين الأكـثريـة والأقليـة الا في مجـال الانتخـابات بـالذات، حيث أعـطي حق التصويت للعـرب، وبـدأ التنافس بـين الأحـزاب الاسرائيلية للحصول عليها. كان هناك هدف اسرائيلي واضح، وهو منع قيـام مؤسسة تمثيـل موحدة للعرب في الكيان وتمـزيقهم قدر الامكـان إلى قرى ومـدن وجماعـات اثنية وطـائفية،

---

(١٦) نقلاً عن: Ian Steven Lustick, *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population* (Austin: University of Texas Press, 1980), p. 48.

بهدف منع قيام حركة وطنية تمثلهم جميعاً «فالسياسة الرسمية تجاه عرب اسرائيل كانت ولم تزل تقوم على منع أي نشاط اقتصادي، اجتماعي أو سياسي مستقل وعربي» كما قال أحد مراسلي مجلة دافار[١٧]. وفضل حكام الكيان عدم ادخال العرب (غير الدروز والشركس) في الجيش أو المؤسسات العسكرية الأخرى. ولم تفتح أبواب الهستدروت (اتحاد النقابات) أمام العرب الا عام ١٩٦٩، لكن عربياً واحداً لم يدخل قيادتها. أما الأحزاب الصهيونية فما استطاعت فعلاً أن تدخل أعضاء عرباً فيها، ففيما تشكل نسبة الحزبيين النشطين في المجتمع الاسرائيلي أكثر من ٤٠ بالمائة، فإن الوجود العربي في الأحزاب الصهيونية لا يصل إلى واحد في المائة. ويتركز النشاط الحزبي العربي اجمالاً، لا سيما منذ ١٩٦٥ حين ترك الحزب عدد كبير من قادته اليهود، في حزب راكاح. لكن راكاح منفصل إلى حد كبير عن المجتمع الاسرائيلي، وهذه حسنته في نظر الكثيرين من العرب إذ قرر هؤلاء ألاّ يشكلوا فعلاً مجموعة ضغط داخل المجتمع الاسرائيلي، بل ان ميلهم الطبيعي هو، على الأقل، في أن يبقوا على هامشه.

أما الفلسطينيون الذين دخلوا في الكيان الأردني، في الضفة الغربية أو الشرقية، فقد عاشوا تطور نظام التمثيل الأردني المتقطع الذي كاد أن يصبح حقيقياً في منتصف الخمسينات، عندما أدت الانتخابات إلى دخول المعارضة المجلس. ولكن هذا الاتجاه لم يدم طويلاً. وعلى أي حال، فإن التمثيل الفلسطيني أصبح مسألة شائكة بعد تأسيس منظمة التحرير ثم بعد مقررات قمة الرباط (١٩٧٤) القاضية بجعل المنظمة «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وكان الأردن قد بادر في مؤتمر اريحا، وانتخابات ١٩٥٠ في الضفتين، ومن خلال تعيين سبعة أعضاء من الضفة الغربية في مجلس الأعيان، إلى محاولة الاستئثار بتمثيل الفلسطينيين. كما تزايد عدد الفلسطينيين في الحكومة أيضاً بهدف ارضائهم. وكانت قمة اندماجهم على الأرجح في انتخابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ حيث استطاع كل من سبعة أحزاب معارضة أن يوصل على الأقل أحد أعضائه إلى المجلس. وكان الملك سيرى نفسه مضطراً لتعيين ابرز المنتخبين فلسطينياً رئيساً للحكومة وهو سليمان النابلسي. لكن هذه التجربة سوف تنتهي في السنة التالية باسترجاع العرش لصلاحياته، وبانهاء التجربة البرلمانية.

وقد انتفى البرلمان الأردني سنوات عدة ولم يتم احياؤه مجدداً إلا عام ١٩٨٤، بعد عقد كامل على صدور مقررات الرباط بكسر التمثيل الأردني للفلسطينيين. وقد تمت معالجة مسألة تمثيل الضفة الغربية بأن تبني تعديلاً دستورياً بأن يتم انتخاب في الضفة الشرقية وأن يقوم أعضاء المجلس من الضفة الشرقية بانتخاب زملائهم (نصف المجلس الآخر) من الضفة

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٨.

الغـربية، لـذا، جاء قـرار ١٩٨٤ «بالعـودة إلى الحياة النيـابية» كنـوع من التحدي لقـرارات الرباط، لم يكن ممكناً لولا هزيمتي منظمة التحريـر في بيروت وطـرابلس. وخلال العـام التالي على صدور القرار، قام أبناء الضفة الشرقية بانتخـاب ٨ نواب بـدلاً من الذين تـوفوا خـلال مرحلة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤ بينما قام المجلس باختيار ٤ فلسطينيين للحلول مكان الذين توفوا من الضفة الغربية، غير أن هذه العودة الشكلية لم يرافقها سماح لـلأحزاب الأردنيـة بالعـودة إلى العمل السياسي العلني، كما تعقدت مسألة تمثيل الفلسطينيين، نظراً لاستمرار منظمة التحرير في الاستئثار بهذا التمثيل.

الهيئة التمثيلية في المنظمة هي المجلس الوطني الذي يتميز عن «حكومـة» المنظمـة (أي لجنتهـا التنفيذيـة) بوجـود عدد كبـير من «المستقلين» أي من غير أعضـاء المنـظمات الفـدائيـة داخله. انعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمـة في أيار/مـايو ١٩٦٤ حيث اعتمـد الميثاق الـوطني، ودستور المنظمـة. ومنذ ذلـك الحين، تتـالت اجتماعـات المجلس الوطني، ومن أهمهـا مؤتمره الرابع الذي كرّس سيطرة المنظمات الفدائية،لا سيما«فتح»، على منظمة التحرير،وأكد الكفاح المسلح، والمطالبة بكامل الأراضي الفلسطينية واجتـماعه الثـاني عشر (القاهـرة ١٩٧٤) الذي انعقد بعد حرب ١٩٧٣ بأشهر وقرر إنشاء سلطة وطنية على أي شبر يتم تحريره. وفي مؤتمـره الثـالث عشر (١٩٧٧) لم يستطع المجلس حـل مسألـة اعادة العـلاقات مـع الأردن التي كان ياسر عرفات قد طرحها عليه. وانعقد المؤتمر الرابع عشر (١٩٧٩) لأول مرة في دمشق، وهي إشـارة على الأرجـح إلى مصاعب المـنظمة بـاستمرار الجفـاء مـع الأردن، وخـروج مصر من العـائلة العربيـة، وقد أكـد هذا المؤتمـر رفضه معـاهدة كـامب ديفيد، ولكن قضيـة العلاقـة بالأردن بقيت عالقة. وانعقد المؤتمـر التالي في دمشق (١٩٨١) أيضـاً من دون نتائـج تذكـر. ولكن المجلس كان خلال كل هذه الفترة رمزاً حياً للوحدة الـوطنية الفلسـطينية. هـذا الرمـز أصبح مهدداً بالسقوط، مع الحملة ضد قيادة المنظمة بعد معركة بيروت. لكن قيادة المنـظمة استطاعت أن تعقد المؤتمر السادس عشر في الجزائر، على الرغم من الضغـوط السوريـة. أما المؤتمر التالي فقد شهد انكساراً لوحـدة الرمـز من جانبـين: الأول هو مقـاطعة عـدد كبير من المنظمات له ورفضها اعتباره شرعياً والثاني هو انعقاده في عمّان وبحضور الملك حسـين، فاتحـاً المجال أمام اعادة النظر بأحادية التمثيل الفلسطيني من خلال المنظمة(*). فسـوريا لن تعـترف بالمجلس، والأردن سوف يبادر إلى إحياء تدريجي لتمثيله للشعب الفلسطيني في الحكـومة التي شكلها زيد الرفاعي، كما في اعادة احياء البرلمان الأردني.

وبـالنسبة إلى هـذا الأخير، فقـد صدر في عـمان في منتصف أيار/مـايو ١٩٨٦ مـرسوم

(*) تجدر الاشارة الى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في ١٩٨٧ بعد إلغـاء اتفاق عـمان، والى حضور الفصائل الفلسطينية الرئيسية المؤتمر. (المحرر)

ملكي بالموافقة على قانون الانتخابات الجديد، وهو يكرس عودة الأردن إلى محاولة لعب دور نشط في تمثيل الفلسطينيين نيابياً. فقد قضى القانون الجديد بأن يكون المجلس الجديد مؤلفاً من ١٧٢ نائباً نصفهم يمثل الضفة الغربية. كما أنشأ دوائر انتخابية خاصة بالفلسطينيين القاطنين في مخيمات الضفة الشرقية. وبالنظر لاحتلال اسرائيل للضفة الغربية، فقد كرس القانون الجديد مبدأ انتخاب نواب الضفة من قبل زملائهم المنتخبين شعبياً في الضفة الشرقية، بمعنى آخر، إن أبناء الضفة الشرقية ينتخبون ممثليهم بصورة مباشرة وممثلي الضفة الغربية أيضاً، وإن بصورة غير مباشرة. ومن ناحية أخرى، عامة، فإن القانون يضع قيوداً كبيرة على المرشحين والناخبين على السواء[١٨] وباستثناء الموضوع الفلسطيني البالغ الحساسية، فلا يمكن اعتبار العودة إلى الحياة النيابية في الأردن «مجرد مهزلة». قد يكون الأمر كذلك، ولكن امكانات تطويره حقيقية، ومجرد الدعوة إلى عودته مؤشر على حاجة السلطة إلى تجديد شرعيتها.

ثالثاً: الاستثناء اللبناني وحدوده

يفتخر لبنان بكونه «ديمقراطية برلمانية»، كما تكرر البيانات الوزارية وصف النظام القائم. والواقع أن لبنان تميز عن غيره من كيانات المنطقة باستمرار التمثيل السياسي لمواطنيه في مجلس نيابي، يتألف إجمالاً من نواب ينتخبهم الشعب بطريقة حرة، إلى حد كبير. وقد ترافق انشاء المجلس مع انشاء دولة لبنان الكبير. وكان دستور عام ١٩٢٦ قد أنشأ مجلس شيوخ إلى جانب المجلس النيابي. لكنه أُلغي بعد ٣ سنوات على اعتماد الدستور، وبقي المجلس هو الإطار الدستوري الأوحد لتمثيل الشعب اللبناني.

تستأهل التجربة النيابية اللبنانية، لاستمرارها وخصوصياتها، بعض المعالجة المفصلة. أولى الهيئات التمثيلية في لبنان بعد تكوين لبنان الكبير كانت «اللجنة الادارية»، التي أنشئت في ١٩٢٠/٩/٢٢، ثلاثة أسابيع بعد تحديد الكيان. المسألة الأولى التي كان على المنتدب الفرنسي ومن ثم على لبنان المستقل معالجتها، كانت مسألة عدد النواب. وفي لبنان ليست القضية تقنية طبعاً. فالحساسيات الطائفية قوية لدرجة أن القيادات المسيطرة على النظام فضلت منذ ١٩٣٢ تجاهل عدد اللبنانيين على اجراء احصاء قد يؤدي إلى مطالب فئوية وردود فعل عنيفة. من هنا تدخل العناصر التخمينية للسكان والسياسات الضيقة في تحديد العدد، وانتقاله من ١٧ في لجنة ١٩٢٠ إلى ٣٠ بين ١٩٢٢ و١٩٢٧. ثم تموّجه غير المستقر في الفترة اللاحقة حتى رسا الرقم على ٩٩ منذ مجلس ١٩٦٠ فصاعداً. وكانت الاعتبارات السياسية واضحة في قرار الرئيس كميل شمعون تخفيض العدد من ٧٧ إلى ٤٤ عام ١٩٥٣ كما في قرار

---

(١٨) النشرة الاخبارية (المنظمة العربية لحقوق الانسان)، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٦).

الرئيس شهاب رفعه عام ١٩٦٠ من ٦٦ إلى ٩٩، إذ كان اتجاه الأول إلى مزيد من حصر للسلطة السياسية، بينما كان هدف الثاني تأمين دعم أوسع لشخصه في النخبة المدنية، لا سيما وأنه أتى إلى الرئاسة من صفوف العسكر.

من انتخاب إلى آخر، وهذا عنصر يشير إلى حيوية اللعبة البرلمانية، على الأقل على مستوى الأفراد المعنيين، تميز مجلس النواب اللبناني بنسبة مرتفعة نسبياً من التجدد. وقد حسب انطوان مسرة أن ٤٢٥ نائباً احتلوا ٩٦٥ مقعداً بين ١٩٢٠ و١٩٧٢، سنة آخر انتخابات نيابية قبل اندلاع الحرب، مما يعني أن كل نائب قد احتل مقعداً بمعدل ٢,٢٧ مرة. وقد انتخب ٤٦ بالمائة من النواب لمرة واحدة فقط[١٩] وان صححت الأرقام لكي تؤخذ بعين الاعتبار زيادة عدد النواب في أكثر من حالة، فإن نسبة التجديد تصبح أقل من الثلث بقليل (٣١,٩٨ بالمائة).

لكن هذا التجديد في الواقع ليس عميق الآثار، وغالباً ما كان اللبنانيون يشعرون ببعض الخيبة بعد كل انتخاب، لأن الوجوه النيابية لم تكن تتغير بصورة كافية. والواقع أن عدداً من الزعماء التقليديين نادراً ما غابوا عن أروقة المجلس، بينما لم يكن التجدد يصيب الا الشخصيات النيابية الثانوية. بقي صبري حمادة، الزعيم العشائري الشيعي القادم من منطقة الهرمل في شمال سهل البقاع، نائباً في المجلس باستمرار خلال ١٤ دورة منذ عام ١٩٢٥ حتى وفاته (نائباً) في السبعينات. وهذه حال معظم الزعامات السياسية التي تناوبت، من أب لولد على مقاعد المجلس بحيث ان الـ ٤٢٥ نائباً لبنانياً ينتمون فعلاً إلى ٢٤٥ عائلة، وإن وُسّع تحديد كلمة «عائلة» انخفض العدد إلى مائتين. والحال أنه من أصل ٤٢٥ نائباً دخلوا المجلس منذ عام ١٩٢٠، فقط ٣٠ بالمائة (١٢٩) لا علاقة عائلية لهم بنواب آخرين، ١٠ بالمائة من النواب هم أولاد نواب، و٧ بالمائة أشقاء نواب آخرين و٨ بالمائة أولاد عم نواب آخرين. وفي المجلس النيابي قبل الأخير الذي انتخبه اللبنانيون قبل الحرب (عام ١٩٦٨)، كان ٤٢ بالمائة من النواب، أولاد أو أولاد عم أو أولاد شقيق أو أصهار نائب آخر، و٢١ من أصل ٩٩ نائباً في هذا المجلس الأخير ورثوا النيابة عن آبائهم. هكذا احتل ريمون وبيار اده مقعد والدهما اميل، وكامل الأسعد مقعد والده أحمد، وفؤاد غصن مقعد والده نقولا، بينما ورث طوني فرنجية مقعد والده سليمان الذي كان قد ورثه عن أخيه حميد الذي كان قد احتله بعد وفاة والده قبلان.

من هنا فالتجدد في الأفراد نسبي، أو حتى كاذب إلى حد كبير، باستمرار العائلات وتوارث الزعامات: آل جنبلاط في الشوف وآل ارسلان في عاليه والاسعد وعسيران في

---

(١٩) Antoine Nasri Messarra, *La Structure sociale du parlement libanais, 1920-1976* (Beyrouth : Université libanaise, 1977).

الجنوب والخازن في كسروان وفرنجية في زغرتا. . . الخ. ناهيك طبعاً عن انتماء هذه العائلات إلى فئة اجتماعية متقاربة إن لم تكن واحدة: أعيان ريفيون استطاعوا إلى حد متفاوت من عائلة إلى أخرى، التأقلم مع نمو الرأسمالية المدينية. وهذه السيطرة العائلية ـ الطبقية تفسر عدداً من مميزات النظام المهمة.

أولى هذه المميزات ضعف الانتماء الحزبي بين النواب، وسيطرة الفئات التقليدية جداً على المجلس. طبعاً في المجالس الأولى، بعد انشاء الكيان، لم يكن للأحزاب وجود. لاحقاً بدأ ظهور مرشحي الأحزاب، ولكنهم بقوا أقلية بين المرشحين، وأقلية أصغر بين الفائزين. فلم تتجاوز نسبة المرشحين الحزبيين ١٧ بالمائة في دورتي ١٩٦٨ و١٩٧٢. أبرز هذه الأحزاب كان حزب الكتائب الذي ازداد عدد مرشحيه من ١ عام ١٩٤٥ إلى ١١ عام ١٩٧٢، وكان كل المرشحين من المسيحيين، يليه الحزب التقدمي الاشتراكي الذي استطاع كسر عزلته الطائفية وترشيح ٥٦ شخصاً بين ١٩٥١ و١٩٧٢، ٣١ منهم كانوا من المسيحيين. هذا يدل أيضاً على أن التحزب السياسي، وهو صورة من صور «العصرنة»، كان أكثر اتساعاً عند المسيحيين اجمالاً، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالأحزاب التي لها حظ بالمشاركة في النظام السياسي (فالصورة مختلفة مع الأحزاب الايديولوجية الصغيرة الاسلامية القاعدة والتي بقيت خارج المؤسسات). ويتضح هذا الأمر عندما يقارن عدد النواب الحزبيين المسيحيين، بعدد زملائهم المسلمين في الدورات السبع المنعقدة بين ١٩٥١ و١٩٧٢ (١٣٠ مقابل ٤٠). على أنه كان أيضاً من الواضح أن سيطرة الأعيان، والنظام الطائفي الذي يدعم الأحزاب التي تقبل به على حساب الأحزاب المبنية على أكثر من قاعدة طائفية واحدة، أديا إلى تهميش دور الأحزاب في المجلس النيابي عموماً.

من المميزات الأساسية أيضاً حدة الانتماء الطائفي الذي كان النظام الانتخابي يشجعه. ولا شك أن تمثيلاً عادلاً للطوائف كان يؤدي باستمرار إلى مشاكل غاية في الحساسية، نظراً لعدم القيام باحصاء. وكان للمسيحيين باستمرار أرجحية واضحة في المجلس، وتراوح عدد المسلمين في المقابل حسب المعادلات التالية: ٧ مسلمين/١٠ مسيحين عام ١٩٢٠، ٨/٧ عام ١٩٢٢، ١٧/١٣ عام ١٩٢٥، ١٣/١٠ عام ١٩٢٦، ٥/٤ عام ١٩٢٩، ١٤/١١ عام ١٩٣٤، ٣٥/٢٨ عام ١٩٣٧. ومنذ استقلال لبنان عام ١٩٤٣ حتى الآن بقيت النسبة عينها: ٥ مسلمين يقابلهم ٦ مسيحيين. هذا يعني أن المقاعد حددت هويتها الطائفية سلفاً، وأن لا تنافس بين اللبنانيين فعلاً، بل بين المرشحين ضمن كل طائفة. لكن هذه الهوية الطائفية تحدها مجدداً رغبة في تجاوزها: ذلك أن كل سكان قضاء يصوتون معاً لكل المرشحين. وهم يفعلون كذلك وفق معطيات طائفية إلى حد كبير. ومن الاعتيادي أن يؤدي ميل الأكثرية في القضاء لأحد المرشحين إلى نجاحه، حتى لو لم يكن شعبياً بين أبناء طائفته. فالناخب مبدئياً غير مرتبط طائفياً، بينما المقاعد موزعة طائفياً.

ويلاحظ التضييق على مدى قيام المجلس بدوره التمثيلي من خلال سمة أخرى هي نوعية الانتماء المهني، وبالتالي الوضع الاجتماعي للنائب. عام ١٩٢٠، كان ١٣ من أصل ١٧ نائباً من الملاكين الزراعيين وبقيت هذه الفئة الاجتماعية تضم أكثرية واضحة من النواب خلال الدورات التالية: ٢١ من أصل ٣٠ نائباً عام ١٩٢٢، ١٨ من أصل ٣٠ عام ١٩٢٥، ٣١ من أصل ٤٦ عام ١٩٢٦، ثم بدأت تتلاشى سيطرتها لمصلحة الفئات المتنامية مع صعود الرأسمالية المدينية. فازداد عدد رجال الأعمال باطراد واضح، من صفر عام ١٩٢٠، الى ١ من أصل ٣٠ عام ١٩٢٥ الى ٢١ من أصل ٩٩ عام ١٩٧٢. وازدادت بصورة أوضح أعداد المحامين، ١ عام ١٩٢٠ مقابل ٣٥ عام ١٩٧٢، والأطباء ولو بصورة أقل: ١ عام ١٩٢٠ مقابل ١٢ عام ١٩٧٢. وبينما كانت المجالس الأولى تمثل سيطرة الملاكين الزراعيين، تطورت الأكثرية تدريجاً لا سيما بعد سنوات النمو الاقتصادي السريع في اتجاه ممثلي القطاع الرأسمالي الحديث، بحيث هبطت نسبة الملاكين الزراعيين من ١٣/١٧ عام ١٩٢٠، الى ١٠/٩٩ عام ١٩٧٢،وبالمقابل ارتفعت نسبة رجال الأعمال وأصحاب المهن الحرة من ٤/ ١٧ عام ١٩٢٠ الى ٨٨/٩٩ عام ١٩٧٢.

لكن هذا التطور في الانتماء المهني ـ الاجتماعي من هيمنة أعيان الريف إلى سيطرة ممثلي النظام الرأسمالي الحديث، لم يتضمن على الإطلاق انفتاحاً في اتجاه الفئات الاجتماعية غير الميسورة، لا سيما العمال والفلاحين الذين لم يدخل واحد منهم المجلس. بل يصعب القول، خارج عدد ضئيل من الاستثناءات، إن ممثلين حقيقيين للفئات المتوسطة الدخل قد دخلوا المجلس. وإن هم دخلوا، فإن إصابة النظام بنسبة عالية من اللاأخلاقية السياسية كانت ستدفعهم إلى الاغتناء السريع من خلال مقعدهم وما يؤمنه لهم هذا من نفوذ وامكانات، خصوصاً وأن الحملات الانتخابية في لبنان هي من أغلى الحملات في العالم.

وليست المرأة، حتى في بلد كلبنان، في وضع أفضل من وضع العمال أو الفلاحين. فإنها لم تعط حق التصويت حتى عام ١٩٥٣. ولقد ترشحت امرأة ١٤ مرة ولكنها هزمت في كل مرة، أو اضطرت للانسحاب قبل يوم الاقتراع (باستثناء مرة ورثت فيها امرأة مقعد أبيها لفترة ٨ أشهر، وكانت وحيدته). هذا الضعف في التمثيل يمس أيضاً فئة الشباب، إذ ان عددهم كان في انخفاض مستمر بسبب قلة التجديد في الطبقة السياسية نفسها. فقد هبط عدد النواب المنتمين إلى فئة (٢٥ ـ ٤٠ عاماً) من ٣١ بالمائة عام ١٩٥٣ إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٧٢، واستمرت نسبة فئة (٤١ ـ ٥٠ عاماً) على حالها تقريباً بينما تزايد عدد الشيوخ (٥١ عاماً فما فوق) من ٣٨ بالمائة عام ١٩٥٣ إلى ٥١ بالمائة عام ١٩٧٢. وبهذا كان معدل عمر النائب حوالى ٤٥ عاماً في ١٩٤٣، و٤٨ عاماً في ١٩٦٠ وأكثر من ٥١ عاماً في ١٩٧٢ في بلد شهد كجيرانه نمواً ديمغرافياً سريعاً. كما أن الانتماء النخبوي للنواب لم يكن يمثل نمو قطاع

جدول رقم (٣ - ١)
الانتماء المهني للنواب في المجلس اللبناني
(نسب مئوية)

الفئة / السنة	١٩٢٠	١٩٢٢	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٩	١٩٣٤	١٩٣٧	١٩٤٣	١٩٤٧	١٩٥١	١٩٥٣	١٩٥٧	١٩٦٠	١٩٦٤	١٩٦٨	١٩٧٢
ملاك زراعي	٧٦	٧٠	٦٠	٦٧	٤٧	٤٤	٤٤	٤٠	٤٧	٤٣	٤٣	٤١	٥٥	٢٤	١٣	١٠
رجل أعمال	–	–	٣	٦	٩	٨	٥	١٣	١١	١٠	٤	٩	٦	١٩	٢٤	٢١
محام	٦	٤	١٠	٩	٢٤	٢٠	٢٤	٣٦	٢٦	٣١	٣٨	٤١	٢٦	٢٩	٣٧	٣٦
طبيب	٦	١٣	١٠	٥	٩	٨	٦	٧	١٢	٧	٥	٤	٦	٨	٧	١٢
مهن حرة أخرى	١٢	١٣	١٧	١٣	١١	٢٠	٢١	٤	٤	٩	١٠	٥	٧	٢٠	١٩	٢١

المصدر: Antoine Nasri Messarra, *La Structure sociale du parlement libanais, 1920-1976* (Beyrouth: Université libanaise, 1977), p. 166.

جدول رقم (٣ - ٢)
التنافس الانتخابي في لبنان، ١٩٦٠ - ١٩٧٢

السنة	عدد المقاعد	عدد المرشحين	نسبة المرشحين لكل مقعد
١٩٦٠	٩٩	٣٠٩	٣,١
١٩٦٤	٩٩	٢٧٨	٢,٨
١٩٦٨	٩٩	٢٨٧	٢,٨
١٩٧٢	٩٩	٣٨٢	٣,٨
معدل	–	–	٣,٢

ملاحظة عامة: تشير العلامة (–) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصدر: المصدر نفسه.

التعليم العام الذي كان يضم أبناء الفئات المتوسطة والفقيرة. ولا شك أن هؤلاء كانوا يشعرون بغربة تفوق الهوة التي تفصلهم عن الأعيان التقليديين أمام مشهد مجلس نيابي، ٦٣ بالمائة من أعضائه يحملون شهادة جامعية، حصلوا عليها في أكثريتهم من جامعة خاصة لبنانية أو في الغرب (عام ١٩٧٢ كان نصف النواب تماماً من خريجي جامعة القديس يوسف والجامعة الأميركية في بيروت، وهما جامعتا النخبة اللبنانية في جناحيها).

رابعاً: أمثولات من لبنان

لبنان مهمّ طبعاً لذاته، ومهم أيضاً لأنه يعطي صورة، حتى عام ١٩٧٥ على الأقل، ولو أنها خاصة وجزئية، عن امكانات تطور نظام تمثيل شعبي مأخوذ عن الغرب في المنطقة. لقد دخل النظام النيابي واقترن منذ الأساس بتراث نظام الملل المحلي الذي كان قد أدى إلى توزيع مناصب الهيئة الاستشارية أيام متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ - ١٩١٥) وفق الانتماء الطائفي. وكان النظام القائم نتيجة لهذا القران الخاص بين تراث برلماني غربي، وتراث محلي طائفي. ولم يكن هذا القران بحد ذاته سيئاً. بل على العكس، فإن مستوى المشاركة في الانتخابات، ومدى اهتمام الرأي العام بها، مؤشران على تجذير المؤسسة في الثقافة المحلية. هذا الاهتمام كان أحد الأسباب التي أدت تدريجاً إلى تحسن مستوى العملية الانتخابية. فكان تلاعب الرئيس كميل شمعون بنتائج انتخابات ١٩٥٧ من الأسباب المهمة التي أدت إلى اندلاع الأحداث الدامية في العام التالي. أما في الدورات التالية (١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨) فقد تدخلت الشعبة الثانية من الجيش (الاستخبارات) ولا شك بهدف دعم المرشحين المؤيدين للتجربة الشهابية. ولكن هذا التدخل لم يتخذ أشكالاً مبالغاً فيها، كما أن الصحف كانت حرة إلى حد بعيد في الاشارة إليه وانتقاده. وكانت الانتخابات الأخيرة (١٩٧٢) الأفضل على هذا المستوى إذ بقي تدخل الحكومة محدوداً للغاية، وكان التنافس حراً إلى حد بعيد. وقد حصل عدد من المرشحين اليساريين على نتائج مشجعة في هذه الدورة، وانتخب ناصري وبعثي سابق للمرة الأولى في كل من بيروت وطرابلس وصور. وبدا في أكثر من مكان أن الدورة الانتخابية المقبلة ستوسع ولا شك من إطار هذا التمثيل، على حساب الفئات الميسورة وفئة الأعيان المحليين الذين كانوا يسيطرون على المجلس. وكان نجاح المحازبين الكتائب في المناطق المسيحية مؤشراً آخر في الاتجاه عينه، اتجاه نمو التمثيل القاعدي، الحزبي والشعبوي على حساب الأعيان المحليين التقليديين.

غير أن الحرب منعت اجراء الانتخابات منذ ذلك التاريخ، وعينت بعض الجماعات الطائفية المسلحة نفسها لهذا الجزء أو ذاك من السكان، ودخل لبنان مرحلة صعبة كانت فيه مؤسساته عرضة للضياع التام[٢٠]. وقام المجلس باصدار قوانين تجدد لاعضائه «نظراً للظروف

---

(٢٠) لقد انزلق سياسيون عديدون (وهذا يمكن فهمه) ومراسلون أجانب (ويمكن تصور جهلهم) ومحللون=

الاستثنائية» بحيث ان النواب الذين انتخبوا عام ١٩٧٢ استمروا أعضاء منذ ذلك الوقت، وقد توفي بعضهم (١١ حزيران/يونيو ١٩٨٧) ولم يعين بديل لمن توفي. إن كل المشاريع الاصلاحية المتداولة منذ عام ١٩٧٦ (بدءاً بـ «الوثيقة الدستورية» الصادرة في شباط/فبراير من ذلك العام) تشير إلى ضرورة زيادة عدد النواب المسلمين، لكي تتم المناصفة بين الفئتين الدينيتين الكبيرتين، وهذا ولا شك أضعف الإيمان نظراً للتطورات الديمغرافية الحاصلة منذ ثلاثة عقود. وتكررت المطالبة بانشاء مجلس للشيوخ، على أن يتم تحرير مجلس النواب نفسه من القيد الطائفي، فينتخب بصورة حرة، من دون توزيع مسبق للمقاعد. ومن الاقتراحات المؤقتة تعيين عدد من النواب بدلاً عن الذين توفوا وفي سبيل تحقيق المناصفة، بانتظار أن يصبح في الإمكان انتخاب مجلس جديد. على أي حال فقد استمرت المؤسسة عبر الحرب، تشرع وتنتخب الرؤساء الواحد تلو الآخر، وتكرس استمراراً دستورياً ضرورياً، ولو شكلياً أو هشاً.

قد يكون مرد استمرار التجربة اللبنانية (حتى ١٩٧٥ على الأقل) عدم تمكن أي فئة من فئات المجتمع اللبناني من فرض غلبة كاملة على غيرها. كانت العصبية المارونية متفوقة فعلاً داخل متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ ـ ١٩١٥) وداخل دولة لبنان الكبير حتى بدء الحرب (١٩٢٠ ـ ١٩٧٥) ولكنها كانت عصبية طرية، قبلت في الدستور (١٩٢٦) وفي الميثاق الوطني (١٩٤٣) وفي تصحيح المؤسسات (١٩٥٨) بقدر لا بأس به من مشاركة الفئات اللبنانية الأخرى. لذلك كان لا بد من مكان لترجمة ميزان القوى، والغلبة الطرية، والتعاون؛ فكان مجلس النواب (والحكومة وهي أيضاً مبنية على أساس طائفي) المكان الأساسي لذلك. من هنا استمر النظام لأنه كان منذ الأساس أكثر انفتاحاً على مختلف الطوائف والمناطق والولاءات المحلية، ولو أنه لم يكن مفتوحاً بصورة كافية أمام الطبقات الاجتماعية الدنيا. ويمكن القول انه في ظل غياب مجتمع مدني مندمج حقيقة، كان النظام البرلماني اللبناني، على طائفيته، أحسن تمثيلاً من أي نظام آخر، في المرحلة الليبرالية من عمر المنطقة، لتنوع المجتمع المدني. لكن الثمن لم يكن بخساً إذ ان النظام، بتكريسه للطائفية، شجع عليها وقوى من ساعدها، ودفع الطبقة السياسية بأسرها إلى الاحتماء في كنفها. ويتساءل المرء في النهاية هل ان هذه الديمقراطية البرلمانية المقطعة طائفياً أسوأ فعلاً من نكران تنويعات المجتمع، وبالتالي نشوء ردود فعل عنيفة تقضي على النظام بأسره؟ بل ويمكن للمرء

=سياسيون (وهذا أمر أخطر) الى الاقتناع بوجهة نظر قادة الماكينات العسكرية الطائفية المسماة ميليشيات في لبنان، ان هذه الاخيرة، وبالتالي زعماءها يمثلون حقيقة آراء ومطامح الطوائف التي تمكنوا من السيطرة عليها. لكن الخلافات داخل هذه الطوائف، وهي تزداد استعراراً، تقض مضجع الذين استطاعوا ان يوهموا آخرين بأنهم الممثل الشرعي والوحيد والدائم لطوائفهم المسكينة.

أن يضيف أن تطوير تمثيل ناقص، أسهـل وأضمن من ضرب فكرة التمثيـل البرلمـاني برمتهـا واستبدالها بتمثيل نيابي «ساكن»، ملحق بالدولة. والدولة نفسها لا تقوم على فكرة التمثيـل، بقـدر ما تقـوم على مـأسسة غلبـة فئة محـدودة على المجتمـع، استطاعت أن تسيـطر على أهم المؤسسات الرسمية على الاطلاق، طالما منطق القوة هو المعيار: المؤسسة العسكرية.

الفَصْل الـرَابع

صُعود المُؤسَّسة العَسْكَرِيَّة

بينما لا يشكك مراقب في أهمية دور المؤسسة العسكرية في عملية بناء الدولة، لا سيما في الأردن وسوريا والعراق، يختلف الباحثون حول طبيعة هذا الدور في تلك العملية، وتأثيراته في المجتمع. فلقد سادت، لمرحلة، فكرة تقول إن جيوش العالم الثالث، لا سيما العربية منها، لها دور مزدوج في ايجابيته. فهي تساهم أولاً في صهر مختلف فئات المجتمع التقليدي معاً، وهي بالتالي لبنة مهمة في صرح مجتمع مدني عتيد. وهي، من ناحية أخرى، في طريقة تنظيمها الهرمية، وفي تعاملها الضروري مع وسائل التكنولوجيا الحديثة، قوة تحديث مهمة، تحمل فكرة العصرنة وتطبّقها. غير أن هذه الأفكار الايجابية عن الجيش، لم تكن لها أرضية واقعية متساوية في مختلف الدول المدروسة. لا بل ان تطبيقها العملي في بلدان كالعراق وسوريا شابه، منذ الأساس، تحفظ واسع بين الباحثين.

أولاً: العراق: عودة الى الحكم المدني؟

يمكن النظر فعلاً إلى الدولة العراقية الجديدة كنسق من العلاقات اخترقته المؤسسة العسكرية تدريجاً ثم لعبت فيه الدور الطاغي. وكان هذا الدور ينمو طبيعياً بقدر ما كانت النخبة المدنية مفككة وهزيلة، بسبب هشاشة معالجتها لعدد من التحديات التي رافقت قيام الدولة، لا سيما مسألة تثبيت حدود الدولة مع جيران طامعين بأرض العراق، والتمايزات العرقية والمذهبية في المجتمع، وقوة الروح القبلية، ونظام ملكية عقارية متخلف ناهيك عن التفاوتات الاقتصادية الهائلة، وانعدام الأخلاقية والتماسك في أوساط النخبة التي تسلمت مقادير الحكم.

عند انشاء الدولة العراقية، عام ١٩٢٠، لم يكن هناك طبعاً جيش عراقي، ولا مؤسسات مشابهة. كان هناك عدد من العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني (كانوا جميعاً

من المسلمين). ولكنهم لم يكونوا جاهزين كمؤسسة لحمل ارث الدفاع عن الحدود، وفرض هيبة دولة ناشئة. من هنا كان لا بد من اعتبار القوات البريطانية المرابطة في العراق بعد الحرب العالمية الأولى تلك المؤسسة لفترة انتقالية يكون العراق قد أوجد لنفسه فيها جيشاً. وقد أسست بريطانيا قوة رديفة، مؤلفة أساساً من جنود آشوريين، وساعدت هذه القوة في ضرب ثورة العشرين إلى جانب الجيش البريطاني. وكان عددهم نحو ألفين خلال ثورة العشرين، ولكنه تضاعف لاحقاً بسرعة، مما سمح لهم بلعب دور فعال إلى جانب البريطانيين في مواقع أخرى، لا سيما في منطقة الموصل. أما المجموعة الثالثة فكانت مكونة من الضباط الذين عملوا في الجيش العثماني أو جيش الشريف حسين، والذين توافدوا تدريجاً إلى بغداد بعد سقوط حكومة دمشق العربية. وقد قدّر تقرير للاستخبارات البريطانية (١٥/٤/١٩٢١) ان عدد الضباط العثمانيين سابقاً كان نحو ٤٥٠ ضابطاً والذين جاءوا من جيش الشريف ١٩٠ ضابطاً(١).

وتنفيذاً لمقررات مؤتمر القاهرة، افتتحت المدرسة العسكرية في تموز/يوليو ١٩٢١، وأنشئت مدرسة الضباط بعدها بثلاث سنوات، بينما بدأت أيضاً عملية ايفاد تلاميذ الضباط إلى بريطانيا والهند. ولكن على الرغم من دخول هذا الدم الجديد، بقي ضباط مرحلة ما قبل انشاء الدول مسيطرين على المؤسسة العسكرية لفترة طويلة. فمن أصل خمسين ضابطاً تدربوا في الخارج عامي ١٩٣٥ و١٩٣٦، تسلّم اثنان فقط مهام قيادية بعد عودتهم. وكان من نتائج سيطرة القدامى هذه أن الانقلاب العسكري الحاصل عام ١٩٣٦ بقيادة بكر صدقي كان بالفعل عملية تمت داخل الطبقة الحاكمة منذ ١٩٢٠، بحيث حلّ جناحها الذي بقي في الجيش مكان الجناح الآخر الذي كان قد ترك الجيش بعد انشاء الدولة للانخراط المباشر في السياسة والأعمال.

درس طربوش تكوين الفئة العليا من الجيش العراقي من خلال عينة واسعة تضم ٦١ ضابطاً كبيراً كانوا في الجيش النظامي عشية انقلاب ١٩٣٦. والصورة المتأتية عن العينة تشير في الواقع إلى ضيق واضح في المساحة الاجتماعية التي ينتمي إليها هؤلاء. ذلك أن ٩٥ بالمائة منهم كانوا من المسلمين السنة، بينما لم تكن هذه الفئة تشكل آنذاك أكثر من ٤٦ بالمائة من المجتمع. وكان ٦٧ بالمائة من مواليد بغداد، بينما لم تكن العاصمة تضم أكثر من ٨ بالمائة من سكان العراق. وكان ٨٢ بالمائة قد تدربوا في الجيش العثماني، وعملوا فيه على رغم انقضاء ١٦ عاماً آنذاك على تأسيس الجيش العراقي(٢). وتعطي هذه الأرقام صورة عن مدى التشابه

---

(١) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), p. 237.

(٢) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٢.

في هوية النخبتين المدنية والعسكرية آنذاك، كما تشير أيضاً إلى التمثيل المتواضع للمجتمع المدني من خلال نخبته العسكرية. فالمؤسسة العسكرية كانت خارج المجتمع الحقيقي إن صح التعبير، وكان دورها تالياً مواجهته. وكان ما يزيد من التباعد عدم مقدرة حكام العراق المحليين على تنفيذ أي تجنيد الزامي نظراً للمعارضة البريطانية، ولانتفاض القبائل ضد هكذا تدبير. وكان أكثر الناس عداء للتجنيد زعماء القبائل وعلماء الطائفة الشيعية، التي كانت تشعر بوضوح بمدى هيمنة النخبة السنية ذات الأصول العثمانية على الآلة العسكرية. وكان من صور هذه الهيمنة انتشار جزء واسع من القوات المسلحة العراقية في منطقة الفرات الأوسط، حيث توجد القبائل ولا وجود لأي عدو خارجي.

ذلك أن مهمة الجيش الأولى، والوحيدة فعلاً لفترة من الزمن، كانت الحرب ضد «العدو الداخلي» أي ضبط الأمن في البلاد لمصلحة النخبة الحاكمة في بغداد والمصالح البريطانية. هكذا كان دور الرديف الآشوري الذي استعملته بريطانيا أولاً ضد الأكراد ثم لضرب الانتفاضة الوطنية، ولم يساعد هذا الدور القمعي الآشوريين أنفسهم على الاندماج في المجتمع العراقي، بل زاد من ارتباطهم ببريطانيا ومن غضب الفئات الوطنية العراقية عليهم. وجاء عام ١٩٣٣ ليحمل حدثين مهمين للجيش العراقي، الأول هو اخضاع الجيش العراقي للعصابات الآشورية المسلحة في آب/أغسطس ١٩٣٣ والثاني وفاة الملك فيصل بعدها بأيام. وقد أدى الحدث الأول إلى ازدياد احترام العراقيين لجيشهم والثاني إلى انتهاء دور العرش العراقي كقوة أساسية لادارة تناقضات النخبة الحاكمة. ولقد تلت هذين الحدثين شهور طويلة من الاضطرابات القبلية/الطائفية في منطقة الفرات الأوسط لم يستطع الحكم مواجهتها وضبطها بسبب تزايد الانقسامات والطموحات الذاتية بين أعضاء النخبة المدنية، وعدم تمكن الملك الجديد غازي من فرض إرادته.

ذلك أن قيام الجيش العراقي ارتبط بمهام أي جيش (الدفاع عن الوطن) وبمهمة داخلية لم يأنف المسؤولون عن التعبير عنها بوضوح. صحيح أن البيان الأول لانشاء الجيش (١٩٢١/٦/٢٢) يتحدث فقط عن «حفظ كيان البلاد ودفع الطوارىء العدوانية عنه». ولكن بيان الحكومة العراقية الثانية (١٩٢١ ـ ١٩٢٢) يحدد مهام داخلية للجيش الوليد اذ جاء فيه: «لما كانت المملكة العراقية تحتاج إلى جيش وطني **يلم شعثها داخلاً** ويدافع عن كيانها خارجاً، ولا يمكن بقاؤها إلا بهذا السور الحي... لتكون المملكة العراقية في أمن من الطوارىء، والحوادث المستقبلة **وسكون من الغوائل والمشاكل الداخلية**» (التشديد منا). وسيتضح دور الجيش في اللعبة السياسية الداخلية في مبادرة علماء الشيعة لرفض التجنيد الاجباري إما لأنه يزيد من امكانات السلطة في بغداد، أو لأنه يدكّ أسس النظام القبلي الواسع في الفرات الأوسط. ولّما بدا أن الشيعة وحدهم يعارضون التجنيد الإلزامي قام نائب اربيل الكردي يقول (مؤكداً ما أثاره مشروع التجنيد من

انقسامات داخلية): «ان بعض الناس يظن أن المخالفين للتجنيد الاجباري هم اخواننا الشيعة فقط، وأني آسف لغفلة هذا البعض عن حقيقة راهنة لم يشعر بها حتى الآن، وهي أن الأكراد مخالفون للتجنيد الاجباري»[3]. وليس من الصدف فعلا أن يستعمل الجيش بعدها لضرب محاولة الشيخ محمود العصيان في منطقة السليمانية، ثم لضرب محاولات الآشوريين الانفصالية.

وقد يكون الملك فيصل الأول أوضح الساسة العراقيين في رؤيته لدور الجيش، فلقد كتب في المذكرة الشهيرة التي وزعها على بعض السياسيين قبل وفاته بأسابيع، أنه يرى في الجيش «العمود الفقري لتكوين الأمة». ويضيف فيصل: «إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الحاضر الذي سوف نتطلبه منه بعد اعلان الخدمة العامة. أما ما سأطلبه منه الآن هو أن يكون مستعداً لاخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد في منطقتين بعيدتين عن بعضهما»[4]. وعندما اندلع عصيان القبائل عام ١٩٣٥، طلب من الجيش مجدداً أن يتدخل، وهو سيطيع الأوامر فعلاً ولكن بعد تردد. هذا التردد برّره رئيس الأركان بصورة تتركّز حصراً في ميزان القوى الداخلي في العراق وموقع الجيش منه، اذ يقارن رئيس الأركان العملية الجديدة المطلوب منه تنفيذها بعملياته السابقة على الشكل التالي: «تختلف هذه الحركة عن الحركات التي جرت سابقاً ضد الشيخ محمود (السليمانية) والشيخ أحمد البرزاني والآشوريين، من حيث تأثيرها على الرأي العام، وعطف بعض الجماعات عليها. ففي الحركات ضدالآشوريين، كان الرأي العام بأجمعه يؤيد الحركة. أما في هذه الحركة فالقتال سينشب ضد قبائل كثيرة النفوس، وان البعض من علماء الجعفرية في النجف يشجعها، وثلاثة من الأعضاء في مجلس الأعيان من مؤيدي هذه الحركة»[5]. هذا التحليل الواقعي (والمدعّم بارتباط شقيق الهاشمي نفسه بالعصيان في مطلعه) ان يدل على شيء فعلى ان المهام الداخلية للجيش كانت واضحة، وكان له أن يراقب ميزان القوى، وكان له تحليل سياسي خاص لهذا الميزان، لن يلبث أن يتحول إلى دور فاعل لا إلى تحليل فحسب.

في هذا الجو، حصل انقلاب بكر صدقي الذي حظي بعد نجاحه على الأقل، بتأييد عدد من الأطراف المتعضين من تناقضات السياسيين وعجزهم: الملك نفسه، المفوض السامي البريطاني، وبعض الأحزاب والجمعيات الوطنية بما فيها جمعية الأهالي. لكن الانقلاب لم يحدث أثراً يذكر في الحياة السياسية العراقية، ذلك أن الجناح العسكري من النخبة، كان يعيش تناقضات ومطامح وخلافات وحدود الجناح المدني منها. وبقيت هيمنة العاصمة على الحياة السياسية قائمة من خلال أسماء جديدة نسبياً، ولكنها ضحية القيود نفسها كجعفر أبو التمّن أو كامل الجادرجي أو حكمت سليمان ويوسف عزالدين. وخلال

---

(٣) الاقتباسات نقلاً عن: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ط ٥، ١٠ ج (بيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ١، ص ٢٧، ٧٠ و١٠٢.

(٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢٠.

(٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ج ٤، ص ٧٤.

عمر الحكومة الانقلابية القصير (عشرة أشهر ونصف) لم يحصل أي أمر يمسّ حقيقة بتركيبة السلطة.

ولكن الجيش كان قد دخل السياسة بقدر ما كانت السياسة قد بدأت تنخر في صلب المؤسسة العسكرية. فبعد بكر صدقي تكاثرت التحالفات والتحالفات المضادة التي كانت تضم عسكريين إلى جانب المدنيين. وبقدر ما كان الضباط يبدون استعداداً للعب دور سياسي بقدر ما كانت الحكومات المتتالية تعمل «تطهيراً» في المؤسسة العسكرية من الضباط المؤيدين للحكومة التي سبقت، حتى جاء انقلاب رشيد عالي الكيلاني يحمل تورط العسكريين في السياسة إلى مستوى لم يعد مقبولاً من البريطانيين الخائفين آنذاك من ميول مؤيدة لألمانيا لدى الانقلابيين. فكانت مواجهة حاسمة خرج منها الجيش العراقي مهزوماً، وعاد دوره هامشياً إلى حد بعيد حتى عودة العسكر إلى السلطة مع عبدالكريم قاسم.

والواقع أنه على خلاف الأردن حيث استعمل البريطانيون المؤسسة العسكرية لصهر العناصر القبلية وتعبئتها لمصلحة السلطة، بقيت المؤسسة العسكرية العراقية لفترة طويلة تمثّل الشريحة الاجتماعية الحاكمة ووسيلة بيد الملك في مواجهة القبائل، وبصورة أقل وضوحاً أداة للنخبة الحاكمة لمواجهة أي تحد ذي لون شيعي واضح. وداخل النخبة كان لياسين الهاشمي (ضابط سابق) موقع مهم بين الضباط، بينما حاول الثنائي نوري السعيد/جعفر العسكري (كلاهما ضابط سابق) مواجهة هذا الموقع من خلال مجموعة أخرى من الضباط. غير أنه مع انقلاب بكر صدقي والانقلابات المتتالية، انقلب السحر على الساحر، وأصبح الجيش يسعى إلى دور اللاعب لا إلى دور الأداة في اللعبة السياسية. ولكن دخول الجيش السياسة فضح أيضاً هشاشة الاندماج الاجتماعي داخله، إذ ان انقلاب ١٩٣٦ كما أشار بطاطو(٦) كان كردياً ـ عراقوياً بينما لعب القوميون العرب دوراً أساسياً في انقلابات ١٩٣٧ و١٩٣٨ و١٩٤١(٧).

لكن أحداث ١٩٤١ ولجوء الوصي الواضح للبريطانيين ليساعدوه ضد أبناء شعبه، أدت إلى تغيّر جوهري في بنية الجيش. يشير بطاطو نقلاً عن محمود الدرّة أن الجيش كان يضم (عام ١٩٤١) ١٧٤٥ ضابطاً و٤٤ ٢١٧ رجلاً. لكن الأحداث، ومن ثم سياسات

---

(٦) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 29.

(٧) والواقع ان بكر صدقي (الكثير الشرب، المتزوج من غانية ألمانية، والمحدود الثقافة) لم يكن افضل مثال على البديل العسكري للسلطة المدنية. كان هناك فعلاً تسرّع في قفز الضباط الى السلطة بعد عدد قليل من العمليات الداخلية القمعية الناجحة. وكانت البلبلة تحكم الموقف من السياسيين ومن العرش. فلقد قام الانقلابيون بقتل وزير الدفاع، ولكنهم جاءوا بسياسي تقليدي لرئاسة الحكومة وسمحوا لآخرين بانتقاد تدخل الضباط في الشؤون السياسية. وعندما قتل بكر صدقي في ١١ آب/ اغسطس ١٩٣٧، لم يحصل رد فعل حقيقي على الاغتيال، بل بدا لفترة ان الامور عادت الى طبيعتها بعد فاصل مزعج، وكثر التركيز في الصحافة على اصول صدقي الكردية.

السلطة المعادية للجيش والتي انتقلت إلى فكرة التحالف مع القبائل ضده، أدت إلى مواقف انتقامية من المؤسسة العسكرية، منها احالة أكثر من ثلثي الضباط على التقاعد وتسريح اعداد واسعة من العسكريين وعدم شراء أسلحة ومعدات(٨). ولم تتغير هذه السياسة في جوهرها حتى عام ١٩٥٨ باستثناء تحسينات متواضعة في أحوال الضباط بعد حصول انقلاب ١٩٥٢ في مصر وخوفاً من تكراره في العراق. والواقع أنه بعد ١٩٤١ تبنت الأسرة والنخبة الحاكمتان الموقف البريطاني الرافض لمشاريع فيصل انشاء جيش وطني والمتسامح مع الاستقلالية الذاتية للقبائل المسلحة.

من هنا مقدرة المعارضة على الدخول في الجيش. بدأ الشيوعيون الاهتمام بالمؤسسة منذ عام ١٩٣٥ وفقاً لإحدى وثائقهم(٩) ودخل عسكريون في الحزب في بغداد ثم في منطقة كركوك، وتزايد عددهم بعد انقلاب ١٩٣٦ حتى وصل إلى ٤٠٠ عسكري في تشرين الثاني/نوفمبر عند اكتشاف أمرهم ومحاكمة بعضهم. غير أن ما تبقى من الجيش بعد سنوات من التطهير المنظم كان موالياً للسلطة التي سوف تستطيع الاتكال عليه لمواجهة انتفاضة ١٩٥٢ الشعبية. فقد قبل رئيس الأركان نور الدين محمود مهمة قمع الانتفاضة وحصل على رئاسة الوزارة ثمناً، بينما حصل زملاؤه الضباط على بعض التحسين في أوضاعهم المالية(١٠). ولاحقاً استعمل الجيش مجدداً لقمع انتفاضة النجف (١٩٥٦).

لكن هذا الجيش المراقب والمضطهد إلى حد كبير سيقوم بانقلاب ناجح عام ١٩٥٨.

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٠. انظر ايضاً: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٦، ص ١٨٠ وما بعدها حيث يورد الدرة تفاصيل اضافية، عما قام به الانكليز لاضعاف الجيش العراقي «اذ كان من العسير عليهم **الغاؤه** دفعة واحدة».

(٩) Batatu, Ibid., p. 445.

(١٠) من غير الواضح هل ان الوصي عبد الاله هو الذي قرر، او نور الدين محمود، الا تكون الحكومة مؤلفة من ضباط باستثناء رئيسها. وقد احتفظ نور الدين محمود بوزارتي الدفاع (بالأصالة) والداخلية (بالوكالة) بينما توزع سياسيون تقليديون الحقائب الأخرى. وكان أول اعمال الحكومة، كعادة هكذا حكومات، اعلان الاحكام العرفية، بما فيها منع المظاهرات ومنع حمل السلاح «وغلق» الاحزاب السياسية وتعطيل الصحف. لكن الوصي لم يكن متأكداً من ولاء قيادة الجيش للعرش فخاف من حركة انقلابية وأسرع بسحب الجيش الى الثكنات فور قمع التظاهرات ثم قام (عملياً) بإقالة نور الدين محمود بعد ذلك بشهرين، على الرغم من استساغة رئيس الاركان لمسؤولياته السياسية وتردده بالتخلي عنها. عن هذه الحكومة القصيرة العمر، العسكرية الرأس، المدنية الأطراف، انظر: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ٨، ص ٣٣٧ - ٣٥٧.

والظاهرة مفيدة للمراقب، ان في دور الجيش القمعي الناجح (مؤقتاً)، أو في ارتياب السلطة السياسية في انفتاح شهية الضباط لممارسة السلطة او في استمرار القرارات العسكرية بعد زوال الحكومة التي اتخذتها. فهذا رئيس حزب الاستقلال، محمد مهدي كبه يذكّر المسؤولين ببعض المعطيات المبدئية: «لقد ادخل الجيش في هذا المعترك السياسي، وانيط منصب رئيس الوزراء السياسي لرئيس اركان الجيش، الموظف الذي يفترض فيه ان يكون تابعاً لهيئة الحكومة وليس رئيساً لها. فكانت سابقة أخطر بكثير من السوابق التي كان يبدي بعض الساسة تخوفهم منها»، المصدر نفسه، ج ٩، ص ١٤.

مـا الذي دفعـه إلى ذلك؟ عنـاصر عدة، أهمهـا على الأرجـح كونـه يمثـل تلك الشرائح الوسطى والفقيرة من المجتمع العـراقي التي رأت بلدها يسـير في ركب الاستعمار الـبريطاني، بينما كامل المنطقة تسير في اتجاه التحرر الوطني. ذلك أن الاتجاه الغالب بـين انقلابيي ١٩٥٨ كان عروبياً لا سيما أولئك الذين كانوا في طليعة العمل العسكري السري للإطـاحة بـالنظام حـول رفعت الحاج سري ورجب عبـدالمجيد. من الصعب فعـلاً ايجاد أسبـاب حـاسمـة في تكـوين الجيش أو إدارته. فـالذي يميـز الانقلابيـين لم يكن فكرهم أو مـآخذهم المهنيـة عـلى النظام، بقدر ما كان استياؤهم من السياسات التي اتبعها نوري السعيد خـلال الخمسينات. لم يكن هـذا الاستياء يميـزهم عن عـامـة الشعب، ولكنهم كـانـوا يملكـون القـدرة والتنـظيم الضروريين لأخذ المبادرة. وكان رد الفعل الشعبي عفوياً في تأييده الساحق لهم، وانتقام أهل بغداد الشرس من رموز النظام البائد.

وتم الانقـلاب فعـلاً وسط الفئـات التي تعـطي السلطة شرعيتهـا. فلم يـطغ عـلى الانقلابيين لون كردي كما مع بكر صدقي ولا لون شيعي كما في أحـداث النجف. فالمجلس الأعلى للضباط الأحرار كان يضم ١٥ ضابطاً كلهم من أب عـربي و١٣ منهم من السنة و١١ منهم من مواليد بغداد. كان لونهم إذاً عربياً /سنياً /بغدادياً ومن هنا مصداقيتهم «الوطنية» في ازاحة نظام هو أيضاً كان ذا وجه عربي/ سني/ بغدادي. إنمـا الفارق الكبـير، إلى جانب الاتجـاه السياسي طبعـاً، كـان في الأصـول الـطبقيـة. فعبـدالكـريم قـاسم كـان من أصـول متواضعة، بينما كانت أصـول الآخرين اجمـالاً متوسـطة الحال، إذ ان أبـاءهم كانـوا ضباطـاً صغاراً أو موظفين أو تجاراً صغاراً (باستثناء عضوين).

أدى نجاح الانقلاب إلى تبدل أساسي في وظيفـة المؤسسة العسكـرية، اذ انتقلت من دور المحافظة على النظام وأداة للقمع تستعمل من حين إلى آخر، إلى تكوين العمود الفقـري للنظام الجديـد. لكنه كـان عموداً هشـاً. أولاً، بسبب تناقضـات المجموعـة الانقلابيـة التي سوف تؤدي بسرعة إلى طرد عبدالسلام عارف ومجموعته، ثم إلى محاولة انقلابية انـطلاقاً من الموصل. وثانياً، لأن تحالف قاسم مع الشيوعيين سمح لهؤلاء بـالتغلغل في صفـوف الجيش، وتكـوين قوة ضـاغطة من داخله[11]. وثـالثاً، لأن العسكـريين بـدأوا بالتنـافس على المـواقـع القيادية، لا سيما وأن عدداً من الضباط المؤيدين لقاسم بدأوا بدخول الحكومات كوزراء. ثم ان قاسماً اضطر للقبـول، كتنازل للشيـوعيين، بـانشاء نـوع من الحرس الشعبي سيـطر عليه الشيوعيون، لحماية النظام مما خلق نوعاً من الازدواجية في القوات المسلحـة، لن تزول بعـده بسهولة.

---

(١١) لا سيما من خلال جلال الأوقاتي، وصفي طاهر وهاشم عبد الجبار. Batatu, Ibid., p. 891.

لكن انقلاب ١٩٦٣ أوضح للعيان هشاشة الوحدة داخل القوات المسلحة، وأثبت أيضاً أن التوجهات السياسية لا تخلو من التلوينات الطائفية. برز واضحاً أولاً أن احياء بغداد السنية كانت أقرب إلى انقلابيي ١٩٦٣ منه إلى نظام قاسم. كما تبين أن كل أعضاء مجلس قيادة الثورة العسكريين بلا استثناء هم من السنّة. وأثبت انقلاب ١٩٦٣ أيضاً أن للعسكريين طموحات سياسية لا يستطيع حزب البعث، وكان آنذاك بقيادة علي صالح السعدي، الحد منها. ولم تنجح محاولة البعث (كما لم تنجح محاولة الشيوعيين قبله) انشاء حرس وطني تحت سيطرته، يعدّل التوازن مع العسكريين لمصلحة الحزب. فما لبث منذر الونداوي، رئيس الحرس (البعثي) ان أقيل، وما لبث العسكر أن اخرجوا البعث من السلطة الجديدة.

باستمرار، وجدت السلطة العسكرية العراقية نفسها في علاقة معقدة مع الأحزاب التي تؤيدها. كان على عبدالكريم قاسم أن يقبل بنمو الحزب الشيوعي، وأن يحد منه في آن معاً. وكان على عارف أن يتعامل مع البعث لفترة، ثم يضربه بعد حين. فالعسكر العراقي لم يكن في وضع يسمح له بالحكم فعلاً خارج المجتمع المدني، والأحزاب العراقية، وشرائح نشطة من سكان المدن. وكان على النظام أن يقبل لحمايته من عسكريين آخرين طموحين، بانشاء جيش خارج الجيش، أو «جيش أبيض». وهذا كان دور «الحرس الجمهوري» أيام الأخوين عارف.

لكن حكم العسكر في العراق أصبح بيروقراطياً للغاية، فلا المؤسسة العسكرية زاد نشاطها فعلاً ولا حكم الأخوين عارف على التوالي استطاع أن ينشىء كاريزما شعبية حقيقية. من هنا قد لا يكون بعيداً عن الحقيقة حكم بطاطو القاسي «لقد أمسى واضحاً أن الضباط، بدخولهم في السياسة وانقساماتهم إلى شلل، لم يخربّوا جهاز الحكم ويزيدوا من اللااستقرار السياسي فحسب، بل انهم خففوا أيضاً من فعالية الجهاز العسكري. ثم ان الضباط من حيث انهم كونوا فئة محظوظة، عزلوا أنفسهم عن عامة الناس»[١٢]. ناهيك طبعا عن تكرار اتهام الضباط بقبول الرشوة من التجار والصناعيين لا بل من المصالح الأجنبية. إلى أن سقط نظام الأخوين عارف من خلال انقلاب في داخل السلطة، ما لبث أن أدّى إلى انقلاب داخل الانقلاب حمل حزب البعث مرة ثانية إلى السلطة.

لقد أكّد النظام العراقي الجديد أن السلطة قد عادت، بعد عشر سنوات من الحكم العسكري المتواصل، إلى المدنيين، من خلال حزب البعث. لكن هذه المقولة ليست صحيحة فعلاً، فمجلس قيادة الثورة كان مؤلفاً أساساً من خمسة عسكريين لم ينضم اليهم

---

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦٦.

مدنيون الا بعد سنة وأربعة أشهر من فوزهم بالسلطة. وقد قام حزب البعث بتنسيب منظم لأعضائه للمؤسسة العسكرية برتبة ملازم أو برتبة عسكرية عالية، كما حصل لصدام حسين نفسه. وقد دخلت العصبوية المحلية واستقرت في المؤسسة العراقية، كما في مثيلتها السورية في الستينات، إذ استطاع أبناء الرمادي أيام الأخوين عارف ضرب مجموعة الموصل التي كان يتزعمها عبد العزيز العقيلي الى أن قام «التكارتة» بازاحتهم جميعاً عن السلطة. وكان في قيادة الثورة عام ١٩٦٨ خمسة عسكريين منهم ثلاثة من أبناء تكريت (أحمد حسن البكر وحردان التكريتي وحماد شهاب).

أدّى «تبعيث» الجيش العراقي فعلا إلى تقليل محسوس لامكانات انقلابه على السلطة القائمة، التي قامت إلى جانب هذه العملية الحثيثة، بانشاء ميليشيا شعبية تابعة للحزب. لم يكن هذا اختراعاً بعثياً طبعاً، ولكن هذه الميليشيا التي لها سوابق عام ١٩٦٣ في بغداد حيث شكلت قوة صغيرة تدعم الحزب، تطورت في السبعينات لتصبح «جيشاً شعبياً» موازياً للجيش النظامي، فيه آلاف عدة من النساء، وسيطرة الحزب عليه مطلقة. ويؤكد العراقيون أن عدد أفراده كان يتعدى نصف المليون يوم اندلاع الحرب مع ايران.

مع مطلع السبعينات كان على هذا الجيش أن يدخل، للمرة الأولى، فعلاً، حرباً ضروساً مع ايران. ليست مسألتنا هنا تقويم نجاح الجيش العراقي في تأدية دوره. غير أن عدداً من الملاحظات يبدو ضرورياً، ولو أن الحرب ما زالت رحاها دائرة بينما نكتب هذه الأسطر. لقد ظهر جلياً أن المؤسسة العسكرية العراقية لم تنقسم على نفسها، لا في مرحلة المد العراقي ولا في مرحلة الجزر التي تبعتها. لقد تكررت التنبؤات بأن الجيش سوف ينقسم، أو يرفض متابعة الحرب أو حتى ينقلب على القيادة في بغداد. بعد مرور ست سنوات على بدء الحرب لم يحصل من هذا الكثير. لقد حصلت حالات من الفرار كثيرة، لا سيما بين الأكراد وأحياناً من الشيعة. كما لاحظ مراقبون عديدون ضعف المعنويات داخل الجيش وأعطوا أمثلة مقنعة على ذلك. وحصلت حركة اعدامات لضباط كبار في أكثر من مرة وتأكد الخبر ولو أنه بقي من الصعب تحليل أسبابه الحقيقية. لكن كل هذه الظواهر بقيت محدودة، ولم تتعرض وحدة الجيش فعلاً لانتكاسة كبرى، رغم تغيّر مجرى الحرب.

وإذا كان التحدي الاسلامي هو الأقوى في العراق (وهذا أمر قابل للجدل) فقد يجد الجيش العراقي على طريقه. فالتنافر بين التيارات الدينية والطائفية وبين الجيش قديم قدم الكيان، بدءاً بقضية التجنيد، ومروراً باقتحام الجيش المناطق الفراتية العاصية وبسيطرة «القوميين» على احداث الاربعينات. لذا فليس من العجب أن تكون الحركة الإسلامية معادية للجيش، ممثلاً بايران، وتذكراً لاستعماله ضدها في أحيان كثيرة لا سيما خلال تظاهرة ١٩٧٧ الشهيرة بين النجف وكربلاء. لذا يأخذ أحد كتاب التيار الاسلامي على هذا الجيش

«طفيليته وغربته عن الشعب العراقي والأمة الاسلامية وارتباطه بالدوائر الاستعمارية خصوصاً وأنه لم يكن نابعاً من جيش وطني ثوري. . . بل نابتاً في أحضان جيش معاد للثورة طائفي ورجعي ومرتزق للاستعمار». هذا عن المرحلة الملكية، وعلى الرغم مما قام به الجيش العراقي منذ ذلك العهد البائد، فإن نظرة المتدينين له لم تتغيّر كثيراً، ان اعتبرنا ما يسوقه الكاتب نفسه ممثلاً لعموم التيار. فهو يذكر أن عدداً من الضباط الشيعة استمزجوا رأي المرجع الشيعي الأعلى في القيام بحركة انقلابية غداة هزيمة ١٩٦٧ لكنه لم ينصحهم بالاقدام عليها. ذلك أنه، حسب تعبير الكاتب، فإن النظام القائم منذ ١٩٦٨ «هو عبارة عن الجيش ليس الآ. . . فالجيش يشكّل قاعدة النظام الأساسية». والاستنتاج الذي يسوقه الكاتب هو أن لا خلاص من خلال الجيش (أي من خلال اختراقه) بل هو يخلص للقول: «إذا أردنا أن نقوم بالثورة، فلا بد أن نعزل الجيش عنها ونبعده عن التدخل في المجتمع وفي السياسة وفي عملية التغيير»[١٣].

من ناحية أخرى يصعب القول ان القيادة السياسية ستكون قادرة على مواجهة مرحلة ما بعد الحرب بدون الأخذ بعين الاعتبار دور المؤسسة العسكرية خلال الحرب. ذلك أن التضحيات تؤدي إجمالاً إلى المطالبة بمسؤوليات. إلا أن وضع الجيش سوف يتأثر بنتيجة الحرب، وبهوية القيادة السياسية غداة انتهائها، وباستمرار الخطر الخارجي على العراق أو بانتفائه. لكن هذه المتغيرات لا تمس واقع اضطرار القيادة السياسية للقبول بمتطلبات مؤسسة عسكرية متورطة في حرب، وهي متطلبات تؤدي إلى انتزاع قدر كبير من الصلاحيات العادية للسلطة.

ثانياً: الأردن: المثال المعاكس

في الأردن لم تنفك المؤسسة العسكرية تلعب دوراً أساسياً في الدفاع عن النظام القائم. وضع البريطانيون الأساس للجيش الأردني قبل تسلّم الأمير عبدالله شؤون البلد، إذ كانوا أنشأوا وحدة عسكرية صغيرة بقيادة الكابتن بيك، تحولت بعد نشوء الامارة إلى نواة للجيش بقيادة الضابط نفسه، وأصبحت تضم ٧٥٠ رجلاً معظمهم من بقايا الجيش العثماني أو من مصر. وكان جل اهتمام هذه القوة ردع القبائل عن المس بالأمن، لا سيما السرحان في الشمال والحويطات في الجنوب[١٤].

غير أن ضابطاً بريطانياً ثانياً، غلوب باشا، غيّر تماماً سياسة الانتماء إلى الجيش، إذ

---

(١٣) احمد الكاتب، تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠ (طهران: دار القبس الاسلامي، ١٩٨١)، الاقتباسات ص ١٣٩، ٢٢٢ و٢٥٠ على التوالي.

(١٤) المرجع الأساسي عن الجيش الاردني على الاقل في مراحله الأولى يبقى:

Panayiotis J. Vatikiotis, *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957* (New York: Praeger, 1967).

اتصل بالقبائل وأقنعها بالانخراط في الجيش، فتغيرت هوية الجيش الصغير من مدينية إلى قبلية في فترة قصيرة بعد تغيّر سياسة التطويع عام ١٩٣٠. وهكذا تم انشاء عقد سياسي - اجتماعي بين العرش والقبائل سوف تتثبت أهميته عاماً بعد عام. وساهم الجيش الصغير في حرب فلسطين الأولى. وبعد استيلاء الأردن على الضفة الغربية، بدأ دخول الفلسطينيين في الجيش الأردني بصورة واسعة، غير أن نسبتهم في الجيش بقيت دون نسبتهم في السكان، ولم تقم السلطة بتسليمهم أيّاً من المناصب العسكرية الحساسة العليا. بل ان الملك حسين كان أقل حماسة لادخالهم الجيش من الجنرال غلوب. وارتفعت نسبة الفلسطينيين لتصل إلى ٤٠ بالمائة من عديد الجيش الأردني عام ١٩٧٠. وقد أصيب هؤلاء العسكريون باحراج شديد عند بدء المواجهة الواسعة بين الجيش الأردني الذي ينتمون إليه والمنظمات الفلسطينية التي تضم أبناء شعبهم. وبينما حاذرت السلطة وضعهم في مواقع قتالية حساسة، دعتهم المنظمات إلى ترك الجيش ومساندتها، وبالفعل انتقل حوالى ٥ آلاف فلسطيني من الجيش الأردني إلى صفوف منظمة التحرير، وأصبح بعضهم بارزاً في المنظمة لاحقاً. ولكن الأكثرية بقيت ملتزمة بالجيش. غير أن احداث ١٩٧٠ (أو «أيلول الأسود») أدت فعلاً إلى هبوط نسبة الفلسطينيين في الجيش إلى مستوى متدنٍ (١٥ بالمائة خلال السبعينات) قبل أن تعود فترتفع بعض الشيء (٣٠ بالمائة تقريباً في أواسط الثمانينات). وقد أدت هذه الأحداث أيضاً إلى مزيد من الشكوك في ولاء الفلسطينيين للجيش، وتالياً إلى مزيد من السياسات القاضية بعدم تسليمهم وحدات أساسية فيه.

وبصورة مشابهة لوضع الموارنة في الجيش اللبناني، يمكن الجزم أن شرق الأردن يسيطر عملياً على مقدرات الجيش الأردني. وقد نشأت في شرق الأردن عائلات عسكرية بارزة لا سيما آل المجالي، وعدد من العائلات القبلية من الحويطات وبني حسن وبني صقر. ويتميز الجيش الأردني اجمالاً بولاء متين للعرش وببسالة مشهود له فيها في القتال، لا سيما خلال حرب ١٩٦٧. وككل الجيوش، قد يرى العسكريون أن مرتباتهم ضئيلة فيعبرون عن ذلك بطريقة أم بأخرى (حصل ذلك مثلاً في معسكر الزرقاء عام ١٩٧٥). وقد ينتقد العسكريون، في الأردن كما في غيره من البلدان، عدم تمكن القيادات المدنية من تسليح الجيش تسليحاً متقدماً، وهذا أيضاً أمر عرف من حصوله في الأردن، لا سيما بعد رفض الكونغرس الامريكي المتكرر تأمين وسائط دفاع جوي وطائرات للجيش الأردني.

لكن أموراً أخطر تبدو ضرورية لكي ينتقل جيش ما للعصيان، أو لكي ينقلب على السلطة. كاد ذلك يحصل عام ١٩٥٧ بعد انتصار التيار الوطني في الانتخابات النيابية، وسريان التيار الناصري في كامل المنطقة وكان الملك لم يتجاوز الحادية والعشرين من عمره. فقد نشأت في الأردن مجموعة عسكرية من «الضباط الأحرار» بقيادة رئيس الأركان علي أبو نوار، وهو من السلط. وفي ٨ نيسان/ابريل ١٩٥٧ قامت الكتيبة الأولى من المدرعات

بتطويق عمان. فرد الملك باقالة حكومة سليمان النابلسي، ثم قام في ١٣ التالي بالذهاب شخصياً نحو الوحدات العسكرية لنفي الشائعات حول وفاته، ولاحراج أبو نوار الذي كان ما زال متظاهراً بالولاء للعرش. فانقلب الوضع برمته، واستطاع الملك اعادة السيطرة على الوضع ومنع الانقلاب من الحدوث.

غير أن الصعوبات التي لاقاها الانقلابيون في تعبئة العسكر ضد العرش كانت دليلاً على مدى تعلق العسكر بالملك. وقد حارب الجيش الأردني عام ١٩٦٧ وخسر المعركة، لكنه لم ينقلب على الحكم الذي دفعه إلى القتال إلى جانب الجيشين المصري والسوري. بل انه بعد ثلاث سنوات على هزيمة ١٩٦٧ المرة، قام الجيش بالدفاع الحاسم عن الملك صبيحة ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ حين هاجمت فرقة المشاة الأولى وفرقة المدرعات الرابعة العاصمة الأردنية، بعد أن كان مقاتلو المنظمات الفلسطينية قد تمكنوا من أحكام سيطرة شبه كاملة عليها. فاستعادها الجيش للملك في عملية دموية قاسية، تضمنت إلى جانب اعادة احتلال عمان، عملية مواجهة مع فرقة مشاة سورية دخلت الأردن صبيحة ٢٠ أيلول/سبتمبر من خلال مدينة الرمثا. لكن رفض السلاح الجوي السوري المشاركة في قتال الأردنيين، ومجموعة من الضغوط الأمريكية على سوريا، واعلان الجيش العراقي المرابط في الأردن حياده أدت جميعاً، إلى جانب ولاء الجيش الأردني للسلطة، إلى تفوق العرش في مواجهته الفلسطينيين. فانسحبت الوحدة السورية، واستطاعت الفرقة الأردنية الثانية من الدخول إلى اربد بعدها بأيام، بينما تم الاستيلاء الكامل على العاصمة في أواخر شهر أيلول/سبتمبر. بعدها بدأت حرب استنزاف لبقايا القوات الفلسطينية انتهت بمعركة حاسمة في منطقة عجلون الجبلية بدأت صباح ١٣ تموز/يوليو ١٩٧١ ودامت أربعة أيام منتهية باعادة نشر الجيش الأردني على كامل أراضي شرق الأردن.

وهكذا أثبت الجيش الأردني في ١٩٥٧ كما في ١٩٧٠ في الآن نفسه، عمق ولائه للنظام ودوره الأساسي في حمايته. وهذا أمر لم يستطع الهاشميون الحصول عليه في العراق المجاور لأسباب معقدة تتعلق ببنية المجتمع العراقي، وهوية المنخرطين في الجيش، ومدى الولاء في المجتمع لشخص العاهل، ناهيك عن نوعية المحيطين بالعرش من الوزراء والمستشارين. وقد حمل هذا الولاء على محاولات متكررة لجعل الجيش الأردني يلعب دوراً خارج الحدود. ففي عام ١٩٤١ استعمله البريطانيون بنجاح في معركتهم لضرب انقلاب رشيد عالي الكيلاني ولاعادة الوصي عبدالاله إلى السلطة. وقد ساهم الجيش الأردني في الدفاع عن استقلال الكويت عام ١٩٦١ ضد مشروع قاسم لضمها إلى العراق، وبمساندة الملكيين في اليمن، وبمساعدة السلطان قابوس في عمان للقضاء على الثورة المسلحة ضد حكمه عام ١٩٧٥ في جبال ظفار. وبصورة أوسع ساهم الجيش الأردني في تدريب عدد كبير

من عسكريي الخليج. فخلال عشر سنوات (١٩٧٢ ـ ١٩٨٢) أرسل الأردن ١١٥٠ من عسكرييه في مهمات تدريبية في الخليج، كما تدرّب في المرحلة نفسها ٩٠٠٧ عسكريين خليجيين في الأردن(١٥). وفي نهاية السبعينات، أطلقت فكرة انشاء «قوة تدخل سريع» أردنية لمواجهة الطوارىء خارج الحدود لا سيما في الخليج، لكنها لم تدخل حيّز التنفيذ فعلاً، ربما بسبب معارضة اسرائيل.

الجيش يحمي العرش؟ نعم ولكن أين ذلك من المجتمع المدني بأسره؟ كما في العراق، كان الجيش الأردني في أيام المملكة الأولى يتألف من بضع عشرات من مؤيدي الهاشميين (من غير الأردنيين)، وكما في العراق فقد دخل معظم هؤلاء بسرعة الحياة المدنية ليحل مكانهم أبناء البلد. وليس من الصدف أن يكون مؤسس الجيش الأردني جون غلوب قد عمل سنوات وسط قبائل العراق قبل انتقاله إلى الأردن. فالمنطق البريطاني سينتقل مع الرجل، من العراق إلى الأردن، وهو منطق موازنة المدن (حيث التيارات السياسية المختلفة) بعصبية ريفية موازية وخارجية، وذلك من خلال استقطاب زعماء القبائل واسترضائهم وتدعيم نفوذهم على أبناء قبيلتهم. وهكذا، بدلاً من أن يُعطى ابناء المدن وسيلة عسكرية لزيادة نفوذهم على الريف، حسب المنطق العثماني في العقود الأخيرة من السلطنة، أصبح الهدف خلق نوع من التوازن بين الريف والمدينة، من خلال تحالف «الدولة» (أي العرش وحماته البريطانيون) مع الريف، وهو أفقر وأقل تنظيماً، وأقل نفوذاً، وما هو أهم مما سبق، أقل تسيّساً.

بكلمة أخرى، كان الجيش خارجياً عن المجتمع المسيّس. كان غلوب يقول لأهل المدن والقرى ان أفضل الوسائل لردع القبائل هو توظيفها في خدمة الدولة، وكان من جانب آخر، يقول للبدو ان أفضل وسيلة لترسيخ موقعهم في الكيان هو في خدمة الدولة. وشجّع هذا المنطق التنافس بين القبائل لتحديد من التي سوف تكون لها الأرجحية في الدولة العتيدة. وسرعان ما سيطرت قبائل الجنوب، لا سيما الحويطات، على الجيش. وكانت هذه السيطرة أمراً مخيفاً للجميع، بمن فيهم الضابط بيك نفسه الذي كان يعارض سياسة بلده المؤيدة للقبائل. وبدا أن سيطرة البريطانيين على الجيش هي الضمانة الوحيدة ضد تحوله الى قوة قبلية مشرذمة خطرة. بل بدا أحياناً ان البريطانيين قد أوجدوا مصدر خطر اضافياً على السلطة وعلى المدن والقرى تبرّر ضرورة السيطرة عليه بقاءهم في البلد.

وهنا فارق أساسي بين المثال العراقي والمثال الأردني المعاكس: كانت في العراق تجمّعات مدنية واسعة، سنية وشيعية، معادية لسياسة تشجيع القبائل، وكان في المقابل هناك

---

(١٥) Arthur R. Day, *East Bank/ West Bank: Jordan and The Prospects for Peace* (New York: Council for Foreign Relations, 1986), pp. 91-92.

رفض بـريطاني لسيـاسة التجنيـد الاجباري، التي كـانت ستزيـد على الأرجـح من وزن أبناء المدن (غير القادرين على التهرب كبعض الريفيين من الخدمة)، ثم أن فيصلا كـان في الوسط يحاول بناء جيش وطني يدعمه خارج تحفظات أبناء المدن، وخارج الفيتو الـبريطاني. لكنـه لم يستطع ذلك. بينما سمح المجتمـع الأردني، الصغير، غـير المتمدن كثيـراً، لعبدالله بـأن يدع السيـاسة الـبريطانيـة تـأخـذ مجـراهـا دون معـارضـة منـه، ولا من سيـاسيـي المـدن، ثم ان «استقلالية» العراقيين كانت تجعل الوجود البريطاني المباشر ضرورياً ودفـع ثمن قوة محليـة غير مرغوب به، بينما كانت لندن مستعدة لدفع تكاليف مشروعها الأردني الذي سيثبت جدواه في الأردن خلال الحرب العالمية الثانية، وحتى في العراق نفسه، بعد انقلاب الكيـلاني. واستمر هذا الأمر حتى منتصف الخمسينات. وعلى الرغم من اقالة غلوب، ومن تضاؤل الدعم المـالي البريطاني، فقد استطاع العرش والجيش أن يلتحما دونما حاجـة إلى وسيط خارجي. ذلـك أن دخول الفلسطينيين المجال السياسي الأردني، وتحالف النابلسي - أبو نوار كانا يشكلان خـطراً مشتركاً على العرش وعـلى الجيش بصورة واضحـة لا تتطلب تفسـير طرف خـارجي لأي من الطرفين الأردنيين المهددين.

لكن المجتمع القبلي الأردني غير قابل للتجميد على صورته البدائية. لقد تضاءلت نسبة البدو الرحل في الأردن إلى ما دون ٣ بالمائة من السكان. كما ازدادت نسبة المتعلمين بين أبناء القبـائل بصـورة متسارعـة: ففي منتصف السبعينات كـان ٩٣,٦ بالمـائة من البـدو ما فـوق الستين عاماً أميين تمـاماً، بينـما كان حـوالى ٨٠ بالمـائة ممن هم في شريحـة ١٥ ـ ١٩ عامـاً قد حصلوا على قدر من التعليم المدرسي، الابتدائي أو الثانوي(١٦). بينـما تضاءلت نسبـة الأميين بين السكان عموماً من ٧٠ بالمائة عام ١٩٥٢ إلى ٣٠ بالمائة عام ١٩٧٩. وقد تزايدت وسائل الاتصال، وازداد التأثـر بمصادر المعلومـات الحديثـة، كما أن انتقـال الآلاف من الأردنيين إلى بلدان الخليج زاد من اطّلاعهم على العالم الخارجي وعلى مجالات الاثراء السريع. هذا كلّه لم يقض طبعاً على الروح القبلية، بل قد نراها في المستقبل تعود فتتكوّن. وقد بدت هذه الروح قادرة على الدفاع عن ذاتها، عندما اعتقد بعض المسؤولين أن في مقدورهم اعتبارها منتهية في مطلع الثمانينات، فاضطر الملك نفسه للدفـاع عنها. لكن الحـادثة بمجملهـا تثبت أن المسألـة أصبحت مطروحة، وأن القبائل مجدداً في حالة الدفاع عن النفس.

لكن الجيش يبـدو مؤسسـة نـاجحـة إلى حـد كبـير في عمليـة الانـدمـاج الاجتـماعي، وبالذات في عملية تطوير الولاء الداخلي الهرمي داخل القبـائل إلى نـوع من الولاء الـوطني.

---

(١٦) P.A. Jureidini and R.D. McLaurin, *Jordan: The Impact of Social Change of the Role of the Tribes* (Washington, D.C.: CSIS, 1984), p. 33.
نقلاً عن دراسة لكامل ابو جابر.

فالحالة الدفاعية التي كان يعيشها القبلي في مواجهة نمو الدولة الحديثة، أصبح يعيشها إلى حد ما كل شرق ـ أردني في مواجهة وجود أكثرية فلسطينية في الأردن، ناهيك عن استمرار الأخطار الخارجية المتنوعة على النظام وعلى الكيان. وفي حالة الأردن، فالنظام والكيان مفهومان متقاربان لدرجة التماهي، اذ يصعب تصوّر تغيّر جذري في النظام لا ترافقه اعادة نظر جذرية بالعلاقة الأردنية ـ الفلسطينية، وربما حتى بالعلاقة الأردنية ـ السورية. من هنا على الأرجح تلك السهولة النسبية التي لاقاها العرش في تطوير سياسة غلوب القبلية الى «أردنة» ولاء أعضاء المؤسسة العسكرية، سرّعت فيها المواجهة الدامية مع الفلسطينيين عام ١٩٧٠.

ثالثاً: سوريا: بلد الانقلابات المتوقفة

في سوريا، كانت اولى تجارب انشاء جيش، في عهد حكومة دمشق العربية. والواقع أن الأمير فيصلاً كان يمكنه ان يشكو من كثرة الضباط المحيطين به، لا من قلتهم. ذلك ان الحرب كانت قد دفعت بالعديد من الضباط العرب الى الالتحاق به، أو أنهم قاموا بذلك بعد انتهاء الحرب فوراً. غير أن معظم هؤلاء الضباط سيلتحقون بالملك مجدداً حين مغادرته سوريا، وسنراهم الى جانبه بعد ١٩٢١ يحكمون العراق، ويلعبون دوراً بارزاً في سياسته حتى سقوط النظام الملكي.

كان معظمهم قد دخل دمشق مع الأمير والجنرال اللنبي صباح أول تشرين الأول / اكتوبر ١٩١٨. وسرعان ما قام الجيش الجديد بأول عمل قمع داخلي له، وهو ضرب مئات من الدروز وسكان الضواحي قاموا بنهب المدينة فور انسحاب الأتراك. ثم عيّن احمد رضا الركابي حاكماً عسكرياً تحت رئاسة فيصل. ثم بعد تأسيس الدولة المدنية، انشىء ما سمّي آنذاك ديوان الشورى الحربي ورأسه ياسين الهاشمي وكان برتبةاميرالاي في الجيش العثماني. وكان أهم ما قرره الديوان حل الجيش المرافق لفيصل، وتأسيس جيش دولة نظامي محترف عصري. وكان هذا القرار على الارجح متسرعاً، اذ اعتمد على فرضية انتهاء الحرب ودخول مرحلة تستطيع فيها الدولة الوليدة بناء ذاتها بطمأنينة. فسرّح الضباط والجنود القدامى، ولكن الهاشمي بدا عاجزاً عن اقناع السوريين بالانضمام الى الجيش الجديد. لذلك اضطر الدمشقيون الوطنيون لتأسيس قوى متطوعين غير نظامية، بينما صدر قانون التجنيد الاجباري في الايام الأخيرة من عام ١٩١٩. ولكن الخطر على الدولة لم يبد واضحاً الا بعد ذلك بأشهر، عندما تألفت الوزارة الدفاعية في ٣ أيار/ مايو ١٩٢٠ وتولى يوسف العظمة وزارة الدفاع فيها، وكان العظمة ضابط أركان في الجيش العثماني. فعمل العظمة ما استطاع لاستباق الغزو الفرنسي الذي تأكد يوماً بعد يوم. لكن الضغط الفرنسي كان قوياً والهجوم

سريعاً، بحيث انهزم الجيش الوليد في معركة ميسلون، واستشهد العظمة دفاعاً عن مدينته(١٧).

ايام الانتداب التي تلت شهدت احتلالاً عسكرياً فرنسياً لسوريا. غير أنه مع استتباب الأمن التدريجي ومع هزيمة ثورة جبل الدروز، بدأ الفرنسيون ينشئون قوى نظامية يدربونها ويسلّحونها ويأمرونها طبعاً. كانت هذه «قوى الشرق الخاصة»، التي رأت باريس ان يكون قوامها البشري من الأقليات على تنوعها. بكلام آخر، عمّمت فرنسا السياسة التي اعتمدتها بريطانيا مع الاشوريين، وهو استعمال تخوفهم من الأكثرية المحيطة بهم في محاولة لربطهم بها واستعمالهم عسكرياً لقمع انتفاضات الأكثرية. وفي الواقع لم يكن تحت الانتداب الفرنسي من كتيبة واحدة عربية ـ سنية في سلاح المشاة، وكان هناك عدد قليل جداً من العرب السنّة في الخيّالة. اما الباقي من القوى فكان ارمنياً، اشورياً، شركسياً، اسماعيلياً، كردياً، أو درزياً. بينما شكّل العلويون وحدهم ثلاث كتائب من أصل اثنتي عشرة كتيبة مشاة.

لكن بطاطو لا يخطىء عندما يرفض الربط بين هذه المجموعات وبين ما حصل لاحقاً في الجيش. اذ انه ليس هناك من استمرارية فعلاً. فالقوى الخاصة ايام الانتداب لم تتعدّ يوماً ٧ آلاف رجل، وهي كانت في تقلص مستمر حتى وصلت الى ٢٥٠٠ رجل فقط عشية الاستقلال(١٨). ولكن ابناء الاقليات كانوا قد تأقلموا مع المهنة العسكرية التي كانت اجمالاً مقفلة في وجههم ايام العثمانيين، وكان من الطبيعي ان نجد اعدادهم تزداد بسرعة في الخمسينات. كما انه من الطبيعي ان نجد المجموعات الأقلية البارزة (كالأكراد) على قلتها، وانما بسبب ثرائها العسكري أيام العثمانيين، تتراجع داخل المؤسسة العسكرية لمصلحة أقليات كانت معزولة تماماً قبل نشوء الكيان، لا سيما العلويون.

هكذا كان حسني الزعيم وأديب الشيشكلي وفوزي سيلو من الأكراد، وقد لعبوا دوراً أساسياً في إدخال العسكر في السياسة، كما أدخل (الكردي) بكر صدقي الجيش العراقي في السياسة أيضاً. وعام ١٩٤٩ دخلت سوريا عصر الانقلابات العسكرية المتتالية، وكان يحدث منها احياناً اثنان (أو ثلاثة)، ناجحان أم لا في السنة الواحدة. ولقد أدت هذه الانقلابات الى تحييد الفئات التي تقوم بها، فاصبح دور الضباط الأكراد هامشياً، وكذلك ضعف دور الضباط السنّة ذوي الأصول المدينية، ثم تراجع دور الضباط الدروز، أو ذوي الأصول الحورانية اقليمياً، بينما بقي دور الضباط المسيحيين محصوراً بالأمور التقنية وغير سياسي.

---

(١٧) خيرية قاسمية، **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ ـ ١٩٢٠** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢).

(١٨) Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for its Dominance,» *Middle East Journal* (Autumn 1982), pp. 331-344.

وأصبح تالياً دور الضباط العلويين، المتزايدين عدداً والحذرين سياسياً (الاستثناء الوحيد المهم في الخمسينات هو غسان جديد المنتمي الى الحزب القومي السوري)، على الأقل على مستوى العمل السياسي المباشر[19].

التاريخ الفاصل بين هذه التقلبات والوضع اللاحق هو ١٩٦١، أي الانفصال عن مصر. كان الانفصال حدثاً موجعاً لكثيرين، ولكن معناه الحقيقي لم يتّضح فوراً. فمنهم من رأى فيه اتجاهاً يمينياً في السياسة الاقتصادية - الاجتماعية، ومنهم من رأى فيه بداية نجاح عملية تطويق عبدالناصر ومنهم من رأى فيه اموراً اخرى. لكن المعنى الأهم للحدث كان على الارجح، اختمار فكرة أن لا هروب الى الأمام ممكن بعد اليوم، إن رأى السوريون أنفسهم في مأزق. فانعدام الاستقرار المستمر منذ عشر سنوات لم تكن الوحدة دواءه النهائي كما كان يقول البعض، بل كانت دواء ظرفياً مرحلياً وغير ناجع. كان على السوريين أنفسهم ان يواجهوا مسؤولياتهم لوقف هذه القلاقل ولمواجهة الأطماع الخارجية. لكن هذا المعنى لم يكن واضحاً تماماً غداة الانفصال للجميع بالتساوي.

جماعة صغيرة في الجيش تفوقت في فهمها للظروف الجديدة. وكان وضعها يساعدها على هذا الوعي. فهي تضم ضباطاً رأوا جيشهم يدخل في السياسة فيفقد مزاياه العسكرية من دون ان يسيطر فعلاً على البلد. وهي تضم ضباطاً علويين كانوا يعرفون تماماً ان هناك اختلالاً واضحاً في التوازن بين عديد ابناء ملتهم في الجيش وبين دور العلويين شبه المعدوم في السياسة، وأن الانفصال شرط أساسي للعبهم دوراً بارزاً، اذ ان أخطر التحديات على هذا الدور لم يعد داخلياً بل كان خارجياً (هامشياً أم ناصرياً). ثم انهم كانوا ضباطاً اخطأت القيادة المصرية في نقلهم الى القاهرة تحت شعار مزيد من الاندماج العسكري رسمياً، ولتحييدهم عن السياسة فعلاً. ثم انهم كانوا ضباطاً بعثيين، بل ان منهم من كان بعثياً قبل ان يدخل الجيش. كانت هذه المجموعة في وضع المعارضة الطبيعية، أيام الوحدة، لكل ما سبق: لأنهم ضباط مقصيون عن جيشهم، ولأنهم بعثيون في نظام بدا وكأنه استعمل البعث ليدخل سوريا ثم لضربه، ولأنهم كانوا علويّين اقوياء في الجيش، هامشيين في السياسة. هذه الجماعة فهمت معنى الانفصال وتركت قادته يتقاتلون لفترة، ثم دخلته السياسة وسيطرت عليه تماماً[20].

---

(١٩) عن تفاصيل كل هذا المسار داخل المؤسسة العسكرية فلا بديل للمصدر:
Nikolaos Van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics , 1961-1980,* 2nd ed. (London: Croom Helm, 1981).

(٢٠) تحدّث حافظ الاسد عن هذه المرحلة الى مجيد خدوري، الفصل ٥ من:
Majid Khadduri, *Arab Personalities in Politics* (Washington, D.C.: Middle East Institute, 1981), pp. 181-239.

بعد مرور عقدين أو ثلاثة على تلك المرحلة، تبدو النقاشات الحادة التي عصفت بحزب البعث في سوريا بعد انقلابه الناجح عام ١٩٦٣، اموراً ثانوية تكاد تكون تافهة. في واقع الحال كما ان المجال السياسي قد تقلص. في الماضي كان الأعيان وخلفاؤهم من «الوطنيين» يتناهشون السلطة ويختلفون عليها فيخرج العسكر احياناً من الثكنات ويضع حداً لذلك. عام ١٩٦٣ تم «تبعيث» المجال السياسي ولكن الدينامية بقيت على حالها: سياسيون وايديولوجيون يتناقشون ويتراشقون التهم، والعسكر في ثكناته ينتظر انتهاء النقاش الذي انتقل من خارج الحزب الى داخله، أو بالاحرى هو ينتظر الوقت المناسب للانقضاض على السلطة[٢١].

من السطحية ان ننظر الى تلك المرحلة، كما يفعل بعض المؤرخين كصراع بين اليمين واليسار داخل الحزب حسمه الضباط البعثيون لمصلحة اليسار. هذا كان سطح المشكلة أما لبّها فكان بين قدامى الحزب الوحدويين اليوتوبيين الذين شكّل الانفصال لهم عقدة ذنب ما انفكوا يحاولون الخروج منها، والجماعة الجديدة، المتميزة بواقعيتها، بقبولها بالحدود القائمة، وبتنظيمها القائم في الآن معاً على عصبية محلية ـ طائفية وعلى تنظيم الجيش الحديث. من هنا شكّل انهزام عفلق والبيطار عام ١٩٦٦ انتصاراً للريف على المدينة، ولأقلية على تجمّع هش من الأكثرية والأقليات، وللعسكر على المدنيين، وللواقعية على اليوتوبيا، وللجيش على الحزب. اذ أصبح الحزب بعدها وسيلة بيد الجيش، أو بالأحرى بيد مجموعة من الضباط، يستعمل في مجالات الدعاوة والتعبئة وتركيز الشرعية. اما المنحى «اليساري جداً» الذي ستعتمده سوريا أيام صلاح جديد، فكان الى حد بعيد، نوعاً جديداً من الهروب الى الأمام من كل هذه «الانتصارات»، ومحاولة لتأسيس شرعية قائمة على عناصر جديدة.

بعد سنوات على هذا التطور، كان قد تركز الوضع بصورة كافية لكي يتم تصحيحه، وحركة ١٩٧٠ التصحيحية تستحق فعلاً هذا الاسم. بقي ان يتضح معنى التعبير هذا. يعني الأمر أساساً تصحيح مسار مجموعة كانت بدأت تصبح أسيرة الشعارات التي اطلقتها لتأسيس شرعيتها. مرة أخرى، لا نعتقد ان المنحى اليساري كان صلب الخيارات المتبعة، بقدر ما كان وسيلة لأدلجتها، اي لاعطائها شرعية ما. ولكن حكّام سوريا الستينات اصبحوا كالملوك الذين يمنحون دستوراً لشعبهم، ثم يصبحون تدريجاً اسرى هذا الدستور. كان الخطاب السوري المتطرف في الأساس وعاء لهيمنة من نوع جديد في التاريخ السوري

---

(٢١) كانت أول هيئة تألفت بعد الانقلاب بكاملها عسكرية وبقيت كذلك أشهراً عدة تحت اسم «مجلس قيادة الثورة». وقد تسلم العسكريون المناصب الحساسة في الحكومة (لا سيما وزارتي الدفاع والداخلية)، كما احتلوا لفترة طويلة حوالى ثلث مقاعد قيادة البعث القطرية. ولما تقرر في نيسان/ ابريل ١٩٦٥ خفض عدد العسكريين في هذه القيادة من ١١ الى ٣، بقي هؤلاء مسيطرين تماماً على الهيئة.

الحديث: هيمنة عسكرية من جانب، فئوية من جانب آخر، وسورية (بمعنى قابلة بالحدود) جداً في نظرتها لإطارها الجغرافي. لكن هذا الوعاء بدأ يزعج من خلقه، اذ بدأ يساهم بتشجيع اعمال سياسية نابعة من منطقه، لا من منطق السلطة التي اوجدته. وكان التدخل في الأردن مثلاً على ذلك، وتشجيع السويداني (رئيس الاستخبارات العسكرية) لحركة «فتح»، والعداء المستحكم لعبد الناصر وقبل ذلك كله وأهم منه الولوج المتسرّع في حرب ١٩٦٧ امثلة متكررة على بداية هيمنة الخطاب على المضمون.

حركة ١٩٧٠ جاءت تكسر الوعاء الكلامي، وتعيد صلب الموضوع، أي منطق السلطة الحقيقي منذ ١٩٦٦ الى الواجهة. من هنا الاعتدال. ولكن الأمور كانت قد استقرت بصورة كافية ليصبح هذا الاعتدال ممكناً، أي لكي يتمكن القادة من اتباع سياسات تعبّر بصورة اوضح عن خياراتهم العميقة. كانت حركة ١٩٧٠ انتصاراً للممارسة على الخطاب، وللمعنى على الشكل. وقادها رجل شارك في بناء سلطة الستينات من الداخل، عندما كان عضواً في أول تجمع عسكري - حزبي سري في القاهرة الى جانب محمد عمران وصلاح جديد وعبد الكريم الجندي وأحمد المير. كان الخلاف العلني لهذه المجموعة مع قيادة عفلق - البيطار يدور حول «خيانة» القيادة للحزب بقبولها حلّه بطلب من عبدالناصر. مرة أخرى كان هذا هو الخطاب، اما المأخذ الحقيقي على القيادة لم يكن حل الحزب كحزب ولكن في حل الحزب، كبنية سورية، تحافظ على قرار شبه مستقل في مواجهة عبدالناصر. وساعد الحظ الجماعة هذه اذ سمح لها نفيها الى القاهرة بأن تستفيد من الانفصال من دون ان تضطر للمشاركة في صنعه، اذ وضعت السلطات المصرية الرئيس الأسد ورفاقه خمسين يوماً في سجن مصري غداة الانفصال تحسباً. بل ان سلطات الانفصال ستساعدهم مرة أخرى، بصورة غير مباشرة، بزيادة شرعيتهم القومية باخراجهم من الجيش لأنهم بعثيون. فوجدوا انفسهم في أفضل موقع ممكن: عبدالناصر ضدهم لأنهم سوريون، والانفصاليون ضدهم لأنهم بعثيون.

كان لا بد من مرحلة انتقالية، وكان عنوانها تطرف الستينات سورياً ويسارياً. بعد ١٩٧٠ سيلتقي الشكل والمضمون، وأبرز مثال على ذلك تبوؤ حافظ الأسد الضابط، البعثي رئاسة الجمهورية في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧١. كان هذا القرار يتطلب شجاعة، ولكنه كان ايضاً يتضمن قراراً بجعل السلطة علنية، أي بعدم متابعة العمل من الكواليس الذي تميز به حكم صلاح جديد: أي بأن تتحمّل مجموعة الضباط المسيطرة على الجيش والحزب والمجتمع مسؤولية التعبير العلني عن هذه السيطرة. لم تعد هناك ضرورة لواقعين، لتقيّة، لسريّة كان يعرف الجميع وجودها وكنهها. لم يعد هناك حاجة لترئيس مدني والسلطة عسكرية، أو مديني والسلطة ريفية، أو على الأقل ذات جوهر عسكري - ريفي.

بعدها دخلت المؤسسة العسكرية السورية في ديناميتين موازيتين. الأولى تقويتها كمؤسسة عسكرية بمعنى ان التناقض التقليدي بين هزائم العسكري في ساحات القتال وانتصاراتهم في شوارع العاصمة لم يعد ممكناً. فالمصداقية تقضي بأن يقوم الجيش بمهمته الأولى ليقبل تدخله في السياسة من دون تذمر كبير. وفعلاً قوي ساعد الجيش وزادت النقاط المكتسبة في حرب ١٩٧٣ من مصداقيته، وتدخله في لبنان أيضاً. لكن السلطة عرفت أيضاً اية دبلوماسية تتبع لكي لا تصاب المؤسسة العسكرية بهزيمة ساحقة كهزيمة ١٩٦٧. من هنا تلك السياسات التي تميّز بها نظام الأسد والتي كانت تلامس المواجهة العسكرية، مع اسرائيل (أو مع الاردن او العراق او الكتائب في لبنان) من دون ان تنزلق فيها تماماً. وزاد من المصداقية رفع شعار التوازن الاستراتيجي مع اسرائيل كهدف للمستقبل، واستعداد الاتحاد السوفياتي شبه الدائم لتموين سوريا بالسلاح، لا سيما بعد الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢.

أما الدينامية الثانية فتقضي بمنع المؤسسة العسكرية من الخروج على القيادة السياسية، وذلك من خلال عدد من المبادرات، منها وضع الأقرباء والأصدقاء وأبناء العصبية المشتركة في مواقع المسؤولية. ومنها إنشاء وحدات خاصة ضمن الجيش ذات ارتباط عضوي بالنظام. ومنها أيضاً خلق مؤسسات عسكرية رديفة توازي الجيش تسليحاً ودورها الوحيد هو المحافظة على النظام تجاه أعدائه الداخليين، مثل سرايا الدفاع وسرايا الصراع والحرس الجمهوري.

عاشت سوريا فترة طويلة من الزمن وسط خلافات العسكريين السياسية وهزائمهم في الميدان. حتى في حكومة فيصل، القصيرة العمر، كانت هناك خلافات بين القادة العسكريين وهزيمة سريعة في ميسلون وتكررت الهزيمة تلو الأخرى، بصورة موازية لتدخل العسكريين في الحياة السياسية. أدى هذا التدخل إجمالاً إلى تحسين أحوال الضباط والجنود، وإلى تزايد النفقات العسكرية وإلى توسيع رقعة تدخل الجيش في الحياة المدنية. ولكن الزعامات السورية كانت باستمرار تتردد في استعمال الجيش لحسم الصراعات الداخلية، خوفاً من انقسامه شللاً. غير أن التماهي بين العصبية الحاكمة والجيش والدولة أصبح قوياً في السبعينات لدرجة أن القيادة السورية شعرت بامكان استعمال الجيش في مهام جديدة غير مواجهة اسرائيل من دون تهديد وحدته.

عام ١٩٧٦ أرسل الجيش السوري إلى لبنان وتدخل في الحرب الدائرة هناك. فواجه الفلسطينيين واليسار في مرحلة أولى ثم واجه حزب الكتائب في مرحلة ثانية، وتلقى ضربات موجعة في الحالتين. وعام ١٩٨٢ واجهت وحدات من الجيش السوري الجيش الاسرائيلي خلال غزوه للبنان، وأصيب سلاح الطيران السوري في الأسبوع الأول من الحرب بهزيمة إذ سقطت أكثر من مائة طائرة حربية سورية، وأصيب جهاز الصواريخ المنصوبة في لبنان إصابات شديدة. بعدها واجه الجيش السوري مرة أخرى الفلسطينيين في مواجهتين

داميتين في شمال لبنان الأولى في خريف ١٩٨٣ والثانية بعدها بعام واحد. وكـان على الجيش السوري أن يتحمل مسؤولية التعامل مع فئات إسلامية مؤيدة لإيران، متعاطفة مع الإخـوان المسلمين في طرابلس، بينما كان الضغط المدعوم سورياً ضد الوجود الإسرائيلي مستمر.

ومن ناحية أخرى، استعملت السلطة عدداً من وحـدات الجيش الخاصـة في مواجهـة عصيـان الإخوان المسلمـين لا سيما في سـوريا في مـرحلة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢. طبعاً تم اختيـار وحدات مقاتلة، للنـظام عليها نفـوذ خاص. ولكن القـوى النظاميـة التي طلبت مشاركتها، قـامت بما طلب منهـا أما القـوى النظاميـة الأخرى فلم يـبرز عنها، بقـدر ما يمكن علمـه من خارج سوريا، أية حركات عصيان أو تمرد، أو تذمر علني إزاء الجيش في معركة داخلية.

بكلام آخر، لقد تم استعمال الجيش السوري في السبعينات والثمانينات في مهام عدة، جـديدة ودقيقـة لا سيما في سـوريا نفسهـا وفي لبنان. وقـد تنوع الأخصـام الـذين طلب من الجيش أن يـواجههم من اليسار اللبنـاني إلى الكتائب اللبنـانية، ومن الإخـوان المسلمـين إلى «حزب الله»، ومن الفلسطينيين إلى إسرائيل في لبنان. ويصعب القول إن هذا التنوع الواسع قـد أدّى إلى حركـات فـرار أو عصيـان واسعـة ضمن الجيش. وحـدثت انتصـارات محـدودة وهزائم ملموسة، كما حدث في الأرجح تلوّث واسع لأولئك الـداخلين في المستنقع اللبنـاني. لكنّ الجيش السوري بقي صامداً على رغم تـوقعات البعض وبقيت وحـدته مصـانة. وهـذا يدلّ على أمرين على الأرجح متلازمـين. الأول هو تمكن القيادة من مستوى عال من الدقة في اختيـار الوحـدات الموكلـة بأمـر ما، والثـاني تمكنهـا من بث حـد أدنى من روح التـماهي مـع المؤسسة، بحيث يقبل جندي لا ينتمي إلى النظام الحاكم بلعب دور عملي لمصلحته.

هل يشكل هذا النجاح ضمانة طويلة الأمد لـوحدة المؤسسـة العسكريـة، ولتمكنها من البقـاء في السلطة؟ ليس الجواب سهـلاً. من الواضـح أن المؤسسة العسكـرية السـوريـة قـد واجهت حـالات مختلفة كـانت لتؤدي لعقد أو عقـدين خليا إلى خلخلة المؤسسـة، بل وحتى لانهيارها. في الخمسينات، كانت قرارات أقل خطورة بكثير من قـرارات السبعينات أدّت إلى انقسام واسع في الجيش. ولكن صلابة مؤسسة اليوم لا تعـود فقط إلى متانـة الروح المهنيـة، بـل هي أيضاً نتـاج تطويـر واسع في أجهـزة الأمن والاستخبارات والأجهـزة شبه العسكـرية العاملة لمصلحة النظام الحاكم. وبقدر ما للاتحاد السوفياتي من تأثير في سوريا، فمن الشـائع أنه يحبّذ ويشجّع بقاء الجيش موحداً وقوته متزايدة، لأسباب تتعلق بالمنطقة ككل.

رابعاً: الجيش، السلطة، الدولة

أصبـح مشهد العسكـري في السلطة أمراً مـألوفـاً في الشرق الأدنى. في سوريـا يحكم الضبـاط بصورة مبـاشرة (أديب الشيشكلي، حـافظ الأسد) أو بصـورة غير مبـاشرة (صـلاح جديد)، وهـم يتحكمون بصورة مطلقة أو عـلى الأقل كثيفـة بجهاز الـدولة كله منـذ انقلاب

حسني الزعيم عام ١٩٤٩. أما في الأردن المجاور، فيشكل الجيش الأداة الأساسية لاستمرار السلطة الملكية الهاشمية. وفي العراق، يمكن القول على أقل الأقل، إن الحزب لا يمكنه أن يحكم من دون الجيش أو ضد الجيش. وحتى في لبنان، فقد شهدت الدولة ترؤس عسكري لها (١٩٥٨ ـ ١٩٦٤)، ودوراً بارزاً لعبته الاستخبارات العسكرية في إدارة الدولة، خلال عقد كامل من الزمن (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨)[٢٢]. ويحاول المدنيون أن يزيدوا اجمالاً من مصداقيتهم العسكرية الشخصية كظهور ملك الأردن المتكرر في ملابس عسكرية أو كحصول صدام حسين على لقب عسكري وارتدائه (ووزرائه) «الكاكي» منذ بدء الحرب مع إيران. أما الفلسطينيون فإنهم حاولوا هم أيضاً أن يكون لهم جيشهم الوطني، وكان ذلك قد بدأ يحصل لا سيما في فترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ في لبنان، أي بين غزو اسرائيل الصغير الأول والثاني الكبير الكاسح للبنان. وإلى حد ما يمكن اعتبار الانتفاضات التي أرغمت قيادة منظمة التحرير على مواجهتها بعد هزيمتها العسكرية في لبنان، شبيهة بالانقلابات التي كان على القادة المدنيين العرب أن يواجهوها بعد فشلهم في حرب فلسطين الأولى، وليس بالتالي من الصدف أن يقود هذه الانتفاضات، ان في سوريا أو في الأردن، ضباط محترفون عملوا في الجيش الأردني قبل التحاقهم بمنظمة التحرير الفلسطينية[٢٣].

أصبح العسكري إذن عنصراً أساسياً من الصورة السياسية، وهو أحياناً يملؤها كليّة. وليست هذه ظاهرة خاصة بالمنطقة المدروسة هنا، فقد مرّ بها عدد كبير من الدول العربية، ومن دول العالم الثالث. وقد تنبّه عدد كبير من الباحثين الى الظاهرة، ومنهم فاينر الذي أصدر

---

(٢٢) لم نتناول كثيراً وضع الجيش اللبناني في هذا الفصل، لهامشية دوره السياسي مقارنة باللاعبين الآخرين، أو بالجيوش في البلدان المجاورة. والواقع ان القائد الأول للجيش اللبناني، فؤاد شهاب، لم يأت عام ١٩٥٢ رئيساً للوزراء ولا عام ١٩٥٨ رئيساً للجمهورية بفعل انقلاب عسكري وانما لأنه كان خارج الصراعات الدامية. والواضح ان صفاته الشخصية تفسر انتخابه اكثر من اي اعتبارات تتعلق باللجوء الى المؤسسة العسكرية ذاتها لانقاذ البلد. وبعد انتخابه رئيساً، لم يقدم شهاب على انشاء نظام عسكري، ولو انه مال الى اعطاء عدد من الضباط دوراً سياسياً فاعلاً، بموازاة الادارة المدنية. وفي عام ١٩٦١ فشل انقلاب عسكري، بايحاء من الحزب القومي السوري، ضد شهاب. ومن الملفت للانتباه ان شهاب كان مصرّاً عام ١٩٦٤ على ان يخلفه في الرئاسة، مدني. ومع بداية الحرب الاهلية عام ١٩٧٥، انقسم الجيش الى حد بعيد. وعندما انتخب الاخوان الجميل لرئاسة الجمهورية، اكدا معاً على ضرورة «بناء جيش قوي». وقد انفق عليه فعلاً عام ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ الكثير لاعداده، وتسليحه، بدعم من باريس وواشنطن. لكن الجيش عاد فانقسم في مطلع عام ١٩٨٤ مع عودة الحرب الأهلية. ومن المثير للانتباه ان مؤيدي النظام، بين التجار والصناعيين، كانوا متحفظين على سياسة انشاء جيش كبير، لعلمهم ان عليهم ان يدفعوا ثمن هذه السياسة. وبلغت الروح المركنتيلية ببعضهم حد تفضيل بقاء النظام معرضاً لكل الهزات على فكرة دفع تكاليف بناء جيش وطني. ومن المثير للانتباه ان اول اشارة للجيش في بيان وزاري، غداة الاستقلال، كانت ربطته بوضوح بحفظ الأمن الداخلي. الحسني، **تاريخ البيانات الوزارية**، ج ١، ص ١٣٧.

(٢٣) مثل ابو موسى وابو خالد العملة، وباتجاه مختلف تماماً عطاالله عطاالله (ابو الزعيم).

عام ١٩٦١ كتابه المعروف **رجل على صهوة حصان**[٢٤]، وعدد لا بأس به من الاسرائيليين الذين تابعوا صعود العسكريين العرب باهتمام، من دون أن يشيروا دائماً إلى العلاقة بين ايجاد الكيان الاسرائيلي وعسكرة المجتمع العربي وهي علاقة قد يناقش البعض مدى أهميتها، ولكنه من الصعب على أي كان أن ينفي وجودها. ولكن علينا أن نتعمق بعض الشيء في رصد سمات الظاهرة العسكرية خارج تزايد البزات الكاكية على شاشة التلفزيون.

الملاحظة الأولى، نستخلصها من الجدولين التاليين، وهي أن منطقتنا من العالم تشهد مستوى عالياً من الانفاق العسكري، تعادل نحو ثلاث مرات المعدل العالمي، بما فيه انفاق الدول العظمى نفسها. هذا الانفاق العسكري الكبير يذهب قدر كبير منه في دفع ثمن الواردات من الأسلحة والذخيرة، ممّا يشير إلى تبعية المنطقة الهائلة في المجال العسكري. والواقع أن ٤١ بالمائة من الصادرات العسكرية في العالم اتجهت عام ١٩٨٢ نحو الشرق الأوسط، كما هو محدد في الجدول (أي المشرق العربي وإيران وإسرائيل وقبرص). ولكن هذه التبعية الخطيرة ليست بالمستوى نفسه من بلد إلى آخر. فإسرائيل دفعت (عام ١٩٨٢) ١٨,٧ بالمائة فقط من انفاقها العسكري ثمناً لوارداتها العسكرية، بينما بلغت هذه النسبة ٢٤ بالمائة لكامل المنطقة و٥٣,٤ بالمائة في العراق، وأرقاماً عالية جداً في سوريا والعراق يصعب أخذها بعين الاعتبار، إذ ان الواردات العسكرية عام ١٩٨٢ في سوريا كانت هائلة (الجسر الجوي السوفياتي). والانفاق العسكري في منطقتنا يبدو عالياً، إذا أخذ عدد الجنود بعين الاعتبار، فهو أعلى بصورة واضحة من المعدل العالمي (٣٧,٧ ألف دولار مقابل ٢٦,٣ ألفاً)، على الرغم من أن الدول النووية تنفق مبالغ هائلة على تطوير أسلحة لا علاقة لها فعلاً بعدد الجنود المعنيين، وهذا ما يفسّر نسبة الانفاق المعتدلة في الدول المعنية هنا، مقارنة مثلاً بدول الجزيرة العربية.

غير أنه عندما نتكلّم عن «عسكرة المجتمع»، فمن الضروري أن نقارن الانفاق العسكري بغيره من مجالات الانفاق. وهنا يبرز الجدول رقم (٤ ـ ١) الخلل الكبير في الانفاق، حيث نرى المعدل العالمي متقارباً في مجالات الانفاق العسكري (١٠٠ بالمائة) مقارناً بالانفاق على التربية (٩٥,٤ بالمائة من الانفاق العسكري) أو حتى الصحة (٧٨,١ بالمائة). هذه الأرقام الثلاثة في الشرق الأوسط هي كالتالي: ١٠٠ بالمائة (عسكر)، ٣٣ بالمائة (تربية)، ١٧,٥ بالمائة (صحة). وباستثناء لبنان، حيث الانفاق العسكري الرسمي، أقل من النفقات التربوية، فإن كل الدول في المنطقة تنفق على القوى المسلحة أكثر من أي مجال آخر، وحتى في لبنان فالأرقام لا تأخذ بعين الاعتبار انفاق الميليشيات الذي يجعل عملياً من

(٢٤) S. Finer, *Man on Horseback* (London: Penguin Books, 1961).

جدول رقم (٤ ـ ١)
الانفاق العسكري الرسمي عام ١٩٨٢

البلد	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
العراق	٢٩,٧	٤٣٠٠	٨٠٤٢	٨٧٦	...	٢٣٥١٥	١٨٤٨٧
سوريا	١٣,٧	١٩٠٠	٢١٧٦	١٠٢٣	٦٥	٩٨٠٢	١١٧٦٢
الأردن	١١,٣	٨٥٠	٤٧٢	٢٥٥	٧٢	٦٤٦٦	٤٨١٦
لبنان	...	١٣٠	٢٩٠	٦٢٠	٥١	١٢٠٨٣	٢٩٠٠٠
إسرائيل	٢٣,٩	٩٥٠	٥٠٦١	١٦٦٨	٦١٣	٢٩٠٨٦	٢٤١٠٠٠
إيران	٢٠,١	١٥٠٠	١٤٠٠٠	٣٥٥٥	٢١٨٤	٥٩٥٧٤	٨٤٩٥
الشرق الأوسط(*)	١٥,٨	١٥٦٨٥	٦٥٢٨٩	٢١٥٦٢	١١٤٦١	٣٧٧٨٣	١٠١٨٦
العالم	٥,٣	٣٨٤٤٥	٦٧٣٩٢٥	٦٤٢٩٧٩	٥٢٦٨٥٩	٢٦٣٧٣	٥٠٧٤

(*) يضم المشرق العربي كله + اسرائيل + ايران + قبرص.

(١) نسبة الانفاق العسكري للناتج الاجمالي الخام.
(٢) قيمة الواردات العسكرية (بملايين الدولارات).
(٣) قيمة الانفاق العسكري (بملايين الدولارات).
(٤) قيمة الانفاق على التربية (بملايين الدولارات).
(٥) قيمة الانفاق على الصحة (بملايين الدولارات).
(٦) نسبة الانفاق العسكري لكل جندي.
(٧) نسبة الانفاق العسكري بالكلم٢.

المصدر: Ruth Leger Sevard, *World Military and Social Expenditures* (New York: [n.pb.], 1985).

جدول رقم (٤ ـ ٢)
قوى عاملة مختارة، ١٩٨٢
(بالآلاف)

البلد	سكان	قوى مسلحة	أطباء	معلمون
العراق	١٤٠٣٤	٣٤٢	٧٧	١٤٠
سوريا	٩٤٣٤	٢٢٢	٤٢	٩٨
الأردن	٢٤٩١	٧٣	٢٧	٢٨
لبنان	٢٦١٠	٢٤	٢٢	٤٨
اسرائيل	٣٨٩١	١٧٤	١٠٧	٦٧
إيران	٤١٢٠٣	٢٣٥	١٥٩	٤٥٢
الشرق الأوسط(*)	١٤١٠٤٢	١٧٢٨	١١٢٩	١٢٦١
العالم	٤٥٨٧٧٣٠	٢٥٥٥٤	٤٤٣٦٥	٣٣١٥٠

(*) يضم المشرق العربي + ايران + اسرائيل + قبرص.

المصدر: المصدر نفسه.

هذا البلد من أكثر البلدان إنفاقاً على السلاح والذخيرة والعسكر. فإنفاق العراق العسكري عام ١٩٨٢ فاق انفاقه على التربية ٢,٩ مرات. وانفاق سوريا العسكري عام ١٩٨٢ فاق إنفاقها على التربية ٢,١ مرة وعلى الصحة ٣٣,٥ مرة. وبلغ الانفاق العسكري في الأردن عام ١٩٨٢ ١,٨ مرة انفاقه التربوي و٦,٥ مرات انفاقه الصحي.

وتتأكد هذه «العسكرة» من خلال الجدول رقم (٤ ـ ٢). إذ نرى انه عام ١٩٨٢، كان في العراق من أصل كل ١٠ آلاف مواطن: ٢٤٣ عسكرياً و٥,٥ أطباء و١٠٠ معلّم. وفي سوريا: ٢٣٥ عسكرياً و٤,٤ أطباء و١٠٤ معلّمين. وفي الأردن: ٢٩٣ عسكرياً و٨,١٠ أطباء و١١٢ معلماً، فإن النسبة العالمية هي كالتالي: لكل ١٠ آلاف مواطن هناك: ٥٥,٧ عسكرياً، ٧ أطباء و٧٢ مدرساً. بكلام آخر، تدل الأرقام على مستوى متقدم من النمو في المنطقة، إذ ان نسب المعلمين تفوق بوضوح النسب العالمية، ونسب الأطباء معتدلة بالمقارنة مع النسب العالمية، ولكن نسبة العسكر إلى السكان عالية جداً إذ تفوق في العراق ٤,٣ مرات، وفي سوريا ٤,٢ مرات، وفي الأردن ٥,٢ مرات النسبة العالمية. ويمكن القول إن هذه النسب هي أعلى كثيراً مما سبق ذكره، إذ لا تأخذ الأرقام المتداولة في الجدولين بالاعتبار الألوف من العراقيين والسوريين المنخرطين في أعمال شبه عسكرية في الجيش النظامي، وعلى هامشه.

هذه الأرقام مفيدة طبعاً، ولكن ابن المنطقة ليس في حاجة إليها فعلاً. فرؤية العسكريين في الشوارع العربية، وصور «الشهداء» في غرف الاستقبال في قرى العراق وسوريا البعيدة تكفي ليعرف المواطن الحالة الطبيعية في مجتمعه والتي تضم صور زعماء يرتدون الكاكي، وولد ذهب إلى الجبهة، وبلاغات عسكرية انتصارية. بكلام آخر، دخلت المؤسسة العسكرية في مسام المجتمع، والمجتمع يعرف ذلك.

أسباب ذلك عديدة. الأسباب العامة درسها علماء الاجتماع العسكري في العالم الثالث، وهي تتعلق بخصوصية المؤسسة، وعصرانيتها وتنظيمها في مجتمع منقسم إجمالاً ومتخلف، فيبدو وكأن المجتمع بعد استقلال الدولة يدعو العسكر إلى تسلّم الأمور، وملء الفراغ الذي تركته قوات المستعمر بعد جلائها. لكن المنطقة لها أيضاً أسبابها الذاتية والأهم على الاطلاق بينها وجود إسرائيل، وبلدان ثلاثة هي بمحاذاتها (سوريا، الأردن، لبنان) والفلسطينيون يحاولون مقارعتها، والعراق نفسه أحياناً ضحية عدوانها، (كما في ضرب إسرائيل المفاعل النووي عام ١٩٨١ والدور الاسرائيلي الكبير في تسليح إيران). ثم إن العراق دخل أيضاً في مواجهة مع إيران. وكما نعلم فإن حالات متكررة من التوتر، المسلّح أو غير المسلح، حصلت وتحصل بين سوريا والعراق، وسوريا والأردن، ولبنان وسوريا،

وسوريا والفلسطينيين، ولبنان والفلسطينيين، والأردن والفلسطينيين، إلخ. كل هذا يفسّر أيضاً وجود مؤسسة عسكرية كبيرة ونسبة إنفاق عسكري مرتفعة.

هل يبرّر هذا فعلاً سيطرة الجيش على الدولة وهيمنته على المجتمع؟ الجواب هنا ليس بالوضوح نفسه. من الصعب طبعاً ان نتصوّر ماذا كان حصل في سوريا أو العراق، لو لم يدخل الضباط في الحياة السياسية بالقدر الذي نعرفه. ولكن شعار الدخول هذا كان مزدوجاً: التحرير والحداثة. دخل الجيش السياسة أولاً لأن أحداً لم يكن قادراً على ممانعته، لأن المجتمع المدني كان غير مسلّح وربما أيضاً لأن المجتمع لم يكن حريصاً للغاية على بقاء نظام سياسي مدني يشعر إزاءه بالغربة، بل يتألم أحياناً من تفاهة القيمين عليه، وخلافاتهم، وطموحاتهم الشخصية المتزايدة، والنسبة العالية من الرشوة في أوساطهم. كانت هذه الغربة على الأرجح أقل بكثير، في عدد من الحالات، مع العسكري الآتي من صفوف الشعب، والذي يشاركه في مدخوله الضئيل، وفي احتقار الطبقة السياسية له، بل أيضاً وفي طموحاته لغد أفضل. لذلك قد لا تكون جماهير دمشق قد هتفت بحماسة لحسني الزعيم، ولكن جماهير بغداد رحبت بحرارة بانقلاب ١٩٥٨. وقد لا يكون أديب الشيشكلي مثال الزعيم المحبوب، ولكن الرئيس حافظ الأسد فرض احترام معظم السوريين له، أو هكذا يبدو لمن يتحادث معهم.

كان هناك رصيد حقيقي للعسكري. كان الأهل يقولون لمن يريد أن يتزوج ابنتهم: «ملازم أو مولازم» في عدد كبير من الأحيان. فمهنياً كان العسكري يتمتع بأمن اجتماعي، وبقدر من الهيبة ثم، مع دخول العسكر إلى السياسة، بقدر لا بأس به من النفوذ. واستطاع العسكر على الأرجح اقناع فئات واسعة من مواطنيهم أنهم أنقى أخلاقياً من السياسيين، وأكثر فعالية، وأحسن تنظيماً، وأنهم سيقدمون للمجتمع ما عجز الحكم المدني عن تقديمه.

وفعلاً قام العسكر بإنجازات كبيرة في أكثر من مجال، بل إن الجيش صار عماد الدولة وعمودها الفقري. وفي الشرق الأدنى أن دولة بلا جيش تكاد لا تكون دولة، كما اتّضح من الحال اللبنانية، وكما يمكن تصوره في حالات أخرى كالأردن. فالأخطار الخارجية دائمة وحادة، والمجتمع الداخلي يبدو في حاجة دائمة لدولة ذات ساعد عسكري مباشر، سريع الضربات.

ولكن المؤسسة العسكرية لم تنجح فعلاً في مهنتها الأولى. لفترة طويلة من الزمن، كان من الواضح أن دخول العسكر السياسة قد أضعف الجيوش كثيراً. عندما واجهت سوريا إسرائيل عام ١٩٦٧ كان جيشها منهمكاً بعد عقدين من الانقلابات والتصفيات واحالة الضباط على التقاعد بالجملة وإرسال الطموحين منهم إلى الخارج كملحقين عسكريين، أو لمزيد من التدريب خوفاً من مشاريعهم السياسية الحقيقية أو المزعومة. وهكذا كانت حال

الجيش العـراقي لفترة طـويلة. لكن الجيش الأردني بقي محافـظاً على مسلكيتـه في الإجمـال، ويمكن رصد نوع من التطبيع العام للمؤسسة العسكرية في سـوريا والعـراق إذ يتضاءل عـدد الانقـلابات، واستـطاعت السلطات إجمالاً إعـادة الجيـوش إلى دورهـا المهني الأسـاسي وهـو الدفاع عن الحدود. بحيث يبدو اليوم أحيانـاً أننا في الـطريق مجدداً نحـو إعادة العسكـر إلى الثكنات. لم يكن هذا التـطبيع، عـلى نسبيته ممكنـاً على الأرجـح لو لم يتم «تمـدين» عدد من القيـادات العسكريـة، بمعنى لو لم يسـع ضباط وصلوا إلى السلطة العليـا إلى تعزيـز المؤسسة العسكرية كمؤسسة عسكريـة، بهدف منـع ضباط آخـرين من تحريض الجنـود على النـظام، تحت ستار أن النظام لا يعـطي الجيش ما يستحق من الاحـترام والاهتمام والأمـوال. لا شك أن وضع العسكريين قد تحسن كثيراً على المستوى الشخصي، وارتفعت نوعيـة التسليح، كـما تحسنت المعنويات من خلال الخروج من أزمة الهزيمة الضرورية: إذ استـطاع الجيش العراقي أن يقضي في السبعينات على العصيان الكردي، وأن يسجّل نقاطاً عدة في الحرب مع إيران. كما لم تكن حرب ١٩٧٣ بالنسبة إلى الجيش السوري كارثية كما كانت حرب ١٩٦٧.

هذه العناصر أعادت إلى المؤسسة العسكرية بعض هيبتها المؤسسية، وقد ساهم وجـود عسكريين في السلطة في جعل هذا التطور ممكناً. ولكن التحرير لم يتم فعـلاً. لكن المهم هو عدم حصول كوارث عسكرية. والواقع ان الاستقرار السيـاسي النسبي في المنطقـة مرتبط إلى حد كبير بعـدم وقوع هـذه الكوارث منـذ عقدين، بـل بحصول عـدد من الأمور الايجـابية. ويعـود الاستقرار أيضـاً إلى أن الضباط ـ السيـاسيين يعـرفون أكـثر من السيـاسيـين أنفسهم وسائل التعامل مع الجيوش، لاستعمالها من جهة ولضبطها السياسي من جهة أخرى. من هنا يمكن تصور تطور مستقبلي يكون فيه العسكر بـدخولهم السلطة قـد تمدّنـوا، بمعنى قد أعـطوا المؤسسة العسكرية ما تستحق من الاهتمام للجم طموحاتها السابقة.

غير أن هذا المشهد المتفائل (من وجهة نـظر مدنيـة) يحكمه شرط أسـاسي، وهو تـطور متوازٍ نحو إعـادة تكوين مجتمـع مدني متـماسك، ونحـو مزيـد من مأسسة الجيـوش المتضمنة لخضوعها للقرار السياسي أيّا يكن متخذه. هنا يضعف التفاؤل، ويحـل مكانـه تساؤل حـول مدى تحرر المؤسسة العسكرية من انقسامات المجتمع المـدني. ويزيـد من أهمية هـذا التساؤل طبعاً كون المؤسسة العسكرية (والدولة اجمالاً) أسيرة إلى حد بعيد في أيدي مجمـوعات تلفهـا عصبية مشتركة وتضامن داخلي قوي. بكلام آخر ما هو نوع الروح المهنية التي أعيد ادخـالها في الجيش، ما هي الوظيفة الحقيقية لعمليـات الحد من تسيّس الجيـوش؟ هل ان الهـدف هو فعلاً اعادة بناء روح مؤسسية داخلها، أم ان الهدف هـو إبعادهـا عن السياسـة وعن التفكير بـانقـلاب، لـلاستئثـار بـالسلطة؟ ألم يتم الانتقـال التـدريجي من دولـة الجيش إلى دولـة الاستخبارات، حيث يتم اعتبار المؤسسة كالمجتمع المدني عدواً محتملاً دائماً، تنبغي مراقبته، ومن الضروري إيجاد الوسائل الواسعة للسيطرة الدائمة عليه؟ ألم تتم عمليـة تسليم مقدرات

الجيش الحساسة لأبناء العصبية الواحدة؟ ألم يتم تحديد الفرق والكتائب التي يمكن استعمالها للقمع الداخلي، وتلك التي لا يتم تحريكها إلا لمواجهة العدو الخارجي؟

ليست هذه الأسئلة غريبة عن أهالي دمشق وعمان وبغداد. ذلك أن لا شيء يحمل على الالتباس مثل علاقة الأنظمة الحالية بالجيوش. فهي أنظمة أعادت إلى المؤسسة العسكرية اعتبارها، ولكنها في الآن معاً تشكّل خطراً حقيقياً عليها كمؤسسات، عندما تسيء استعمالها في مجالات الدفاع عن النظام، أو عندما تحدّ من فعاليتها المهنية بطوق محكم من الاستخبارات القادرة. والواقع أنه بعد سنوات من الحكم، استطاعت هذه الأنظمة تطويع الجيوش بصورة جديرة بالإعجاب، بحيث ندرت الانقلابات، وهي إن حصلت فشلت. ويدل هذا النجاح على مقدرة الأنظمة الحاكمة على إشراك الجيش في صورة حقيقية في منافع الحكم، أو على اقناع ضباطه الطموحين أنهم في صلب السلطة السياسية، فلا حاجة لهم لاقتحامها.

لكن التجربة الإيرانية (على خصوصيتها) تثبت على الأقل أن جيشاً يتم تطويعه (وتطويقه) لهذه الدرجة، قد يفقد مع الوقت فعاليته[٢٥]، وان تعاظم التحدي للسلطة القائمة فهو قد لا يشارك المتمردين ثورتهم، ولكن السلطة قد تفتقده، لأنها شجعته على ضرب المجتمع المدني، وعلى البقاء خارجه. لكن هذا العزل الضروري، لأي مؤسسة، ليس مطلقاً، وهو قد يضعف إذا كان المجتمع المتمرد على دولته مصراً وان احسن التعامل (كما تم في إيران) مع الجنود وصغار الضباط. لذلك فولاء الجيش قد يكون ثمنه حياده السياسي في لحظات حاسمة. من هنا لجوء الفئات الحاكمة إلى وسائل أخرى، فإن لم تعزل الجيش عن السياسة منعته على الأقل من الانتفاض على السلطة القائمة. أهم هذه الوسائل تضمين المؤسسة، إلى جانب ومن وراء تنظيمها الشكلي، ولاءات وتنظيمات موازية، تتحكم فيها عواطف وانتماءات قديمة، تختلف كثيراً عن هرميات المؤسسة الخارجية، وعن منطقها «العصري».

بذلك يكون النصف الأول من هذه الدراسة قد قادنا تباعاً إلى محطات أربع. لاحظنا في فصل أول أن ارث السلطنة العثمانية التوحيدي والشرعي بقي من دون حسم، غداة انهيار هذه السلطنة. ولاحظنا أن نشوء الكيانات الدولية المعاصرة في منطقة الهلال الخصيب لم يساوِ في منافعه، بين أعيان المدن المرتبطين بالإرث العثماني، المعادين إجمالاً للغرب ولعصرنته، وبين فئات ريفية كانت عناصر مثل نظام الملل، وصعوبة التنقل، وضعف الإمكانات المادية، قد عزلتها عن المدينة، وعن السلطة فاستفادت من الظروف الجديدة

---

(٢٥) William F. Hickman, *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1982).

لكسر عزلتها في سبيل تحقيق تركيز متجدد على هويتها وحقوقهـا، أو على العكس، في سبيـل إرساء هيمنتها على الدولة الحديثة. ولاحظنا، في محطة ثانية، ان المجتمعـات المدروسـة هنا، عـلى كونها تنقسم طبقيـاً إلى شرائح مختلفـة، مثلها مثـل أي مجتمع آخـر، فإنها تتميـز أيضـاً بتضمنها لمجموعات متمايزة لغوياً أو عرقياً أو دينياً، وبكـون هذه المجمـوعات قـد استطاعت عبر التاريخ من تكوين نوع من الشخصية الثقـافية، ذات الأبعـاد السياسيـة الواضحـة. هذه الفئات غير المدينية، و/أو غير الأكثرية، لم يكن باستطاعتها القبول بنظام المشـاركة السيـاسية كما عرفته الكيانات الحديثة. كان ذلك يتطلب تغييرات جسيمة في ثقـافتها السيـاسية، وكـان يتطلب من الأعيان المدينيين المزيد من الحرص على إشراك الجميع كمواطنـين في صلب نخبة البلاد السياسية. لذلك استطعنا الاستنتاج، في الفصل الثالث، أن أنظمة الحكم «العصرية» في صيغتها الليبرالية المزعومة لم تكن ملائمة لاندماج المجتمع، على الأقل بوتـيرة سريعة، ولا هي شكلت متنفسـاً حقيقياً للفئـات الواسعـة العطشـة إلى المشاركـة السياسيـة. لكن أعيان المدن، بينما هم يستأثرون بالمناصب والمؤسسـات الحديثـة، فتحوا أبـواب المؤسسة العسكريـة على مصراعيها أمام أبناء هذه الفئات المقصية عن المدينة وعن السياسـة. وما مـر جيل، حتى كـانت هناك جيـوش هي أقرب المؤسسـات اجتماعيـاً إلى الفئـات غـير المشـاركـة في السلطة السياسية. من هنا فرصة الانقضاض على هذه السلطة، والصدى الواسع الذي سيلقـاه هذا المنحى خارج فئة الأعيـان التقليديـين. غير أنـه كان عـلى هؤلاء أن يخسروا أيضاً إمكـاناتهم الاقتصادية لكي يشعروا فعلاً أنهم خسروا المعركة. وهذا ما ستقدم عليه الأنظمة العسكريـة فور تسلّمها للسلطة، على الأقل في كل من سوريا والعراق.

الفَصـل الخَـامِسُ

تحوّل البُـنىَ الاقـتِصَادِيّـَة ـ الاجتماعيّة

«السلطة السياسية، سلاح الفقير»

شارل عيساوي

سنتحدث هنا أساساً عن وجود «قاعدة» سورية ـ عراقية ونحن نعني بذلك أساساً أمرين. الأول هو أن ما يعني هذين البلدين أو ما يصيبهما يمس بوضوح الأكثرية من سكان منطقة الشرق الأدنى العربي، ومن موارده، واقتصادياته ومشاريعه، ناهيك عن مساحة أراضيه. وذلك واضح من الجدول رقم (٥ ـ ١) المتعلق بعام ١٩٨٢، وقد اخترناها، على قدمها النسبي، لأنها سبقت التدهور الكبير اللاحق في الاقتصاد اللبناني. فالعراق وسوريا يضمان معاً أكثر من سبعين بالمائة من سكان الدول الأربع المعنية ونحو ٨٥ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي فيها، ولا تتضاءل هذه النسب إلّا قليلاً إذا أضفنا لعام ١٩٨٢، ١,٣ مليون فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية وغزة، ونحو نصف مليون عربي آخر داخل الكيان الصهيوني في حدود ما قبل ١٩٦٧.

جدول رقم (٥ ـ ١)
مؤشرات أساسية (١٩٨٢)

البلد	السكان (بالملايين)	النسب المئوية من المجموع	الناتج المحلي الاجمالي (بمليارات الدولارات)	النسبة المئوية من المجموع
الأردن	٣,٥	١١,٧	٣,٧	٧,٨
سوريا	٩,٦	٢٣,٢	١٦,١	٣٤,٣
العراق	١٤	٤٧	٢٣,٨	٥٠,٦
لبنان	٢,٧	٩,١	٣,٤	٧,٣
المجموع	٢٩,٨	١٠٠	٤٧	١٠٠

المصدر: United Nations [UN], *World Statistics in Brief* (New York: UN, 1983).

أما الأمر الذي نعنيه بتعبير «القاعدة» فهو أن معطيات اقتصادية ـ اجتماعية أساسية كانت متشابهة إلى حد كبير في كلا البلدين، وان هذه المعطيات تطورت بصورة متوازية نسبياً في مرحلة لاحقة. غير أنه هناك أيضاً فروقات كبيرة ستبرز في مرحلة لاحقة، منها طبعاً دور النفط في الاقتصاد العراقي، وحدود الانفتاح الذي ستقرر الدولة السير به قدماً خلال السبعينات. غير أن الصورة تبقى قابلة إلى حد كبير للمقارنة، بل للمقاربة المشتركة. ففي المرحلة السابقة، كان البلدان يتميزان بخلل هائل في بنية المجتمع الاقتصادية، لا سيما في الملكية الزراعية. وفي العام نفسه (١٩٥٨) سنرى البلدين يدخلان منحى اشتراكياً بتأثير (مباشر في سوريا وغير مباشر في العراق) التجربة الناصرية. وسيبقى هذا المنحى قائماً حتى منتصف السبعينات، حين تبدأ اتجاهات اقتصادية ـ اجتماعية جديدة، تميل إلى «الانفتاح» (مرة أخرى، هناك تأثير مصري، ولو ضعيف هذه المرة)، بينما يدفع النفط العراقي أحد البلدين إلى الافتراق ظاهرياً عن الآخر. لكن هذه السياسات الجديدة ستشير أيضاً إلى مدى تشابه هذين الاقتصادين مع الاقتصاد الأردني الذي انطلق من الصفر أو بالكاد ونما بصورة مستقلة. أما لبنان، فلأسباب عدة فإنه يبقى استثناء. فلنبدأ إذن بتحليل مسار الثنائي السوري ـ العراقي المتوازي إلى حد كبير، قبل أن نلقي على كامل المنطقة نظرة إجمالية، تضم الأردن ولبنان أيضاً، في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل.

أولاً: الإرث الثقيل

استعمل شارل عيساوي هذا التعبير في عنوان مقال قديم، ولم يخطىء. فباستثناء جبل لبنان عملياً، كانت المنطقة بأسرها خلال العقود الأولى من هذا القرن تتميز بخلل هائل في البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية، مرده الأساسي تمركز خطير للقدرات الاقتصادية في أيدي قلة ضئيلة من السكان. وقد درس عدد متزايد من الباحثين كيف أدت السياسات الاقتصادية التي اتبعها العثمانيون في عصر «التنظيمات» إلى نتائج وخيمة، إذ ساهمت بصورة فعّالة في استيلاء طبقة محدودة جداً من الأعيان المدينيين والريفيين على الملكيات الزراعية، مما يضيق المجال هنا أمام تفصيله. موجز الأمر أن السلطة السياسية المهيمنة في منتصف القرن التاسع عشر رأت ضرورة ربط الفلاح مباشرة بها، لا سيما وأن الوسطاء بينه وبينها، كانوا يستولون على قدر لا بأس به من الضرائب، ويسيئون إلى هيبة الدولة، وهي علل اقتصادية وسياسية معاً. لقد كان الملك والوقف استثنائياً قبلها، وللدولة «رقابة» على معظم الأراضي. ويصيب عيساوي حين لا يرى مطابقة بين نظام «الالتزام» الذي كان قائماً والنظام الإقطاعي (Féodal) الأوروبي نظراً لطابع السلطة المركزي جداً في بلادنا، ولعدم وجود اقطاعيين يسيطرون على مناطق متماسكة من الأرض يعيشون فيها ويسيطرون عليها من كل النواحي.

لقد «سكن الملاكون المدن اجمالاً وأدت هذه الفروقات كلها إلى اضعاف الروابط بين المالك وأرضه وإلى إضعاف نفوذه السياسي أيضاً»[1].

وفي القرن التاسع عشر، ألغي نظام الالتزام وحلت الملكية مكانه وفقاً للتنظيمات العثمانية الجديدة ولاصلاحات مدحت باشا. في عدد من الأحيان تقسمت الأرض على أعداد كبيرة من الملاكين الجدد، وفي مناطق أخرى تجمعت في أيدي فئة ضئيلة، لا سيما في العراق حيث كانت هناك حاجة متجددة الى الاستثمار في رفع المياه من الأنهر ولصيانة الأقنية. ولم يطبق قانون ١٨٥٨ العثماني إلاّ جزئياً وبصورة غلب عليها التلاعب والغش وإستئثار القوي بحصة الضعيف. ولم يستطع مدحت (١٨٦٩ - ١٨٧١) تعديل الواقع. وقد رآه البريطانيون بوضوح حين احتلوا العراق وذكروا مساوئه في تقاريرهم الكثيرة، لكنهم لم يعدّلوا فيه شيئاً نظراً لتحالفهم مع شيوخ القبائل، الذين كانوا في القرن السابق قد سجّلوا كل المناطق التي كانت تقليدياً تعود لقبائلهم باسمهم الشخصي (أو الجزء الأكبر منها).

فعند حصول انقلاب ١٩٥٨ كان يمكن إيجاز الوضع الاقتصادي - الاجتماعي في العراق كالتالي: كانت الملكية الزراعية هي العنصر الأساسي في الدورة الاقتصادية، لكنها كانت ملكية شديدة التمركز في أيدي أقلية صغيرة. فأربعة أخماس العائلات العراقية لم تكن تملك شيئاً منها بينما كان أقل من ١ (واحد) بالمائة من الملاكين قد استولوا، بطريقة أو بأخرى، على ٥٥ بالمائة من كامل الأراضي الزراعية التي يملكها أفراد. جغرافياً، كانت هذه الملكيات الشاسعة أكثر تركيزاً في مناطق سنجار وغرّاف والحلة وخصوصاً في الكوت، حيث انحصرت الملكية بعدد قليل جداً من الملاكين، وأبرزهم شيوخ قبائل شمر وربيعة وميّاح. وكان هناك ٤٩ عائلة عراقية تملك حوالى ٥ ملايين دونم ونصف من الأراضي، وكان أكثر من نصف هذه الملكيات يعود الى شيوخ قبليين، بينما توزع السادة وبعض التجار الكبار وعلماء الدين ما تبقى[2].

أما أهمية الزراعة، فتتضح من عدد العاملين فيها. فقد حسب حسن ان العنصر البدوي قد تضاءل من ٣٥ بالمائة إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٠٥، بحيث كان نحو ٦٠ بالمائة من الشعب العراقي في مطلع القرن يعملون في الزراعة أو يعيشون منها[3]. وبالفعل استطاع

---

(١) Charles Philip Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa,* pp.136-137.

(٢) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp.56 and 62.

(٣) Sluglett and Sluglett, «Labor and National Liberation: The Trade Union Movement in Iraq, 1920-1958,» *Arab Studies Quarterly,* vol. 5, no. 2 (Spring 1983).

العثمانيون، قبل أفول سلطنتهم، ان يوجهوا ضربات محكمة إلى نظام القبائل، ولكن البريطانيين أعادوا احياءه قدر الإمكان لأسباب سياسية أهمها موازنة نفوذ التيارات الوطنية في المدن. وهذا ما يفسّر إلى حد بعيد ان الزراعة، على رغم كونها المصدر الأساسي للثروة في العراق، كانت تساهم بتواضع في ميزانية الدولة (أضف إلى ذلك أن قادة النظام الملكي أصبحوا هم أيضاً كبار الملاكين في الريف). فبينما كانت الأرض تساهم بنسبة ٤٤,٣ بالمائة من العائدات الرسمية، سقطت هذه النسبة إلى ٣٠ بالمائة عام ١٩١٩ و٢٧,٦ بالمائة عام ١٩٢١ و٢٣ بالمائة عام ١٩٢٦ و١١,٧ بالمائة عام ١٩٣٠[٤]، وكان أكثر الملاكين استفادة من هذا التدهور في عائدات الدولة أولئك الذين بادروا إلى تأييد بريطانيا، لا سيما شيوخ منطقتي الكوت والعمارة. كما لم يدفع هؤلاء الشيوخ أي ضريبة على الأملاك حتى ١٩٢٧ على الأقل.

وبعد وفاة الملك فيصل، وخصوصاً أيام الوصي عبدالإله، تمتنت علاقات السلطة السياسية بكبار الملاكين من شيوخ القبائل. فبينما راوحت عائدات الدولة من العقارات بين ١١,٧ و٢٧,٦ بالمائة في العشرينات، سقطت هذه النسبة إلى ما بين ٧ و٥,١٠ بالمائة في الثلاثينات، ثم ارتفعت قليلاً خلال الاحتلال البريطاني المباشر في الحرب العالمية الثانية لتعود فتتدهور بعد عودة الوصي إلى الحكم، وتنهار تماماً في الخمسينات لتصل إلى أقل من ٢ بالمائة بسبب ارتفاع العائدات النفطية. لكن النفط لا يفسّر كل شيء، إذ ان العائدات من العقارات انخفضت حتى بالأرقام المطلقة والسبب الأساسي لذلك، في اعتقاد بطاطو، هو صدور قوانين ١٩٣١ و١٩٣٣ التي جعلت الضريبة على استهلاك المواد الزراعية تحل مكان الضريبة على انتاجها، مما حسّن من أوضاع الملاكين العقاريين، وفضح انحياز السلطة الواضح إلى جانبهم[٥].

واتضح هذا الانحياز أيضاً في القوانين العقارية الصادرة عام ١٩٣٢ و١٩٣٨ و١٩٥٢ والتي أدت عملياً إلى تأجير متكرر لأراضي الدولة الزراعية إلى الشيوخ القبليين، كما إلى تخلّي الدولة التدريجي عن أراض أخرى مقابل ضرائب متواضعة على الري. وكانت نتيجة هذه السياسات: «استيلاء الشيوخ والأغوات على الأملاك القبلية المشاع، وعلى أراضي جيران لهم أكثر ضعفاً، وعلى أملاك الدولة غير المغروسة»[٦]. ويعطي بطاطو مثلاً على ذلك في موهان الخير الله، شيخ الشويلات، الذي ارتفعت مساحة أراضيه المغروسة من ٦٠ ألف دونم في ١٩١٩ إلى حوالى مليون دونم عام ١٩٤٩ بعضها القليل مغروس. ولم يكن هذا إلاّ مثالاً على عدد من الشيوخ والاغوات أحسنوا صنعاً بتأييدهم لبريطانيا وللسلطة وفازوا بتشريع الدولة لممارساتهم العقارية

---

(٤) Batatu, Ibid., p. 96.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٥.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٠.

غير القانونية. وفي النهاية فقد أدّت هذه السياسات إلى نتيجتين سلبيتين: الأولى الانتقال الواسع نحو المدن، والثانية تضاؤل النشاط الزراعي على هذه الملكيات المتزايدة اتساعاً. ولم ينفع قانون ١٩٣٣ القاضي بإرغام المزارعين على البقاء في الريف في منع هاتين النتيجتين(٧).

وكان الدخول التدريجي للرأسمالية قد نتج عنه عدد من التطورات المهمة الأخرى في البنى الاجتماعية. أبرز هذه التطورات الضعف المتزايد في نفوذ الشيوخ القبليين على التجمعات القبلية بسبب السياسات العثمانية المعادية ونشوء منطق السوق في العلاقات الداخلية. وسيقوم البريطانيون، لأسباب سياسية، بمحاولات حثيثة لإعادة بعض هذا النفوذ إلى سابق عهده خلال مرحلة الانتداب. في هذا الوقت، أدى نمو الرأسمالية أيضاً إلى انتعاش فئة جديدة من التجار وأعيان المدن. ويشير بطاطو إلى أن عدد التجار كان في ازدياد مستمر،

جدول رقم (٥ ـ ٢)
العراق، توزيع الأراضي الزراعية الخاصة
قبل ثورة تموز / يوليو ١٩٥٨

نوع المساحة (بالدونم)	الملاكون: العدد	الملاكون: النسبة المئوية	المساحة: بالدونم	المساحة: النسبة المئوية	معدل المساحة (بالدونم)
تحت ١	٢٣٠٨٩	٩,١٢	٨٥٩٩	٠,٠٣	٠,٣٧
١ ـ ٤	٥٠٠٢١	١٩,٧٥	٩٣٧٢٢	٠,٢٩	١,٨٧
٤ ـ ١٠	٤٠٤٧٥	١٥,٩٨	٢٤٣٠٠٤	٠,٧٦	٦,٠٠
١٠ ـ ٥٠	٧١٠٤٩	٢٨,٠٥	١٦٧١٤٨٤	٥,٢٠	٢٣,٥٢
٥٠ ـ ١٠٠	٢٩٨٨٤	١١,٨٠	٢٠٥٥٨٥٦	٦,٤٠	٦٨,٧٩
١٠٠ ـ ٥٠٠	٣١٥٠٨	١٢,٤٤	٥٧٩٩٠١٢	١٨,٠٣	١٨٤,٠٤
٥٠٠ ـ ١٠٠٠	٢٩١٦	١,١٥	١٩٩٢٤٣١	٦,٢٠	٦٨٣,٢٧
١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠	١٨٣٢	٠,٧٢	٢٥٦٠١٩٠	٧,٩٦	١٣٩٧,٤٨
٢٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠	٢١٢٨	٠,٨٤	٨٥٥٠٣٢٢	٢٦,٥٩	٤٠١٨,٠١
١٠٠٠٠ ـ ٢٠٠٠٠	٢٢٤	٠,٠٩	٣٠٣٠٧٧٣	٩,٤٢	١٣٥٣٠,٢٤
٢٠٠٠٠ ـ ٥٠٠٠٠	٩٥	٠,٠٤	٢٩٩٨٦٠٧	٩,٣٢	٣١٥٦٤,٢٨
٥٠٠٠٠ ـ ١٠٠٠٠٠	٢٥	٠,٠١	١٧٢٥٩٨٨	٥,٣٧	٦٩٠٣٩,٥٢
١٠٠٠٠٠ فما فوق	٨	٠,٠١	١٤٢٤٨٢٥	٤,٤٣	١٧٨١٠٣,١٢
المجموع	٢٥٣٢٥٤	١٠٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠	

المصدر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 54.

(٧) لمزيد من التفصيل حول هذا القانون أنظر: المصدر نفسه، ص ١٣٢.

فالذين منهم كانوا قادرين على تحقيق أرباح تفوق ١٥٠ ديناراً سنوياً ارتفع من ١٨٦٢ عام ١٩٣٢ إلى ٥٤٤٥ بعد مرور عقد من الزمن. وفي خلال ثلاثين عاماً (١٩٢٧ ـ ١٩٥٧) زاد عدد التجار الأعضاء في غرفة التجارة عشر مرات (من ٢٨٨ إلى ٢٨١٢)[٨].

ومما انعش التجارة، تطور وتحسن الطرق والسكك الحديد، ووجود البريطانيين العسكري، ناهيك عن السياسات الضريبية المشجعة. وقد انتقلت بعض العائلات التجارية إلى الاهتمام بالتصنيع، لا سيما في مجال المواد الاستهلاكية والبناء، وقد كانت سياسة الدولة (لا سيما في مجالات الاقراض والضرائب والجمارك) مشجعة إلى حد ما لهذا التحول. لكن هذا النشاط الجديد كان مركزاً في يد فئة محدودة أيضاً بل أكثر تركيزاً من النشاط التجاري. وقد توصل بطاطو إلى أن هناك ٢٣ عائلة عراقية كانت تملك عشية الثورة ما قيمته ٣٠ إلى ٣٥ مليون دينار (أي أكثر من مليون دينار لكل منها، أي بين ٥٦ و٦٥ بالمائة من كامل الرأسمال التجاري والصناعي الخاص) وكانت ١٧ عائلة منها تقيم في بغداد. ومن دراسة نشاطاتها، نراها وزعت نشاطها بين الصناعة والتجارة والمصارف والخدمات والملكية الزراعية[٩].

غير أن التطور الأساسي في الاقتصاد العراقي خلال العقد الأخير من الملكية يبقى طبعاً نمو الانتاج النفطي، وعائداته. كان العراق ينتج ٤,٦ ملايين طن من النفط عام ١٩٢٦. لكن الإنتاج تزايد تدريجاً ليصل عام ١٩٥٨ إلى ٣٥ مليون طن، ومعه ٨٠ مليون دينار من العائدات. سيعطي النفط للدولة، هنا كما في دول منتجة أخرى، مجالات واسعة لإثبات استقلاليتها بالنسبة لطبقات المجتمع، لا سيما الميسورة منها. لكن عائدات النفط تدفقت في وقت متأخر نسبياً لكي تسمح فعلاً للدولة بتطوير سياسات جديدة مبنية عليها.

لكن هذا لا يعني أبداً ان إنشاء الدولة العراقية لم يؤثر على بنية المجتمع العراقي. سوف ندافع في هذا الفصل باستمرار عن أولوية السياسة، وعراق ما قبل ١٩٥٨ يسمح بالذات بإثباتها إلى حد كبير. درس ديفيد بول كيفية تحول النخبة العسكرية ـ السياسية إلى طبقة اجتماعية أيام الملكية[١٠]. لم يكن هذا التحول ممكناً طبعاً لو لم تقم هذه النخبة بملء فراغ أمني ـ سياسي في الكيان المنشأ حديثاً. فالضباط الذين رافقوا فيصلاً وشاركوه السلطة كانوا مؤهلين لملء جزء من الفراغ، لا سيما وأن العراق كان من أكثر ملحقات السلطنة

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.
(٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.
(١٠) David Pool, «From Elite to Class: The Transformation of Iraqi Leadership, 1920-1939,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 12 (1980), pp.331-350.

«إنتاجاً» للضباط. ولكنهم كانوا إجمالاً من أوساط متوسطة إلى فقيرة الحال. وكانـوا قد تـربّوا في مدارس السلطنة الحكومية، وخدموا في جيشهـا وعاشـوا من مرتبـاتها. كـانوا يحملون إذاً منـطق الدولـة. من جانب آخـر كان شيـوخ القبائـل، على الـرغم من ضربـات العثـمانيـين المتـواليـة، في وضـع مؤاتٍ للدخـول في الكيـان الحـديث والاستفـادة منـه مـع ابقـاء بعض الاستقلالية إزاءه. وقـام النظام الملكي السيـاسي إلى حدٍ كبـير على تعـاون (وتنافس) الملك، والضبـاط، والشيوخ. ولكن الإمسـاك بزمـام السلطة السياسيـة سيسمح بـالإثراء. وتـاريخ العـراق المعاصر هـو أيضاً تـاريخ إثـراء فئات تعيش من نفـوذها السيـاسي، لا من نشـاطهـا الاقتصـادي، وياسـين الهاشمي وعـلي جودت ونـوري السعيد أمثلة واضحـة عـلى استتبـاع السلطة لمجـالات الإثـراء السريـع. ففي حـالـة أمثـالهم أوصـل السيف إلى السلطة وفتحت السلطة السياسية باب الثروة الشخصيـة، بينما كـانت الارستقراطيـة التقليديـة ترى مـواقعها تتدهور، والفئات المدينية التجارية مواقعها مهدّدة باستمرار بنزوات الدولـة والقيمين عليهـا، وبطموحات السياسيين التجارية والمالية، وعامة الشعب تعي (أو لا تعي بعد فعلاً) كيف أن ماكينة حديثة جاء بها الانكليز، اسمها الـدولة، يمكن أن تصبـح مصدر رزق مفيـد لمن يقدر على التحكم بها.

لم يكن الوضع في سوريا مختلفاً كثيراً. قدّر سمير مقدسي مثلاً أن ٨٢ بالمائة من سكان الريف قبل ١٩٥٨ كانوا لا يملكـون أي أرض زراعية، أو يملكـون أرضاً مسـاحتها دون ١٠ هكتـارات وقدّر مـرجع آخـر عدد العـاملين في الزراعـة الذين لا يملكـون أي عقـار زراعي بحـوالى ٧٠ بالمـائة من سكـان الريف. بـالمقابـل، يبدو أن فئـة محـدودة جـداً من المـلاكـين الزراعيين (٢,٥ بالمائة منهم) كانوا يملكون ٤٥ بـالمائـة من الأراضي المرويـة اصطنـاعياً و٣٠ بـالمائـة من الأراضي المرويـة طبيعياً (بـالمطر). ويقـدّر زياد كيـلاني أن نحو نصف الملكيـات الزراعية في سوريا كانت تساوي مائة هكتار فما فوق، بينما ١٦ بالمائة من الملكيـات الزراعيـة الواسعة جداً (ألف هكتار وما فوق). وقدّر مرجع آخر انه عام ١٩٢٠ كانت خمس عائـلات حموية فقط تملك ٨٠ بالمائة من أراضي ١٢٤ قرية تحيط بالمدينة(١١).

لم تحصل تطورات دراماتيكية بعد إنشاء الدولة السورية الحديثة، باستثناء بعض النمـو في الملكية الزراعيـة المتوسـطة، وتكريس الملكيـة من خلال سجـل عقاري «عصري». لكن

---

(١١) Ziad Keilany, «Socialism and Economic Change in Syria,» *Middle Eastern Studies,* vol.9, no.1 (January 1973), pp.61-72; Sayed Aziz al-Ahsan, «Economic Policy and Class Structure in Syria, 1958-1980,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 16 (1984); Eva Garzouzi, «Land Reform in Syria,» *Middle East Journal,* vol.17, nos. 1-2(Winter-Spring 1963), and Tabitha Petran, *Syria* (London: E. Benn; New York: Praeger, 1972).

السنوات التي تلت الاستقلال كانت سنوات نمو اقتصادي ملحوظ. فالمساحات المزروعة زادت من ٢,٩ إلى ٤,٦ ملايين هكتار بين ١٩٣٦ و١٩٥٦، بفضل مكننة الزراعة (٢٣٠ جراراً زراعياً عام ١٩٤٦، ٢٧٩٢ عام ١٩٥٧) واستعمال المضخات المائية العصرية (٤٥ عام ١٩٤٦، ١٣ ألفا عام ١٩٥٥). وبدأ القطن يسيطر على الزراعة السورية، لا سيما بعد بدء حرب كوريا: من ١٥ ألف هكتار عام ١٩٤٦ إلى ٢٤٨ ألف هكتار عام ١٩٥٥. لكن هذا التطور كان يقتضي توظيف أموال كبيرة مما أدخل البرجوازية المدينية في قلب النشاط الزراعي، وحدّد هوية المستفيد من هذا النمو، ففي مطلع الخمسينات كان ١٥ بالمائة من الذين يعيشون من الزراعة يتقاسمون ٦٠ بالمائة من عائداتها، و١٠ بالمائة ١٠ بالمائة أخرى، و٧٥ بالمائة ٣٠ بالمائة من العائدات.

ماذا كان يعني أن تكون فلاحاً في سوريا؟ كان الريف، على حد تعبير فولرس، في فراغ سياسي حقيقي، مستكيناً، عرضة لتحكّم الأقوى. عام ١٨٦١، بعد إنشاء الدفترخانة العثمانية، استطاع الأعيان وشيوخ القبائل حصر سندات الطابو باسمهم، فانتقلت الأراضي الميري، لا لمن يغرسها، بل لمن استطاع بنفوذه ان يربطها باسمه. أما الأكثرية الساحقة من الفلاحين فكانت تعمل في الأرض وفقاً لعقود مزارعة متنوعة حسب المناطق وحسب انتاجية الملكية، أو لعقود مغارسة، كان الفلاح يحصل فيها على جزء من الأرض بعد مرور فترة من الزمن. وجاء الانتداب الفرنسي يوزع بدوره الأراضي المشاع، ولكن الاعتبارات السياسية جعلت الأعيان يسيطرون عليها مجدداً ويتملكوها. وكان اقراض الفلاح بفوائد ربا عالية إحدى الوسائل الأساسية للسيطرة عليه وكان اعتيادياً أن يكون الملاّك مرابياً، ثم مع مكننة الزراعة، أن يصبح رجل أعمال ذا امكانات واسعة.

وتبرز سيطرة المدينة على السياسة في مواقف الملاكين الزراعيين الذين يريدون أن تتعهد الدولة تطوير مناطقهم، وتقديم خدمات صحة ومواصلات من دون الاهتمام كثيراً بالتربية ومن دون السماح طبعاً بمناقشة موضوع الملكية. وتبرز هذه السيطرة أيضاً في العمل التشريعي إذ أصدر مجلس النواب عام ١٩٤٦ قانوناً للعمل، لا يشير فيه على الإطلاق إلى العمال الزراعيين، على الرغم من أنهم كانوا يمثلون الأكثرية الساحقة من هذه الفئة. وفي عام ١٩٥٧، عندما قدّم بعض النواب التقدميين مشروع قانون يمنع الملاكين من طرد الفلاحين من بيوتهم، صوّت مع المشروع ٣٦ نائباً من أصل ١٤٤ فقط، ولكن تم اعتماد القانون لأن الأكثرية فضلت التغيب بدل التصويت ضد المشروع خوفاً من ردود الفعل.

الفارق الكبير بين العراق وسوريا، في هذا السياق، كان في هوية المالك الزراعي. كان الملاّك في العراق إجمالاً شيخاً قبلياً محلياً، ثم دخل الضابط السابق أو التاجر الحديث

الغنى الزراعة تدريجاً. أما في سوريا، فكان الملاّك في الإجمال ابن عائلة مدينية، تملّك جزءاً من الريف المحيط بالمدينة التي استقرت فيها. وكان هذا المـلاّك وجيهاً سيـاسياً اقـطاعياً من أصول تركية كما في حماه، أو تاجراً مدينياً طموحاً انتقل لـلاستثمار في الـزراعة الصنـاعية (لا سيما القطن) كما مع مقاولي حلب الذين ساهموا في تطوير الانتاج الزراعي في منطقة الجـزيرة الخصبة بعد الحرب العالمية الثانية. لذا يمكن القول إن الجانب الطبقي في العلاقة كان أوضح للعيان في سوريا منه في العـراق، حيث كانت الـولاءات القبلية والمحليـة تخفف من حدتـه. ففي حماه مثلاً لم يكن الملاّك والفلاّح يجتمعان في شيء تقريبـاً. كان الأول في الإجمـال تركيـاً تعرّب، بينما الثاني عربي، وكان الأول في الإجمال سنياً وكان الثـاني في الإجمال علويـاً، وكان الأول حموياً يسكن حماه أو حتى دمشق وكان الثاني لا تطأ قـدمه المـدينة إلا استثنـائياً، وكـان الأول داخلاً في تنافس سياسي مع عائلات أخرى، وكان الأول ابن طـائفة وقبيلة وعـائلة في الإجمال مغلقة. وإن يكن لأكرم الحوراني اسم في السياسة السورية فربما لأن محاولته ردم هذه المسافة المتعددة الجوانب، كانت أهم مشاريعه السياسية(١٢).

أما الصناعة، فعلى الرغم من كل مـا قيل عن «الشركـة الخماسيـة» وجشعها، فـإنها لم تكن بالمستوى نفسه من التركيز. فعلى عكس العراق، كانت سـوريا مـركزاً مهمـاً للصناعـة التقليدية الحرفية. لكن الثورة الصناعية في أوروبا ستكيل الضربات لهـذه الصناعـات فتشهد سوريا إضعافاً لنشاطاتها الحرفيـة. وعام ١٩١٤ لم يكن في سـوريا مائة مصنع يعمـل فيه ٥٠ عاملاً أو أكـثر. ويعتبر إنشـاء مصنع اسمنت دمّـر (١٩٢٨) أول عمل صنـاعي محلي عصري حقيقي، تبعه إنشاء عدد متزايد من مصانع النسيج، تدل عليه قفزة كبيرة في استيراد الآلات الصناعية في منتصف الثلاثينات، ومصانع تصنيع وتعليب المواد الغذائية. عـام ١٩٥٧ كانت الشركة الخماسيـة في النسيج تـوظف نحو ألفي أجـير في مصانعهـا، وكانت شركـة ترابـة دمر توظف نحو ألف. في المقابل كان عدد العاملين في الحرف يتضاءل تدريجاً من ١٧٠ ألفاً عـام ١٩٣٧ إلى ٣٠ ألفـاً فقط عام ١٩٥٧ (وفقاً لأحد التقـديرات). وقـدرت اليزابيت لـونغنيس عـدد العمال في القـطاع الصناعي بنحـو مائة ألف عام ١٩٥٣، ثلثهم في الصناعـة الحـديثـة الممكننة. لا يشير هذا الرقم اذن الى تطورات أساسية. ومن الصعب إيجاد أمثلة عـلى اهتمام الدولة بالتصنيع قبل ١٩٥٨. كما لم تؤثر الوحدة مع مصر كثـيراً في هذا المجـال بحيث بقيت سوريا، بعد الوحدة، بلداً إلى حد كبير زراعياً. أما التجارة فكانت إلى حد كبـير مستمرة في أوساط المدن ومن دون تمركز شديد. وأخّر من تطور التجـارة السوريـة نشاط تجـار بيروت في

---

(١٢) انظر الفصول ٨، ٩ و١٠ من الكتاب الجيّد:
André Raymond, ed., *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris: Centre national de la recherche scientifique [CNRS], 1980).

مجال التجارة الخارجية، لا سيما قبل كسر الوحدة الاقتصادية بين البلدين.

ثانياً: المنحى الاشتراكي

كان من الطبيعي أن تبادر ثورة تموز في **العراق** عام ١٩٥٨ إلى لعب دور في إعادة تنظيم بنية المجتمع الاقتصادية. ذلك أن التداخل بين النخبتين السياسية والاقتصادية في النظام السابق كان واضحاً، كما أن الأصول الطبقية لأعضاء قيادة الثورة، وهي أصول تتراوح بين الفئات الفقيرة والمتوسطة تفسّر هذا المنحى، لا سيما في شخصية عبدالكريم قاسم ذي الأصول الطبقية المتواضعة. ثم إنه كان هناك جو واسع في المنطقة قد هيأ الظروف لدور اقتصادي نشط للدول الوطنية الحديثة، لا سيما بعد تأميم شركة قناة السويس ومطالبة العديد من الأحزاب الجديدة، اشتراكية وشيوعية، بضرب الفئات الاقتصادية - الاجتماعية التي قامت عليها الأنظمة السابقة.

وكان من الطبيعي أيضاً أن يبدأ النظام الجديد بإصلاح زراعي أعلن عنه فعلاً بعد عشرة أسابيع فقط على نجاح الثورة. أهم ما في القانون كان حصر الملكية الفردية بما أقصاه ألفا دونم يرويها المطر وألف دونم مروية اصطناعياً. مسّ هذا القانون ملكيات ٢٨٠٣ ملاكين كبار إنما لقاء تعويضات مالية ومن دون المس بالملكيات المتوسطة الحجم. لكن إعادة توزيع الملكيات كانت عملية أكثر صعوبة بكثير سيّما ان الخرائط لم تكن متوافرة، والقوانين التطبيقية غير واضحة تماماً. ثم طوّر النظام أنظمة ضرائبية جديدة على المداخيل الكبيرة قبل مضي عام على نجاح الانقلاب. وفرضت ضرائب جديدة على الإرث وعلى الوفاة، ولكنها عدلت لاحقاً لتخفيف حدتها. في المقابل أدخلت سياسات اجتماعية لمصلحة الشرائح الأكثر فقراً فخفضت إيجارات الشقق والمحلات التجارية، وأسعار الخبز، وخفضت ساعات عمل العمال وأرغمت المصانع الكبرى على بناء مساكن لعمالها، وانشىء نظام حماية اجتماعية للمرض والبطالة. وارتفعت أجور العمال ٥٢ بالمائة في أقل من عام كما أن قاسماً قام بإنشاء مدينة الثورة التي ضمت ١٠ آلاف مسكن شعبي.

في المقابل، وضمن أهم قرارات المرحلة القاسمية، طبعاً قانون رقم ٨٠ (١٩٦١) الذي أعاد للعراق نحو ٩٩,٥ بالمائة من الأراضي التي كان قد أعطي حق استثمار النفط فيها للشركات الأجنبية. أما نظام المحاصصة في الزراعة فقد عدّل لمصلحة المزارع بانتظار إلغائه بعد فترة انتقالية كان يجب أن تدوم ثلاث سنوات، ولكنها استمرت ١٤ عاماً. وصدر قانون ٢٣ (١٩٦٠) لمصلحة الرأسمال الوطني العراقي إذ أدّى إلى «تعريق» عدد كبير من الوكالات التجارية. في المقابل، استمرت سياسات تشجيع الرأسمال العراقي الموظف في الصناعة،

وهي سياسة كان النظام الملكي قد بدأها في منتصف الخمسينات. فتم مزيد من تخفيض الفائدة على القروض الصناعية، وأعفي عدد من المشاريع الصناعية من الرسوم والضرائب. ولكن الدولة بقيت في الأساس ماكينة لإعادة توزيع الثروة وللجم الاحتكارات وللدفاع عن المصالح العراقية في مواجهة الخارج، وهي أهداف ثلاثة أساسية تركت للدولة، كلاعب اقتصادي مباشر، دوراً هامشياً. فعندما نشأت مصلحة المبايعات الحكومية عام ١٩٥٩ مثلاً، نص قانون إنشائها على أن الغرض من إنشائها «ليس الربح إلاّ عرضاً، ولا يجوز لها مزاحمة المؤسسات التجارية الأهلية إلاّ بمقدار ما يتعلق الأمر بمراقبة ارتفاع الأسعار وتوفير البضائع الضرورية في الأسواق وحماية المستهلك أو تصريف الفائض من الإنتاج حماية للمنتج»[١٣].

يمكن القول إن السياسة الاقتصادية أيام قاسم غلب عليها طابع الشعبوية، في محاولة إلى حد كبير ناجحة لتوسيع رقعة النظام السياسية في الأوساط المعدمة، تقابلها عملية إعادة ترضية الرأسمال الوطني من خلال الحد من المصالح الأجنبية. لكن سياسة أخرى حلت مكان هذا المنحى الشعبوي أيام الأخوين عارف، غلب عليها نوع من التكنوقراطية الطامحة بصورة نشطة إلى تركيز مقدرات الحكم الاقتصادية في يد الدولة، أي في يد السلطة السياسية. وتجلّت هذه السياسة بوضوح في تأميمات تموز/ يوليو ١٩٦٤ لـ ٢٧ مصنعاً كبيراً. وأدت هذه التأميمات إلى جعل الدولة المالك الصناعي الحصري لصناعة السجائر وشبه الحصري في مواد البناء والمواد الغذائية والغزل والنسيج والجلود ومالكاً كبيراً في مجال الصناعات الكيماوية (٦١ بالمائة) إلى جانب تملك الدولة الكامل لصناعة تصفية النفط[١٤].

عام ١٩٥٨ كان أيضاً أساسياً في تاريخ الاقتصاد السوري إذ صدر في أيلول/ سبتمبر

---

(١٣) عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٦.

(١٤) عرض قادة النظام في هذه المرحلة اجراءاتهم كالتالي: «جاءت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ كثورة قومية تعيد العراق إلى الصف العربي... وكثورة اجتماعية تضع الأسس الصحيحة لنظام اقتصادي واجتماعي يزيد في الانتاج وينظم عدالة توزيع الدخل بين فئات الشعب العاملة ويقلّل من الفروق الطبقية التي تعصف بمجتمعنا العراقي ويرسم خطوط سياسة اقتصادية هدفها رفع مستوى معيشة أفراد الشعب وبصورة خاصة ذوي الدخول الواطئة عن طريق السير في طريق الاشتراكية العربية» ثم إنهم يتحدثون عن «انحراف» أصاب الثورة أيام قاسم قاموا هم بتصحيحه. وقد خاطبوا الفئات الميسورة في المجتمع للتأكيد على «أن الذين شملهم التأميم أو حددت ملكياتهم هم أفراد لهم كرامتهم ومكانتهم في المجتمع وان التحويل الاقتصادي هذا يعني تغيير الوظيفة الاجتماعية لملكيتهم». وأنشأ قانون رقم ١٩٦٤/٩٨ «المؤسسة الاقتصادية» المرتبطة مباشرة برئيس الوزراء والمعطاة صلاحيات واسعة في مجالات الصناعة والتأمين والتجارة. وقضى قانون رقم ٩٩ بتأميم كل شركات التأمين. أمّا قانون رقم ١٠٠ فقد قضى بتأميم «جميع البنوك والمصارف غير الحكومية العاملة في العراق بما فيها المصارف الأجنبية». وقضى قانون رقم ١٠١ بإعطاء ربع أرباح الشركات للعاملين فيها. وتلاه قانون ادخل ممثلين للموظفين في مجالس ادارة المنشآت الصناعية. انظر: **مجموعة القوانين الاشتراكية** (بغداد: منشورات المؤسسة الاقتصادية، ١٩٦٥).

أول قـرار في مجال الإصـلاح الزراعي، وكـان ممّا عمـل به، محاولة توحيـد نسبي للأوضـاع الاقتصادية في القطرين المتوحدين في «جمهورية عربية متحدة». وقضت هذه القرارات بـالحدّ من الملكية الزراعية، ضمن العائلة الواحدة، إلى ما أقصاه ٤٠ هكتـاراً من الأراضي المرويـة و١٦٠ هكتاراً من الأراضي غير المروية. أما الباقي فتصادره الدولة وتعيد توزيعه. غير أن زياد كيلاني يشير إلى أنه من أصل ٦٧٠,٢١٢ هكتـاراً صودرت لم تـوزع الدولـة إلاّ ١٤٨,٤٤٠ هتكاراً، بينما تؤكد طابيطا بتران أن المساحة المعاد توزيعها لم تتعد ٦٣ ألف هكتـار، أي نحو خمس المساحة المصادرة.

ولم يكن بوسع نظام الانفصال (١٩٦١ ـ ١٩٦٣) أن يعود عن هذه القـرارات تماماً، فـاكتفى برفـع الحد الأقصى للملكيـة الزراعيـة إلى ٢٠٠ هكتار من الأراضي المـروية. ولكن حكم حزب البعث منذ عـام ١٩٦٣ أعاد تخفيض الحـد الأقصى للملكية الـزراعية في صـورة دراماتيكية فحصلت مصادرات جديدة، وتوزيع جديد للأراضي. ويقدر زياد كيلاني المساحة المصادرة بحوالى مليون هكتار أعيد توزيع ربعها قبل نهاية ١٩٦٤، ووزعت جميعها قبل نهاية ١٩٦٨. لكن الدولة سمحت في الآن نفسه بإعادة تكون أملاك زراعية تفوق الحد الأدنى من خـلال عمليات تجميـع كانت تجـري من دون أن تتدخـل فيها الـدولـة، بسبب الانخفـاض الواضح في الإنتاج الذي سبّبه التمزق الواسع للملكية. هذا التيار التصحيحي بدأ في الجـزء الأخير من السبعينات وأكّـده النظام القـائم منـذ ١٩٧٠ من دون أن يقـدم، عـلى المستـوى التشريعي، على أي تغيير دراماتيكي في البنية القائمة.

بعـد ١٩٥٨ سيتحسن وضع الفـلاح السوري القـانوني تـدريجاً. فـإلى جانب قـانـون ١٩٥٧، سوف ترغم قوانين جديدة الملاكين على احترام العقود مع المزارعين، وعلى تجديـدها تلقائياً إلاّ إذا رغب الملاّك بأن يصبـح نفسه مـزارعاً. وعـدّلت القوانـين من حصة المـلاك / المزارع من الغلة، فقلبتها رأساً على عقب بحيث أصبح الفلاح يحصـل على ثـلاثة أربـاعها. وتم تحـديد حـد أدنى لرواتب العـمال الزراعيـين. وفي عام ١٩٦٤ انشيء اتحـاد الفلاحـين، وشكل هذا الاتحاد همزة وصل فعالة بين الفلاح والدولة. فقامت الثـانية بسلسلة جـديدة من التـأميمات التجـارية والصنـاعية ضربت البـرجـوازيـة المـدينيـة في الصميم، بينـما بـدأ ممثلو الفلاحين المشاركة في اجتماعات لجان التخمين والتحكيم. وكـان نجاح هـذه النقابـة النشطة أكيداً. وفي عام ١٩٧٢ كان ٤٠ بالمائة من اليد العاملة الريفية (٢١٣ ألف شخص) أعضـاء فيها. وبعد عام ١٩٦٣ أصبح المصرف الزراعي يقرض المزارعين مبـاشرة وبفوائـد معتدلـة. وشجعت الدولة إنشاء تعاونيـات فلاحيـة، ولكن أمثلة تعاون عـلى أساس عـائلي ومحـلي نمت أيضاً. مقابل كل هذا، استولت الدولة على القرار في مـا يخص المساحـات المزروعـة من كل نوع، وسعر المنتجات الزراعية، ناهيـك عن توزيـع السماد والشتـول. ولكن الدولـة أخذت

أيضاً على عاتقها تنفيذ عدد كبير من مشاريع الري، وأهمها مشروع الغاب شمال شرق حماه، ومشروع الفرات حول سد الطبقة الذي يؤمل أن يؤمن ري ٦٤٠ ألف هكتار جديد.

تتميز سوريا في المنطقة بنسبة الريفيين العالية بين سكانها، وهي ما زالت، على الرغم من مكننة الزراعة وتضخم المدن، تقارب نصف السكان إجمالاً. هؤلاء الفلاحون ما زالوا إذاً أوسع الفئات المهنية - الاجتماعية في سوريا. ولا شك أن النظام السياسي القائم في سوريا منذ ١٩٦٣ قد قطع مع هذه الفئة ميثاقاً سياسياً ناجحاً يفسّر إلى حدّ كبير استقراره. هناك عدد كبير من المزارعين يستطيعون التماهي مع النخبة الحاكمة حالياً والتي يعرف الجميع أصولها الفلاحية. ثم إن النظام القائم حسّن بصورة ملموسة من أوضاع أهم الفئات الاجتماعية، وأكثرها انسحاقاً. زد على ذلك أن المزارعين ما زالوا يشكّلون المنبع الأساسي الذي تعبأ منه صفوف الجيش والحزب والمنظمات الشعبية. ففي علاقته بالدولة، خطا الفلاح بسرعة خطوات هائلة منذ اليوم الذي افتتح فيه أكرم الحوراني مكتباً صغيراً في دمشق لمتابعة مطالب الفلاحين، إلى اليوم الذي يصعب فيه إيجاد مديني واحد في صلب النخبة العسكرية - السياسية الحاكمة.

أمّا المجال الثاني الذي حاولت الدولة الاشتراكية في سوريا أن تؤكد فيه دورها الاقتصادي فهو المجال المديني (صناعة وخدمات). هنا جاءت «قرارات يوليو» الاشتراكية تؤمم المصارف وشركات التأمين وجزءاً واسعاً من الصناعة (تأميم كامل لثلاث شركات، ونصفي لـ ٢٤ أخرى)، ورافق (بل وسبق) هذه القرارات قرارات مالية مكمّلة قضت على سوق النقد الحرة.

هنا أيضاً، حاول نظام الانفصال أن يعود جزئياً عن هذه القرارات، لا سيما في مجال التأميمات التي ألغي معظمها. لكن نظام البعث عاد إلى السياسة نفسها بعد ١٩٦٣. فأعادت حكومة صلاح الدين البيطار تأميم معظم ما كان أمم، ثم في مطلع عام ١٩٦٥ توسعت دائرة التأميم لتطال ١٠٥ شركات جديدة بما فيها حوالى ثلاثة أرباع شركات التصدير والاستيراد ومحالج القطن. في أي حال، كان القطاع الخاص في مطلع السبعينات لا يملك أكثر من ٢٥ بالمائة من القدرات الصناعية، وظلت الصورة نفسها من دون تغيير جدي منذ ذلك الوقت.

ويشير الجدول رقم (٥ - ٣) إلى الحصيلة الاجتماعية - الاقتصادية للتطورات والسياسات المتبعة خلال الستينات والسبعينات. فبينما نرى أن النظام القائم في لبنان والأردن دفع القوى العاملة نحو قطاع الخدمات، أدى الإصلاح الزراعي إلى بناء علاقة متجددة بين الفلاح والأرض، على الرغم من ادخال المكننة. كما أن نسبة العاملين في الصناعة التي

انخفضت في الأردن خلال هذين العقدين وتطورت بصورة معتدلة في لبنان، عرفت في سوريا والعراق تطوراً واسعاً: من ١٨ إلى ٢٦ بالمائة في العراق ومن ١٩ إلى ٣١ بالمائة في سوريا بين ١٩٦٠ و١٩٨٠.

جدول رقم (٥ ـ ٣)
القوى العاملة (نسب مئوية)

البلد	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨٠
الأردن	٤٤	٢٠	٢٦	٢٠	٣٠	٦٠
سوريا	٥٤	٣٣	١٩	٣١	٢٧	٣٦
العراق	٥٣	٤٢	١٨	٢٦	٢٩	٣٢
لبنان	٣٨	١١	٢٣	٢٧	٣٩	٦٢

المصدر: World Bank, *World Development Report, 1984* (Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1984).

لكن توزيع الناتج المحليّ الاجمالي لم يتعدّل كثيراً في سوريا خلال هذه الفترة باستثناء التوسع الكبير في الجهاز الحكومي (جدول رقم (٥ ـ ٤)). أما في العراق فقد غيّر النفط (٣,٥ ملايين برميل يومياً عام ١٩٧٩) من المعطيات تغييراً حقيقياً.

ثالثاً: الانفتاح: معناه وحدوده

هذه التدخلات الواسعة في مجرى الاقتصاد العراقي بين ١٩٥٨ و١٩٦٨ لم تترك مجالاً واسعاً أمام السلطة الجديدة، سلطة حزب البعث العائد إلى الحكم مرة ثانية من دون برنامج اقتصادي واضح، إنما ببرنامج سياسي ضمني غير مشجع طبعاً لنشوء مراكز قوى سياسية قائمة على مصالح اقتصادية، أو على أساس آخر. ومنذ ١٩٦٨، حصل تطور متسارع في الناتج المحلي الاجمالي، بحيث تضاعف مرتين بين ١٩٧٠ و١٩٧٧ بالأسعار الثابتة وتزايد أكثر بكثير بالأسعار الجارية. ولكن ما هو أهم من وجهة نظرنا هو طبعاً الزيادة الهائلة في حجم نشاط الدولة الاقتصادي، إذ ان نسبة القطاع العام من الناتج المحلي الاجمالي لم تتزايد إلّا بصورة معتدلة، منذ تأسيس الحكم الجمهوري (حوالى ١٥ بالمائة في ١٩٥٦ وحوالى ٢٤

جدول رقم (٥ ـ ٤)

الناتج المحلي الاجمالي في سوريا حسب القطاعات (نسب مئوية)

القطاع / السنة	١٩٦٣	١٩٧٠	١٩٨٢
زراعة	٢٩,٨	١٨,٧	١٦,٦
صناعة ومعادن	١٣,٧	٢٤,٩	١٦,٦
بناء	٤,٩	٤,٤	٦,٤
تجارة	٢٥,٩	٢٣,٣	٢٦,٢
نقل	٨,٢	٨,٥	٦,٩
مال	٦,٩	٧	٦
حكومة	٨,٦	١١,٤	١٩,٢
خدمات	١,٧	١,٨	٢

المصـــدر: Elizabeth Longuenesse, «The Syrian Working Class Today,» *MERIP Reports*, vol. 15, no. 6 (July - August 1985), p.19.

بالمائة في ١٩٦٦) ارتفعت بصورة مذهلة انطلاقاً من عام ١٩٧٢ لتصل الى حوالى ٨٠ بالمائة في ١٩٧٧[١٥]. والسبب الأساسي لهذه الزيادة هو النفط طبعاً من خلال تأميمه (١٩٧٢) وارتفاع أسعاره (١٩٧٣ و١٩٧٩). ولقد وضع هذا التطور في أيدي السلطة مقدرات هائلة لمواجهة المجتمع وحكمه وتنظيمه. كيف تم ذلك؟

فلنبدأ بالزراعة وهي شهدت تحولات مهمة. تحول العراق أولاً إلى مستورد مهم (مليار ونصف دولار عام ١٩٨١) من المواد الغذائية، ولكن بقي النقص ملحوظاً في عدد من الأصناف حتى في عز الطفرة النفطية، لأسباب تتعلق على الأرجح بثقل بيروقراطية الدولة. تطور آخر هو مكننة الزراعة و/أو الانصراف عنها بحيث فقدت، حسب دراسة أجرتها **الايكونوميست**، نصف مليون عامل بين ١٩٧٣ و١٩٧٧ وبحيث انحدرت نسبة العاملين في الزراعة من ٥٠ إلى ٣٠ بالمائة من اليد العاملة في خمس سنوات. ولكن ما هي السياسات المتبعة منذ ١٩٦٨؟

في مرحلة اولى، قامت الدولة بتكثيف الاجراءات السابقة. فقضى قانون ١١٧ (١٩٧٠) بتحديد أدنى لمساحة الملكية الزراعية، وطبق الاصلاح الزراعي في كردستان

(١٥) الخفاجي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

وانشيء عدد كبير من التعاونيات والملكيات الجماعية. غير انه في مرحلة ثانية، بدأت على الأرجح عام ١٩٧٨، اتخذت السلطة منحى مختلفاً تماماً، يمكن تسميته بمنحى الانفتاح في المجال الزراعي: بدأت المزارع الجماعية بالاختفاء: ٧٧ في ١٩٧٩، ٣٣ في ١٩٨٠، ١٠ في ١٩٨٣. والتعاونيات بدأت بدورها بالتضاؤل من ١٩٢٣ في ١٩٧٩ الى ٨١١ في ١٩٨٣. وصدر قانون ٣٥ في ١٩٨٣ يسمح للأفراد باستئجار اراضي الدولة الزراعية. من دون تحديد للمساحة، لفترة اقصاها ٢٥ عاماً(١٦).

وفعلاً، اتخذت سياسات واضحة لدفع الزراعة نحو القطاع الخاص، بحجة ان الانتاجية في القطاع العام متدنية وغير قابلة للتطوير. فاتجه المصرف الزراعي التعاوني بدوره نحو اقراض الافراد، اذ انقلبت نسبة قروضه من ثلثين للتعاونيات عام ١٩٧٨ الى ثلثين للأفراد عام ١٩٨٣. وازدادت حصة القطاع الخاص من الماكينات الزراعية من حوالى ٧٥ بالمائة عام ١٩٧٩ الى حوالى ٩٢ بالمائة عام ١٩٨٢. وقامت الدولة أيضاً برفع سعر المحاصيل الزراعية بهدف زيادة الانتاج وتشجيع القطاع الخاص وفي عام ١٩٨٣ سمح أخيراً للمزارعين بتسويق محاصيلهم مباشرة الى التجار من دون المرور بجهاز التسويق التابع للدولة. لكن هذه السياسات على الأقل في السنوات الخمس الأولى لتطبيقها (١٩٧٩ - ١٩٨٣) لم تؤد الى زيادات هائلة في الانتاجية. وهذا عائد على الأرجح لكونها ترافقت مع نشوب الحرب مع ايران.

في المجال الصناعي كان التطور أكثر تدرجاً نحو هذه السياسات الانفتاحية. ذهب حوالى نصف استثمارات القطاع العام في السبعينات نحو النفط والصناعات الاستخراجية والكيميائية، وهي تتطلب حجماً كبيراً من الرأسمال. ولكن الدولة ساهمت أيضاً في تشجيع القطاع الصناعي الخاص من خلال تموينه بمنتجات القطاع العام بأسعار تفضيلية والقروض ذات الفوائد المتدنية واعفاءات واسعة من الجمارك وضريبة الدخل. وتم رفع سقف المال المسموح به لمشاريع القطاع الخاص من ٣٠٠ الف دينار الى مليوني دينار. وأدت السياسات المتبعة الى نمو برجوازية مقاولات، قدّر الخفاجي نسبة نمو أرباحها عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ بحوالى ٥٠٠ بالمائة في عام واحد. كما أدت ايضاً الى نمو برجوازية صناعية نشطة بفضل قرارات كاعفاء الالات من الرسوم الجمركية، واعفاء المشاريع الصناعية الخاصة من ضريبة الدخل خلال الأعوام الخمسة الأولى، بينما قدمت قروض بفوائد تشجيعية وبشروط سهلة. لذلك نرى نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص في المجال الصناعي ترتفع من ٦٣ بالمائة من القيمة المماثلة في القطاع العام الى ٨٤ بالمائة عام ١٩٧٧، ذلك انه في عام ١٩٨١، كان

(١٦) Robert Springborg, «Iraqi Infitah: Agrarian Transformation and Growth of the Private Sector,» *Middle East Journal*, vol.40, no.1 (Winter 1986), pp.33-52.

عدد المشاريع الصناعية الخاصة بدأ يقارب الخمسين ألفاً. اما البرجوازية الصناعية الجديدة فتبدو «أقل التصاقاً بالعلاقات السياسية المباشرة»(١٧). الى جانب ذلك نمت برجوازية خدمات وتجارة خارجية تابعة الى حد كبير للسلطة الحاكمة. وقد عجلت السلطة العراقية من هذا التطور في اتجاه نمو القطاع الخاص في الثمانينات، باستثناء القطاع التجاري الذي كان على الأرجح أولى ضحايا سياسات التقشف الذي سيضطر العراق لاعتمادها، بعد تأخر سنتين على الأقل عما يفرضه المنطق، بسبب اندلاع الحرب مع ايران وسقوط اسعار النفط مما سيغير من صورة العراق الاقتصادية بوضوح (جدول رقم (٥ ـ ٥)).

في سوريا، على الرغم من سياسة الانفتاح النسبية التي اعتمدها النظام في آذار/ مارس ١٩٧٤ فان القطاع الخاص لم يهتم للاستثمار في الصناعة، بقدر ميله الى قطاع

---

(١٧) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسائل، يمكن مراجعة الفصول ٣، ٤ و٥ من كتاب: الخفاجي، المصدر نفسه، وهو فعلاً محاولة رائدة ونقدية مفيدة في مجاله. وقد طوّر الخفاجي هذه الأفكار في نصين موجزين تاليين نشرا بالانكليزية. ويقدّر الكاتب أن نسبة مرتبات الموظفين في الحسابات الرسمية قد تدنت بينما يقدّر أن القطاع الخاص قد زاد حصته من الدخل الوطني من ١٢,٤ بالمائة عام ١٩٧٥ إلى ٣٩,٦ بالمائة عام ١٩٧٧.

«The Parasitic Base of the Ba'thist Regime,» in: I. al-Khafaji, *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?* (London: Zed Books, 1986).

وفي مقال حديث، يورد الخفاجي التقديرات التالية للإشارة إلى التحول الرأسمالي في العراق: لقد ارتفعت حصة القطاع الخاص (إن تم استثناء الريع النفطي والدفاع والإدارة) إلى ٦٠ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨١ وإلى ٦٤ بالمائة عام ١٩٨٢. وهو يقدر حصة القطاع الخاص في البناء عام ١٩٨٢ بـ ٩٤ بالمائة، و٧٦ بالمائة في النقل و٤٤ بالمائة في التجارة. ويشير إلى نمو عدد المقاولين المسجّلين رسمياً من ٨٢٩ عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧١ إلى ٢٧٨٨ عام ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥. وأهم هؤلاء المقاولين هم من صنع النظام الجديد، علماً أنه من النادر أن ترى بيوتات التجارة البارزة في الخمسينات في أعلى سلم المقاولين اليوم. وتتضح أصول هذه الثروات السياسية الجديدة ان صدق تقدير الخفاجي (وهذا ما نحن غير قادرين على التثبت منه) بأن أربع أخماس أرباح المقاولين الكبار تأتي من حصولهم على العقود الضخمة من الدولة من خلال علاقاتهم السياسية وبالتالي من اعادة بيعها إلى مقاولين منفذّين يقومون بها فعلاً. ولكن ألم يكن من الطبيعي أن تدفع هذه المعطيات بالكاتب إلى التأكيد على هشاشة هذه البرجوازية الطفيلية الناشئة حول جهاز الدولة وبفضله؟

I. al-Khafaji, «State Incubation of Iraqi Capitalism,» *MERIP Reports,* no. 142 (September-October 1986).

وواقع الحال ان تمكن الدولة من خلق هذه الأرضية الاقتصادية التابعة لها، يعود أساساً إلى الريع النفطي الهائل في السبعينات، والذي يجعل من العراق دولة إلى حد كبير «خليجية» بمعنى أن طرق توزيع الثروة فيها تصبح أكثر أهمية بكثير من طرق الحصول على هذه الثروة. فبينما لم يكن العراق يحصل عام ١٩٧٢ على أكثر من نصف مليار دولار من العائدات النفطية، ارتفعت هذه العائدات، بفضل تزايد الانتاج وارتفاع الأسعار إلى حوالى مليارى دولار عام ١٩٧٣، وإلى ٨ مليارات دولار عام ١٩٧٥ وحوالى ٢٦,٥ مليار دولار عام ١٩٨٠. وفي السنوات الأربع الأولى للحرب، كانت هذه العائدات ما زالت تقارب ١٠ مليارات دولار على الرغم من تدني الأسعار ومن صعوبات تصدير النفط المتأتية عن الحرب.

جدول رقم (٥ ـ ٥)

العراق، ميزان المدفوعات والعجز، ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥

(بمليارات الدولارات الأمريكية)

السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
السائل النقدي العالمي						
الاحتياط العام من دون الذهب	١٩,٨٤	٩,٥٣	٥,٧٤	٢,٤٣	١,٩٢	١,٦٢
احتياط العملات الاجنبية	١٩,٦٤	٩,٣٠	٥,٥٦	٢,٣١	١,٨١	١,٥٠
احتياط في صندوق النقد الدولي	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,١١	٠,١١
تخصيصات من وحدات السحب الخاصة	٩,٠٩	٠,١١	٠,٠٧	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠
الذهب	٠,٦١	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠	٠,٣٠
BIS	٢٠,١٠	٩,٥٥	٠,٧٩	٠,٨٤	٠,٨٤	٠,٨٤
القروض						
مجموع القروض	٠,٢٧	٠,٣١	٠,٧٣	١,٩٩	٤,٠٤	٥,١٩
القروض قصيرة الأمد	٠,٢٦	٠,٣١	٠,٤٣	٠,٦٩	١,١٤	١,٤٩
القروض طويلة الأمد	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٣٠	١,٣٠	٢,٩٠	٣,٧٠
تمويل (الفوائد على) القروض						
اعادة تمويل القروض الطويلة الأمد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٨٠
الفوائد على القروض القصيرة الأمد	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,١٢	٠,١٢
الفوائد على القروض الطويلة الأمد	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٢٣	٠,٢٥
مجموع حساب القروض	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,٠٦	٠,٠٧	٠,٣٥	١,١٧
حساب القروض/ دخل صادرات السلع (نسبة مئوية)	٠,١	٠,٥	٠,٦	٠,٧	٣,٢	٩,٢
حساب القروض/ عائدات الحساب الجاري (نسبة مئوية)	٠,١	٠,٤	٠,٤	٠,٦	٢,٨	٨,٣

المصدر: *Wharton Middle East Economic Outlook* (April 1986).

الخدمات والاستثمارات غير الانتاجية، لا سيما التجارة والبناء. وأشار تقرير صادر عام

١٩٨١ الى انه في العام السابق وظف القطاع الخاص حوالى ١,٥ مليار ليرة سورية في البناء والعقارات، مقابل ٧٠ مليون ليرة سورية فقط في الصناعة. أما في مجال التجارة، فكان القطاع الخاص يسيطر في مطلع الثمانينات على حوالى ثلث الواردات و٤٠ بالمائة من الصادرات السورية.

على الرغم من قرارات ١٩٧٤، فإن السلطة القائمة في سوريا منذ ١٩٧٠ لم تسع رسمياً الى تغيير حقيقي في بنية الاقتصاد. فالاتجاه نحو اعادة تمركز نسبي للملكية الزراعية كان بدأ قبل ١٩٧٠ واستمر بعدها. اما سياسة الانفتاح في مجال الملكية الصناعية والتجارة، فإن سوريا جارت الموجة السائدة، لا سيما غداة حرب ١٩٧٣ والارتفاع الكبير في اسعار النفط، في معظم دول المنطقة. غير أن الانفتاح السوري كان اكثر حذراً بكثير من مثيله المصري مثلاً، وكانت اثاره الانتاجية مماثلة لما جرى في مصر، لا سيما في تلكؤ القطاع الخاص في الاستثمار في المجالات الانتاجية.

كان لمنحى الستينات الاشتراكي طبعاً تأثير على البنية الاجتماعية في سوريا. فقد هاجرت فئات واسعة من البرجوازية الريفية والمدينية، حاملة معها ما خف وزنه وغلا ثمنه. وكان لبنان، بمصارفه ونموه الاقتصادي السريع آنذاك، ملجأ طبيعياً للكثيرين. ويشير الجدول رقم (٥ ـ ٦) الذي اعدته الباحثة الفرنسية اليزابيت لونغنيس الى التغيير الاجتماعي الذي حصل في عقد من الزمن (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)، من خلال نسبة كل فئة الى مجمل السكان:

جدول رقم (٥ ـ ٦)
الصورة الطبقية في سوريا (نسب مئوية)

الفئة / السنة	١٩٦٠	١٩٧٠
البرجوازية الصناعية والتجارية	٢,٢	٠,٧
البرجوازية الريفية	٤,٥	٠,٦
الطبقة العاملة	١٧,٩	١٧,٦
البرجوازية الصغيرة (المنتجة)	٥,٨	٧
البرجوازية الصغيرة (غير المنتجة)	٦,٧	٧,٧
الشرائح الوسيطة	١٥	١٦
الفلاحون	٢٧,٤	٤١,٥

المصدر: Elizabeth Longuenesse, «The Class Nature of the State in Syria,» *MERIP Reports,* vol. 9, no. 4 (May 1979), p. 4.

غير أن البنية الاجتماعية التي أوجدتها سياسات الستينات، والتي لم تغيّر فيها السياسة الرسمية بعد ١٩٧٠ إلا جزئياً، تأثرت بصورة مهمة بارتفاع اسعار النفط وبالثروة التي كانت وراءها حتى في الدول العربية غير المنتجة للنفط. كما أنها تأثرت بالسياسة الاقتصادية الحذرة على انفتاح نسبي، التي اتبعتها سلطة استمرارها فوق أية اولوية أخرى، وتنظر أساساً الى المسائل الاقتصادية من منظار مسألة الشرعية. ولكن السلطة القائمة منذ ١٩٧٠ استفادت ايضاً من الخيارات الاقتصادية التي اتخذها قادة سوريا في الستينات، لا سيما في مجال الاستثمار في القطاعات الطويلة الأمد كبناء القوات المسلحة، وإقامة مشاريع ضخمة كسد الفرات وسكة حديد اللاذقية نحو الداخل، ناهيك عن شبكة طرقات واسعة للغاية.

اذا اضفنا الى هذه الخيارات الاقتصادية عناصر أخرى كهرب الرساميل الهائل (لا سيما نحو لبنان) بسبب تبني النظام الاشتراكي، ومعدّل ولادات هو الأعلى في المنطقة كلها (٤٧ بالألف)، نفهم لماذا تمكنت السلطة القائمة منذ ١٩٧٠ من تسجيل نمو اقتصادي تحسد عليه. ذلك ان معدل النمو كان متوسطاً في الخمسينات، وهبط، بسبب مجمل العناصر التي ذكرنا في الستينات (معدل سنوي لنمو الناتج المحلي الاجمالي/ شخص ٠,٩ بالمائة بين ١٩٥٧ و١٩٦٨) بصورة ملحوظة، ليعود ويتحسن تدريجا بعد ١٩٦٨ الى أن يصل الى معدل سنوي بحدود ٧ بالمائة في السبعينات، وهو معدل عال جداً.

ولكن مؤشرات اقتصادية مصاحبة لهذا النمو تشير ايضاً الى حدوده. فالعجز في الحسابات الجارية في تزايد مستمر، وكان بلغ نسبة ٧٥ بالمائة من الصادرات منذ عام ١٩٧٦. اما التضخم فقد كان عالياً (١٢ بالمائة) في النصف الأول من السبعينات ثم تزايد ليبلغ معدل ٢٠ بالمائة عام ١٩٧٧.

رابعاً: الدولة «الحديثة» والطبقات الاجتماعية

لقد حاولنا، في الصفحات السابقة، ان نوجز بصورة سريعة للغاية، الأوضاع والسياسات الاقتصادية التي عرفها كل من العراق وسوريا خلال العقود المنصرمة والتي تميزت، نظراً للخلل الكبير في توزع الثروة، الى سياسات ذات محتوى شعبوي ـ اشتراكي منذ ١٩٥٨. هذه السياسات ارتبطت الدولة بها عضوياً، مما يضع حدوداً واضحة لسياسات الانفتاح المتبعة منذ منتصف السبعينات، لا سيما في سوريا التي تفتقر لعائدات نفطية مهمة. وسوف نحاول في ما يلي الاشارة الى أهم النتائج الاجتماعية للسياسات المتبعة.

لقد حاولنا في ما سبق من الفصول الاشارة الى عنصر مهم من تراث الدولة في المنطقة، الا وهو طابعها «الخارجي» عن المجتمع المدني، اثنياً احياناً، قومياً أو لغوياً أو جغرافياً. هل ان الدولة «خارجية» أيضاً عن الطبقات؟ لماذا لا يكون الجواب هنا أيضاً

جدول رقم (٥ ـ ٧)

بعض المؤشرات المالية لعام ١٩٨٥ لكل من الاردن وسوريا والعراق

	الاردن	سوريا	العراق
البضاعة المصدرة (بمليارات الدولارات الامريكية)	٠,٧٩	١,٨٢	ـ
البضاعة المستوردة (بمليارات الدولارات الامريكية)	٢,٨٣	٣,٧٦	ـ
الحساب الجاري (بمليارات الدولارات الامريكية)	- ٠,٦٦	- ٠,٨٦	- ٠,٦
الحساب الجاري المتراكم (بمليارات الدولارات الامريكية)	ـ	ـ	١٧,١
مجموع القروض الخارجية (بمليارات الدولارات الأمريكية)	٣,١١	٦,٨٠	ـ
المعدل المئوي للفوائد على القروض	٨,٨٠	١٩,٥٧	ـ
النفط الخام المستخرج (م. ب. ي.)	ـ	ـ	١,٤
سعر النفط الخام (دولار أمريكي للبرميل)	ـ	ـ	٢٨,٤
صادرات النفط الخام (بمليارات الدولارات الامريكية)	ـ	١,٠٩	ـ
التغيّر الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي من دون النفط	ـ	ـ	- ٠,٦
التغيّر الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي	٢,٦	٢,٧	١٠,٨

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) الى ان المعلومات غير متوافرة.

المصدر: *Wharton Middle East Economic Outlook*, pp. 145, 217 and 227.

بالايجاب، لماذا افتراض انبثاق الدولة من البرجوازية، ان هي اضطرت لمسايرتها، أو للتعامل الايجابي معها باعتبارها قوة سياسية ـ اجتماعية لا يستهان بها؟ لماذا افتراض انبثاق السلطة الاميرية في الجزيرة العربية من مجرد قيامها، بعد تأسيسها، بحماية طرق القوافل، أو بالدفاع عن المدن ـ الواحات؟ الواقع اننا هنا ايضاً سوف ننطلق من فرضية «استقلالية» الدولة بسبب «خارجيتها»، أي بسبب نشوئها التاريخي واستمرارها لأسباب لا تتعلق بالضرورة بالبنى الاجتماعية، مثل انتصار عسكري واسع للعثمانيين على المماليك، أو مثل قيام الدولة الحديثة بعد ادماج المنطقة في النظام الاستعماري العالمي.

ذلك أنه من الصعب فهم ظاهرة الدولة الحديثة في **العراق** مثلاً، وفهم دور الهاشميين أو الضباط المحيطين بهم والمنتمين إجمالاً الى فئات متوسطة الحال، في ادارتها، بمجرد دراسة الوضع الطبقي في العراق عام ١٩٢٠. فدراسة هذا الوضع بالذات قد تفسّر عدداً من السياسات اللاحقة، ولكنها لا تفسّر لماذا كسر الفرنسيون جيش حكومة دمشق العربية في ميسلون، وكيف هرب الأمير فيصل وصحبه جنوباً، ثم عادوا بعد حين ليحكموا العراق. وهي لا تفسّر على الاطلاق الدور السياسي المتزايد لشيوخ القبائل في العشرينات، وهي لا تفسّر الكثير من الدور الذي ستلعبه المؤسسة العسكرية بين ١٩٣٦ و١٩٤١.

لقد لحظ حنا بطاطو «انعدام المطابقة بين الثروة والسلطة ذلك ان النظام السياسي كان صنيعة الانكليز، وهم دعموا وجوده خلال جزء من حياته»[18]. وما أن رحل الانكليز حتى بدت الدولة الحديثة مجدداً ضرورية لضبط الاستقرار. غير أنها، بعد الحرب العالمية، استطاعت ان تؤكد على طابعها الخارجي عن المجتمع، لا من خلال الحماية الانكليزية هذه المرة، بل من خلال الريع النفطي. سمح هذا الريع طبعاً للدولة بأن تكون لها سياسات مستقلة، وزادت مقدرتها على الاستبداد. وبقي هذا الوضع طبعاً قائماً (بل ان اهميته زادت) بعد ١٩٥٨ (الجدول رقم (٥ ـ ٨)).

جدول رقم (٥ ـ ٨)
العراق، النفط وعائداته وفائضه

السنة	انتاج نفط (م ب/ ي)	عائدات النفط (مليار دولار)	فائض الحساب الجاري (مليار دولار)
١٩٧٣	٢		٢,٦
١٩٧٤	١,٩		٢,٧
١٩٧٥	٢,٢		٢,٤
١٩٧٦	٢,٤		٢,٩
١٩٧٧	٢,٣		٣,٨
١٩٧٨	٢,٥		١٠,٩
١٩٧٩	٣,٤		١٢,٣
١٩٨٠	٢,٥		-٨,٢
١٩٨١	١		-٩,٤
١٩٨٢	١		
١٩٨٣	١		
١٩٨٤	١,٢		
١٩٨٥	١,٤		

هذا المعطى يعترف به عصام الخفاجي ايضاً ثم يعود ضمناً فيلغيه عندما يقوم بتحديده للدولة «كعلاقة، محصلة أو مكثفة لعلاقات القوى بين الطبقات المتصارعة... وما دامت الدولة علاقة، فهي تتمتع باستقلال نسبي مكتسب بالضبط من صفتها هذه، من كون جهازها وقادتها أو بيروقراطيتها ليسوا فوق أو بموازاة الطبقة المسيطرة بل هم ممثلو المصلحة الجماعية لها»[19]. هذا التعبير

(١٨) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*, p. 1116.

(١٩) الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨**، ص ٢١.

الأخير، على صحته، لا يمكن ان يكون مطلقاً من دون نفي مبدأ الاستقلالية تماماً، فكيف تحافظ الدولة على تلك الاستقلالية ان لم تكن اكثر من ممثلة لمصلحة الطبقة المسيطرة، و«عامل تماسك التشكيلة الاجتماعية وعامل اعادة انتاج شروط النظام»؟ ولكن الخفاجي، بعد هذا التحديد الحصري يعود فيقر «بقدرة الدولة على تكييف الطبقات القائمة وتطويعها». إن استمرار التأرجح النظري هذا بين واقع استقلالية البنية السياسية ـ العسكرية عن التركيبة الاجتماعية، والنظريات، لا سيما الماركسية، التي لا تبدي حماسة فائقة على تبنيها، مرده على الأرجح الانطلاق من فرضية انبثاق الدولة من المجتمع، وهي فرضية يصعب تاريخياً تأكيدها. فكل السلطات المتعاقبة، بما فيها السلطات الحالية، ابقت على جزء اساسي من خارجيتها بالنسبة الى الكتلة الكبرى من المجتمع المدني، الذي حاولت السيطرة عليه وتفكيكه واعادة تركيبه لحسابها بواسطة ادوات الحداثة (من أحزاب وجيوش وادارات) من دون الانخراط فيه الا جزئياً. من هنا طابعها النيو ـ مملوكي المستمر.

ويقع بطاطو في التأرجح نفسه: فهو يبدأ ايضاً بلحظ خارجية الدولة واستقلالها كما ذكرنا ثم يعود، ازاء استمرار هذه النزعة بل وتصاعدها احياناً، ليلحظ بقاء عناصر ولاء سابقة. فهو يقر أيضاً «ان علاقة الأفراد والجماعات بالملكية قد تضاءلت أهميتها بينما أصبحت السيطرة على جهاز الدولة العنصر المحدد للعمل الاجتماعي بصورة حاسمة، أكثر من اي وقت مضى»[٢٠] لكن بطاطو يعود فيصر على انتماء المجموعات الحاكمة في العراق منذ ١٩٥٨ الى ما يسمّيه «الطبقات الوسطى». ماذا يعني هذا التعبير الفضفاض فعلاً، خصوصاً وان بطاطو نفسه يسارع الى الاقرار أن «هذه الطبقات الوسطى مكوّنة من عناصر مختلفة تقوم بوظائف مختلفة»؟ وماذا يعني هذا التعبير مرة أخرى عندما يقرّ بطاطو «ان بقاء الولاءات وطرق التفكير العائدة لأجيال مضت يفسّر ضعف مقدرة الطبقات الوسطى على تطوير نزعات مشتركة او على التآلف في عمل مشترك»[٢١] والواقع ان بطاطو يضع نفسه هنا أيضاً في زاوية صعبة، مثله مثل الخفاجي. فالخفاجي يقول ما معناه ان الدولة بقيت مستقلة الارادة، على الرغم من انه كان يجب أن تكون أكثر تبعية للطبقة المسيطرة في المجتمع. وبطاطو يقول ما معناه ان الطبقات الوسطى (وبالتالي الدولة المنبثقة منها) كان يجب أن تطور نظرة واحدة تجمعها، بحيث يؤدي ذلك الى سياسة واضحة للدولة. لكن «ما يجب ان يتم» لم يتم، باقرار الخفاجي وباقرار بطاطو، لأسباب عدة يحاولان تعدادها من دون طرح السؤال الأساسي وهو: لماذا كان يجب ان يتم ما اعتقداه ضرورياً، أو على الأقل «طبيعياً»؟ هل ان النسق «الشرقي» هو بالضرورة نسخة سنظل نتعجب من عدم

---

(٢٠) Batatu, Ibid., p.1127.
(٢١) المصدر نفسه، ص ١١٣١.

مطابقتها لأصل موجود تاريخياً خارج زماننا، وجغرافياً خارج منطقتنا، وثقافياً خارج حضارتنا؟

من الواضح ان المطروح في هكذا مناقشة، هو العلاقة الصعبة والمعقدة بين السياسي - العسكري من جانب والاقتصادي - الاجتماعي من آخر. يصف الخفاجي اثرياء النظام، المحيطين به، المنتفعين منه وبه، بـ «البرجوازيين»، هل هذا فعلاً ممكن، هل يمكن اعتبار عدد من المقاولين المنتمين اجمالاً الى اصول ريفية فقيرة برجوازيين، لأن صلتهم بالنظام، من خلال القرابة أو الجوار سمحت لهم بالاغتناء الكبير والسريع؟ من الصعب استعمال مفهوم «البرجوازية» هنا، ومن الصعب ايضاً تصور أي نوع من التأثير على النظام بل من الاستقلالية الحقيقية (أي بالنهاية السياسية) لهذا العدد الضئيل من المقاولين، بحيث يدفعنا الكاتب مرة أخرى الى تخيّل مسار كان يجب ان يتم، ونسق كان يجب أن يكون ووعي كان يجب ان يتبلور، وفقاً لمثال نظري مفترض تعميمه على كل مجتمعات الأرض. فبعدما يلاحظ هشاشة استقلال المقاولين الجدد أيام البعث، ويعطي مثالاً تلو الآخر عليها، يبدو غير قادر على ربطها بالمقولة التقليدية عن «البرجوازية» فتأتي خلاصته مأزقاً لا مخرجاً نظرياً عندما يكتب: «ان هذا النمط من التمحور حول السلطة ورموزها (الانتماء الى عوائل حاكمة، والقرابة أو المصاهرة، والمشاركة من جانب غير المرتبطين عائلياً)، يتوافق الى حد كبير مع أشكال التمثيل الرأسمالي غير المتبلور طبقياً حيث تدور العائلة ذات الانتماء الطبقي المحدد حول رمز لها في السلطة السياسية. انه شكل يتوافق مع حالات انتقالية يلعب فيها الوعي العشائري أو العائلي دور عامل التماسك الأكثر قوة من الاحساس الطبقي الواضح والصريح»[٢٢]. يبقى طبعاً السؤال قائماً: لماذا تكون هذه الحالات «انتقالية»؟ لماذا سيأتي يوم يصير فيه الاحساس الطبقي أكثر قوة؟ لماذا لا تدوم هذه الأشكال فترات طويلة من الزمن، تماماً كما فاجأت الرأسمالية الماركسيين بمقدرتها على الاستمرار، تماماً كما فاجأت الدولة الماركسيين أنفسهم بمقدرتها على الاستمرار والتقوية والسيطرة بعد الثورة البولشفية؟ لماذا لا تكون هذه الحالات، دائمة، أو على الاقل ذات استمرارية طويلة؟ ألم تستمر قروناً قبل اليوم؟

يرى عصام الخفاجي ان المجتمع العراقي كان يتضمن «مصالح كامنة» تدفع في اتجاه الرأسمالية، لم تنجح في تحقيق ذاتها الا في العقد الأخير. ونظريته ان تحقيق النظام الرأسمالي في العراق كان يتطلب دوراً إيجابياً للدولة في المجال الاقتصادي، لا الاكتفاء بما قام به نظاما قاسم وعارف من اصلاح زراعي و «تعريق» للمؤسسات وتأميمات. كان المطلوب، في ظروف العراق الخاصة، ان تقوم الدولة بذاتها بقيادة المجتمع من المرحلة الاقطاعية الى

---

(٢٢) الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨، ص ٨٣.

المرحلة الرأسمالية «فالبرجوازية العراقية الكبيرة كانت تدرك بحسّها الغريزي ضرورة تدخل الدولة بكثافة أكبر في عملية التصنيع الثقيل وتقديم خدماتها ومنتجاتها الى القطاع الخاص بأسعار تفضيلية»[٢٣] لكن سلطة الستينات كانت عاجزة، برأيه، عن اتخاذ هذه الخطوة، اذ تضاءل متوسط دخل الفرد وانخفض معدل نمو الاستهلاك الخاص، وهكذا «كان العراق يجابه أزمة اقتصادية ـ اجتماعية عميقة عشية انقلاب ١٩٦٨ الذي نجح في توظيف الحقد الشعبي تجاه البرجوازية التقليدية والاقطاع والمصالح الأجنبية لصالح برنامجه المكرس للتطور الرأسمالي تحت واجهة بناء الاشتراكية»[٢٤] أما الشكل الانتقالي بين الاقطاعية والرأسمالية الجديدة فهو «رأسمالية الدولة العراقية».

في هذا الاطار، ونظراً لسيطرة الدولة على المدخول الأساسي، لماذا لا نقوم بتسمية الوضع القائم في سوريا (حيث عدد عمال القطاع الخاص هو، كما في العراق، أكبر من عمّال القطاع العام المنتج) وفي السعودية (حيث «الدولة» لها رقابة مطلقة على عائدات النفط وبالتالي على توزيعها) وفي الكويت (حيث الشركات التي تستحق فعلاً هذا الأسم، شركات نفطية ومالية تابعة للدولة) وفي الاردن حيث تلعب شطارة النظام في الحصول على دعم مالي خارجي وتصدير الفوسفات وتحويلات المهاجرين دوراً شبيهاً بالنفط: مصدر خارجي يدفع بالريع دفعاً الى ايدي الحكام من دون أن يقدموا على شيء حقيقي لانتاجه. نسوق هذا للاستنتاج أن ما يحصل في الاقتصادات العربية، وتالياً في المجتمعات، مهم وخطير ولكنه ايضاً خاص الى حد كبير.

في ورقة تناولنا فيها الثقافة السياسية العربية، أشرنا الى وضع ابن خلدون «الطور الاقتصادي» في حياة الدول في الموقع الثالث بعد الظفر بالبغية (الأول) والاستبداد (الثاني) وقبل القنوع والمسالمة (الرابع) والاسراف والتبذير (الخامس). ويصف ابن خلدون الطور الثالث كالتالي: «هو طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر اليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج واحصاء النفقات والقصد فيها وتشييد المباني الحافلة والمصانع العظيمة والامصار المتسعة والهياكل المرتفعة مع التوسعة على ضائعه وحاشيته في احوالهم بالمال والجاه... وهذا الطور آخر اطوار الاستبداد من أصحاب الدولة»[٢٥].

في مرحلة الدولة المثالية، يلعب «القصد» دوراً، ولكن الاهتمام الأساسي بدأ يصير الانفاق، وبقدر ما يغلب التفكير بالانفاق على التفكير بالاقتصاد، تكون الدولة، وفقاً لابن

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٥) أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.])، ص ١٧٦. أمّا ورقتنا فهي بعنوان «قوة الدولة وضعفها» في:

Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State* (London: Croom Helm, 1987).

خلدون قد قربت من هرمها. نسوق هذه الملاحظات في اطار التفكير بالتطورات الاقتصادية الحاصلة لا في سوريا والعراق فحسب، بل في الأردن أيضاً. لقد أشار ميشال سورا في معرض دراسته لسياسات التصنيع في سوريا إلى أن الهاجس الأساسي هو «بناء المصانع العظيمة»، وان أدرار المداخيل منها هو أمر أقل أهمية. فقمة السياسة، معرفة توزيع الدخل[٢٦]. ولقد وسّع جياكومو لوشياني هذه الملاحظة حين فرّق بين «دول انتاج» و«دول انفاق». الأولى هاجسها جمع المداخيل، والثانية هاجسها انفاقها. وهو وضع حداً فاصلاً بين الفئتين كالتالي: «ان دول الانفاق تتميز بأن مداخيلها تتأتى بنسبة ٤٠ بالمائة أو أكثر من النفط أو من مصادر خارجية، والانفاق الرسمي فيها يشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الاجمالي». ويبرّر لوشياني وضعه النفط والمصادر الخارجية على المستوى نفسه بكون أصل هذه الأخيرة اجمالاً نفطياً أيضاً. ومثال ذلك الأردن بالذات، حيث شكلت المساعدات العربية نسبة تساوي ٨٤,٢ بالمائة من مجموع المساعدات الخارجية التي تلقاها هذا البلد بين ١٩٦٧ و١٩٨٣[٢٧].

فقد أدت السياسات الانفتاحية المتبعة في السبعينات والثمانينات، بين أمور أخرى، إلى مزيد من التشابه بين الاقتصادات العربية، على الرغم من تنوع ايديولوجياتها. وفيما يخصنا هنا، فقد أدت إلى تشابه اقتصادات الأردن مع سوريا والعراق بل إلى تعاون اقتصادي أردني مؤقت مع الأولى في السبعينات، وشديد الكثافة مع الثاني في الثمانينات. ذلك أن الاقتصاد الأردني من أكثر اقتصادات العالم اعتماداً على الخارج. ويصعب الاعتقاد أن الأسباب الاقتصادية تفسّر من قريب أو بعيد نشوء الامارة. فأكثرية (٩٤ بالمائة) الأراضي في شرق الأردن صحراوية غير صالحة للزراعة، ولا توجد فيها أية موارد طبيعية مهمة. من هنا اعتماد الأردن الكثيف على الايرادات الخارجية التي كانت تعادل ٣٧,٣ مليون دينار أردني عام ١٩٧٠ وارتفعت لتصل إلى حوالى ٣٠٠ مليون دينار عام ١٩٨١ وإلى ٢٥٢ مليوناً عام ١٩٨٤. وشكّلت هذه الإيرادات نسبة عالية نسبياً من الناتج المحلي الاجمالي تراوحت بين ١٥,٧ بالمائة (عام ١٩٨٣) و٣٥,١ بالمائة (عام ١٩٧٧). وتتكون هذه الايرادات من مساعدات عربية لدعم الموازنة الأردنية ومساعدات فنية واقتصادية وقروض انمائية. وقد استطاع الأردن الحصول على نحو ٢,٧ ملياري دينار من المساعدات الخارجية بين ١٩٦٧ و١٩٨٣، ٨٤ بالمائة منها من مصادر عربية.

بكلام آخر، التحدث عن الأردن هو التحدث عن تبعية شبه مطلقة للدعم الخارجي.

---

(٢٦) André Bourgey [et al.], *Industrialization et changements sociaux dans l'orient arabe* (Beyrouth: CERMOC, 1982), p.35.

(٢٧) G. Luciani, «Allocation vs Production States: A Theoretical Framework,» to be published in: G. Luciani and Hazem el-Beblawi, eds., *The Arab State*, vol. 2 (London: Croom Helm).

والدولة لها وظيفة أساسية هي العمل لاستمرار هـذا الدعم أو لتقـويته إن من خـلال العمل الدبلوماسي، أو من خلال التحالفات الاقليمية، ومن خلال أعمال أخرى (كمساعـدة الدول النفطية في المجالات الأمنية). من ناحية أخرى، اعتمد الأردن بكثـافة عـلى تحويـلات ٣٠٠ ألف أردني/فلسطيني يعملون في الخليج. وليس أوضـح من هذا الاعتـماد الاّ مقارنـة الناتـج القـومي الخام عـام ١٩٨٤ (٤,٣ مليارات دولار) بتحـويلات المهـاجـرين (مليـار إلى مليـار ونصف مليار دولار حسب التقديرات) أو من تذكّـر الفوائـد الاقتصاديـة الكبرى التي جنـاها الأردن من دوره المستحدث، كباب خلفي لـلاتصال العـراقي بالخـارج، بعد اقفـال الموانىء العراقية على الخليج.

وبينما كان العراق خصوصاً (وسوريا) يشهدان تطوراً كبيراً في القطاع الخاص، كـانت الدولة في الأردن تحـاول تثبيت دورها كعـامل مؤثـر في الاقتصاد، لا سيـما من خلال تصـدير الفوسفات، الـذي يشكّل ٥٧ بـالمائـة من الصادرات الأردنيـة (١٩٨٤)، ومن خلال خـطط انمـاء طموحـة يلعب فيها القـطاع العام دوراً مـتزايداً. لكن السؤال يبقى قـائماً حـول مقدرة الدولة على استيعاب التطورات الاقتصادية السلبية الحـاصلة منذ ١٩٨٣، والتي قـد تعقّدهـا عودة عدد من العمال المهاجـرين إلى الخليج. لقـد كانت «البـرجـوازيـة، لا سيما الفلسـطينية منها، مستفيدة جـداً من المرحلة السـابقة، فـما هو مسلكهـا في مرحلة التقلّص الاقتصـادي، وإلى أي مدى ستبقى مصلحتها مطابقة مع مصلحة السلطة بابقاء الاردن «واحة أمن وأمان»؟

ويمكن القول في ما يخص الأردن، ان السلطة السياسية التي يرتبط الرخـاء الاقتصادي باستقرارها، كانت مـرغمة عـلى لعب دور اقتصادي أنشط لضبط عمليـة استتباع دول النفط للأردن بعد قفزة ١٩٧٣ في أسعار النفط. من هنا دخول عمّان عام ١٩٧٥ باب التخطيط ولو الجزئي للتنمية، بحيث تمكنت الدولة من أن تكـون مؤثّرة بعض الشيء في مـرحلة انخفاض حجم الفيض المـالي. وفعـلاً لم يتمكن الأردن في النصف الأول من الثـمانينـات من تحقيق أهـدافه التنمـويـة بسبب الشـح المتـأتي من انخفـاض أسعـار النفط ومن نشـوب الحـرب في الخليج. فلم يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي أكثر من ٤,٢ بالمائة، بينما كانت الخـطة تلحظ نسبة ١١ بالمائة لفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥. وكانت الخطة ذاتها قد استهدفت نمواً سنوياً في الصناعة والتعدين بمعدل ١٧,٨ بالمائة سنوياً، لكن هذا المعدل لم يتجاوز فعلاً ٤,٩ بالمـائة. وفي مجال الخدمات، لم يتحقق نمو بمعدلات تزيد عن نصف ما كانت الخطة قد توقعته (راجع جدول ٥ ـ ٨). وبالتالي، فإن تأثر الأردن باقتصادات النفط جعل توقعات مخطّطيـه في مطلع الثمانينات تبـدو متفائلة للغـاية، لا سيـما في معدلات نمـو الصادرات السلعيـة (ربع مـا كان متـوقعاً) والمستوردات السلعية (٣,٦ مـرات أقل من التـوقعـات). وبينـما فـاقت المستوردات الاستهلاكية ما كان متوقعاً لها، كان نمو المستوردات الرأسمالية متواضعاً. أما الخـطة الخمسية

الرابعة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) فهي تلحظ مشاركة أوسع للقطاع الخاص (٤٧,٥ بالمائة من الاستثمارات المتوقعة) إذ «تتجه إلى وضع سياسة استثمارية وطنية متجددة آخذة بعين الاعتبار اعتماداً أكبر على المدخرات الوطنية في القطاع الخاص واجتذاب المدخرات الخارجية الخاصة للمشاركة في إقامة المشاريع». لكن واضعي الخطة لا يخفون تخوفهم من ازدياد كبير في نسبة العاطلين عن العمل إذ تحاول الخطة حسب تعبير واضعيها، «تخفيف حدة البطالة المتوقعة باتباع سياسات اقتصادية قوامها التوسع في مشاريع تنموية ذات الاستخدام الكثيف للعمالة وإلى تنظيم هجرة الأردنيين للعمل بالخارج».

اعتماد متزايد على النفط أو على بدائله، انفاق حكومي كبير: المسألة الأساسية لم تعد فعلاً في ما يحصل للمال قبل أن يتم الحصول عليه. ذلك أن ليس من رقابة فعلية من المجتمع على مصادر المال. المطالبة تتركز على التوزيع. لذلك فإن موضوع أسعار النفط مثلاً ليس مسألة تناقش سياسياً كما يجب، واتخاذ القرار في المجال النفطي من أهم صلاحيات رئيس البلاد المطلقة تماماً كوسائل حكام الدول غير النفطية بالحصول على بعض من هذه العائدات. وقد طوّر هؤلاء وسائل عدة في هذا المجال: من التهديد بالسير في ركاب السادات، إلى التهديد بتسعير التوتر على الجبهة مع اسرائيل، ومن التقارب مع منظمة التحرير إلى التهديد بالغائها، ومن توتير الوضع في لبنان إلى تهدئته، ومن التقارب مع ايران إلى الابتعاد عنها. لقد طور حكام الدول العربية غير النفطية طرقاً منوعة للغاية بهدف فرض أشكال جديدة من «الخوة» على الاغنياء من الحكام العرب. وهؤلاء اجمالاً غير قادرين على التهرب.

أما المجتمع فهو محيط «بالدولة» ينتظر نتائج تحركها الخارجي. ذلك أن نوعاً من الميثاق الضمني قد تم مع « البرجوازية » المدينية البغدادية أو الدمشقية أو الفلسطينية في عمّان: ابتعدي عن السياسة ودعيها لأصحابها وفي المقابل فإن السلطة ستؤمن ما يجب من الاستقرار ومن النشاط الخارجي لكي تستطيع هذه «البرجوازية» الاغتناء. «أيها الأثرياء اغتنوا ودعونا نحكم!» قد تكون هذه هي الجملة الأكثر ايجازا لمسلك السلطات الحاكمة. هل قبل الأثرياء بالعقد؟ في الاجمال قبلوا، لأن ليس هناك خيار آخر أمامهم: اما أن يهتموا بأعمالهم الخاصة وينصرفوا عن السياسة، وأمّا أن يخسروا السلطة والثروة معاً. لذلك نراهم قبلوا اجمالاً بالعقد، ولكن هذا القبول ليس متساوياً. ذلك أن هناك مدناً حظيت بالثروة أكثر من غيرها (دمشق أكثر من حماه وحلب، عمّان أكثر من اربد، بغداد أكثر من الموصل)، وهناك فئات محظية لأنها قريبة من السلطة. من هنا فان على الأثرياء أن يقبلوا أيضاً ولو على مضض بميل عدد من السياسيين إلى الاستفادة من مواقعهم للاثراء. ودخول هؤلاء عالم الأعمال يكون إجمالاً من خلال العمليات التي تتطلب جهداً قليلاً ووقتاً قليلاً ودعماً كبيراً: كالمشاركة «السياسية» في المقاولات، وعمليات التجارة الخارجية في ظل نظام تقييد تحويلات النقد.

جدول رقم (٥ ـ ٩)
الاردن، معدل النمو السنوي الحقيقي خلال الخطة، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ والخطة، ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠
(نسب مئوية)

	الخطة (١٩٨١ ـ ١٩٨٥)		الخطة (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠)
	مخطط	فعلي	مخطط
١ ـ الناتج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة	١١,١	٤,٢	٥
٢ ـ صافي الضرائب غير المباشرة	١١	١٥,٨	٩,١
٣ ـ الناتج المحلي الاجمالي بسعرالسوق (١ + ٢)	١١,١	٥,٤	٥,٧
٤ ـ المستوردات من السلع والخدمات	١٣,٧	٢,٩	٣
٥ ـ مجموع الموارد المتاحة (٣ + ٤)	١٢,٥	٤,٢	٤,٤
٦ ـ الاستهلاك	٨	٤,٦	٣,٢
٧ ـ الاستثمار	١٢,٢	٠,٣	٥,٢
٨ ـ الصادرات من السلع والخدمات	٢١,٧	٣,٤	٦,٧
٩ ـ مجموع الاستخدامات (٦+٧+٨)	١٢,٥	٣,٥	٤,٤

المصدر: الأردن، وزارة التخطيط، موجز مشروع خطة التنمية للأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠، ص ١٦.

وقد يتطور هذا التدخل «السياسي» في الأعمال بحيث تتكون «سوق سوداء» على هامش السلطة وبحماية ومشاركة عدد من رموزها. وقد تتدخل السلطة من حين إلى آخر لا لالغاء هذه السوق السوداء بل فقط لتنظيمها، أو تقديم بعض رموزها الى الرأي العام كأكباش فداء، أو لإعادة تنفيع آخرين منها بحيث لا يستطيع المستولون عليها من إقامة دولة داخل دولة. فإن الدور الاقتصادي لبعض رموز هذه الأنظمة، يجب أن لا نعتبره شواذاً أو استثناء: انه شكل آخر، كاريكاتوري لأنه شخصي ومبالغ به، لاستيلاء عصبية ما على جهاز الدولة، وتالياً على خيرات المجتمع. الاستثناء هو في تمكن المجتمع المدني، على هشاشته، وعلى انقساماته، وعلى تهديد السلطة المستمر لاستقلاليته و«حرمته»، من الاستمرار كمجتمع مدني منتج ومسالم.

ولأن «الدولة» ترى ضرورة اعتبار الاقتصاد مجالاً تتدخل فيه وفق أولوياتها (وهي مرة أخرى ليست اجمالاً اقتصادية بالمعنى الحرفي)، كان لا بد من أن نرى جهاز الدولة يتضخم في صورة متسارعة. عام ١٩٨٢ كان هناك في سوريا ٤٤٠ ألف موظف يعملون في الحكومة

خارج قطاعات الجيش والشرطة والاستخبارات. ويمثل هذا الرقم حوالى ٢٠ بالمائة من العمالة الاجمالية وحوالى ٤ بالمائة من السكان. وبلغ الانفاق في سوريا على الأجور والرواتب ٤,٣ مليارات ليرة سورية من أصل ٢٣,٤ ملياراً نفقات عادية للقطاع العام. ومرة أخرى، وعلى الرغم من الفروقات الايديولوجية، فليس الأردن مختلفاً كثيراً، إذ ان فيه ٣٨ مؤسسة اقتصادية يملكها القطاع العام (مقابل ٨٥ في سوريا). وبلغ عدد الموظفين المدنيين الدائمين في الأردن عام ١٩٨٢، ٥٩ ألف موظف، أي حوالى ١٥ بالمائة من القوة العاملة، يحصلون على ٧٧ مليون دينار مرتبات وأجوراً من أصل ٣٦٣ مليون دينار نفقات حكومية جارية[٢٨]. أما في العراق فقد زاد عدد الموظفين الحكوميين أربع مرات بين ١٩٥٨ و ١٩٦٧، وخلال العقد التالي مرتين[٢٩].

هذا التضخم في الجهاز الإداري، من الضروري تحديد وظيفته. فهو من جانب يعطي العصبية القائدة مجالات رقابة أوسع على المجتمع، وهو يعطيها أيضاً وسائل استتباع اقتصادي، وتالياً أمني إن لم يكن سياسياً، لأكثر فئات المجتمع فقراً. ولكن دراسة أدق لهؤلاء البيروقراطيين تحملنا على الاعتقاد أنهم ينقسمون إلى فئات مختلفة. فمنهم من يرى نفسه مرغماً على الرضوخ لهذا الاستتباع غير المجدي، ومنهم، إذا كان لصيقاً بالسلطة بشكل أم بآخر، من هو قادر على تطوير هذه الوظيفة إلى موقع قدم في سبيل الصعود المالي والاقتصادي. أن تكون في الحكومة ليس إذاً أمراً واضحاً في ذاته: فليس الاستاذ في مدرسة قروية ريفية في وضع المقرّر في مجال الاستثمار، وليس العامل في مصنع في وضع العامل في الاستخبارات. ذلك أنه هنا أيضاً، فالمسألة تتحدد اجمالاً لا وفقاً لاعتبارات طبقية، ولا وفقاً لدراسة علمية لأهلية الفرد، بل لمدى التصاق المعني بالسلطة.

أولوية السياسة هذه تفسّر هامشية الاعتبارات الاقتصادية في القرار العراقي بالحرب مع إيران، أو في حجم الانفاق العسكري السوري، أو في العلاقة الدقيقة التي على النظام الأردني أن يبنيها مع البرجوازية الفلسطينية. ومركزية السلطة السياسية في هذه الدول تشير أيضاً إلى المثال المعاكس لها جميعاً: مثال السلطة اللبنانية، التي لم تعرف المحافظة على عصبيتها الأولية، فأصبحت هجيناً عجيباً من العصبية الطائفية ومن الانخراط النشط في عالم الأعمال. كانت المقولة هنا أيضاً إلى حد كبير: «دعوا زعماء المارونية السياسية يحكمون واغتنوا أيها اللبنانيون». ولكن العصبية التي قامت الدولة عليها لم تنتبه بما فيه الكفاية إلى ضرورة ان

---

(٢٨) نزيه الأيوبي، «البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة،» (ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة).

(٢٩) الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨، ص ٣٣.

تتمتع الدولة بطرق لضبط المجتمع ازاء دخول الرأسمالية فيه وتعجيل عملية التراتب الاجتماعي في داخله، وفق معطيات يتداخل فيها الطبقي بالطائفي بصورة خطيرة.

قام الاقتصاد اللبناني، بعد الاستقلال، على هيمنة ما يسمّى «بقطاع الخدمات». وقد تطورت هذه السيطرة بسرعة في الخمسينات والستينات، بحيث زادت حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الاجمالي من ٦٢ إلى ٧٠ بالمائة، بينما زادت نسبة القوى العاملة في هذا القطاع من ٢٩ بالمائة عام ١٩٦٠ إلى ٦٢ بالمائة عام ١٩٨٠. وهذه أرقام يصعب أن يصل إليها بلد في العالم. ويعني هذا القطاع عدداً من النشاطات الاقتصادية أهمها المصارف والتجارة الخارجية. ولقد زادت الودائع في المصارف اللبنانية ٣٨ مرة بين ١٩٥٠ و ١٩٧٤، فبينما كانت هذه العائدات تمثل ٢٠ بالمائة من الدخل القومي في ١٩٥٠ أصبحت تفوق ١٢٠ بالمائة في ١٩٧٤. وزاد عدد المصارف بسرعة. أما التجارة الخارجية فيتبين موقعها المهم من تكوينها أكثر من نصف الناتج المحلي الاجمالي في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب، مما سبب عجزاً دائماً في الميزان التجاري. ولكن تطور الصادرات اللبنانية أدّى تدريجاً إلى تغطية في تحسن مستمر للواردات بالصادرات من حوالى الربع (بالقيمة) في ١٩٦٧ إلى ما يقارب النصف في ١٩٧٥. ونتبين بوضوح دور الوسيط الذي كان لبنان يلعبه، إذا تذكرنا أن ٧٠ بالمائة من الواردات اللبنانية كانت تأتي من الغرب، بينما كان ثلثا صادراته يذهب في اتجاه الدول العربية عام ١٩٧٥.

هذه الهيمنة الواضحة للقطاع المالي ـ التجاري لم تمنع انتقالاً بطيئاً لجزء من الرساميل في اتجاه التصنيع. هذا الانتقال تم خصوصاً في الستينات، حيث كان معدل نمو الصناعة السنوي حوالى ١٠ بالمائة. فبعد فترة طويلة لم تمثل فيها الصناعة أبداً أكثر من ١٤ بالمائة من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفعت هذه النسبة عشية الحرب بصورة سريعة، كان معها بالإمكان توقع معدل ٢٠ إلى ٢٢ بالمائة عام ١٩٨٠. لكن الحرب قضت طبعاً على هذه الآمال، وقد دمر حوالى ٢٥٠ مصنعاً في السنتين الأوليين من الحرب، كما قطّع القتال من امكانات وصول اليد العاملة إلى المصانع. وشكلت الحرب ضربة خطيرة للقطاع، نظراً لتوجه الصناعة اللبنانية نحو التصدير ومساهمتها المتزايدة في تغطية الواردات، لا سيما بفضل الحديد والترابة والفوسفات والملابس. وعشية الحرب، كانت الدول العربية تكوّن ٩٠ بالمائة من سوق التصدير اللبنانية (خصوصاً السعودية والعراق).

أما الزراعة، فقد تضاءل دورها في الاقتصاد اللبناني من حوالى ٢٥ بالمائة عند الاستقلال الى ٨ بالمائة عشية الحرب، وتضاءلت بالتالي نسبة العاملين في الزراعة إلى مجمل القوى العاملة من حوالى النصف في الخمسينات إلى حوالى ١٥ بالمائة عام ١٩٧٥. ولقد شهدت الزراعة اللبنانية جنوحاً واضحاً نحو التخصص، إذ هبطت المساحات المخصصة

للقمح والحبوب، بينما ازدادت المساحات المخصصة للمنتجات القابلة للتصدير، لا سيما التفاح والحمضيات والبيض والشمندر السكري. لكن ما يميز لبنان، واستمر يميزه بعد الاسقلال، هو استمرار الملكيات الزراعية الصغيرة، حيث ان سكّان الريف بقوا ملاكين للأراضي التي يعملون عليها بنسبة تتراوح بين ٧٥ و٩٠ بالمائة حسب المنطق، على الرغم من نمو تيار «رأسمالي» في الزراعة، لا سيما في الجنوب والبقاع، يقوم على تطوير الملكيات الواسعة نسبياً وعلى تحويل المزارعين إلى اجراء[٣٠].

أدى نمو رأسمالية الخدمات والمصارف إلى تحوّل بيروت إلى نوع من الهاجس الأمني ـ السياسي لأي سلطة. ذلك أن محاولات المرحلة الشهابية (١٩٥٨ ـ ١٩٦٨) المس ولو جزئياً بهيمنة «البرجوازية» المدينية، ستقابلها محاولات دؤوبة في أوساط هذه «البرجوازية» للقضاء على التجربة من خلال العمل الطائفي الداخلي (الحلف الثلاثي الماروني) والتحالفات الخارجية مع دول النفط ومع دول الغرب. لكن الدولة، على الرغم من ترؤس عسكري لها خلال الفترة الأولى من التجربة الشهابية، لم تكن قادرة، أو راغبة، في كسر احتكار البرجوازية المركنتيلية للاقتصاد. وعلى الأرجح، فإن النخبة الحاكمة بعد ١٩٥٨ لم تكن واعية لمصدر الخطر الأكبر عليها: كانت تحارب السياسيين المعارضين التقليديين، وتتدخل في الانتخابات، ولكنها لم تتوقع على الأرجح أنه سيكون على الدولة أن تدافع عن استقلاليتها في المجتمع بطرق عسكرية: ضد دخول الفلسطينيين المسلّح إلى لبنان، ثم ضد التحالف الطائفي ـ الطبقي الذي سوف يتعلّل بهذا الدخول ليقضي على جهاز الدولة تماماً. كما أن النخبة الشهابية لم تع على الأرجح أنه سيكون عليها أن تواجه الأخطار الكامنة على المجتمع التقليدي والمتأتية من تغلغل الرأسمالية المتزايد فيه. فالاستتباع الاقتصادي المديني للريف (إن من خلال انتقال الريفيين للعمل في مصانع الضواحي، أو من بدايات تجمّع الملكيات الزراعية، أو من خلال امتداد المصارف، وتصاعد أسعار العقارات، ونمو شبكة توزيع داخلية متقدمة) كان لا يمكن أن يبقى من دون أثر على المجتمع الريفي. لقد أضرب عمّال التبغ، وأضرب صيادو السمك، ومزارعو عكّار (حيث الملكيات الزراعية واسعة)، والتحق عدد كبير من الشبيبة الريفية في الجنوب والبقاع أو من طلاب الجامعة اللبنانية بالنقابات وأحزاب اليسار والمقاومة الفلسطينية. ذلك لأنهم رأوا نظام العصبية الطائفية المتفوقة، وقد بدأ يتزاوج مع نظام هيمنة طبقية ممتدة من المدينة. قد يكون عدد من

---

(٣٠) أنظر: Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes sociales au Liban* (Paris: FNSP, 1975).

وعن المرحلة الحاسمة بين الانتداب والاستقلال (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢)، أنظر الأطروحة:

Carolyn Lea Gates, *The Formation of the Political Economy of Modern Lebanon: The State and the Economy from Colonialism to Independence, 1939-1952* (Oxford: Summerville College, [n.d.]).

المفكرين الماركسيين أخطأ في اعتبار هذا التطور نشوءاً لطائفة ـ طبقة من الموارنة، متجاهلاً النسبة العالية من الفقراء والريفيين بين الموارنة، ومتجاهلاً هشاشة الرأسمال الماروني، بالمقارنة مع الرأسمال المديني السني والارثوذكسي والكاثوليكي والاجنبي (لا سيما العربي). لكن هؤلاء أشاروا إلى تحول تفوق عصبية إلى هيمنتين متوازيتين وأصابوا، وأقاموا تماهياً بينهما وأخطأوا. لكن الحرب المندلعة منذ ١٩٧٥، كانت في بعض وجوهها، حرباً عليهما معاً، أو باعتبارهما (خطأ) هدفاً واحداً.

وتشير التجربة اللبنانية في الخلاصة إلى أنه، مع مرور الزمن، قلما يمكن لأي عصبية أن تنجو من الآثار السلبية لاندماجها النشط في اللعبة الاقتصادية. فقانون التعامل الرأسمالي ـ المديني، له آثار مدمّرة على عصبيات الدم والدين والقربى والأصول. فالمدينة هي مجال التقاء العصبيات، وفتورها، وربما مع مرور الوقت، هي مكان تفتيتها واضمحلالها. وان شئنا التبسيط لقلنا ان المنطقة كلّها كانت تسير نحو التقاء السلطة السياسية بالقدرات الاقتصادية. تم ذلك في لبنان سلمياً من خلال التعليم والتوظيف وبروز واسع للمسيحيين في مجال الأعمال الحرة، وقطاع الخدمات الجديدة (مصارف، سياحة، طباعة. . .)[٣١]. أما في الأردن فقد حصل ذلك التلاقي من خلال عمل الدولة الدؤوب للتدخل التدريجي، وغير الاستفزازي، في الدورة الاقتصادية الداخلية، بصورة تقارب دورها الأساسي في عملية تأمين الدعم الخارجي. أما في سوريا والعراق، فقد جاء الانقلاب أولاً، فالتأميم وراءه، فالتغيرات الاجتماعية. لم يكن هذا التوالي أوتوماتيكياً، ولكن صعود أبناء ما سمّي تسرعاً بـ «البرجوازية الصغيرة» كان يستدعي ويفسّر ميل هؤلاء الضعفاء اقتصادياً، إلى السيطرة على وسائل بقائهم في السلطة. فالتأميم هنا، يصبح استتباعاً للاقتصاد من قبل الدولة، وسيطرة على فئات طالما سيطرت على المجتمع واستغلّت خيراته. وعندما يحصل هذا التصحيح الجذري للمعادلة الاجتماعية التاريخية، يصبح «الانقلاب» العسكري، «ثورة اجتماعية». لا ينبغي التقليل أبداً من أهمية التطورات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي جرت على يد السلطات القادرة، ذات المنحى الاشتراكي في سوريا والعراق. لقد تغيّر وضع الفلاح إلى تحسّن، وتطور وضع العمّال بصورة ايجابية، وتم القضاء على ذلك الاستغلال المزمن الذي مارسته المدن على الأرياف المحيطة بها. ولكن مركز السلطة بقي في المدينة، ولم تستطع الفئات الحاكمة الجديدة إلا الاقرار بذلك. فدخلت إلى المدينة مع ملايين الريفيين الذين

(٣١) كان هناك مثلاً في ١٩٨٥/١٢/٣١، ٢٩٣٣ طبيباً مسجلاً في نقابة اطباء بيروت، ٦٧,٤ بالمائة منهم مسيحيون و٣٢,٦ بالمائة مسلمون. أمّا نقابة محامي بيروت فهي كانت تضم في ١٩٨٥/٢/٣١، ٣٠٦٥ محامياً، ٢٣٠٠ منهم (٧٥ بالمائة) من المسيحيين. أما بين المهندسين، فالنسبة أكثر توازناً اذ كانت في نهاية ١٩٨٣، وبما يخص نقابة مهندسي بيروت، بحدود ٥٨,٦ بالمائة من المسيحيين.

ذهبوا إليها للتعلم، والاستشفاء، أو بحثاً عن عمل يحل مكان ريف دخلت إليه مكننة الزراعة. ولم تحصل هذه التطورات الاجتماعية الخطيرة، إلا على حساب تلك المشاركة السياسية النخبوية التي كانت قد بدأت تتفتح مع انشاء الكيانات.

الفَصَل السَادِسُ

"تَمَدّن" السُكّان و"تريّف" السُلطة

لا تتميز منطقتنا بالضرورة عن غيرها من مناطق العالم الثالث بموجة التضخم السكاني الحالية. فمكسيكو مثال أمسى معروفاً، ناهيك عن الدار البيضاء أو القاهرة، وهما أقرب. فالحياة المدينية في المنطقة التي ندرسها قديمة للغاية، وقد تكون دمشق كما يدّعي البعض أول عاصمة في التاريخ. وكانت بيروت مدينة رومانية ذاع صيت مدرسة الحقوق فيها. وكانت حلب مدينة مميزة أيام الحمدانيين. أما العراق، فقد عرف الحياة المدينية الكثيفة في بابل وسومر ونينوى وكانت بغداد كما لا يجهل أحد، عاصمة الخلافة في عصرها العباسي، ويعتقد أنها كانت لفترة، أيام هارون الرشيد، أكبر مدن العالم سكّاناً. ليس وجود المدن إذاً بالأمر الجديد، بل لقد عرفت منطقتنا مراحل متناقضة من سيطرة المدن، ومن تضاؤلها لمصلحة الريف وأحياناً لمصلحة البدو أو الغزاة الأجانب. وقد تعود المدن، كما دمشق بعد غزو تيمورلنك في مطلع القرن الخامس عشر، فتعيد البناء والنهوض. ويقول عيساوي أن منطقتنا كانت فعلاً من أكثر مناطق العالم تمدناً عبر التاريخ، لا سيما القريب منه. ففي عام ١٨٠٠ كان الشرق الأدنى أكثر تمدناً من مصر وكل شمال افريقيا، ومن فرنسا ومن الولايات المتحدة، وكان أكثر من ٢٠ بالمائة من سكان سوريا مثلاً يسكنون في مدن تضم أكثر من ١٠ آلاف نسمة. لكن القرن التاسع عشر لم يشهد نمواً مميزاً في مدن الداخل (بغداد، حلب، دمشق، الموصل...) بل فقط في الموانىء (بيروت، عكا، حيفا...) لا سيما بسبب نمو التجارة الدولية[1].

وإننا نعالج في هذا الفصل أمرين جديدين إلى حد كبير. **الأول** هو عودة المدن إلى النمو السريع، وفي عدد من الأحيان (بيروت مثلاً) إلى النمو السرطاني. وفي البلدان الأربعة

(١) Charles Philip Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, p.100.

التي ندرسها هنا، من السهل ملاحظة نمو مميز جداً للعاصمة بالمقارنة مع المدن الأخرى: فبغداد تكبر بوتيرة أسرع من أي مدينة عراقية أخرى، وحلب خسرت منافستها التقليدية لدمشق خسارة واضحة، بينما نمت عمّان «كالفطر بعد الشتاء» ووصلت بيروت (وضاحيتها) عشية الحرب إلى حد استيعاب أكثر من نصف سكان لبنان. هذا النمو المديني، وتركزه خصوصاً في العاصمة يشير طبعاً إلى علاقة ما بين هذه الظاهرة الاجتماعية - الاقتصادية والبنية السياسية - الإدارية ينبغي علينا تحديدها. هذا هو فعلاً الأمر الثاني الذي سوف نتوقف عنده وهو أن هذه الموجة من الانتقال إلى المدينة تحصل في وقت تتطور السلطة السياسية بصورة محددة في اتجاه غلبة فئات غير مدينية، أو على الأقل غريبة عن العاصمة والمدن الكبرى الأخرى. وسوف نحاول في هذا الفصل الربط بين هاتين الظاهرتين المهمتين. وسوف نضطر لدراسة كل بلد بمفرده بالنظر بالذات إلى أن هذه الفئات الحاكمة مختلفة من بلد إلى آخر.

جدول رقم (٦ - ١)
تقدير تطور سكان المدن (بالآلاف)

المدينة / السنة	١٨٠٠	١٨٦٠	١٩١٤	١٩٣٠	١٩٧٥
حلب		١٠٠	١٢٠	٢٣٠	٧٧٠
دمشق		١٠٠	٢٢٠	٢١٠	١١٠٠
بيروت	٦	٥٠	١٥٠	١٨٠	١٥٠٠
القدس	١٠	٢٠	٨٠	٩٠	٢٤٠
بغداد	٥٠ - ١٠٠	٦٠	١٥٠	٣٠٠	٣٨٠٠
البصرة	٤	١٠	٢٠	٦٠	٦٨٠

المصدر: Charles Philip Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa*, p. 101.

ولكن فلنركّز بادىء ذي بدء على الظاهرة نفسها. لقد رافق قيام الكيانات المعاصرة، نمو كبير في سكان المدن. فبين ١٩١٤ و ١٩٧٥ زاد عدد سكان حلب أكثر من ٦ مرات، وسكان دمشق ٥ مرات، وسكان بيروت ١٠ مرات، وسكان القدس ٣ مرات وسكان بغداد ٢٥ مرة وسكان البصرة ٣٤ مرة. إن بعض الزيادات الكبيرة جداً في عدد السكان مرتبط بنمو التجارة الدولية بصورة واضحة، لا سيما عندما تتحول المدن الساحلية الى موانىء

نشطة، وبيروت والبصرة (واللاذقية في سوريا) أفضل الأمثلة على ذلك. عنصر ثان هو أن نمو سكان المدن في سوريا، على أهميته، يبدو أضعف من نمو بيروت من جهة، والمدن العراقية من جهة أخرى، ومن أسباب ذلك أن مستوى التمدن في سوريا كان تاريخياً أعلى منه في البلدان المجاورة، بينما كانت المدن العراقية في القرن التاسع عشر متواضعة للغاية لأسباب محلية معقدة. ملاحظة ثالثة تتعلق بالنمو الهائل في المدن ـ العواصم. ومرد ذلك إلى حد كبير إلى نمو الجهاز البيروقراطي في مختلف هذه الدول، والارتباط المتزايد بين معيشة العائلات وبين السياسات الحكومية، إن من خلال نمو الجيش والشرطة والإدارة، أو من خلال حركة التأميمات. هذا النوع من النمو (إلى جانب هجرة الفلسطينيين الكبيرة اليها، وهي طبعاً العنصر الأساسي) يفسّر انتقال عمّان من حوالى ٢٦ ألف نسمة عام ١٩٤٦ إلى ٧٧٠ ألفاً عام ١٩٨٤، وتضخم بيروت الكبير، والنمو الكبير في عدد سكان بغداد الذي حوّلها إلى أكبر مدن المنطقة بلا منازع.

وينطبق هذا التطور أيضاً طبعاً على المدن الأخرى، لا سيما عواصم المحافظات، والموانىء. غير أن الجدول رقم (٦ ـ ٢) يشير بوضوح إلى أن حركة الانتقال إلى المدينة شهدت تباطؤاً واضحاً في السبعينات. فالطفرة الكبرى حدثت على الأرجح في الستينات، حيث كان الانتقال إلى المدينة ما زال ضرورياً (لا سيما لشؤون العمل في مرحلة التصنيع الواسعة أو للدراسة قبل افتتاح المدارس الثانوية، أو للتجارة) بينما لم تكن الحياة في المدينة قد شهدت بعد الغلاء الكبير في ايجارات المنازل وأسعار المواد الغذائية الذي سوف تشهده بعد تضخمها الكبير. لذلك نرى معدلات النمو في البلدان الأربعة المعنية تميل إلى الهبوط. ومن الواضح أن الحرب اللبنانية، التي بدأت عام ١٩٧٥ تفسّر الهبوط في المعدل اللبناني. بينما يفسّر لجوء عدد كبير من الفلسطينيين بعد ١٩٦٧، وعدم حصول هجرات فلسطينية واسعة بعدها، الرقم الأردني.

أدى هذا إلى معدلات تمدّن في المنطقة تتراوح بين ٥٠ و٧٦ بالمائة. وهي أعلى من المعدل المصري (٤٥ بالمائة عام ١٩٨٠) والمعدل المغربي (٤٠ بالمائة عام ١٩٨٠) ومتقاربة مع المعدل الجزائري (٦٠ بالمائة). وهي أيضاً أقرب إلى معدلات دول أمريكا اللاتينية منه إلى معدلات آسيا التي هي إجمالاً منخفضة (الهند: ٢٠ بالمائة). ومن المعروف أن معدلات النمو الطبيعي في المدن هي أعلى منه في الريف، لأسباب صحية واضحة. فقد أثبتت دراسة لليونسكو مثلاً أن معدل النمو الطبيعي في دمشق هي ٣٩ بالألف سنوياً بينما المعدل العام في سوريا ٣٦ بالألف[٢]. وفي عدد من الحالات، يتم الانتقال من مدينة صغرى إلى مدينة

---

(٢) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Population Dynamics and Educational Development in Syria: Analysis and Perspectives* (Beirut: UNESCO, 1974).

جدول رقم (٦ ـ ٢)
السكان وسكان المدن (١٩٨٠)

البلد	السكان	سكان المدن	النسبة المئوية	متوسط معدل النمو السنوي	
				١٩٦٠ ـ ١٩٧٠	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠
الأردن	٣,٥	١,٩	٥٦,٣	٤,٧	٤
سوريا	٩,٦	٤,٨	٥٠,٣	٤,٨	٤,٤
العراق	١٤	١٠	٧١,٦	٥,٨	٥,٣
لبنان	٢,٧	٢	٧٦	٦,٩	٢,٨

المصدر: United Nations [UN], *World Statistics in Brief* (New York: UN, 1983).

كبرى. هنا تلعب الاعتبارات السياسية ـ الادارية دوراً كبيراً على حساب الاعتبارات الاقتصادية. مثال على ذلك، من سوريا أيضاً، هو أصول المتنقلين حديثاً إلى كل من دمشق وحلب. فبينما يشكل المتنقلون من الريف إلى دمشق عام ١٩٧٠ ١١,٤ من سكان المدينة، شكّل المتنقلون اليها من مدن أخرى ١٥,٣ بالمائة من سكان العاصمة. في المقابل شكّلت نسبة المتنقلين من الريف إلى حلب ١٠,٧ بالمائة بينما نسبة الذين انتقلوا إليها من مدن أخرى لم يتجاوز ٩ بالمائة من سكان المدينة(٣). وهناك ملاحظة أخيرة ضرورية تتعلق بالأردن فرقم ٥٦,٣ بالمائة الذي أوردناه يشير إلى سكان الضفتين الشرقية والغربية. ولكن ان أخذنا الضفة الشرقية بمفردها، لوجدنا أن شرق الأردن أصبح أكثر بلدان المنطقة كثافة مدينية في سكانه (حوالى ٧٠ بالمائة عام ١٩٨٠).

أولاً: العراق

في العراق، شهدت المدن الثلاث الكبرى (بغداد، الموصل، البصرة) تضخماً واضحاً في القرن العشرين، لا سيما في الستينات. ففي خلال نصف قرن، تضاعف عدد سكان الموصل أكثر من ست مرات (٧٠ ألفاً في ١٩٢٢، و٤٥٠ ألفاً في ١٩٧٧)، وسكان البصرة عشر مرات (٥٥ ألفاً عام ١٩٢٢، ٥٥٠ ألفاً عام ١٩٧٧). غير أن التضخم الأبرز كان في

(٣) Mouna Liliane Samman, *La Population de la Syrie: Etude géo-démographique* (Paris: OR-STOM, 1978), p.78.

العاصمة بغداد التي ارتفع عدد سكانها من ٢٠٠ ألف إلى ٢,٦ مليون في خلال الفترة نفسها، أي ١٣ مرة. أو بتعبير آخر، فإن سكان بغداد كانوا في الأربعينات يمثلون تقريباً ١٠ بالمائة من سكان العراق بينما هم يمثلون في الثمانينات حوالى ٢٠ بالمائة (أما رقم عيساوي المذكور في الجدول رقم (٦ - ١) وهو أعلى بكثير، فمرده على الأرجح إلى ضم مناطق عديدة محيطة بالعاصمة اليها حسابياً، ذلك أن رقم ٣,٨ ملايين حتى عام ١٩٨٥، يبدو مبالغاً فيه).

والعراق هو أكثر البلدان العربية الكبيرة (أكثر من ٥ ملايين نسمة) تمدناً، إن قورن بمصر والسعودية وتونس والجزائر والمغرب والسودان واليمن وسوريا. وتجب الاشارة إلى جدة هذا التطور (بالمقارنة مثلاً مع مصر أو سوريا) إذ تشير التقديرات إلى أن نسبة سكان المدن لم تتزايد في العراق من ٢٠ إلى ٢٢ بالمائة بين مطلع القرن التاسع عشر وآخره. ويعتبر عام ١٩٣٥ اجمالاً عام البدء بالنمو المديني السريع. كان احصاء عام ١٩٤٧ ذا تحديد واسع للمدينة (وجود بلدية) وكذلك الاحصاءات التالية. ويؤدي تصحيح هذه الأرقام، بحيث لا يعتبر مدينة إلا التجمع السكني الذي يزيد عدد سكانه عن ٥ آلاف نسمة، إلى أرقام تمدن أدنى من الأرقام الرسمية المتداولة (الجدول رقم (٦ - ٣)).

جدول رقم (٦ - ٣)
سكان المدن في العراق (بالملايين)

السنة	اجمالي السكان	سكان المدن	النسبة المئوية	النسبة بعد التصحيح
١٩٤٧ (احصاء)	٤,٨	١,٧	٣٥,٤	٢٧,٨
١٩٥٧ (احصاء)	٦,٣	٢,٥	٣٩,٧	٣٥,١
١٩٦٥ (احصاء)	٨	٤,١	٥١,٢	٤٧,٧
١٩٧٥ (تقدير)	١١,١	٧	٦٣	
١٩٧٧ (احصاء)	–	–	٦٣,٥	٥٥
١٩٨٢ (تقدير)	١٤	١٠	٧١,٦	

ملاحظة عامة: تشير العلامة (–) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصادر: Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p.1125.

بالنسبة لأرقام ١٩٨٢ فهي مأخوذة من: UN, Ibid.

بالنسبة لأرقام ١٩٧٧ وعمود النسب المصححة فهي مأخوذة من:

Hafedh Sethom, «Les Quartiers populaires de Bagdad,» dans: *Politiques urbaines dans le monde arabe* (Lyon: EMA, 1984), p. 382.

وإذا شئنا التبسيط لقلنا ان العراق تحول في ٤٠ عاماً (١٩٤٧ ـ ١٩٨٧) من كون ثلث سكانه من المقيمين في المدن إلى كون ثلثيهم في هذا الوضع. وتشير بعض التقديرات إلى انتقال ٧٠ بالمائة من العراقيين إلى تجمعات تضم أكثر من ٥ آلاف نسمة عام ١٩٨٥. غير أن الانتقال تم بوضوح لمصلحة المدن ذات النشاط الاقتصادي العصري (بغداد، البصرة، كركوك، الموصل) على حساب المدن ذات النشاط الاقتصادي التقليدي (الانبار، ميسان، المثنى). يدل على ذلك تطور السكان في ميسان ومحافظتها وقد زاد عدد سكانها بنسبة ٢٠ بالمائة فقط بين ١٩٤٧ و١٩٧٧ بينما زاد عدد سكان بغداد الكبرى في المرحلة نفسها بنسبة ٤٥٠ بالمائة. والواقع أن نسبة نمو سكان بغداد، كانت استثنائية بالمقارنة مع أي مدينة أخرى (باستثناء المدينة ـ الميناء في العراق: البصرة)، وكانت مرتفعة جداً بالنسبة إلى نمو السكان الاجمالي، ولو أننا نرى هنا أيضاً أن معدل الانتقال إلى المدينة كان أعلى في الخمسينات والنصف الأول من الستينات، بينما شهد نوعاً من التباطؤ النسبي في السبعينات (جدول رقم (٦ ـ ٤)).

جدول رقم (٦ ـ ٤)
معدلات نمو السكان في بغداد والعراق
(نسب مئوية)

المرحلة	١٩٤٧ ـ ١٩٥٧	١٩٥٧ ـ ١٩٦٥	١٩٦٥ ـ ١٩٧٧
بغداد الكبرى	٦,٦	٨,٧	٦
العراق	٢,٧	٣	٣,٣

المصدر: Sethom, Ibid., p. 383.

وفي بغداد الكبرى، يشكل الوافدون الحديثون إلى المدينة بالتالي أكثرية السكان، ذلك أن نسبة تتراوح بين نصف وثلثي الزيادة في الأربعين سنة الأخيرة من نمو بغداد، مصدره انتقال السكان إلى بغداد. عام ١٩٤٧ كان حوالى نصف سكان العاصمة قد ولدوا خارجها أو من أبوين ولدا خارجها، وارتفعت هذه النسبة إلى ٥٦ بالمائة عام ١٩٥٧ وإلى ٧٠ بالمائة عام ١٩٦٥. بحيث أصبح اثنان من أصل ثلاثة سكان في بغداد عام ١٩٦٥ مولودين خارجها أو من أبوين ولدا خارجها. وربما وصلت هذه النسبة إلى ثلاثة أرباع المقيمين في مطلع الثمانينات. غير أن ما يميز بوضوح هذه الهجرة إلى المدينة في العراق هو أصول المهاجرين: فأربعة أخماس هؤلاء كانوا حتى عام ١٩٧٥ على الأقل، من الريفيين، وفقط ١٨

جدول رقم (٦ ـ ٥)
سكان بغداد، الموصل والبصرة (١٩٠٨ ـ ١٩٧٧)

السنة	بغداد	نسبة الزيادة	الموصل	نسبة الزيادة	البصرة	نسبة الزيادة
١٩٠٨	١٥٠ ٠٠٠					
١٩٢٢	٢٠٠ ٠٠٠		٧٠ ٠٠٠		٥٥ ٠٠٠	
١٩٣٥	٣٥٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠		٦٠ ٠٠٠	
١٩٤٧	٥١٥ ٤٥٩		١٣٣ ٦٢٥		١٠١ ٠٠٠	
١٩٥٧	٧٩٣ ١٨٣	٥٣,٩	١٧٨ ٢٢٢	٣٣,٤	١٦٤ ٠٠٠	٦٢,٤
١٩٦٥	١ ٤٩٠ ٧٥٦	٨٧,٩	٢٦٤ ١٤٦	٤٨,٢	٣١٠ ٠٠٠	٨٨,٦
١٩٧٧	٢ ٦٠٠ ٠٠٠		٤٥٠ ٠٠٠		٥٥٠ ٠٠٠	

المصدر: Batatu, Ibid., p. 35.

بالمائة منهم أتوا من تجمعات مدنية عراقية أخرى. وهذه نسبة عالية جداً لا سيما بالمقارنة مع سوريا، حيث نسبة الانتقال إلى المدينة من الريف أو من مدينة أخرى تكاد تكون متساوية (باستثناء دمشق، حيث هناك فارق ولكنه ليس كبيراً). في بغداد (والمدن العراقية الأخرى) الهجرة أوضح معنى بكثير: هي انتقال ريفيين إلى المدينة.

العراق بلد غني نسبياً، وازداد غناه مع تصدير النفط في السنوات الأخيرة. ولكن هؤلاء الريفيين المنتقلين إلى المدينة لا يستفيدون كثيراً من هذا الغنى. لقد أثبتت دراسة بالعينة في مدينة الثورة، أكبر أحياء بغداد الشعبية، أن ١٤ إلى ١٥ بالمائة من المساكن يتكون من غرفة واحدة و٦٧ بالمائة منها من غرفة إلى غرفتين و٢١ بالمائة فقط أكثر من ذلك، في وقت تبقى العائلة العراقية كبيرة نسبياً، (٨,١ أفراد كمعدل لكل عائلة وتضم ١٨,٨ بالمائة من عائلات مدينة الثورة أكثر من ١١ فرداً). ناهيك عن وفادة أقرباء جدد من الريف للالتحاق بأنسبائهم الذين سبقوهم الى المدينة، لذا فمعدّل السكن هو ٣,٦ أشخاص بالغرفة الواحدة في مدينة الثورة، وهناك طبيب لكل ١٠ آلاف مواطن فيها. وقد قدرت دراسة أجريت عام ١٩٧٥ أن معدل وفيات الأولاد في مدينة الثورة مرتين ونصف أعلى من المعدل العراقي العام، وثلاث مرات أعلى من معدل الوفيات في المدن (٢٢٢ بالألف مقابل ٨٨,٧ بالألف و٧٦,٣ بالألف). ولا يوجد مطبخ ولا حمّام في أكثر من نصف المنازل(٤).

(٤) Hafedh Sethom, «Les Quartiers populaires de Bagdad,» dans: *Politiques urbaines dans le monde arabe* (Lyon: EMA, 1984).

سكان مدينة الثورة شباب: ٤٧,٧ بالمائة من سكانها من الأطفال والأولاد (تحت سن ١٤ عاماً)، ونسبة الذكور فيها أعلى بوضوح من نسبة النساء (١١٧ مقابل ١٠٠ عام ١٩٧٧). مهنياً أكثر الذكور هم من العمّال غير المدربين (٦٣ بالمائة). ولكن بعد سنوات من البطالة الواسعة، كان معظمهم قادراً في السبعينات على ايجاد عمل. لا بل ان العائدات النفطية، وسياسة اعادة توزيع الثروة، لا سيما لمصلحة المدن، أدت إلى رفع حقيقي لمستوى المعيشة. في عام ١٩٦٨ كان ٥٥,٣ من سكان مدينة الثورة يحصلون على ٢٢٠ ديناراً عراقياً أو أقل بينما نرى أنه في عام ١٩٧٨ كانت نسبة السكان الذين يحصلون على ٢٤٠ ديناراً أو أقل لا تتجاوز ٠,٤ بالمائة بينما الأكثرية الساحقة (٧٠,٣ بالمائة) تحصل على مداخيل تتراوح بين ٦٠٠ و٢٤٠٠ دينار.

ويتميز العراق في المنطقة بتدخل الدولة الواسع في مجال التمدين. فالدولة منذ ١٩٥٢، ولا سيما منذ ١٩٥٨ تساهم في هذه العملية، سواء بتوزيع الأراضي ومواد البناء أو ببناء مدن جديدة بنفسها. والفكرة الضمنية طبعاً ان التجمعات المدينية، في بلد كالعراق، رقابتها أسهل من الريف. ذلك أن التمردات على السلطة العراقية كانت في أكثريتها تمردات ريفية على سلطة مدينية، وهذا يمسّ تمردات القبائل في الجنوب في القرن التاسع عشر، كما في القرن العشرين (لا سيما سنوات ١٩٣٥ ـ ١٩٣٦)، وتمرد الأكراد في جبالهم ووديانهم الوعرة، ناهيك عن انتقال مجموعة منشقة من الحزب الشيوعي في الستينات إلى نوع من حرب العصابات الريفية. أما قمع التمردات المدينية فكان دائماً أسهل (الوثبة، الانتفاضة، النجف ١٩٥٦، الموصل ١٩٥٩، كركوك ١٩٥٩، النجف ١٩٧٧، بغداد ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠). ناهيك طبعاً عن أن المدينة (لا سيما بغداد) تضع السلطة والتجمعات البشرية التي تبدو ميالة إلى التمرد عليها في اتصال مباشر، فتتسع وتتساوى بعض الشيء سلطة الدولة، بينما تزول تدريجاً المطابقة الخطيرة للغاية بين التنوع العراقي أو المذهبي والتوزع الجغرافي. هذه المطابقة، لن تستطيع الملكية بسبب طابعها المديني لا بل الكسموبوليتي، ولا أعيان المدن الذين انكبوا على شراء الأراضي الزراعية من دون الخروج من بغداد إلا نادراً (أو إلى لندن)، أن تحل أزمتها التاريخية ولا تجدد هذه الأزمة مع انتقال أولاد الريف إلى جوار السلطة، وحدها المؤسسة العسكرية سوف تقدر على مواجهة مسألة تريف المدن، فهي أيضاً، مع الوقت، كانت قد تريفت الى حد كبير، ولكن بدخول أبناء مناطق ريفية مميزة اليها.

أن تكون السلطة الملكية في العراق مدينية إلى حد كبير، أمر يوضحه مثلاً مكان ولادة الوزراء الذين دخلوا الحكومات العراقية بين ١٩٢٠ و١٩٣٦، عام انقلاب بكر صدقي. فمن أصل ٥٩ وزيراً نرى ٣٤ منهم من مواليد بغداد (٥٧,٦ بالمائة) و٧ من مواليد الموصل

و ٣ من مواليد البصرة أي ما مجموعه ٤٤ وزيراً (٧٤,٥ بالمائة). بينما لم يدخل الوزارة من مواليد الريف العراقي إلا ١٥ وزيراً. وإذا دقق المراقب في أسماء «الريفيين» لوجد أن انتماءهم إلى الأشراف، إلى العلماء أو إلى الجيش كان سهّل إلى حد كبير «تمدنهم» الفردي. وباستثناء عبدالمحسن السعدون، المولود في المنتفك (والمتمدن لدرجة كتابة وصيته الشهيرة بالتركية، لا بالعربية قبل انتحاره)، فإن كل رؤساء الحكومات العراقية هم من مواليد بغداد (٨) أو الموصل (٢). وهذا التركز في المدن يصحّ، حتى في مجلس النواب الذي من المفروض أن يكون أكثر تمثيلاً. ففي مجلس عام ١٩٢٥ نجد أنه من أصل ٨٦ نائباً، ٢٨ هم من مواليد بغداد و ١١ من مواليد الموصل و ٦ من مواليد البصرة أي أن ٤٥ نائباً، ولدوا في المدن الثلاث الكبرى. ويتّضح الطابع المديني للنخبة السياسية أكثر إن ذكرنا أنه عام ١٩٢٥ كان سكان هذه المدن الثلاث يشكلون ٢٠ بالمائة من الشعب العراقي بينما كان النواب المولودون في احدى هذه المدن يشكلون ٥٢,٣ من المجلس النيابي[٥].

حتى الجيش، في الفترة الأولى من عمر العراق الحديث، كانت قياداته مدينية إلى حد كبير. فلقد أحصى محمد طربوش السيرة الذاتية لـ ٦١ (من أصل ٨٤) ضابطاً تسلموا مهمات عالية في الجيش في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٣٦. وتدل احصاءاته إلى أن ١٠ بالمائة منهم فقط هم من مواليد الريف العراقي، بينما ولد ثلاثة أرباع الباقين في بغداد (أو ٦٧ بالمائة من المجموع)[٦]. غير أن التطورات الحاصلة بصورة متوازية خلال الأربعينات والخمسينات، تشير إلى حدوث وجهات ثلاث مختلفة إلى حد كبير، ان اخذنا بعين الاعتبار ثلاث فئات اجتماعية نشطة سياسياً:

١ ـ على مستوى النخبة المدنية الحاكمة

نرى السلطة السياسية تتركز أكثر فأكثر في أيدي نوري السعيد (والوصي إلى حد ما). هذا التركّز سيضعف إلى حد كبير من مقدرة السلطة السياسية على الحفاظ على تحالفاتها داخل النخبة، لا سيما وأن أعيان المدن أصبحوا أكثر تأثراً بالتيارات المعارضة. أما تحالفات النظام الريفية، لا سيما مع شيوخ القبائل، فإنها تبقى متينة إلى حد كبير، لكن الشيوخ أنفسهم تتضاءل فعاليتهم في مجال الضبط السياسي ـ الاجتماعي بسبب نمو التعليم، وانتماء عدد من أبنائهم الشباب إلى المؤسسة العسكرية أو إلى الأحزاب السياسية المعارضة، وطبعاً بسبب انتقال أعداد متزايدة من مواليهم نحو المدينة.

---

(٥) Mohammad A. Tarbush, *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941* (London: Routledge and Kegan Paul, 1982), pp. 46-47.

(٦) المصدر نفسه، ص ٨٠ ـ ٨٢.

٢ ـ على مستوى البديل العسكري للسلطة الملكية المدنية

نرى انتقالاً تدريجياً داخل النخبة العسكرية النشطة سياسياً من هيمنة مواليد بغداد شبه المطلقة إلى نفوذ أبناء المدن الشمالية ـ السنية، المولودين في تلك المدن أو المنتسبين في ولائهم الاجتماعي اليها رغم إبصارهم النور في العاصمة. فإذا كان ٦٧ بالمائة من الذين تبوأوا مراكز عالية في الجيش بين ١٩٢٠ و ١٩٣٦ هم من مواليد بغداد، فإن هذه النسبة ستبقى ذاتها تقريباً داخل مجلس قيادة الثورة عام ١٩٥٨ ولكن ان أمعنّا النظر لوجدنا عدداً من الضباط المولودين في بغداد، ولكن من أصول غير بغدادية قريبة في الزمن. فمن أصل ١٥ عضواً في المجلس نجد ٦ ضباط فقط من مواليد وأبناء بغداد، و ٥ من مواليد بغداد في عائلات انتقلت منذ فترة إليها و ٤ ضباط من خارج بغداد كلياً. أما في لجنة الاحتياط للضباط الأحرار فالتوزيع هو: ٣ ـ ٢ ـ ٤.

جدول رقم (٦ ـ ٦)
العراق، قيادة الضباط الأحرار (١٩٥٨)

	بغداد	بغداد: أصول غير بغدادية	غير بغدادي	المجموع
مجلس قيادة الثورة	٦	٥	٤	١٥
لجنة احتياط	٣	٢	٤	٩
المجموع	٩	٧	٨	٢٤

المصدر: المصدر نفسه، ص ٧٨٧ ـ ٧٩١.

ولو أدخلنا معايير أكثر دقة، لوجدنا أنه من أصل ٢٤ ضابطاً، وإلى جانب ٩ ضباط بغداديين بالأصل والولادة، فإن الخمسة عشر ضابطاً الآخرين يتوزعون كالتالي: ٣ ينتسبون إلى تكريت، ٢ إلى الرمادي، ٢ إلى عانه، وواحد إلى كل من الحديثة والدور، أي أن تسعة ضباط ينتمون إلى المثلث العربي ـ السني الشمالي، بينما لا نجد موصلياً أو بصراوياً واحداً، والشيعي الوحيد بينهم (ناجي طالب) ذو أصول سورية. هذا الانتماء الجغرافي إلى منطقة محددة من العراق سيتعزز تدريجياً، بينما تتم إعادة ترتيب، بصورة مستمرة، لتوازن القوى داخل النخبة العسكرية النشطة سياسياً. نجد أن منطقة الرمادي يتعزز نفوذها أيام حكم الأخوين عارف. أما بعد انقلاب ١٩٦٨ فإننا سنجد من أصل ٥ أعضاء في مجلس قيادة

الثورة، ثلاثة ضباط من تكريت، وضابط من أبناء الرمادي ومواليد بغداد، وواحد فقط من بغداد كلياً.

٣ ـ على مستوى المتنقلين حديثاً إلى المدينة

تأتي الجماهير المنتقلة حديثاً إلى المدينة من أصول متنوعة جداً، منها المنتقل من منطقة بغداد إلى قلبها، ومنها المنتقل من مدينة عراقية أخرى، ومنها الآتي من الريف الحقيقي. لكن الأرقام المتوافرة تشير بوضوح إلى اختلاف الأكثرية الساحقة من هذه الفئة، بالمقارنة سواء مع البغداديين المسيطرين كما ذكرنا سابقاً على النخبة المدنية التقليدية، أو مع أبناء المثلث السني ـ العربي الذين بدأوا يسيطرون على النخبة العسكرية. يذكر بطاطو مثلاً أرقام إحصاء ١٩٥٧ وهي تشير إلى أن ٢٩ بالمائة من سكان العاصمة آنذاك ولدوا خارجها(٧) لكن الأكثرية الساحقة من هذه الفئة آتية من الريف الجنوبي الشيعي، بل ان ٤٠ بالمائة من هؤلاء كانوا يأتون من محافظتي العمارة والكوت بمفردهما. ومن الجدير ذكره أن قانون ٢٨ (١٩٣٣) القاضي بارغام الفلاح على البقاء في مكان ولادته، كان قد تم اعتماده بهدف منع حصول هذه الظاهرة بالذات. غير أنه مع انشاء مدينة الثورة أيام عبدالكريم قاسم، ومع توسع ظاهرة الهجرة إلى المدن، لا سيما إلى بغداد والبصرة، فإن كل التقديرات تشير إلى وزن متزايد لأبناء الجنوب العراقي الشيعي بين سكان هاتين المدينتين. وقد قدّر مصدر عراقي، في محادثة شفوية، سكان بغداد الكبرى عام ١٩٨٥ بثلاثة ملايين، نصفهم من الشيعة المتحدرين من الريف الجنوبي الشيعي. وليس من الصدفة على أي حال أن تكون محافظة ميسان أكثر المحافظات دفعاً لابنائها نحو المدينة.

لذلك يمكن وصف المرحلة الأخيرة من العهد الملكي بتبسيط شديد (ندرك مخاطره) كالتالي: السلطة المدنية يتأكد طابعها البغدادي، وتتزايد مركزتها بيد نوري وجماعة أفراد ضئيلة من المحيطين به، البديل العسكري للسلطة الملكية تتبدل هويته باتجاه نمو نفوذ أبناء المدن الريفية الصغيرة الشمالية السنية، بغداد تتوسع من خلال هجرة واسعة أغلبها جنوبي ـ ريفي ـ شيعي. وان تابعنا هذا الوصف المبسط لقلنا ان انقلاب ١٩٥٨ (وحملات التطهير التي تلته) ستقضي على النخبة السياسية المدنية ـ البغدادية الى حد كبير، ليحل مكانها تجمع من الضباط لن تلبث الأهواء المحلية أن تعصف به، بعد مرحلة من الحكم الفردي القاسمي.

---

(٧) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p.133.

ولكن بينما كان عدد سكان المدن يتضخم بصورة متسارعة، كانت السلطة المدنية تنتقل إلى أبناء المدن الصغيرة. وقد نقل الخفاجي عن أطروحة دكتوراه الأرقام التالية: احتل أبناء التجمعات السكنية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠ ألف نسمة ٣٦ بالمائة من مجموع المقاعد الوزارية أيام حكم عبدالكريم قاسم، و٦٣ بالمائة من المقاعد الوزارية أيام الأخوين عارف، و٧٥ بالمائة في السنوات السبع الأولى على حكم حزب البعث(٨). ويعود هذا الارتفاع، بين أمور أخرى، إلى التطور الذي حصل في قيادة حزب البعث بين ١٩٦٣ و١٩٦٨ أي بعد سقوط علي صالح السعدي. لقد كان كل أعضاء القيادة القطرية للحزب عام ١٩٦٣ من أصول غير بغدادية (ولو أن اثنين من أصل ثمانية كانا ولدا في بغداد)، وكانت هذه الأصول إجمالاً جنوبية شيعية (لا سيما في ما يخص السعدي نفسه وحازم جواد وطالب شبيب). ولقد تأكدت هذه الهوية «الخارجية» (بالنسبة إلى العاصمة، وإلى المدن الثلاث الكبرى» بعد هذا التطور، إذ انتقل مركز الثقل إلى المثلث العربي ـ السني في الشمال. لذلك يمكن اعتبار ١٩٦٨ حدثاً مهماً إذ التقت النخبة العسكرية المسيطرة، مع النخبة المدنية للحزب المنتمية بعد سقوط السعدي إلى أصول متشابهة إن لم تكن واحدة والتي ضمت، بين آخرين صدام حسين وصلاح عمر العلي وخيرالله طلفاح ومرتضى الحديثي (من تكريت)، وعبدالخالق وعبدالله السامرائي (من سامراء)، وعزت مصطفى (من عانه) وعزت الدوري (من الدور).

نشهد اذن بعد ١٩٦٨، التقاء النخبتين المدنية والعسكرية. ولن يمنع هذا التلاقي اعادة ترتيب مستمرة داخل هذه النخبة التي تم توحيدها. ذلك أن الولاءات المحلية التي عصفت بالضباط قبل ١٩٦٨، ستعصف أيضاً داخل هذه القيادة المدنية ـ العسكرية الموحدة وستؤدي، بين أمور أخرى، إلى تهميش مجموعة نقطة ارتكازها سامراء، ثم إلى تصفية مجموعة أخرى ذات أصول شيعية ـ جنوبية. وقد يكون اقدام النظام على الغاء الانتماء المحلي من أسماء الأفراد، مؤشراً على مدى سيطرة هذه الاعتبارات ان على الواقع أو على وعي الناس له.

من هنا المسار المعاكس الذي سمح لنا بتعبير متناقض: «تمدن السكان»، يقابله «تريف السلطة»، ومن ثم تمركزها في أيدي مجموعة ريفية من دون غيرها. ويؤكد هذا التمركز، توزع الثروة التي تبقى، هنا أيضاً نتيجة للسلطة وامتداداً لها وليس سبباً لها. فمن أصل ٢٨ عائلة مقاولين استطاع الخفاجي حصر أصولها الجغرافية نرى ١٥ عائلة آتية من تكريت أو من الأنبار. ولكن أين تنفق هذه الثروة، وأين تتم هذه المقاولات؟ الجواب المبسّط

---

(٨) عصام الخفاجي، **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٧٧.

هنا أيضاً: في المدينة. ذلك أن أهم أهداف السلطة ذات الأصول الريفية هو كسب ولاء أو على الأقل استكانة أبناء المدينة. من هنا الانفاق الخيالي للحكم الحالي على بغداد لا سيما في سنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢، لدرجة أن ١٥ ملياراً كانت تنفق في سنة واحدة على بغداد بعد اندلاع الحرب، تهيئة لقمة عدم الانحياز التي لم تنعقد بالنهاية فيها. فالانفاق على تنظيم المدن، وعلى الصناعة، وعلى الخدمات الصحية والاجتماعية يشير إلى هدف السلطة الأساسي التي لم تعد، كما في السابق، متخوفة من تمردات ريفية، أثبتت الحملة العسكرية ضد الأكراد وفشل تجربة حرب العصابات في الريف وتدهور الروح القبلية والانتفاء شبه الكامل للحياة البدوية، انها لم تعد أكبر مصدر خطر على أي سلطة. في المقابل أظهرت الثورة في ايران المجاورة خطورة المدن، والتجمعات المدنية المحشوة بالبروليتاريا الريفية، على السلطة، أي سلطة.

وإذا كان بالامكان الايجاز والتبسيط، لقلنا ان المجتمع المدني دخل المدينة بينما خرجت السلطة منها. وكأن الانفصام الحاصل في مجتمعاتنا بين الدولة والمجتمع لا يسمح بتداخلهما الفعلي واندماجهما، لأن ذلك التداخل، ان حصل، لا يمكن له أن ينتج سلطة استبدادية شرقية فعلاً. ذاك التداخل هو الشرط الأساسي لقيام سلطة ديمقراطية، تبدو الآن صعبة التحقيق. لقد أصبحت تمردات الريف فعلاً ذكريات تاريخية: فالبلاد تربطها الآن شبكة واسعة من الطرقات وسكك الحديد، وبيد السلطة الآن طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر. ان مقدرة السلطة على نقل قوتها الضاربة من منطقة إلى أخرى أصبحت هائلة. وقد أثبت انتصار السلطة على البرزاني أيضاً، إن أكثر مناطق البلاد وعورة، وأكثر السكان ميلاً وأسباباً للتمرد، أصبحت في متناول السلطة.

في المقابل فتمرد المدن ليس جزءاً من التاريخ بعد. هذه طهران من جانب، وهذه ضاحية بيروت، وهذه انتفاضات القاهرة والدار البيضاء تشير إلى مصدر الخطر الراهن. لكن السلطات العربية الراهنة (على عكس شاه ايران) أثبتت مقدرة كبيرة حتى الآن على مواجهته، ولكن هذا لا يغيّر من مكان مصدر الخطر. لقد انتفض الريف الجنوبي (أو بعضه) على الانكليز عام ١٩٢٠. ولكن النشاط المعارض انتقل بوضوح بدءاً من الاربعينات إلى المدينة. فهذه تظاهرات ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٤٦، وهذه «وثبة» كانون الثاني/يناير ١٩٤٨ البغدادية الطلابية ـ العمالية، وهذه «انتفاضة» تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ الشعبية المعدمة تشير إلى مكمن الخطر على الملكية. وستسقط الملكية فعلاً في بغداد. وفي بغداد أيضاً، سيسقط حكم قاسم ثم حكم عارف، بينما تهزم السلطة كل محاولات التمرد خارج بغداد على تنوعها، خلال كل هذه الفترة.

بكلام آخر هُزم أعيان المدن، واضطر عدد منهم لقبول فكرة المنفى. ولكن المدينة ـ

العاصمة تحولت تدريجياً إلى نوع من الساحة المفتوحة: السلطة فيها، والحكم، والثروة، ولكن المتنازعين عليها ليسوا من البغداديين. بغداد «ساحة» لهم، لا ينتمون إليها فعلاً، فهم حملوا معهم عصبياتهم وولاءاتهم وتجمعاتهم السكنية والطرق التقليدية في التزاوج. فلم يندمجوا فعلاً، لأن بغداد (كبيروت مثلاً) تبدو أحياناً نوعاً من الفيديرالية لاحياء متمايزة اجتماعياً، وفي معظم الأحيان طبقياً وعرقياً وطائفياً. هذه الأحياء تربطها علاقات تتدرج من التكامل والتعاون إلى الحرب الأهلية المفتوحة. وقد يكون أحد العراقيين قد أوجز وضع العاصمة في قوله: «ليست بغداد في حالة حرب فعلية، هي الآن في مرحلة الحرب الأهلية الباردة فحسب».

ثانياً: سوريا

في سوريا، تجمع السكان منذ القدم (كما في مصر ولو في صورة أقل تطرفاً) في جزء من الاراضي من دون غيره. والواقع ان غرب البلد (٣٣ بالمائة من المساحة) يضم الأكثرية الساحقة من السكان (٨٠ بالمائة)، بينما تكاد البادية (٤٤ بالمائة من مساحة الدولة) لا تضم سكاناً على الاطلاق. أما شمال شرق سوريا، فكثافة السكان فيه متواضعة باستثناء وادي الفرات ورافده الخابور. ووجود مساحات واسعة من البادية والبراري يفسّر ان الكثافة السكانية في سوريا (٣٤ شخصاً في الكيلومتر المربع في اواسط ١٩٧٠) ليست بعيدة عمّا هي عليه في العراق (٢٢ شخصاً) أو في الاردن (٢٤ شخصاً) في السنة عينها ومختلفة تماماً عما هي في لبنان (٢٦٨ شخصاً). لكن سكان سوريا في تزايد مستمر واضح تدل عليه معدلات الكثافة السكانية في الكيلومتر المربع: ٨ أشخاص في ١٩٢١/ ١٩٢٢، ٢٠ شخصاً في ١٩٤٧، ٢٥ شخصاً في ١٩٦٠، ٣٤ شخصاً في ١٩٧٠.

المدن السورية قديمة. وهي مركزة على أنهر: دمشق على ضفاف بردى، وحلب على القويق، وحمص وحماه على العاصي. وهي مركزة ايضاً في الجزء الغربي من الدولة لأسباب مناخية واقتصادية متعددة. في المرحلة الأخيرة من تاريخ سوريا، تزايد سكان هذه المدن «القديمة». سبب ثانوي لهذا التضخم هو استقرار البدو، لا سيما بعد الاستقلال، لكن السبب الأساسي هو طبعاً نزوح أبناء الريف. والواقع ان نسبة سكان المدن كانت تميل الى الانخفاض خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن الحالي، بينما ازداد الريف، ان من خلال استقرار البدو أو من خلال دخول جماعات عديدة الى الاراضي السورية من البلدان المجاورة. لكن الوتيرة انعكست بعد الاستقلال كما يبينه الجدول رقم (٦ ـ ٧).

جدول رقم (٦ ـ ٧)
سوريا، السكان بين الريف والمدينة

الفئة	١٩٥٠	النسبة المئوية	١٩٦٠	النسبة المئوية	١٩٧٠	النسبة المئوية
مجمل السكان	٣٤٠٠٠٠٠	١٠٠	٤٥٦٥١٢١	١٠٠	٦٣٠٤٦٨٥	١٠٠
ريفيون	٢٢٠٠٠٠٠	٦٤,٧	٢٨٨٠١٦٥	٦٣,١	٣٥٦٣٥١٤	٥٦,٥
مدينيون	١٢٠٠٠٠٠	٣٥,٣	١٦٨٤٩٥٦	٣٦,٩	٢٧٤١١٧١	٤٣,٥
ـ حلب ودمشق	٧٠٠٠٠٠	٢٠,٦	٩٥٥٤٣٠	٢٠,٩	١٥٤٠٣٦٩	٢٤,٤
ـ مدن أخرى	٥٠٠٠٠٠	١٤,٧	٧٢٩٥٢٦	١٦	١٢٠٠٨٠٢	١٩,١

المصـــدر: Mouna Liliane Samman, *La Population de la Syrie: Etude géo-démographique* (Paris: ORSTOM, 1978), p.71.

يتضـح من الجـدول رقم (٦ ـ ٧) ان النمـو السكـاني السـوري ليس متسـاويـاً. ففي المرحلة ١٩٥٠ ـ ١٩٦٠ كان النمو يتم بنسبة ٢,٩ بالمائة سنوياً، بينما ارتفـع الى ٣,٣ بالمـائة في العقد التالي. بـالمقابـل فان معـدل نمو سكـان الريف انخفض من ٢,٧ بـالمائـة سنـويـاً خلال الخمسينات الى ٢,٥ بالمائة في الستينات. النمو السكاني المديني ارتفع من ٣,٥ بالمائة في الخمسينـات الى ٤,٤ بالمـائة في الستينـات، وكـان هـذا الارتفـاع أكـبر في مـدينتي دمشق وحلب حيث انتقل النمو من ٣,١ بالمائة في الخمسينات الى ٤,٦ بالمائـة في الستينات، وبلغ هذا النمو معدل ٦,٤ بالمائة في اللاذقية خلال الستينات، وهي مدينة تضاعف عدد سكـانها مرتين تقريباً بين ١٩٦٠ و١٩٧٠.

هناك أسباب لنمو السكان في المدن، منها طبعاً تفوق أمل الحياة في المدن حيث أسباب الصحة أكثر توفراً منهـا في الريف. لكن الهجـرة الى المدينـة هي طبعاً سبب مهم آخـر. هذا الانتقال شأن قديم في سوريا، ولكنه كـان ذا وتيرة بطيئة حتى الستينات. يبيّن احصـاء عام ١٩٧٠ مثلاً ان ٢٦,٧ بالمائة من سكان العاصمة ولدوا خارجها إما في الريف (١١,٤ بالمائة من مجمل سكان دمشق) أو في مدينة أخرى (٢٦,٧ بالمائة). ويبـين الاحصاء نفسـه ان ثلثي المهاجرين الى دمشق من أماكن سورية أخرى، هم حـديثو الاقـامة (أقـل من عشر سنوات) فيها.

ولكن الصورة لا تبدو حادة كما في الـدول المجاورة الاخـرى. فسوريـا لم تشهد فعـلاً

معدلات نزوح خطيرة، كما حصل في العراق أو لبنان. وان تضخمت دمشق، لم يتضاعف عدد سكانها بصورة شبيهة بأي من العواصم الثلاث الأخرى (بيروت، عمّان، بغداد). ولئن هي نمت بصورة متفوقة، فلم تتوقف المدن السورية الأخرى عن النمو بصورة موازية، ومعتدلة في الآن معاً. نلاحظ اذن علاقة أكثر اعتدالاً في سوريا بين المدينة والريف. ربما بسبب وجود المدن التاريخي وتعددها على أربعة اقطاب على الأقل (دمشق، حلب، حمص، حماه)، واهمية الزراعة وتطورها الكبير في الخمسينات، لا سيما في منطقة الجزيرة.

لم تكن دمشق يوماً، مثل القاهرة أو بغداد، عاصمة مترامية الأطراف. بل هي كانت حتى أمد قصير مدينة تقليدية، في علاقة تكاملية مع محيطها (الغوطة)، بدون تضخم أو انكسار خطير في مسارها، منذ منتصف الألفية الثانية. كانت ارامية، ثم تطورت مع فتوحات الاسكندر الذي بنى الى جانبها مدينة يونانية، فبيزنطية الى ان دخلها خالد بن الوليد في ايلول/ سبتمبر ٦٣٥. وبعد ان جعل منها الامويون عاصمة الدولة الاسلامية، دخلت دمشق في مرحلة انحطاط نسبي مع القرامطة والفاطميين. ومع هذا الانحطاط، المتميز بالحروب والانقسامات الدامية، تفسخت المدينة الى عدد من الاحياء المقفلة بأسوار وابواب، وتعززت الهوية الطائفية أو العرقية لكل من هذه الأحياء. وبقي هذا الأمر قائماً في فترة عودة الازدهار الى دمشق أيام نور الدين والايوبيين قبل سقوطها في أيدي مغول تيمورلنك عام ١٤٠١. لكن المدينة ستقوم مجدداً من انقاضها ويعاد اعمارها وتتوسع، وكان طبيعياً ان تصبح مركز ولاية كبيرة بعد الفتح العثماني، وكان من ولاتها البارزين مدحت باشا الذي أدخل اليها عدداً من الاصلاحات، بينما كان الأكراد يحتلون حياً منها والمهاجرون من جزيرة كريت حياً آخر، مؤكدين الانقسامات الفئوية ـ السكانية في المدينة، على الرغم من توحد سوقها، وتوحد ادارتها العليا وعلاقة الأحياء جميعاً العضوية بالغوطة المحيطة بها، وكانت دمشق أبرز مدن سوريا، وأكثرها اثارة للذاكرة التاريخية، ولو لم تكن بالضرورة أكبرها أو أهمها نمواً اقتصادياً. فعلى الرغم من وزن حلب الاقتصادي والسكاني، ومن نمو بيروت المتسارع في القرن التاسع عشر، بقي من الطبيعي ان يختارها الأمير فيصل عام ١٩١٨ عاصمة لامارته القصيرة العمر. وعلى الرغم من انفصال لبنان وفلسطين والاردن عن باقي «الجسم السوري»، الذي جعل من دمشق جغرافياً مدينة معزولة في سوريا المعاصرة الى حد كبير، فلم يكن من المعقول ان تختار غيرها من المدن عاصمة لسوريا الحديثة فالمستقلة.

عام ١٩٢٠، كان عدد سكان دمشق يقدّر بنحو ١٧٠ الف نسمة. ويشير احصاء ١٩٦٠ الى وجود ٥٣٠ الف مقيم، واحصاء ١٩٧٠ الى ٨٣٦ الف مقيم، واحصاء جرى عام ١٩٧٦ الى ١,٠٨١ مليون نسمة. غير أن هذين الرقمين الاخيرين نزع منهما رقم سكان مخيم اليرموك الفلسطيني، ولم تدخل فيهما كل القرى والمزارع في الغوطة التي «التهمتها

العاصمة تباعاً». في منتصف الثمانينات كـان الرقم التقـديري لسكـان دمشق في حدود ١,٥ مليـون نسمة (١,٣ عـام ١٩٧٨). يكون عـدد سكان المـدينة قـد تضاعف اذن حـوالى ١٠ مرات في ٦٥ سنة. لكن دراسة دقيقة لهذا النمو الكبير، تشير الى تسارع واضح في النمو منذ منتصف الستينات، بحيث تضاعف عدد السكان مرتين عـلى الأرجح بـين ١٩٦٨ و١٩٨٦، ممـا يعني ان مـا استـطاعت دمشق تجنبـه في الخمسينـات والستينـات ربمـا وقعت فيـه في السبعينات، وذلك اجمالاً على حساب محيطها الزراعي الخصب.

كـانت دمشق عاصمـة ولاية سـوريا، وهي صـارت عاصمـة سوريـا الحـديثـة. لكن علاقتها بالسلطة السياسية لم تكن سهلة. كانت هذه السلطة إجمالاً «خارجية»: عثمانية كانت أم فيصلية أم فرنسيـة حتى حصول الاستقـلال الذي مـا لبث أن حمل عـاصمة سـورية عـلى الانقياد مجدداً لدولة جوهرها خارجي، مصري - ناصري في مرحلة الوحدة، وعسكـري ذي صفة طائفية وجغرافية غير دمشقية في مراحل لاحقة. وكأن المدينة الممتدة جذورها عميقـاً في التاريخ قد استكانت للسيطرة الخارجية، طالما لم تؤدِ هذه السيطرة إلى تفكيك أجهزة ووسائل هيمنة الأعيان المباشرة على المدينة. ولكن هؤلاء الأعيان كانوا ميالـين إلى السلبية وأحيـاناً إلى الانتفـاض، عندمـا كانت السلطة الخـارجية، أي عمليـاً الدولـة، تسعى إلى تفكيـك هـذه اللبنات لإحلال سيطرة الدولة المباشرة على المدينة، أو إلى استبدال القيادات المحلية بأخرى.

هذا ما حصل عملياً خلال القرن التاسع عشر[9]. كـان المفجّر الأسـاسي لأزمة الحكم عـلى دمشق، هنا كـما في مختلف أجزاء سـوريا الـطبيعية، نجـاح الحملة المصرية في سـوريـا واحتلال ابراهيم باشا لهـا عام ١٨٣١. وقـد قرر ابـراهيم توحيـد إدارة سوريـا كلها وجعـل دمشق عاصمتها. وتـدخلت الدولـة المصرية الحديثة في أمور لم يعتـد الدمشقيـون على تحمّـل منافسة الدولة السـابقة لهم فيهـا، لا سيما في الشؤون الاقتصـادية حيث قـام ابراهيم بـإنشاء مؤسسات حصرية للتعامل بالمنتوجات الأساسية، لا سيما الصـابون والقـطن والحريـر. وأنشأ ضريبـة (جديـدة أيضاً) عـلى الدخـل الفردي. وتـدخلت الدولـة المصرية أيضـاً في الشؤون الـدينية الصرف، فـوضع إبـراهيم الأوقاف تحت إشراف الـدولـة، وحصر مهـمات المحـاكم الشرعية بأمـور الأحوال الشخصيـة فحسب. وكان من نتـائج الحملة المصريـة أيضاً، تحقيق شبه مساواة بين الأديان المختلفـة، على حسـاب أولويـة الإسلام والمسلمـين. وقد أدى هـذا الإجـراء إلى أمور خـطيرة، مثل دخـول المسيحيين الشـأن العام (من خـلال مجلس الشـورى

(٩) انظر عن هذه المرحلة:

Philip S. Khoury, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860 - 1920* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), and David Commius, «Religious Reformes and Arabists in Damascus, 1885 - 1914,» *International Journal of Middle East Studies,* vol.18 (1986), pp.405-425.

المنشأ حديثاً)، ودخولهم نشاطات اقتصادية كانت حتى ذلك الحين مقفلة في وجههم، كتجارة الحنطة والحبوب والماشية.

لهذا، كان انهاء الحكم المصري على سوريا، مصدر انشراح وغبطة في فئة الأعيان السوريين، لا سيما في أوساط الدمشقيين منهم. وقد عاش هؤلاء في جو حقيقي من الردة، آملين أن يعيد الحكم العثماني معه إلى دمشق، سيطرتهم المحلية القديمة التي لم يتردد ابراهيم باشا في دكها على أكثر من صعيد. ولكنهم، لتقليديتهم وعدم انفتاحهم على السياسات التي كان يضعها المركز الاقليمي (اسطنبول) أو دول المركز العالمي (الغرب)، لم يدركوا أن ثمن عودة العثمانيين إلى سوريا، كان رضوخ السلطنة لفكرة الاصلاحات العصرية كما كان يحددها الغرب آنذاك، ومعه شريحة متعاظمة من النخبة العثمانية ـ التركية. فجاءت التنظيمات لتحد من طموحاتهم بتحقيق ردة كاملة على المرحلة المصرية، ولتثير تساؤلاتهم وهم يرون العثمانيين وقد احتفظوا ببعض عناصر الاصلاحية الادارية المصرية. ولكن موقعهم المحلي ما كان ليسمح لهم برفض التنظيمات صراحة، فدخلوا فيها على حذر، واستولى الأعيان التقليديون على المجلس الذي انشىء بعد عودة العثمانيين عام ١٨٤١، وحاولوا تطويعه لخدمة مصالحهم قدر الإمكان.

ولكنهم لم يستطيعوا أن يقضوا فعلاً على المساواة الحديثة التي أنشأها المصريون، وكرسها العثمانيون، بين الطوائف والتي سمحت لأعداد واسعة من المسيحيين واليهود بتحسين أحوالهم المادية، وبتقوية موقعهم الاجتماعي بسرعة على حساب الأعيان التقليديين. من هنا جاءت أحداث تموز/ يوليو ١٨٦٠، تعطي طابعاً دموياً لردة تقليدية منعتها التنظيمات العثمانية العصرانية من التعبير عن ذاتها سلمياً. فانقضت جماعات هائجة تضم خليطاً من القبضايات المحليين والبدو، والدروز، والأكراد على حي باب توما المسيحي، وعملت فيه قتلاً ونهباً بصورة مفجعة. وقد فهم العثمانيون تماماً هذه الانتفاضة الدموية كتحد للسلطة المركزية، من خلال رفض بعض جوانب اصلاحاتها. فكان ان ادخلوا إلى دمشق قوة عسكرية أجبرت الأعيان على دفع تعويضات حقيقية للمسيحيين. وتركز غضبهم على أعضاء المجلس المنشأ عام ١٨٤١، فحمّلوهم مسؤولية ما جرى لرضاهم عنه، أو لتلكؤهم في منع حصوله ومسؤولية المعاندة في تنفيذ الاصلاحات التي كان يقررها المركز العثماني خلال العقدين السابقين (١٨٤١ ـ ١٨٦٠). وكان هذا الخلاف السياسي القديم بين المركز (اسطنبول) وأحد ملحقاته (دمشق) ـ أو من وجهة نظر محلية بين الدولة الخارجية والسلطة المدنية الداخلية ـ إلى جانب الفظائع المرتكبة بحق المسيحيين (يقدّر كمال الصليبي مثلاً أن أكثر من ٥,٥٠٠ مسيحي قتلوا في اليوم الأول فقط من الأسبوع الدامي)، يفسّر قرار فؤاد باشا بنفي أبرز أعضاء المجلس، وبشنق عدد آخر منهم، وبإعدام الوالي العثماني الذي لم يستطع إثبات وجود الدولة في وجههم، قبل الأحداث الدموية وخلالها.

هذا التدخل الواضح للدولة في بنية المدينة السياسية لم يكن عادياً، وابراهيم باشا المصري لم يكن ليقدم عليه بهذه الصورة المباشرة. وستكون لهذا التدخل آثار طويلة المدى في تكوين القيادات المحلية، كما في علاقة الدولة الخارجية بالمدينة. ذلك أن الدولة لن تتوقف بعد اليوم عن التدخل المباشر في شؤون المدينة، من ضمن سياسة شاملة لإعادة نشر السلطة المركزية على الملحقات، وبهدف عصرنة وسائل الاستتباع العثماني للملحقات. وبالنظر لهذا التدخل الواسع من قبل المركز، ستبرز بوضوح علامات هزالة الملحقات بوجه سلطة مركزية اعتنقت مبادىء وسياسات تدعو إليها وتحددها بصورة غير مباشرة القوى الغربية ذات النفوذ المتصاعد في السلطنة، في مركزها كما في الملحقات. وسيضطر الأعيان المحليون إلى التأقلم مع هذه السياسات على حساب نفوذهم السابق. وان رفضوا، فإن دورهم سيصبح هامشياً لمصلحة آخرين أكثر استعداداً للقبول بواقع جديد عثماني ـ مركزي في الشكل، غربي في المضمون.

هكذا شهدت دمشق تطوراً عميقاً في تكوين نخبتها الاجتماعية ـ الدينية ـ الإدارية التي ستكون الفئة المرشحة لوراثة الحكم السياسي، عندما ستضطر الدولة الخارجية للانسحاب بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى. والواقع أن أموراً كثيرة سوف تتبدل مع نهاية القرن. العنصر الأول هو طبعاً نوعية العلاقة بين سلطة المدينة وسلطة الدولة. أيام العثمانيين كانت هذه العلاقة عضوية، لأن الشعور بالانتماء إلى السلطنة كان حقيقياً، ولأن فئة الأعيان المسيطرة على المدينة، كانت أيضاً ممثلة في اسطنبول، لا بل حريصة على ابقاء العلاقة مع العاصمة ومع ممثل العاصمة في الأقاليم، والياً كان أم قائداً عسكرياً. لكن الفرنسيين الذين سوف يمثلون الدولة الخارجية، كانوا خارجيين جغرافياً ودينياً ولغوياً وثقافياً. كانوا تحديداً سلطة أوروبية من غير المتوقع أن تدوم هيمنتها طويلاً، ومن غير المحبب أن يتم أي تداخل ثقافي أو شخصي معها. لذا بقي الفرنسيون خارجيين عضوياً، بينما العلاقة مع العثمانيين كانت تحمل مزيجاً من الاستتباع المقبول، والتماهي المرحب به.

ولكن العنصر الثاني الذي تغيّر، هو طبيعة النخبة الدمشقية نفسها. ذلك أن أحداث ١٨٦٠ ستؤثر على وضع الأقلية المسيحية (التي سيهاجر جزء منها إلى جبل لبنان، الملجأ الطبيعي للأقليات المسيحية المضطهدة)، بقدر ما هي أثرت على الأكثرية الإسلامية. وقد درس فيليب خوري هذا الموضوع متوصلاً إلى استنتاج مفاده أن أحداث ١٨٦٠ والاجراءات العثمانية التي تلتها أدت إلى تغيير عميق في هوية القيادة الدمشقية. أضف إلى ذلك أن القوانين العقارية (هنا كما في العراق المجاور) التي أصدرها العثمانيون أدت إلى نتائج غير تلك التي توخاها واضعوها. ذلك أن القانون قد أصدر لتشجيع الفلاحين على تسجيل الأراضي الميري التي يعملون عليها باسمهم، بحيث تتمكن الحكومة من جباية الضرائب منهم اسمياً من دون وسيط يتقاضى جزءاً منها. لكن هؤلاء الوسطاء المحليين الذين حاولت اسطنبول

إنهاء دورهم، وإضعاف نفوذهم المحلي لمصلحة مزيد من المركزية المالية والسياسية في السلطنة، استطاعوا أن يسجّلوا باسمهم هم معظم الأراضي الميري التي كانت اسطنبول توزعها. لذلك جاء تطبيق القانون العقاري مناقضاً لسياسة إعادة مركزة السلطة، وعوناً للأعيان المحليين.

لكن اقصاء الزعماء المتطرفين في تقليديتهم، وإعادة توزيع الثروة العقارية، أديا معاً إلى تحسين وضع بعض العائلات الدمشقية على حساب أخرى. وفعلاً تكونت نخبة جديدة نواتها تلك العائلات التي كانت على استعداد للتعاون مع «اسطنبول الجديدة»، وللاستفادة الشاطرة من القوانين الجديدة. ومن العائلات ذات الأصول الدينية برز آل العجلاني، والغزي، والكيلاني، والحسيبي والجزائري (أولاد الأمير عبدالقادر). ولكن عائلات جديدة انضمت إلى النخبة المحلية، لا بسبب شهرتها في الطرق الصوفية (كالكيلاني) أو تقلبها في مناصب الافتاء والقضاء (كالعجلاني) ولكن بسبب مزيج من الثروة العقارية المتعاظمة والمناصب الإدارية العصرية. وأبرز عائلات هذه الفئة الثانية آل العظم (لا سيما محمد فوزي العظم، رئيس بلدية دمشق ووزير الأوقاف في اسطنبول) والعابد، واليوسف ومردم بك والقوتلي والشمعة والبارودي. ومن الأمور المثيرة للانتباه كون معظم (ان لم يكن كل) هذه العائلات المكونة للنخبة من أصول غير دمشقية، وأحياناً غير سورية أو حتى غير عربية. هذه العائلات القوية بثروتها العقارية، استطاعت أن تقضي على العائلات الدينية الصرفة كالعطار والمحاسني وحمزة. بينما تكونت دائرة أخرى أوسع من العائلات ـ النخبة من الذين عملوا ونجحوا في التجارة والصيرفة. طبعاً كان في هذه الفئة بعض المسيحيين ولكنهم كانوا غير قادرين، على رغم «التنظيمات»، على ترجمة نفوذهم المالي والتجاري إلى نفوذ سياسي، مباشر على الأقل. فثروتهم الجديدة سمحت لهم بإقصاء قادة طوائفهم التقليديين، وببعض النفوذ على النخبة أو من خلال علاقتهم المميزة بالقناصل ودور التعليم الأجنبية، ولكن السلطة السياسية الفعلية كانت خارجهم.

أدت «التنظيمات» العثمانية عملياً إلى تغييرات داخل نخبة الأعيان الدمشقيين، ولكنها لم تؤد إلى إلغاء دورهم. سيحصل هذا بالذات في سوريا الحديثة. بدأ ذلك مع فيصل الذي اختار دمشق عاصمة له، ولكن الأوفياء له من أعيان دمشق لم يكونوا كثيرين، فمنهم من تجمّع ضدّه في إطار أحزاب تقليدية حريصة على الوضع القائم ومستعدة للقبول بالمساومة مع الفرنسيين، ومنهم من أخذ عليه تأرجحه بين المواقف الحادة والمواقف المساومة، وتأخره في تنظيم الدفاع عن الحكومة. ولمّا دخل الفرنسيون دمشق، وجدت فئة الأعيان نفسها مهدّدة: فإن هي سايرت المحتل فقدت سيطرتها على الشارع، وان هي سايرت الشارع هددت مصالحها بالخطر. في هذا الوقت، كانت شعلة التمرد تنتقل إلى الريف: إلى جبل الدروز، وجبال العلويين والجزيرة. واستطاع الفرنسيون القضاء على هذه الانتفاضات، التي كانت

تشير بمجرد حدوثها إلى أن دمشق لم تعد تحتكر تمثيل سوريا سياسياً، خصوصاً وان حلب كانت في الاجمال تسير في اتجاهات سياسية معاكسة، تشير إلى تأثر واضح بالعراق.

كان الإفلاس السياسي لأعيان دمشق في حكم سوريا واضحاً في نهاية الخمسينات، عندما ذهب شكري القوتلي يطلب الوحدة مع مصر. كانت الانقلابات العسكرية متتالية، والانقسامات بين الضباط في تزايد، وفترات الحكم المدني لم تسمح له بالسيطرة على الموقف، نظراً لتفكك أي جماعة سياسية ممكنة أو لعدم وجودها أساساً وتالياً للضغوط المتناقضة التي كان يتعرض لها جهاز الدولة من الجيش، والأحزاب الحديثة، وأعيان الريف، وزعماء حلب، والتجمعات المذهبية، والتدخلات الخارجية. كانت الوحدة إلى حد كبير، نوعاً من إشهار إفلاس نخبة مدينية لم تستطع تخيّل مخرج وطني لأزمات سوريا المتشابكة. ولكن انعدام الوعي بما يفرضه الواقع المعاصر سياسياً لم يكن متساوياً: كان هناك عند نقطة التقاء الطوائف والأحزاب والضباط مجموعة عرفت كيف تحول إفلاس أهل دمشق إلى غلبة لها، ستتضح يوماً بعد يوم[10].

زاد من حظوظ هذه الغلبة انتقائيتها في التعامل مع المدن. لأنها كانت عسكرية، كانت السلطة الجديدة حريصة على التسيّس في مركز البلاد، ولأنها كانت «سورية»، لم تكن قريبة من مطامح حلب وحنينها لفترة ما قبل انشاء الدولة الحديثة. من هنا نوع من العقد السياسي بين العصبية وبين «برجوازية» العاصمة، التي أعطيت ما لم يعط لغيرها من الامكانات للإثراء، من العقارات والتجارة. وكان الهدف[11] واضحاً: محاولة فصل أكثرية سكان المدينة عن الأقليات السياسية النشطة في العاصمة. كان هذا يتطلب مسايرة سياسية لأبناء المدينة، وبعض الامتيازات. فالعاصمة أسقطت الحكومات، وشبابها كان تقليدياً ميالاً إلى التمرد. ولكن الطرف المواجه في العاصمة للسلطة «الخارجية» الوافدة، ليس، كما في بغداد، مئات ألوف من الريفيين، بل أبناء المدينة أنفسهم. وقد قضت الأنظمة الحديثة على أعيانهم التقليديين. ثم إن السلطة الحديثة، الحزبية، العسكرية، ميّالة بصورة طبيعية لأن تكون مركزية ذات ترتيب هرمي. وكان لا بدّ من أن يكون رأس الهرم في دمشق، معنوياً ومادياً، من دون أن ينخرط فيها تماماً ويذوب في مجتمعها. أما المدن الأخرى، فليس فيها من رمزية العواصم شيء.

---

(١٠) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١١) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

ثالثاً: الأردن

عمّان كبغداد، أهلها في أكثريتهم الساحقة أغراب عنها. فالأسرة الهاشمية حجازية، وأكثرية السكان فلسطينية نزحت بعد ١٩٤٨ أو بعد ١٩٦٧. ومعظم الآخرين نزحوا إلى عمّان من مناطق أخرى في شرق الأردن. ذلك أن النمو الطبيعي للمدينة لا يفسّر إلّا القليل القليل من نموها السكاني الذي تضاعف ٣٠ مرة في أقل من أربعة عقود (١٩٤٦ - ١٩٨٤). ولكن غربة البغدادي الجديد تصبح غربة مزدوجة للفلسطيني المنتقل إلى المدينة وإلى بلد آخر في الآن نفسه مما يزيد الأمور تعقيداً.

جدول رقم (٦ - ٨)

عمّان (١٩٦٢ - ١٩٨٢)

السنة	عدد المقيمين	المساحة المبنية (بالدونم)	السكان (بالدونم)
١٩٦٢	٢٤٦٤٧٥	١٠٠٠٠	٢٤,٦
١٩٧٣	٥٨٠٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٧,٦
١٩٧٩	٦٤٨٥٨٧	٤٣٠٠٠	١٥,١
١٩٨٢	٧٤٥٩٠٤	٥٣٧٠٠	١٣,٩
١٩٨٤	٧٧٣٧٤٠	٦٠٨٠٠	١٣,٤

المصدر: Eugene L. Rogan, «Physical Islamization of Amman,» *Muslim World*, vol. 76, no. 1 (January 1986), p.40.

لذلك فعمّان هي في النهاية «ساحة» أيضاً، ساحة للتعاون أو للمواجهة بين أطراف وفدوا إليها تباعاً: الحكم من الحجاز، و«البرجوازية» و«البروليتاريا» من فلسطين إجمالاً، واليد العسكرية المحامية عن النظام، من القبائل الشرق - الأردنية لا سيما الجنوبية ومن الشركس. وقد استطاعت الأولى والثالثة من هذه الفئات التحالف إجمالاً لمواجهة الفلسطينيين من خلال نمو هوية شرق - أردنية متمايزة تدريجاً. وكما في سوريا سنجد السلطة العسكرية - السياسية مستعدة لتأمين الاستقرار الكافي بحيث تستطيع «البرجوازية» الإثراء، والاستفادة من النفط، من دون أن تقوم بممارسة ضغوط شديدة عليها.

لكن هذا التعاون بين سلطة محتكرة للسياسة و«برجوازية» تحاول احتكار الثروة بدا

ممكناً في ظروف محددة، وغير ممكن في أخرى. قد يكون أفضل الظروف، من وجهة نظر الحكم، ذلك الذي يتكون، في الآن معاً، من هزيمة سياسية وتراجع في تيار الكيانية الفلسطينية وهي تبعد الفلسطينيين عضوياً عن أي تماه مع الأردن، ومن مرحلة نمو اقتصادي تستفيد منها «البرجوازية» وتنصرف كلياً لها، فتبتعد عن المطالبات والهواجس السياسية المقلقة. ولقد تأمنت هذه الظروف إلى حد كبير في مرحلتين. تمتد الأولى من أواخر الخمسينات إلى أواخر الستينات، بعد سقوط حكومة النابلسي وفشل انقلاب أبي نوار وبينما عمّان مستفيدة من دعم مالي خارجي متواصل. أما المرحلة الثانية «المثالية» فتمتد من حرب ١٩٧٣ إلى مطلع الثمانينات، بعد هزيمة منظمة التحرير الفلسطينية في الأردن في ١٩٧٠ - ١٩٧١، وبفضل المساعدات والعائدات والتحويلات المالية التي حصل عليها الأردن خلال تلك المرحلة. أزمة في الكيانية الفلسطينية + نمو اقتصادي: يمكن، بتبسيط شديد، اختزال التجربة الأردنية إلى هذه المعادلة. وقد تحققت هذه المعادلة فعلاً في عقدين اثنين: ١٩٥٨ - ١٩٦٨ و١٩٧٤ - ١٩٨٤. أما في المراحل الأخرى، فالمواجهة بين الحكم وجنوده الريفيين - شرق الأردنيين من جهة، وأكثرية الفلسطينيين في السكان تكون أحياناً باردة وأحياناً دموية.

عام ١٩٧٠، فهمت القيادة الفلسطينية (على عكس أبو علي نوار) أن من يفقد عمّان يخسر المعركة. فبعد هزيمتها في عمّان انتقلت إلى بيروت ولم تخرج إلى ريف البلاد الشمالي حول جرش وعجلون، لأن انحصارها في هذه المناطق ما كان ليؤمن لها تلك المساواة مع من يحكم العاصمة. ذلك هو منطق الدولة الحديثة، حيث يتخذ موقع من البلاد أهمية فائقة: أو العاصمة أو لا شيء. هذا المنطق حديث جداً، فالعاصمة لم تكن في تراثنا بأهمية استقلالية الجهات والتحكّم بالديرة الذاتية. كان هدف الأطراف إجمالاً الابتعاد عن المركز والاستقلال عنه وليس اقتحامه.

إشارة أخيرة إلى عاصمة الفلسطينيين أو التي من المفروض أن تكون كذلك. أدى الاستعمار الصهيوني هنا إلى تطويق المدينة العربية، هنا أيضاً، بأبنية حديثة شاهقة يسكنها أغراب حقيقيون أتوا من أصقاع الأرض. إن تهويد القدس هو أقصى ما يمكن أن يحصل من خنق لمدينة تقليدية عربية ولأعيانها المحليين. والصور الفوتوغرافية التي توزّع عن المباني الحديثة التي أنشأها المستعمرون تحتوي في ذاتها على هرم المدينة العربية، وعلى قوة و«عصرانية» القوى المطوقة لها، والتي انطلقت من «القدس الغربية» لتطوق، بعد ١٩٦٧، المدينة بأسرها. ويبدو أن عزل القدس عن الضفة وهو القرار الذي أسرعت إسرائيل فأقدمت عليه، لم يكن فعلاً لجعلها موحدة، بل لربطها بالكيان القائم بقوة. ذلك أن الحل الأوحد اليوم لتحرير القدس من الطوق المضروب عليها هو في إعادة تمتين روابطها بامتداداتها العربية التقليدية. إذ انه في داخل المدينة، خسر العرب المعركة كما يبدو واضحاً من الجدول رقم (٦ - ٩).

جدول رقم (٦ - ٩)
سكان القدس وضواحيها

	احصاء ١٩٦٧		تقديرات ١٩٨٥		توقعات ٢٠١٠	
	يهود	عرب	يهود	عرب	يهود	عرب
القدس العربية	-	٦٣١٠٠	-	٩٦٠٠٠	-	١٠٤٢٤٠
القدس اليهودية	٢٠٣٢٠٠	-	٢٩٥٥٠٠	-	٤٢٥٧٦٠	-
الضاحية اليهودية	٨٧٠٠	٢٠٠٠	٣٠٧٠٠	٣٠٠٠	٤٦٠٠٠	٤٠٠٠
بيت لحم وجوارها	-	٣٧٦٠٠	-	٥٠٠٠٠	-	٧٦٠٠٠
الضاحية العربية	-	٩٨٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٤٠٠٠	١٩٠٠٠
الضاحية العربية (ش. ش.)	-	٨٢٠٠	٢٠٠٠	١٣٦٠٠	٤٠٠٠	١٨٠٠٠
رام الله وجوارها	-	٣٦٣٠٠	-	٦٥٠٠٠	-	١٥٠٠٠٠
الضاحية العربية (ش. غ.)	-	١١٢٠٠	-	١٤٤٠٠	١٧٥٠٠	٢١٥٠٠
المجموع	٢١١٩٠٠	١٦٨٢٠٠	٣٣٠٢٠٠	٢٥٧٠٠	٤٩٧٢٦٠	٣٩٢٧٤٠

ملاحظة عامة: تشير العلامة (ـ) إلى أن المعلومات غير متوافرة.

المصـدر: «Jerusalem,» *Autrement*, no. spécial (octobre 1983), p. 145.

أمّا عن تمايز الريف الفلسطيني الكبير عن أعيان المدن خلال مرحلة الانتداب فيمكن العودة إلى:

Y.N. Miller, *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948* (Austin: University of Texas Press, 1985).

إن الخطوات العملية لوقف عملية خنق القدس وتهويـدها، هي عمليـة معقدة ولكنها ليست بالضرورة استثنائية. داخل المدينة ذاتها: المعركة خاسرة فعدد اليهود كـان عام ١٩٨٥ ثـلاث مرات أعـلى من رقم العرب. ويـزداد عدد اليهـود بسرعة أكـبر داخلهـا بحيث تشـير التوقعات إلى تدهور المعـادلة من ١/٣ عـام ١٩٨٥ إلى ١/٤ عام ٢٠١٠. غـير أننا إن زدنـا الضواحي، تصبح الأمور أقل دراماتيكية، إذ يصبـح العرب يشكلون حـوالى ٧٨ بالمـائة من المجموع. من هنا ضرورة وقف حملة انتقال اليهود إلى الضواحي الشرقية من العـاصمة والتي

بدأ استعمارها بكثافة في السبعينات. وأول شروط هذا العمل، حملة لمنع تهويد شمال غرب المدينة وهو عربي بالكامل حتى اليوم، لكن هناك مشاريع عدة قد تؤدي إلى تهويده بنسبة ٥٠ بالمائة قبل حلول ٢٠٢٠.

رابعاً: لبنان

عندما ينطلق المرء من مسألة علاقة المدينة بالريف، لا يعود لبنان استثناء بقدر ما يصبح في بعض نواحيه نوعاً من المثال السابق زمنياً لغيره من بلدان المنطقة. فبيروت شهدت قبل غيرها من العواصم، وبوتيرة أسرع، وبنتائج أخطر، حركة الانتقال الواسع من الريف إلى المدينة. والنظام اللبناني شهد قبل غيره، بل، منذ الأساس، دوراً سياسياً بارزاً للريف مقابل المدينة. فبينما كان أعيان دمشق وبغداد يحكمون، كان النظام اللبناني قائماً أساساً على عصبية ريفية، تتعامل من موقع قوة مع أعيان المدن. وهذا ما يجب الآن توضيحه.

يقوم قانون الانتخاب اللبناني على مبدأ الانتخاب في مكان التسجيل في دائرة الأحوال الشخصية لا في مكان الإقامة. يعني هذا ان الانتقال إلى المدينة لا يؤدي، إلّا في حالات بالنهاية هامشية، إلى انتقال حق التصويت. وتشكّل هذه المفارقة عنصراً يبقي ارتباط العائلات بالريف، وبقرية الأصل. لذلك كان من أهم الأمور التي على المرشحين تأمينها هو انتقال الناخبين، على نفقة المرشحين اجمالاً من المدن التي يسكنون فيها، أحياناً منذ عقود عديدة، إلى القرية ـ الأصل التي احتفظوا فيها بحق الانتخاب. لكن هذه المفارقة تعني أيضاً أن الأرقام التي تقدمها وزارة الداخلية عن السكان حسب المناطق لا تدل على مكان الإقامة الفعلية بل على مكان التسجيل وفقاً للإحصاء الأخير الذي حصل في لبنان (عام ١٩٣٢). فعندما تشير هذه الأرقام مثلاً إلى أن بيروت في ١٩٦٥/١/١ كانت تضم ٣٣٠٩٩٥ نسمة (أي أقل من ١٤ بالمائة من سكان لبنان)، فهذا يعني المدونة اسماؤهم كمقيمين في بيروت وفقاً لإحصاء ١٩٣٢ ولا يعني أبداً السكان الفعليين في بيروت وضاحيتها، الذين كانوا يصلون في ذلك الوقت إلى أكثر من ضعفي هذا الرقم على أقل تقدير.

لكن هذه الأرقام تدلنا على هوية المدينة (طائفياً) في أصولها. عام ١٩٥٦ مثلاً، كان هناك حوالى ١٨ ألف ماروني مسجل في بيروت، وهذا يعني أنه وفقاً لإحصاء ١٩٣٢ (مع بعض التعديل) لم يكن أكثر من ٨ بالمائة من سكان بيروت الاصليين ينتمون إلى الطائفة المارونية، ولم تكن نسبة الشيعة تتعدى ٧,٧ بالمائة. فالنسبة الكبرى من سكان بيروت كانت من المسلمين السنّة والروم الارثوذكس في الأصل. وان دلّت أرقام ١٩٥٦ على شيء فهي تدل على توزع واضح في معاييره الطائفية ـ الجغرافية ـ لسكان لبنان حسب أصولها. وبسبب اعتماد وزارة الداخلية على أصول الفرد، لا على مكان إقامته، نرى مثلاً أن الموارنة كانوا

يمثلون حوالى ٨ بالمائة من سكان العاصمة عام ١٩٥٦ وبقوا على هذه النسبة بعد مرور ٩ سنوات عام ١٩٦٥. بينما نسبتهم الحقيقية للسكان هي أعلى من ذلك بكثير لا سيما بعد النزوح الواسع إلى المدينة في الخمسينات والستينات.

لكن هذه الأرقام تدل على أمور واضحة: في أصولها قبل الاستقلال، كانت الطوائف منقسمة بوضوح وفقاً لمعيار التمدن. فالأكثرية الواضحة من السنّة كانت من سكان المدن، ويستدل ذلك من أن ٥٨ بالمائة من أبناء هذه الطائفة مسجّلون في محافظة بيروت وقضاء طرابلس وقضاء صيدا. بينما الأكثرية الواضحة من الموارنة والدروز والشيعة هي من سكان الريف: ٣ بالمائة فقط من الدروز مسجّلون في أي من هذه الأماكن الثلاثة، و٦,٧ بالمائة من الموارنة و١٦ بالمائة من الشيعة (علماً بأن أكثرية هؤلاء مسجّلة فعلياً في القرى المحيطة بصيداوليس في صيدا نفسها). وإن كانت الطائفة السنية هي فعلاً الطائفة المدينية الوحيدة، فإننا نجد، من الجانب المسيحي، ان الروم الارثوذكس والروم الكاثوليك هم أوسع انتشاراً في المدن من الموارنة. فعدد الروم الارثوذكس المسجّلين في محافظة بيروت وقضاء طرابلس يكاد يكون ضعفي عدد الموارنة، علماً بأن عدد الموارنة في لبنان أكثر من مرتين ونصف المرة عدد الروم.

وبسبب ارتكاز قانون الانتخاب على أساس الانتساب الأصلي لا على أساس الإقامة، فإن توزيع المقاعد النيابية يشكّل إشارة أخرى إلى أصول الطوائف المكانية. فمن أصل ١٦ نائباً لمدينة بيروت، هناك ماروني واحد وشيعي واحد، ولا دروز مقابل ٥ نواب سنّة. وفي مدينة طرابلس هناك خمسة مقاعد: أربعة للسنّة وواحد للارثوذكس. وفي مدينة صيدا، هناك مقعد واحد وهو للسنّة. بكلام آخر ان التمثيل النيابي (وعملياً الزعامات السياسية) متأت في أكثريته الساحقة أو في مجموعه من خارج المدن الساحلية في ما يخص الموارنة والشيعة والدروز.

ولكن بيروت، بلا منافس، كانت مركز السياسة والاقتصاد. لم يكن تفوق بيروت أكيداً منذ الأساس. فالعاصمة اللبنانية لم تكن جزءاً من متصرفية جبل لبنان، بينما كانت طرابلس (وصيدا في المرحلة المعنية) أهم في مجالات التجارة، وكانت الأولى حتى فترة قصيرة قبل إنشاء دولة لبنان الكبير أكثر سكاناً. لكن عدداً من العناصر سوف يعطي بيروت صدارة ستتحول مع الوقت إلى هيمنة واسعة. أول هذه العناصر كون بيروت في مكان شبه مثالي، في منتصف الطريق الساحلي بين الحدود الشمالية والحدود الجنوبية للبنان الحديث؛ وثانياً قرب بيروت من جبل لبنان، الذي كانت حدوده تبدأ عملياً في ضاحيتها القريبة. وثالثاً التطور الكبير في نشاط بيروت البحري. في القرن التاسع عشر زاد وزن المنقولات الداخلة إلى ميناء بيروت بصورة سريعة جداً من حوالى ٤٠ ألف طن عام ١٨٣٠ إلى ٤٠٠ ألف عام ١٨٦٠ و٦٠٠

جدول رقم (٦ ـ ١٠)
التوزع الطائفي الجغرافي لسكان لبنان وفقاً لمكان التسجيل في ١٩٦٥/١/١

الطائفة	المجموع	بيروت			جبل لبنان			الشمال			الجنوب			البقاع		
		العدد	نسبة مئوية من الطائفة	نسبة مئوية من المحافظة	العدد	نسبة مئوية من الطائفة	نسبة مئوية من المحافظة	العدد	نسبة مئوية من الطائفة	نسبة مئوية من المحافظة	العدد	نسبة مئوية من الطائفة	نسبة مئوية من المحافظة	العدد	نسبة مئوية من الطائفة	نسبة مئوية من المحافظة
سنّة	٤٧٩٤٩٩	١١٦٠٢٧	٢٤.٢	٣٥	٣٧٩٧٢	٧.٩	٥.٦	٢١١١٥٧	٤٤	٣٨.٢	٤٧٩٦٢	١٠	١٠.٤	٦٦٣٨١	١٣.٨	١٩
شيعة	٤٥٨٩٩٢	٣٦٩١٣	٨	١١.١	٣٧٤٠٧	٨.١	٥.٥	٢١٦١	٠.٥	٠.٤	٢٦٩٦٦٩	٥٨.٧	٥٨.٧	١١٢٨٤٢	٢٤.٥	٣٢.٥
دروز	١٣٠٢٣٢	٣٩٠٩	٣	١.١	١٠٤٧٦٥	٨٠.٤	١٥.٤	٢٩	صفر	صفر	٩٩٧٤	٧.٦	٢.١	١١٥٥٥	٨.٩	٣.٣
موارنة	٦٩٨١٩٥	٢٦٤٢٠	٣.٧	٧.٩	٣٥٥٦٨٤	٥٠.٩	٥٢.٤	٢٠٠٥٦٨	٢٨.٧	٣٦.٣	٦٦١٩٢	٩.٥	١٤.٤	٤٩٣٣١	٧	١٤.٢
روم كاثوليك	١٥٦٥٦٢	١٧٩٥٥	١١.٥	٥.٤	٣٧٣٢٢	٢٣.٨	٥.٥	٥٣١٦	٣.٤	١	٣٧٩٤٨	٢٤.٢	٨.٢	٥٨٠٢١	٣٧	١٦.٧
روم ارثوذكس	٢٦٥٠٠٩	٤٢٨٨٨	١٦.٢	١٢.٩	٥٥٩٧٨	٢١.١	٨.٢	١١٥٤٦٤	٤٣.٥	٢١	١٩٦٦٨	٧.٤	٤.٢	٣١٠١١	١١.٧	٨.٩
آخرون	٢٣٦٦٣٨٦	٣٣٠٩٩٥	١٣.٩		٦٧٧٩٣٢	٣.٢		٥٥١٤٠٩	٢٣.٣		٤٥٨٩٥٨	١٩.٤		٣٤٧٠٩٢	١٤.٦	

المصدر: لبنان، وزارة الداخلية، دائرة الأحوال الشخصية (بيروت).

جدول رقم (٦ ـ ١١)
التوزع الجغرافي ـ الطائفي لاعضاء المجلس النيابي منذ ١٩٦٠

الطائفة	المدن (بيروت، طرابلس، صيدا)		الريف (والمدن الصغيرة)		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
سنّة	١٠	٥٠	١٠	٥٠	٢٠
شيعة	١	٥,٢	١٨	٩٥	١٩
دروز	صفر	صفر	٦	١٠٠	٦
موارنة	١	٣,٣	٢٩	٩٦,٧	٣٠
روم كاثوليك	١	١٦,٦	٥	٨٣,٤	٦
روم ارثوذكس	٣	٢٧,٢	٨	٧٢,٨	١١
آخرون	٦	٨٥,٧	١	١٤,٣	٧
المجموع	٢٢	٢٢,٢	٧٧	١٠٠	٩٩

ألف عام ١٨٩٠ و١,٧ مليون طن عام ١٩١٣[١٢]. ومن ثم فإن اعتماد بيروت عاصمة للبنان الكبير، أضاف عنصراً جديداً حاسماً بحيث تحول ميناء صغير لا يقطنه أكثر من ٦ آلاف نسمة عام ١٨٤٠ إلى مدينة كبيرة تضم ١,٤ مليون إلى مليون ونصف نسمة عشية الحرب الأهلية، تلتهم ضواحيها بسرعة وتمتد في كل الاتجاهات، وتضم فعلاً أكثر من نصف سكان البلد بمفردها، حتى بدا لكل لبناني، تاجراً وصناعياً وسياسياً ومصرفياً ومثقفاً أنه لا شيء إن لم يكن في بيروت. وبدا لبنان بأسره، نوعاً من الضاحية الكبرى لمدينة طموحة نشطة.

ذلك أن انتقال السكّان (لا سيما في العقدين اللذين سبقا الحرب الأهلية) إلى بيروت الكبرى (٤٥٠ ألفا عام ١٩٦٠، ١,٤ مليون عام ١٩٧٥)، ارتبط بصورة حميمة بتركّز النشاط الاقتصادي في العاصمة، وزاد منه لاحقاً في عملية ارتجاعية تقليدية. فهيمنة قطاع

---

(١٢) Issawi, *An Economic History of the Middle East and North Africa,* p.48.

عن نمو بيروت خلال القرن التاسع عشر، هناك مرجع ممتاز هو:

Leila Tarazi Fawaz, ***Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut*** (London: Harvard University Press, 1983).

وتشير فواز إلى أن بيروت بدأت القرن السابق بـ ٦ آلاف مواطن وبدأت القرن العشرين بسكان يفوق عددهم ١٢٠ ألفاً، وكان هذا النمو أسرع وتيرة سجّلتها السلطنة في القرن المنصرم، سيّما وأن عدداً من المتقلين إلى بيروت غادرها بعد فترة للهجرة إلى أمريكا، خصوصاً بعد عام ١٨٦٠. ويبدو أن معظم النازحين إلى المدينة كانوا من المسيحيين. فبيروت تميزت تاريخياً بنسبة عالية من المسيحيين بين سكانها. وتقدّر فواز ان هذه النسبة وصلت إلى الثلثين عام ١٨٦٥. وكادت بيروت تكون خالية من الشيعة تماماً، فلم يبن فيها جامع واحد يخصّ هذه الطائفة مباشرة حتى منتصف القرن العشرين. وكانت أحياء بيروت، مثلها مثل مدن المنطقة الأخرى، منقسمة وفقاً للانتماءات العرقية والطائفية، ولو أن بيروت، بدت آنذاك، أكثر تقبلاً للتمازج الطائفي منه في مدن أخرى.

غير ان انفتاح المدينة النسبي على الخارج، وعلى التسامح بين الطوائف لم يكن التفسير الوحيد لعدم انتقال الحروب الطائفية الدامية إلى قلبها من محيط مدمّر لا يبعد عنها كيلومترات قليلة. فالسبب الآخر والمهم هو كون المدينة مركزاً إدارياً وعسكرياً عثمانياً، وتشكل القلاقل فيها تحدياً مباشراً للسلطنة لم تكن هذه لتتأخر في ردعه، كما كان يحصل في الملحقات الريفية. ثم إن بيروت كانت مثلاً يحتذى للحراك الاجتماعي السريع، الذي لا يدفع كثيراً شطر التناحر الفئوي. وهذه تقديرات فواز للتوزع الديني في المدينة (أرقام مختارة من فواز، المصدر نفسه، ص ١٢٩ و١٣١).

السنة	المسلمون (نسبة مئوية)	المسيحيون (نسبة مئوية)	عدد السكان
١٨٣٨	٤٥	٤٥	١٥٠٠٠
١٨٦٠	٣٨	٥٨	٦٠٠٠٠
١٨٨٩	٣١	٦٦	١٠٧٤٠٠
١٩١٧	٣٠	٦٠	١٣٠٠٠٠
١٩٢٢	٣٩	٤٥	٩١٠٠٠

الخدمات على الاقتصاد (راجع الفصل السابق) قادت، على حد تقدير سليم نصر، إلى تمركز ٤/٣ النشاطات المصرفية وثلثي الصناعة والتجارة الخارجية في العاصمة، ناهيك عن احتكارها للنقل الجوي والتعليم الجامعي. فبدأت المدينة تستقطب إليها الأفراد والعائلات وزاد من هذا التمركز وجود هيكل الإدارة المركزي فيها (وإلى حد ما انتقال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إليها بعد ١٩٧٠). هكذا كانت أكثرية أهل بيروت من الوافدين إليها: ٣٠ بالمائة منهم وفدوا إليها من لبنان نفسه، ١٦ بالمائة كانوا فلسطينيين نزحوا إليها في مراحل مختلفة و٢٣ بالمائة من سوريا. بكلام آخر كان ٧٥ بالمائة من سكان بيروت أغراباً عنها إلى حد كبير أو صغير (نظراً لوجود ٦ بالمائة جاءوا من بلدان أخرى كالأردن وتركيا ومصر)[١٣].

لكن المدينة لم تساهم في الاندماج الاجتماعي بصورة تلقائية. في بيروت كما في بغداد وأكثر، حمل الوافدون ولاءاتهم وعلاقاتهم في حقائبهم. كانت أكثرية الفلسطينيين تعيش في المخيمات الخاصة بها (صبرا، شاتيلا، برج البراجنة، مار الياس) والأحياء المحيطة بها. أما الشيعة فكانت أكثريتهم الساحقة تعيش في ضواح ثلاث (النبعة، الغبيري، برج البراجنة)، ٩٣ بالمائة منهم يعيشون في هذه المناطق حيث شكلوا ٨٢ بالمائة من السكان. أما الموارنة النازحون حديثاً فكانت أكثريتهم الساحقة تقطن في الأجزاء والضواحي الشرقية من المدينة. بحيث ان انقسام المدينة إلى شطرين طائفيين ـ سياسيين لم يكن أمراً مفاجئاً، سيما وأن هوية الأحياء كانت واضحة إلى حد بعيد، وكانت قد تحولت أيضاً إلى علاقات تناحر عام ١٩٥٨. وقد أدت الحرب إلى تعميق هذه الفوارق لا سيما بعد حصول عدد متزايد من المجازر في عدد من الأحياء، لا سيما الشرقية وبعد نزوح عدد متزايد من الريفيين إلى بيروت بسبب الحرب مع إسرائيل، أو بسبب انتقال الحرب الأهلية إلى الريف أو لهذين السببين معاً. وقد أدت هذه العناصر معاً إلى نوع من الاستقرار في أرقام سكان بيروت الكبرى (بحدود ١,٣٥٠ مليون في مطلع ١٩٨٣)، ثلثاهم في المنطقة الغربية، وثلثهم الأخير في المنطقة الشرقية. وكان انعدام التوازن السكاني بين المنطقتين قديماً لكنه تزايد بسرعة بسبب الهجرات المتكررة التي أرغم السكان عليها. يقدّر سليم نصر بنحو ١٢٥ ألف شخص عدد المهجّرين إلى الجزء الشرقي من العاصمة وبـ ٣٤٠ ألفا عدد المهجّرين إلى القسم الغربي منها. ولكن الأحداث التي تلت هذه التقديرات (مطلع ١٩٨٣) تحمل على إعادة النظر بأرقام المنطقة الشرقية، لا سيما بعد هجرات المسيحيين الواسعة من الشوف (صيف وخريف ١٩٨٣)، ومن طرابلس، والبقاع، وشرق مدينة صيدا، حيث يمكن القول إنه تجب على الأرجح زيادة رقم المسيحيين المهجّرين إلى ضعفي الرقم الذي يذكره نصر (على الأقل حتى مطلع ١٩٨٧).

---

(١٣) Salim Nasr, «Beyrouth et le conflit libanais: Restructuration de l'espace urbain,» dans: *Politiques urbaines dans le monde arabe,* pp. 287-306.

كان قيام النظام اللبناني المعاصر قد شكّل إلى حد بعيد انتصاراً لجزء من الريف على المدينة، وإلحاقاً للمدينة بالجبل. فهذه هي الصورة العامة: تشكّل العصبية المارونية العصبية المتفوقة (وإن لم تكن المتحكمة) بالنظام، لا سيما من خلال رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش ورئاسة عدد من المديريات العامة الحساسة كالأمن العام، والشعبة الثانية في الجيش (الاستخبارات)، ورئاسة القضاء ومجلس شورى الدولة، في الوقت الذي ينتسب الموارنة سياسياً (حتى ولو لم يقيموا فعلياً) إلى عدد من الزعامات ذات الأصول الريفية.

لكن الثقل السياسي يجب أن يقارب من خلال الثقل السكاني. فتسجيل الموارنة الهامشي في بيروت (٨ بالمائة، ونائب واحد) يقابله عملياً انتقال واسع للموارنة إلى بيروت. فبينما يقدّر عدد المسجلين من الموارنة في بيروت عام ١٩٧٥ بما لا يزيد على ٣٥ ألف مواطن، كان يعيش عملياً في بيروت وضاحيتها ما لا يقل عن عشرة أضعاف هذا الرقم. ثم إن الزعامات المارونية لم تكن فعلاً تمثّل هذه الأصول الريفية. فإننا نرى عملياً أن هذه الزعامات منبثقة مهنياً واجتماعياً من المجتمع المديني، ولو أن الدعم السياسي قد يأتيها من خارج المدينة. فرؤساء الجمهوريات كانوا في الاجمال من خريجي كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف و/أو المحامين، ومن سكّان بيروت معظم أيام العام (إميل اده، بشارة الخوري، كميل شمعون، شارل حلو، امين الجميّل...). وكان هؤلاء، بحكم مهنتهم، وسكنهم وارتباطاتهم الاجتماعية أبناء مدن عرفوا كيف يحافظون على ولاء الموارنة لهم، أو كيف يصلون إلى الحكم بواسطة علاقاتهم المدينية أو بالخارج.

لذلك يمكن اعتبار نجاح حزب الكتائب في السيطرة على «الشارع الماروني» خلال الحرب، نوعاً من المطابقة التي طال انتظارها بين انتقال الموارنة إلى المدينة وبين تمثيلهم السياسي. بل ان تعبير «الشارع المسيحي» بنفسه يشير إلى هذا التمدن، ويشير أيضاً إلى عدد من التطورات الضمنية يمكن إيجازها كما يلي: لقد انكسرت هيمنة العصبية المتفوقة على النظام بسبب التحدي الفلسطيني ـ اللبناني المسلم، بحيث اضطرت العصبية المارونية للتخلّي عن سياسات المهادنة النسبية للفئات اللبنانية الأخرى في إطار سيطرتها على النظام، ولإحلال سياسة أقرب إلى الدفاع عن النفس المعسكرة، خارج إطار الدولة الحديثة، وعلى أساس انقسام العاصمة والوطن إلى مقاطعات جغرافية واضحة المعالم سياسياً وطائفياً. لكن هذا التطور الخطير لم يكن ممكناً، لولا أن نزوح الموارنة الواسع إلى المدينة لم يسمح لهم بإفراز قيادات جديدة، ذات أصول ريفية، استطاعت تنظيم الوافدين الجدد إلى المدينة في تشكيلات سياسية «عصرية» شبه عسكرية. كما لم يكن هذا التطور ممكناً لو لم تستطع هذه التشكيلات وأهمها طبعاً حزب الكتائب اللبنانية أن تنتصر، من خارج اللعبة السياسية التقليدية، على الطوائف المسيحية المدينية الميّالة إلى الاستكانة السياسية وعلى الأعيان التقليديين للطائفة المارونية، من زعماء ريفيين محليين ومن أعيان مدنيين أفرزهم النظام

الرأسمالي الجديد (تجار، محامون، مصرفيون...).

هذا التطور من عصبية متفوقة داخل النظام إلى عصبية معسكرة خارجه، استطاع حزب الكتائب أن يقوم به تدريجياً، ثم عجّل في هذا الأمر، من خلال الخروج المطلق عن الدولة عندما ترأس بشير الجميّل التيار، لا سيما بين ١٩٧٧ و١٩٨٢. لكن هذا التطور دفع العصبية المارونية إلى الانزلاق إلى مستوى العصبيات المعسكرة (أو التي سوف تعسكر لاحقاً) التي تضغط عليها وتعارض هيمنتها السابقة. أهم هذه العصبيات عام ١٩٧٥ كانت العصبية الفلسطينية، التي وجدت نفسها في موقع المواجهة المسلحة مع الكتائب في كل نقاط تماس الطرفين. لكن الحرب سوف تنتج تباعاً عدداً من العصبيات المعسكرة الأخرى، لا سيما الحزب التقدمي الاشتراكي (المرتكز على عصبية درزية) وحركة أمل (الشيعية). ويمكن اعتبار انتخاب الأخوين الجميّل رؤساء للجمهورية، والدبابات الاسرائيلية ما زالت مرابطة على مشارف العاصمة، محاولة لإعادة ادخال العصبية القديمة وقد أدخل فيها دم جديد، وقد صاغت تحالفات خارجية متينة مع الجوار العسكري المباشر (اسرائيل) وليس مع فرنسا البعيدة والعاجزة. وخلال سنوات الحكم الأربع الأولى (١٩٨٢ - ١٩٨٦) بدا ان النظام يحاول في الآن معاً الاحتفاظ بدوره خارج الدولة، وداخل الدولة من على رأس هرمها. أو بالأحرى بدا أن العصبية تحاول الابقاء على دورها الذاتي المميز بحيث ان لم تنجح سيطرتها المتجددة على الدولة، تعود فتتقلص إلى عصبية محلية في الجزء من المساحة اللبنانية الذي تسيطر عليه.

في الوقت نفسه، ومن خلال لعبة مرايا سياسية ليست جديدة، كان الدروز يحكمون سيطرتهم على جزء من الجبل اللبناني، بينما كان الشيعة يسترجعون الجنوب أو بعضه من الاحتلال الاسرائيلي. أما بيروت فبدت في الثمانينات وكأنها، مثل بغداد وعمّان، «ساحة» لصراع الغرباء عليها، الوافدين إليها جديداً. لقد عاشت العاصمة في ظل تفوق عصبية ريفية، فضلت بعد احداث ١٩٥٨ أن تخرج من العاصمة مقرّ قيادتها الرسمي فخرجت رئاسة الجمهورية الى زوق مكايل، فسن الفيل فبعبدا (وكلها ضواحٍ «آمنة طائفياً»)، وكذلك خرجت قيادة الجيش إلى تلة مشرفة على العاصمة وتكرّست بذلك «خارجية» العصبية المتفوقة إزاء مدينة بدأت تتحرك لمواجهتها. ولكن الحرب جاءت تحوّل المدينة أشلاء: الموارنة سيطروا على ضاحيتها الشرقية، وسيطر الشيعة على ضاحيتها الجنوبية، واحترق قلبها وتهدم وبقي الصراع على غربها يتفاعل يشترك فيه الجميع أو بالكاد: السلطة والشيعة والدروز، والفلسطينيون وسوريا، وهو صراع ليس من السهل حسمه(*). وبينما

(*) يشار هنا إلى الدخول العسكري السوري إلى بيروت الغربية في شباط / فبراير ١٩٨٧ بعد قتال مرير في شوارعها.

تغيرت الجغرافيا الريفية في لبنان مراراً خلال الحرب، وفقاً لانتصار هنا ومجـزرة هناك، بقيت خطوط التماس قائمة في بيروت. ذلك أن وجود هذه الخطوط هو الرمز الحقيقي لعـدم نضوج الحل اللبناني. فأي حل للبنان يمر بـالضرورة بإزالـة تلك الخطوط، وأي حـل خارج بـيروت يعني ضمنـاً ان لا مكان لانـدماج المجتمـع اللبناني ممكنـاً. فتضيع المـدينة ويتضـاءل التمدن وتتريف السلطة أكثر فأكثر، وهي تنقسم على بضع طوائف معسكرة متناحرة.

خامساً: صراع على المدينة

في مرحلة «الحكم الوطني»، توقفت «ديمقراطية الأعيان»، وأمِّمت أمـلاكهم، واضطروا لأن يتعايشوا في مـدنهم المميزة مـع آلاف النازحـين الجدد نحـو أضواء المـدينة. وقـد حصل النزوح هذا في كل بقاع المنطقة، ولو أن أعيان بيروت وعمّان لم يذوقوا طعم التأميمات المر إلى جانب مساكنتهم لضواح جديدة ومكتظة بالسكان. في كل مدن المنـطقة، تمـايز حـاد، عميق وحقيقي، بين «الأصائل» والطارئين، وربما أننا سمعنا، لأول مـرة بمفهوم «تـريّف المدينـة»، سنوات قبل تعلّمنا لألفباء العلوم الاجتماعية، على لسان محام دمشقي قديم كـان يبكي تحول مدينته. ليته عرف ما حصل لبغداد، أو ليته تذكّر ان هذه التحولات حملته هو الآخر للنزوح إلى بيروت، ومنها، بعد اندلاع الحرب، إلى امريكا.

حراك اجتماعي واسع، واسقاطات جغرافيـة أوضح. هـل تأصلت السلطة وأصبحت داخلية، نابعـة من المجتمع؟ الأرجـح أن الجواب بـالسلب. فالمـدينة بقيت مـركز سلطة من دون اسم، أو بالأحرى نقطة التقاء. ففي بغداد يلتقي صاحب السلطة الآتي من الشـمال مع طالب العمل الآتي من الجنوب. ويلتقي في عمان الفلسطيني الهائم عـلى وجهه بـانتظار عـودة مـع ابن الباديـة الذي تحـوّل ضابـطاً. أما في بـيروت فتلتقي التجمعات الـطائفية كلهـا مـع ممثليها، وقادتها وميليشياتها ومؤسساتها ومع الخارجين عليها من داخلها. هـذه عظمـة المدينـة العربية المعاصرة وهذا ضعفهـا: يلتقي فيها الجميـع، ولكنها، بـذاتها، غـير قادرة عـلى دمج الوافدين معاً ولا على دمجهم مع أبنائها إلاّ في حدود ضيقة وبعد زمان طويل.

غـير أن المدينـة لم تعدم كـل الأسلحة. فـالشعبويـة المسلّطة عـلى رؤوس أعيـانها منـذ الاستقلال، والتي حرمتهم السلطة والثروة، قد ترتد ضد من شهرها. فالمدينة، هي أيضـاً، قادرة على تبني أيديولوجيا معـارضة شعبـوية. فـإن سُلبت جهاز الـدولة، والجيش، والمـرافق الاقتصـادية، يبقى لهـا الدين أحيـاناً وسيلة للتعبئـة الشعبويـة. وبينما تغلب رائحـة الـريف الواسع على معظم الحركات الفئوية (عرقية وطائفية) فإن التحدي الديني للسلطات القائمـة، لا سيما العسكرية ـ التسلطية منها، تنبثق منه، على العكس، رائحة المدينة.

الفصل السابع

التحدّي الدّينيّ

«كلما قلّ الإيمان في قوم
أكثروا من بناء الجوامع»
الامام الغزالي

تتميز المنطقة التي تغطيها هذه الدراسة بتنوعها الديني والمذهبي والطائفي، ناهيك عن بعض التنوع العرقي اللغوي. ولكن ليس هذا ما يعنينا هنا بالذات (راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب). هذا التنوع، الذي على اتساعه لا يسمح تماماً بالتكلم عن فسيفساء، عنصر أساسي من عناصر النشاط السياسي منذ زمن طويل، وقد عالجته الدول والامبراطوريات المتعاقبة، بقدر مختلف من التسامح أو القهر. ما يعنينا هنا ليس ذلك فعلاً بل ذلك التحدي الذي يواجه منذ منتصف السبعينات تقريباً معظم دول المنطقة، والمنبثق مما يمكن تسميته «عودة الروح» للحركات ذات المشروع السياسي القائم على فرض الاسلام وشرعيته كمنهج سياسي - اجتماعي مركزي. هذا المشروع لاقى، كما نعلم، الهاماً أكيداً ودعماً لا بأس به في انتصار الثورة الايرانية ضد الشاه، وهي ثورة ساهم علماء الدين في صنعها وتمكنوا إلى حد كبير من حصر ثمارها في أيديهم. كما أن مقتل الرئيس السادات وأحداث مكّة عام ١٩٧٩ ومحاولات تطبيق الشريعة في السودان كانت أحداثاً مهمة أسهمت في رفع مستوى هذا التحدي.

أما في المنطقة التي تهمنا، فالتحدي الديني يتلون بصورة طبيعية، بالتركيبة الطائفية - المذهبية للمجتمع. هناك طبعاً تحد إسلامي - سني للسلطة القائمة في العراق، ولكن ما يحسب حسابه فعلاً هو التحدي المنبثق من الأوساط الشيعية. وقد يكون هناك تيارات دينية سلفية في الأوساط العلوية في سوريا ولكن التحدي الديني هناك مصدره سني، كما في الأردن وبين الفلسطينيين. أما في لبنان، فنرى أنواعاً من السلفية الدينية داخل كل الطوائف، فهناك سلفية سنية وأخرى شيعية، وقد يتفق قادتها أحياناً ويختلفون أحياناً أخرى. كما أن هناك طبعاً سلفية مسيحية. ان جولة على كل البلدان المعنية ستسمح لنا بتأكيد فرضيتنا،

وهي أنه من الضروري البحث عن أهداف ووسائل عمل ومستقبل هذه التيارات لا وفقاً لطموحاتها، بقدر ما هو بالنظر للشروط الاجتماعية ـ السياسية التي عليها ان تعمل في اطارها. فعلى الرغم من وجود «جو عام» من «الصحوة الدينية»، فإن التعبير عنه مختلف من بلد إلى آخر، ونحن ننطلق أيضاً من فرضية أن مستقبله سيكون مختلفاً من بلد لآخر. فعلى الرغم من وجود تيار قومي عربي كبير في الخمسينات فقد استطاعت بعض البلدان العربية ان تبقى على هامشه أو خارجه تماماً. وعلى الرغم من وجود جو ديني واسع حالياً، فقد تنتج عنه أنظمة تتبنى منهجاً في بلد، بينما يتم تجاهله في بلد مجاور. فالإسقاط السياسي ـ القانوني لهذا «الجو» بعيد عن أن يكون تلقائياً.

أولاً: لبنان: الإسلام أسير مذاهبه

في لبنان، كما في العراق، تصطدم الحركة الدينية بانقسام المجتمع إلى طوائف ومذاهب. ولقد حاول عدد من قادة الحركات الدينية أن يعبروا فوق الحواجز الطائفية والمذهبية فيؤسسوا في لبنان حركة دينية ـ اسلامية تسعى إلى قيام دولة اسلامية تتخطى الحدود الطائفية. وعلى هذا الأساس نشأ تعاون وثيق لفترة بين قادة الحركة الإسلامية في طرابلس ـ شمال لبنان وهم من السنّة ـ وايران. كما حاول «حزب الله» وقادته من الشيعة المؤيدين لإيران، أن يتميزوا عن حركة «أمل» الطائفية الشيعية، بابقاء علاقتهم جيدة مع الفلسطينيين، على الرغم من صدام «أمل» والفلسطينيين الدموي المتكرر. ونشأ تعاون على مستويات أقل علنية بين المتدينين من السنة والشيعة، لا سيما في مجال مقاومة الوجود الاسرائيلي في لبنان، وأحياناً في مواجهة النظام اللبناني أو حزب الكتائب. غير أن التيار الديني بقي في لبنان مرتبطاً بأصوله الاجتماعية، جغرافية وطائفية. فلم ينشط «حزب الله» فعلاً في طرابلس ولم تضم «حركة التوحيد الاسلامي» عدداً كبيراً من البيروتيين أو من الجنوبيين. بل بدت الحركة الاسلامية في تطورها، صورة لتفتت المجتمع اللبناني خلال الحرب الأهلية.

١ ـ في الأوساط السنية

كمعظم دول المنطقة، دخلت حركة الاخوان المسلمين وحزب التحرير الاسلامي إلى لبنان. كما نشأ وانطفأ عدد لا بأس به من الحركات الاسلامية في الوسط السني، اللبناني ـ الفلسطيني، لا سيما في طرابلس، وبصورة أضعف في بيروت وصيدا. والواقع أن هذه الحركات كانت تلاقي صعوبة كبيرة في التوسع بالنظر للخلط الذي استطاع السياسيون القيام به بين مآخذهم الوطنية والطائفية والدينية على النظام. فشخصية سياسية مثل، رشيد

كرامي(*) في طرابلس مثلاً كانت قادرة على التلون بسهولة كبيرة حسب الظروف، بألوان قومية ـ ناصرية، أو طائفية ـ محلية في مواجهة نظام تسيطر عليه العصبية المارونية ودينية إذا ما اقتضى الأمر، لا سيما وأن والد هذا السياسي كان مفتياً ذا توجهات تقليدية شبه أصولية.

غير أن الأصولية الاسلامية لم تغب تماماً عن الأوساط السنية. ومما يجدر ذكره أن رشيد رضا هو من مواليد القلمون قرب طرابلس، وقد عاد إلى وطنه بعد سنوات في مصر في مطلع العشرينات ليشن هجوماً لاذعاً على تعامل أبناء دينه مع المسيحيين المحليين المؤيدين للغرب[1]. لكن نفوذ هذه الجماعات بقي منحصراً، ومن قادة تلك المرحلة محمد علي الضناوي، ومحمد علي سنجقدار، وكلاهما من طرابلس في شمال لبنان. وعلى الرغم من اعتماد حركة الاخوان المسلمين على مطابع ودور نشر لبنان لنشر كتب البنا وقطب وعودة وغيرهم، فإن الحركة بقيت متواضعة، كما أن حزب التحرير الاسلامي انطلق وانطفأ بسرعة نسبية. ولم يبرز للدينيين وجود فعلاً، إلا مع بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ حيث بدا أن هناك إلى جانب الأحزاب والمنظمات الفلسطينية عشرات من المقاتلين انضموا في منظمات مثل «جند الله» و «شباب محمد» و «الجماعة الاسلامية» يقاتلون إلى جانب الفلسطينيين.

منذ ذلك الحين، بدا أن هناك تنافساً واسعاً لتزعم مدينة طرابلس بين سياسييها التقليديين (لا سيما رشيد كرامي)، ومنافسيهم من السياسيين العصريين (حركة ٢٤ تشرين، حزب البعث المؤيد للعراق، الحزب الشيوعي. . . الخ)، والحركات الاسلامية. وكانت هذه الأخيرة هي الأضعف في هذا المثلث ـ لكن التطورات الاقليمية سمحت إلى حد كبير بتغيير المعادلة. فتم طرد الفئات التي تقاربت مع السلطة اللبنانية الجديدة (الرافعي والمقدم). بعدها حصل تطور أساسي في الصراع السوري ـ الفلسطيني أدى إلى تمركز قيادة منظمة التحرير لفترة في طرابلس. وانتقل رشيد كرامي ومعظم أحزاب اليسار اللبناني إلى موقف مؤيد بصورة علنية أو غير علنية لسوريا. فلم يبق أمام قيادة، ياسر عرفات إلا التحالف مع التيار الاسلامي الذي كان قد اشتد ساعده أيضاً، بفضل هجرة عدد من أعداء الحكم السوريين إلى طرابلس، لا سيما من حمص وحماه. وبذلك سقطت لفترة تزيد عن سنتين تحت سيطرة التيار الاسلامي، على الرغم من هزيمة حلفائه الفلسطينيين العسكرية في أواخر عام ١٩٨٣. وبقيت هذه السيطرة قائمة إلى أن استعاد السوريون وحلفاؤهم المدينة في معركة دامية ثانية في ١٩٨٥.

استطاع التيار الاسلامي الذي سيطر على طرابلس أن ينسج علاقات اقليمية ثمينة،

(*) رئيس الوزراء اللبناني الراحل الذي اغتيل في حزيران/ يونيو ١٩٨٧.

(١) محمد رشيد رضا، رحلات الامام محمد رشيد رضا، تجميع يوسف الايبش (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١).

لا سيما مع الفلسطينيين ومع ايران، ولكنه بقي ظاهرة محدودة جغرافياً (طرابلس) وطائفياً (سنّة). وان دراسة لمقولات قادته لا تشير فعلاً إلى أي عطاء فقهي أو سياسي متميز. وقائد «حركة التوحيد الاسلامية» (التي حاولت أن تكون، لفترة، الممثل الوحيد للتيار) الشيخ سعيد شعبان لم يأت فكراً بكتب أو بمساهمات علمية مرموقة. ما يميز التيار أساساً جذريته في نقده للكيان اللبناني وللنظم. فالشيخ شعبان يريد انشاء حكومة إسلامية وتطبيق الشريعة. أما الشيخ كنعان ناجي (من «جند الله») فهو أكثر جذرية إذ يقول «بالنسبة إلى مستقبل العمل الاسلامي في لبنان، فإننا لا نراه ممكناً. لبنان قائم بفضل دعم من الخارج ونتيجة لواقعه الطائفي والسياسي والجغرافي والديمغرافي فإن المسلمين غير قادرين على اقامة مشروعهم في لبنان، ونحن مع المسلمين الجذريين الذين يدعون للتغيير في المنطقة كلها»[٢].

ويمثل خليل عكاوي (اغتيل في ربيع ١٩٨٦) وجهاً آخر للقائد الاسلامي. فهو منبثق من جو محلي من الصعب ادماجه في النظام اللبناني. فكطرابلسي كان خليل يشارك معظم أبناء مدينته اعتراضهم على كيان لبناني قطع علاقة طرابلس مع بلاد الشام، وأعطى الدور السياسي الأوحد لبيروت. وككادح، كان خليل لا يرى أي أمل في المساواة في نظام يحكمه ويديره أبناء العائلات الذين تعلموا اللغات الأجنبية، وساوموا العصبية المارونية على موقع هامشي في النظام. فشارك أخاه (وكان أخوه قبله قد أسس عصابة محلية مسلحة تحت اسم الغضب) في كل الموجات المناهضة للنظام السياسي الاجتماعي القائم في لبنان، فكان ناصرياً متحمساً في الستينات، وعضواً عاملاً في المنظمات الفلسطينية في السبعينات، ثم أصبح اسلامياً بعد عقدين في اليسار القومي، وأحياناً الماركسي، رافضاً الدخول في الأحزاب لأنها تبعده عن «جو الشباب» في المحلة التي ينتمي إليها من ضواحي طرابلس الفقيرة. كان بطلاً عسكرياً في «المقاومة الشعبية» وهو يقول: «كنا نعتبر أن حركتنا تستند إلى الاسلام ونرى فيه عنصر مقاومة للغرب ولافرازاته المحلية. غير أننا لم نكن في حينه قد وجدنا أن الإسلام يمكن أن يصبح مشروعاً سياسياً متكاملاً. وقد حدث بعد قيام الثورة الايرانية أن ظهرت أمامنا حقائق جديدة غيرت من نظرتنا إلى دور الإسلام في حياة أمتنا في واقعها الحاضر». وخليل عكاوي، مثله مثل كنعان ناجي غير مرتاح إلى الكيان اللبناني، وهو متمسك بدور الرديف لحركة اسلامية واسعة في المنطقة، «حيث نرى أن تركيبة الكيان اللبناني الطائفية والمناطقية تمنع إلى حد بعيد قيام مشروع اسلامي ضمن الاطار اللبناني»[٣].

لكن الشيخ شعبان، أبرز القادة المسلمين في طرابلس، بدا أكثر تفاؤلاً في امكان انشاء حكم إسلامي، ولو داخل الإطار اللبناني. وقد يكون هناك بعض التأثير الايراني في نظرة شعبان للقومية العربية كعنصرية. يقول شعبان «من يفكر أن يعيش بغير حكم اسلامي يكون قد كفر في كثير من النصوص القرآنية التي تؤكد ضرورة الحكم بما أنزل الله عز وجل»[٤]. لا بل انه يضيف أن

(٢) الحركات الاسلامية في لبنان (بيروت: [د. ن.، د. ت.])، ص ١٠٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١١١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

لبنان بالذات بسبب تعدد المناطق والطوائف أقرب ما يكون لضرورة حكم إسلامي تماماً كالجزيرة العربية في الجاهلية، لماذا الاسلام؟ لأن فيه جواباً على كل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية. لماذا تناساه الآباء؟ لأنه «بعد فترة من العيش الاسلامي في ظل الدولة العثمانية حيث تبلّد الفكر عند علماء المسلمين فعرضوا الاسلام في صيغ غير اسلامية، في صيغ ميتة وأماتوا تبعاً لذلك حياة المسلمين الفكرية والروحية، فلما جاء الاستعمار بطروحاته الجديدة، ظن المسلمون أن هذه الطروحات هي البديلة عن الإسلام». وما يرفضه شعبان خصيصاً في هذه الطروحات تحويلها الإسلام إلى نظام أخلاقي فحسب، ومنع الدعاة المسلمين من العمل السياسي.

وضمت «حركة التوحيد الاسلامية» عدداً من التجمعات القديمة في الوسط السني لا سيما الجماعة الاسلامية، التي تأسست عام ١٩٦٤ ورشحت أحد أعضائها للانتخابات النيابية في طرابلس، وساهمت لاحقاً في التعبئة العسكرية في المدينة. ولكن النشاط الاسلامي التقليدي بقي محدوداً، بالمقارنة مع طفرة الثمانينات التي تميزت بتحول جزء كبير من شبيبة المدينة الأكثر فقراً إلى العمل في اطار الجماعات الاسلامية، بعد سنوات من التعامل مع الناصريين والفلسطينيين واليساريين. ولا شك أن تصفية العناصر الأبرز في هذه الشبيبة قد أدت إلى ضعف الحركة، بحيث كان بوسع أي مراقب أن يرى بعد دخول الجيش السوري المدينة، أن المدينة دخلت مرحلة استكانة سياسية طويلة.

٢ ـ في الأوساط الشيعية

كانت التيارات السياسية التي تمثل الصدارة بين الشيعة بعيدة عن الأصولية الدينية، حتى وقت متأخر. لقد استطاعت الأحزاب العلمانية من بعث وقوميين سوريين وعرب وشيوعيين أن ينخروا البنية الاجتماعية الشيعية إلى حد بعيد، بينما بقيت فئات أخرى متمسكة بالزعامات التقليدية شبه الاقطاعية. ويصعب القول مثلاً ان مجلة **العرفان** التي أنشأها في صيدا الشيخ أحمد عارف الزين في مطلع القرن، كانت تنحو هذا المنحى، وهي كانت مجلة العلماء الأولى.

ولا يمكن الجزم أن قدوم السيد موسى الصدر إلى لبنان في أواخر عام ١٩٥٩ حمل زخماً كبيراً للفكر الديني الشيعي. طبعاً كان «السيد موسى» كما يسميه أتباعه، ينتمي إلى عائلة من العلماء الشيعة برزت في العراق وفي ايران، فعمه محمد مهدي الصدر أبرز علماء الكاظمية وجده لأمه الشيخ حسين القمي. وهو تلقى دروساً دينية في كلية قم وأمضى أربع سنوات في النجف، في حوزة أبرز علماء الشيعة وهو كتب سبعة كتب كلها في مواضيع اسلامية. لكن طموح الرجل، وما هو أهم من ذلك، طبيعة النظام القائم في لبنان جعل الجانب الديني من شخصيته مدخلاً لدوره السياسي، لا العكس. كان موسى الصدر فعلاً في أوج نفوذه زعيماً

سياسياً وقائداً لطائفة، وكانت أصوله الدينية قد ساهمت كثيراً بوصوله إلى هذا الدور. (راجع الفصل الثاني).

غير أن شخصية الصدر غير العادية والمعقدة ما كانت لتذهب من دون أن يتوزع الارث على أكثر من تيار. فإلى جانب الطائفيين والعسكريين والقادة الشعبويين ممن ورثوا زعامته، كان هناك الدينيون وهم حاولوا أن يثبتوا أن الصدر ما كان في النهاية إلا رافداً من روافد الثورة الايرانية، وما كان عمله ودوره السياسيان إلا مظهراً من مشروعه الحقيقي، وكان هذا المشروع برأيهم دينياً.

أبرز التيارات الدينية في الوسط الشيعي، «حزب الله». وفي كلام الحزب تركيز مستمر على رفض الجغرافيا: ليس هناك فعلاً دول وكيانات: هناك أمة إسلامية واحدة يقودها فقيه، وحزب الله في لبنان رافد منها له مسؤولية خصوصية في الشأن الفلسطيني. يقول أحد قادة الحزب: «نحن نعيش على غيبة الامام المنتظر والقيادة في هذا العصر تتمثل في قيادة الفقهاء العدول» من هنا فحزب الله يطيع القرارات الصادرة عن الفقيه العادل وينفذها. هذا الفقيه اسمه آية الله الخميني «ليس فيه صفة جغرافية بل صفة شرعية وعلى هذا الأساس أيضاً عملنا السياسي في لبنان لا يكون أبداً من خلال جغرافية لبنان، وإنما من خلال جغرافية الاسلام التي تعني العالم... نحن في لبنان لا نعتبر أنفسنا جزءاً منفصلاً عن الثورة في ايران»[٥].

فلبنان على حد تعبير الشيخ ابراهيم الأمين ليس إلا «دائرة جغرافية» مكان لا أهمية خاصة له الا لأن الغرب حاول برأي الحزب أن يجعل منه موقعاً متقدماً في مواجهة المسلمين. «لبنان بناه الاستعمار في الشكل الذي يخدم سياسة المستعمرين في منطقة الشرق الأوسط». أما المشروع فهو «أن تصبح المنطقة أمة فلا يصح القول ان هناك دولاً في منطقة الشرق الأوسط، بل توجد عشائر وطوائف». أن تصبح المنطقة أمة يعني أن تتبنى بكاملها الاسلام سياسة ونظاماً «وقد بدأ هذا المشروع بانتصار الثورة الاسلامية في ايران، وهو مشروع الأمة، دولة الاسلام الكبرى»[٦].

وقد انفصل التيار الديني في حركة «أمل» عن التيار الرئيسي خلال الغزو الاسرائيلي للبنان. فتأسست «أمل الاسلامية» التي تعتبر نفسها جزءاً من حزب الله. وتحاول «أمل الاسلامية» (بقيادة حسين الموسوي) أن تحظى بالتراث الذي تركه السيد موسى الصدر وأن تجيّره لمصلحة ايران. والموسوي هو أكثر الناس تشديداً على أن حركة الصدر كانت منذ الأساس دينية، مرتبطة بايران. وهو يبرر انفصاله عن جسم الحركة الأساسي بقبول رئيس أمل، نبيه بري، الاشتراك في صيغ توفيقية داخل النظام، رغم رفض ايران الصريح دخول «أمل» في هذه المساومات. ويؤكد الموسوي «إن الامام الصدر هو ابن الثورة الاسلامية، والذي كان

(٥) المصدر نفسه، ص ١٥٠.
(٦) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

يعمل بكل ما يملك وكل ما يستطيع لدعم مسيرة الثورة الاسلامية قبل انتصارها». ويبدو كلام الموسوي أقل ايديولوجية، وأكثر استعداداً للخوض في معارك لبنانية بحتة بهدف ضرب النظام القائم فيه[٧].

غير أن أبرز شخصيات التيار الديني الشيعي في لبنان هي ولا شك الشيخ محمد حسين فضل الله، وهو الوكيل العام في لبنان للمرجع الشيعي الأعلى أبو القاسم الخوئي. وعلى رغم علاقته بهذا المرجع الأعلى، وهو معتدل، بنى السيد فضل الله علاقات مميزة مع ايران منذ انتصار الثورة وقد زارها مراراً، وله اعتبار واسع عند عدد كبير من الشباب المتدينين الشيعة، وبعض السنة أيضاً. ويتميز كلام فضل الله بالدعوة إلى الحكم الاسلامي وبانتقاد الطبقة السياسية اللبنانية، ولكن بطريقة مواربة تحاذر الاستفزاز المباشر، والمصارحة. لكن كلامه مسموع، ويهتم الشباب دائماً بفك ألغازه، وهم مقتنعون بأنهم قادرون على ذلك. وهناك عدد من أتباعه يقولون ان علاقته الأساسية كانت بالعلّامة باقر الصدر الذي أُعدم عام ١٩٨٠ في العراق.

كيف ينظر المتدينون من الطائفتين السنية والشيعية الى علاقتهما؟ خلال معركة طرابلس، وتزعم الشيخ سعيد شعبان للمدينة، كان احد زعماء حزب الله، حسين الموسوي، ينتقد الاخوان المسلمين ولكنه يميّز الشيخ شعبان عنهم بقوله: «انه من المرتبطين بخط الثورة الاسلامية وبمرجعية وزعامة الامام الخميني... يجمعنا بحركة التوحيد الاسلامية وبالمجاهد الشيخ سعيد شعبان بالذات الولاء لقيادة الامام الخميني فنحن قائدنا واحد». وكان الشيخ شعبان في المقابل، من دون الدعوة الصريحة لتزعم الخميني، يقول إن أفضل الوسائل لمقاربة هذه الزعامة هو في التفوق عليها بالدعوة إلى الاسلام. ولكن الدعوة ذات الأصول الايرانية بإقامة نظام حكم إسلامي فوراً في لبنان لم تكن تلاقي صدى مماثلاً عند جميع أعضاء التيار بالتساوي. فبينما تبناها الشيخ شعبان، رآها خليل عكاوي (وإلى حد ما الشيخ فضل الله) فكرة مغامرة خطرة.

ففي وثيقة وزعتها جماعة عكاوي (لجان المساجد والاحياء) في مطلع ١٩٨٤ نرى مثالاً واضحاً، وناجحاً إلى حد كبير، لنقل الثقافة السياسية في المرحلة الوطنية وإعادة تأطيرها في مفاهيم إسلامية. تقول الوثيقة مثلاً: «إن الكثير من الآراء تذهب إلى تصوير العمل الإسلامي وكأنه متوافق مع الممارسة الطائفية. وهذه الفكرة غالباً ما يجري تبنيها بوعي أو من دون وعي من قبل حتى البعض من العاملين في صفوف الحركة الاسلامية في لبنان». وتعترف الوثيقة صراحة بـ «كون الحركة الاسلامية لم تتمكن بعد من تبيان موقعها من القضية الطائفية»، وتشير بوضوح إلى «الاختلاط الحاصل بين العمل الاسلامي والطرح الطائفي». كما هي تدرس الأوضاع الاقليمية لا سيما بعد ١٩٧٣ بكلام

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٠.

واقعي واضح وصريح. وأهم ما في هذه الوثيقة رفضها اعتبار لبنان نقطة انطلاق حقيقية للحركات الاسلامية: «إن رفض الدعوة التي تنطلق أحياناً لاعتبار لبنان أو أجزاء منه قاعدة لنشوء سلطة اسلامية ممكنة، لا ينطلق من الخوف من الجهاد في سبيل هذه الغاية، ومن الكلفة التي تترتب على مثل هذا الجهاد. فالدعوة لاعتبار لبنان قاعدة ممكنة للسلطة الاسلامية المنشودة، لا تؤدي في النهاية سوى إلى تأطير جماهير المسلمين بقنوات الطائفية التي هي قنوات النظام... ان شرط قيام سلطة اسلامية في لبنان يتعلق بتبلور وتقدم المشروع الاسلامي على المستوى العربي والاسلامي العام... أما الطرح الاسلامي الساعي إلى ايجاد حلول للأزمة اللبنانية المستعصية، انطلاقاً من الساحة اللبنانية تحديداً، فشل هذا الطرح يقع في باب السعي إلى تحقيق الغلبة الطائفية ليس الا. ولا يكفي أن ينفي أصحابه على أنفسهم هذه الصبغة، ويتمسكوا بانتمائهم إلى الإسلام وإلى المشروع الاسلامي العام حتى تزول عن أقوالهم وعن ممارستهم الطبيعة الطائفية والمآل الطائفي وحتى يجنبوا قواهم امكان التوظيف ضمن اللعبة الطائفية بكل توازناتها المعقدة». ولا يجد المراقب أي وعي لضعف التيار الاسلامي في مواجهة النظام الطائفي اللبناني بهذا الوضوح أو بهذه الصراحة. ولا يجد واقعية مماثلة الا عند السيد محمد حسين فضل الله على الأرجح. وتتميز هذه الواقعية في الأساس برواسب واضحة من المرحلة الناصرية، تعتبر أن الحرب اللبنانية ليست إلا بعداً محلياً في النهاية هامشياً للمواجهة بين العرب (أو المسلمين) والغرب وهي مواجهة لا يمكن حسمها في أحد الهوامش، بل تحسم على مستوى المنطقة ككل، ومن خلال ذوبان الكيانات. وهنا مرة أخرى، يتميز التيار الاسلامي «الشامي» كما التيار القومي لعقدين خليا، بتقديمه، الوحدة (العربية أو الاسلامية) على حل المشاكل المحلية، أو على مشروع السلطة في بلد محدد[٨].

ثانياً: العراق: الاسلام أسير مذاهبه

في العراق، كما في لبنان، من الضروري أن يؤخذ بعين الاعتبار انقسام المجتمع العمودي إلى عدد من الطوائف، لها اسقاطات جغرافية. والواقع أن التحدي الديني للدولة يأتي في العراق من ثلاثة أطراف مختلفة، التواصل بينها متواضع: الأكراد السنّة، العرب السنة والشيعة من عرب وفرس وأكراد. وكما في لبنان، بقي التحدي الديني ذو الأصول السنية للسلطة متواضعاً وهامشياً. وحصل فعلا أن دخل ممثلو هذا التيار في صلب السلطة. لكن التحدي الشيعي، لخلطه شبه الطبيعي بين التطلعات الدينية والمطالب الفئوية ـ الطائفية، بدا أكثر أهمية منذ الأساس.

في الوسط السني، دخلت بصورة متتالية أفكار الأصوليين لا سيما أبو الأعلى المودودي، وقادة الاخوان المسلمين في مصر وحزب التحرير الاسلامي، ويمكن أن يجد المرء امتداداً لهذه الأفكار والتنظيمات بين السنة، من عرب وأكراد ومستعربين. غير أن العراق، لا سيما الأكراد

---

(٨) نشرت الوثيقة في: الشمال، العدد ٢٦، ١٩٨٥/١/١٤.

من أبنائه، تميز خلال فترة طويلة بنشاط الحركات الصوفية، فتجذرت الطريقة النقشبندية في الأوساط الكردية في مطلع القرن التاسع عشر، بفضل نشاط مولانا خالد وهو كردي من قبيلة الجاف، وكانت هذه الأوساط قد تبنت أيضاً الطريقة القادرية التي أسسها الشيخ عبدالقادر الكيلاني في القرن الثاني عشر، والتي كانت في أوجها خلال القرن التاسع عشر أيضاً.

والواقع أن الأصول الدينية دفعت عدداً من أعيان وملاكي العراق إلى دائرة الضوء السياسية، لا سيما تحت الحكم الملكي. فبين الملاكين الكبار، عشية سقوط الملكية، كنت تجد عدداً كبيراً من السادة كبكزادة الجاف، والسعدون وأبو طبيخ والحسن والشرفاء. واستفادت العائلة المالكة من نسبها إلى النبي لتقوّي من شرعيتها بين العراقيين. ولا شك أن أملاك ونفوذ عائلات أخرى نشأت بالارتباط مع دورها الديني. فالكاكاي بين الأكراد زعماء ملّة دينية. وآل الطالباني من شيوخ الطريقة القادرية. وآل الجميل من السادة العلماء والبارزنجي من الطريقة القادرية أيضاً، وميرزا شيوخ اليزيديين، وخانقه من شيوخ الطريقة النقشبندية. أما آل الكيلاني فمنهم جاء نقيب أشراف بغداد لأربعة قرون ونيف من دون توقف (١٥٣١ ـ ١٩٦٢). وجاء معظم ثروة هؤلاء السادة من الأوقاف والذرية، وبعضها من أملاكهم الخاصة.

لكن الأصول الدينية أو المراتب المبنية عليها، ما كانت تمثل فعلاً إلا رصيداً لمن يريد دخول السياسة من الأفراد والعائلات. كانت تمثل «جواً» ايديولوجياً ساكناً يميل إلى مصلحة الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم على عدد من الامتيازات، ومنها امتيازات السادة. لم يكن هناك طبعاً من حركة توحد هؤلاء، بل على العكس كان بينهم من صادق الملك ومنهم من هاجمه، ومنهم من أيّد الانكليز، ومنهم من حاربهم. ولكن هذه الامتيازات الدينية ونمو الحركات الصوفية، لا سيما بين الأكراد، كانا يملآن نوعاً من الفراغ الايديولوجي في الوسط السني.

ولما قامت ثورة ١٩٥٨ كان بين قادتها من هو أكثر تأثراً من غيره بالدين وقيمه لا سيما عبد السلام عارف وناظم الطبقجلي وخليل سعيد عبدالرحمن. لكن هؤلاء ما كانوا ليفرقوا كثيراً بين عروبتهم وتدينهم، وكانوا أساساً معادين للشيوعية والالحاد، وغير ميالين إلى تغيير سلم القيم الاجتماعي السائد. لكن نظام قاسم المتحالف مع الشيوعيين، دفع عدداً من الذين يرون الأمور على هذه الطريقة نحو مزيد من التقارب مع حركة الاخوان المسلمين. مثال ذلك تاجر موصلي كبير (عبدالرحمن السيد محمود) الذي ساهم على الأرجح في دفع الاخوان في الموصل إلى المشاركة في الانتفاضة على النظام عام ١٩٥٩. وسنرى موصلياً آخر، من مناصري الاخوان يشارك في انقلاب ١٩٦٣ ضد قاسم (محمود شيت خطاب) بينما دخل

عبدالكريم زيدان، زعيم الاخوان المسلمين، أول حكومة شكلت بعد انقلاب ١٩٦٨. وهكذا فإن الاخوان لم يلعبوا فعلاً دوراً أساسياً في تاريخ العراق.

في الوسط الشيعي، لم يختلف الأمر فعلاً لفترة طويلة. عندما ينظر المرء إلى نوعية القيادات التي أفرزها العراقيون الشيعة قبل العقد الأخير، فهو لا بد يلاحظ الدور المتواضع نسبياً (بالمقارنة مع ايران) الذي لعبه العلماء ورجال الدين عموماً. كانت مواردهم المالية مرتبطة بكرم الاغنياء من زعماء القبائل والتجار وعلى استعدادهم لدفع الخمس أو الزكاة. وعلى رغم لعب بعضهم دوراً في الانتفاضة على الانكليز (لا سيما السيد محمد الصدر فقد بقي دورهم متواضعاً في الحركة الوطنية، بينما دعا عدد منهم إلى التعامل مع بريطانيا. وقد استطاع السياسيون اجمالاً تجاوز اعتراضاتهم في الشؤون السياسية، كما فعل عبدالمحسن السعدون مع أولئك العلماء الذين اعترضوا على الاتفاقية العراقية البريطانية ودعوا إلى مقاطعة انتخابات ١٩٢٣ النيابية، فاعتقل عدداً منهم ونفى آخرين لفترة. ولكن المعارضة للاتفاقية كانت تركزت في أوساطهم، بينما مالت الطبقة السياسية اجمالاً إلى نوع من الاستكانة الواقعية. فتميز العلماء بموقفهم المتصلب، بالمقارنة مع نظرائهم السنة ومع السياسيين، ولكنهم لم يفلحوا فعلاً في انجاح وجهة نظرهم. غير أن الملك لم يقدر على نفيهم فعلاً إلا باستعمال مرسوم يسمح بطرد «الأجانب». وعلى الرغم من أن معظمهم لم يكن ايراني الجنسية بل عراقياً، فإن قرار الطرد (الذي أحرج الملك وهو نفسه، بهذا المنطلق، أجنبي) أشار أيضاً إلى نمو منطق الدولة الحديثة في مواجهة منطق قديم هو الامتداد الطائفي والتواصل الطبيعي بين ايران ومراكز الشيعة في جنوب العراق.

لا يعنينا في هذا الفصل، مرة أخرى، التيار الطائفي الذي كان يسعى إلى مواقع أفضل للشيعة في النظام السياسي، والذي عبّر عنه مثلاً حزب النهضة في العشرينات وصحيفته الحاملة الاسم نفسه ونشاط الشيخ جواد الجواهري والحاج حسين العلاوي. ويبرز الفارق الكبير بين التدين والتطيف في موقف العلماء الذين رفضوا الانخراط في هذا الحزب الطائفي المدعوم من الانكليز(٩). ولم يدخلوا في عملية تخويف العراقيين الواسعة (والممولة من الانكليز) من نشاط الاخوان الوهابيين بهدف اسقاط حكومة السعدون الأخيرة، واحراج الملك، على أساس أن هذين الاثنين ليسا مهتمين فعلاً بالخطر السعودي/الوهابي، أو حتى أن السعدون يفضل استيلاء عبدالعزيز بن سعود على العراق. كان العلماء، على رغم تدهور موقعهم المستمر لمصلحة شيوخ القبائل والبلاط في بغداد حذرين، لا ينزلون إلى هذا المستوى من العمل السياسي الفئوي، مفضلين ابقاء

---

(٩) Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), p. 328.

صوتهم مسموعاً في القضايا «الكبرى» برأيهم فحسب كالعلاقة ببريطانيا، والموقف من الالحاد. على أي حال، لم يكن هناك مؤسسات دينية على مستوى العراق. وكان نفوذ العلماء محصوراً إلى حد كبير من النجف في اتجاه القبائل الشيعية في الفرات الأوسط وإلى الجنوب. وحتى النفوذ هذا بدأ يتضعضع تدريجاً نظراً لسياسة الانكليز (ونوري) بتسليط شيوخ القبائل على اتباعهم بصورة شبه مطلقة، ولصعود الأحزاب الماركسية والقومية في الأوساط الشيعية وفي النجف بالذات، بحيث لم يستطع علماء النجف، على الرغم من اصدارهم الفتوى بعد القرار، أن يوقفوا التظاهرات الدامية في النجف نفسها ضد سياسات نوري عام ١٩٥٦ مثلاً. كما لم تؤثر فتاوى الشيخ مرتضى الياسين وميرزا مهدي الشيرازي عام ١٩٦٠ كثيراً على المد الشيوعي بين الشبيبة العراقية. بل ان عدداً من العلماء كان محرجاً للوقوف في وجه التيارات السياسية الحديثة، نظراً لانخراط أبنائه وأبناء عائلته في هذه التيارات[١٠].

هذا التدهور في نفوذ العلماء الشيعة أعادهم إلى موقع شبه هامشي على الخريطة السياسية. ولذلك أسباب عدة. أولها أن دورهم البارز والفعال في ثورة العشرين (لا سيما دور المجتهد مهدي الخالصي من خلال فتاويه الشهيرة) كان ممكناً في ظروف انتقالية لم يتم فيها بعد قيام تمثيل سياسي وطني في العراق، بينما كانت الأخطار الخارجية (سعودية وتركية خصوصاً) تتزايد والنفوذ البريطاني يتأسس، ولم يكن هناك ملك ولا طبقة سياسية تتميز بمصالح مشابهة ان لم يكن مشتركة، كما سيكون الأمر في العقود التالية. ثم ان العلماء أنفسهم لم يكونوا ميالين، بسبب ضعف قاعدتهم الاقتصادية وتراث طويل من الاضطهاد والاستكانة، إلى أن يأخذوا المبادرات السياسية المتكررة، على الرغم من ادعائهم الحق بالفصل في الأمور السياسية كغيرها من الأمور. كان الأمر متروكاً للشباب المتحمسين من العلماء أمثال محمد الخالصي وميرزا محمد رضا ومحمد الصدر الذين كانوا يعملون في السياسة مستفيدين من هيبة آبائهم وعائلاتهم العلمية، ولكن من دون أن يتورط الآباء وكبار العلماء فعلاً في هذا العمل. عندما استطاع محمد الصدر أن يصل إلى رئاسة مجلس الشيوخ ثم إلى رئاسة الوزارة، فسنراه وظف أصوله الدينية في سبيل مشروع سياسي (شخصي إلى حد كبير) ولا نرى تأثيراً واسعاً لتلك الأصول الدينية على أفكاره أو على مسلكه.

وبسبب هذه الطموحات السياسية، لم يكن العلماء المنخرطون في السياسة يأنفون عن مد اليد إلى أنواع كثيرة من الحلفاء في الداخل والخارج. فمن بينهم من اتصل بمصطفى كمال أتاتورك وتحالف معه، ومنهم من بقي مؤيداً للأسرة الهاشمية حتى النهاية، ومنهم من ارتبط بشيخ قبلي متنفذ وتبعه. وتجد في تاريخ العراق الحديث من العلماء من أيّد الأحزاب القومية

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٠٠.

والشيوعية وعبدالكريم قاسم، وتجد بينهم كثيرين اعتبروا أن في السياسة مهلكة شخصية، فابتعدوا عنها وفضلوا عدم الانخراط فيها. وهناك طبعاً من رغب في توثيق العلاقة مع العلماء في ايران، لا سيما في قم. وهكذا نرى أنه بعد هجرة عدد من العلماء إلى ايران في ١٩٢٢ - ١٩٢٣ أسست جمعية بين النهرين وضمت الشيخ الخالصي والشيخين محمد علي البهبهاني وآية الله الكاشاني. وقد كان الهدف دعم عودة المنفيين إلى العراق وتوثيق عرى التعاون. وفي عام ١٩٢٦ نشأت جمعية أخرى تحت اسم «اتحاد العلماء» كانت لها أهداف مباشرة ورعاها الشيخ عبدالكريم اليزيدي في قم. لكن هذا التعاون بقي محدوداً، فعودة المنفيين تمت بسرعة. وكان هناك تخوف لدى عدد من العلماء العراقيين أن يقوم الحكم الايراني الجديد باستغلال وطنيتهم المعادية للانكليز للتدخل في الشؤون العراقية. لكن أهم الأسباب، ومن وجهة نظرنا هنا، هو ربما أن العلماء الايرانيين أنفسهم لم يكونوا، على الأقل في العشرينات والثلاثينات والأربعينات، كثيري الانخراط في السياسة في ايران نفسها، فلم يكن في استطاعتهم تالياً أن يعطوا المثل أو أن يشجعوا زملاءهم العراقيين على نشاطية سياسية لم تكن تميزهم. وحتى العمل ضد الانكليز بدا أمراً غير واسع التعبئة بعد حصول العراق، ولو اسمياً، على استقلاله في ١٩٣٠.

كان لا بد لهذه الاستكانة أن تنتهي يوماً. لكن المبادرة لم تأت فعلاً من الأوساط الدينية بل ان هذه بقيت لفترة طويلة (ولم تزل إلى حد كبير) في مرحلة رد الفعل. كان هناك تخوف، لا سيما أيام حكم قاسم، من نفوذ الشيوعيين المتزايد وقد حمل ذلك التخوف عدداً من العلماء، سنة وشيعة، على طلب الترخيص بتأسيس حزب اسلامي، وأعطي الترخيص ثم سحب. غير أن تراجع «الخطر الشيوعي» خفّف كثيراً من مخاوف المتدينين. وجاء حكم الأخوين عارف، ثم حكم البعث الثاني، ليعطيا الأطراف المتدينة أكثر من برهان على مقدرة الدولة على مواجهة هذا «الخطر». ولكن التماهي مع الحكم القائم في العراق منذ ١٩٦٣ حتى الوقت الحاضر لم يكن متساوياً بين السنة والشيعة. إذ ان الشيعة لم يعتبروا أنفسهم ممثلين بالمستوى نفسه، لا سيما في قيادة حزب البعث بحلتها الجديدة. ولا شك أن هذه العناصر الطائفية لعبت دوراً في اعادة الضوء إلى نوع من «الهوية الشيعية»، التي كانت انطفأت إلى حد بعيد.

بقي أن تتطور هذه «الهوية» التي حاول البعض ارجاعها إلى موقف ديني. وليفلح دعاة هذا التطور في دعوتهم، كان عليهم الانتقال من التحريض على الالحاد إلى رفض أية سلطة لا تتبنى الدين منهاجاً أي إلى اعتبار التعامل مع أية سلطة سياسية غير دينية حراماً. لم يكن هذا أمراً سهلاً ولا واقعياً لا سيما في العراق حيث لا أساس عميقاً لتيار ديني شيعي. فالتشيع حديث (أقل من قرنين) في عدد كبير من القبائل، والممارسة الدينية من صلاة وصوم ودفع خمس وزكاة غير محترمة إجمالاً. واهتمام العراقيين بالانضمام إلى المدارس العلمية الدينية

محدود منذ قيام نظام تربوي حكومي عصري[11]. غير أن انتقال آية الله الخميني إلى النجف عام ١٩٦٤، واستيلاء أوضح على السلطة من قبل فئات ذات ارتباط طائفي ـ محلي واضح، وضرب الحركة الشيوعية القاسي وتعامل قادة حزبها مع النظام في السبعينات، أدت جميعاً إلى تبني أطروحة حرام التعامل مع السلطة، وحتى ولو لم تكن إلحادية، من قبل عدد من العلماء الشيعة العراقيين، لا سيما آية الله محمد باقر الصدر، وولدي المجتهد محسن الحكيم الطباطبائي، في حين رفض المجتهد الأكبر أبو القاسم الخوئي التورط في المسألة كلها.

وفي وقت كان الشاه يلقي بثقله إلى جانب انتفاضة الأكراد في الشمال، كانت أجهزته تدعم أيضاً الفئات ذات التوجه الطائفي ـ الديني في الجنوب. من هنا نشأ حزب الدعوة في العراق وأكثر من علامة استفهام تدور حول علاقته بنظام الشاه. ولم تساعده هذه التساؤلات على تركيز ذاته، غير أن الحزب استطاع على الأقل أن يبدأ العمل على أسس طائفية ـ دينية. وهو شارك (إن لم يقد) في تحركات معارضة من نوع جديد لا سيما في مناسبة عاشوراء عامي ١٩٧٤ و١٩٧٧. وفي الحالتين، اعتقل العديد من الشباب، وأعدم بعضهم. في هذا الوقت، كان منحى التدين المسيّس يتصاعد بين العلماء، وبدأ نفوذ آية الله محمد باقر الصدر يتزايد من خلال كتابات بدأت بمقارعة الالحاد والشيوعية، وانتقلت تدريجاً إلى الدعوة إلى اقامة نظام حكم إسلامي.

كان لا بد أن يدفع انتصار الثورة الايرانية عجلة التيار الديني ـ الشيعي في العراق إلى الأمام. وعلى الرغم من أن بعض التوقعات القائلة ان التأثير سيكون تلقائياً وصاعقاً، كانت متجاهلة لخصوصيات الوضع العراقي، (وتالياً مغالية في تحليلها الأوتوماتيكي للموجات السياسية ـ الايديولوجية). فإن نشاط المتدينين في العراق زاد بسرعة. فاستطاع حزب الدعوة، بقيادة أبناء آية الله الحكيم الثلاثة أن يطهّر سمعته إلى حد ما من علاقات سابقة بالشاه (جعلت الخميني حذراً منه خلال وجوده في العراق) وأن يرتبط مباشرة بالنظام الجديد. وقامت منظمات أخرى تنافس حزب الدعوة على دعم طهران. من هذه المجموعات: منظمة المجاهدين التي أنشأها عدد من الشباب المتحمس في بغداد، والتي لم

---

(١١) Hanna Batatu, «Iraq's Underground Shi'a Movements: Characteristics, Causes and Prospects,» *Middle East Journal* (Autumn 1981).

هناك طبعاً أسباب ذاتية تتعلق بالحركة نفسها. ففي منتصف الأربعينات انتقلت المرجعية العليا إلى ايران بقيادة السيد البروجردي الذي فاز بها بعد وفاة السيد أبو الحسن الاصفهاني. ومن الجدير ذكره أنه بين طلاب الحوزة العلمية، عشية ثورة ١٩٥٨، لم يكن هناك أكثر من ٣٢٦ طالباً عراقياً من أصل ١٩٥٤ طالباً (١٦,٦ بالمائة)، كما أنه تم اغتيال الشيخ كاشف الغطاء وكان مرشحاً لتبوؤ مركز صدارة. ثم بعد عودة المرجعية إلى السيد محسن الحكيم فإننا نراه يبتعد عن الأمور السياسية وينزوي في داره، وتبعه في هذا المسلك السيد الخوئي الذي قال عنه أحمد الكاتب «انه أهمل توجيه وقيادة الحركة الاسلامية». انظر: احمد الكاتب، **تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠** (طهران: دار القبس الاسلامي، ١٩٨١)، ص ١٩٥.

تتضح فعلاً عـلاقتها بحـزب الدعـوة، ومنظمـة العمل الاسـلامي وهي انشقت عن الدعـوة وقادها، قبل اغتياله، الشيخ حسن الشيرازي، والحركة الاسلامية في العراق التي ربمـا قادهـا أبناء آية الله الخـالصي. وانشىء عام ١٩٨٢ المجلس الأعـلى للثورة الاسـلامية في العـراق في محاولة لجمع هذه التنظيمات في اطار واحد. وهناك على الأرجح عدد من العراقيين انضووا في المنظمات الشيعية المتدينة العاملة في لبنان.

قام النظام العـراقي بعدد من التنـازلات الشكلية لاسـترضاء الشيعـة، كاعتبـار مولـد الامام علي عيداً وطنياً، أو كترميم عدد من المساجد، أو كزيادة الانفـاق التنموي في المنـاطق الشيعية. لكن الخط الحقيقي للنظام كـان خط مواجهـة: اعتقال الآلاف، اعـدام الكثيرين، اغتيال آية الله باقر الصدر، طرد الألوف من ذوي الأصول الفارسية، وأهم من ذلك كله شن حرب شاملة على ايران. وكان لهذه السياسة آثار ايجابية واضحة، من وجهة نظر النـظام، اذ منعت ما نظر إليه النظام، كـامكان استشراء «الخـطر الشيعي» بصورة لا يمكن معهـا لجمه. ودفعت الحرب العراقيـين الذكـور إلى جبهات القتـال حيث تسهل مـراقبتهم كما حـد النظام كثيـراً من امكان الحـج إلى النجف وكربـلاء ووضع يـده على عـائدات المؤسسـات الدينيـة. وأصيبت الحركة الشيعية المتدينة في العراق بضربة كبيرة.

غير أنه ما كان لسياسات النظام أن تنجح عـلى الأرجح لـولا التناقضـات الداخليـة في الحركة الدينية نفسها. فهي فقدت مع باقـر الصدر مـرشداً محـترماً، عـربياً، فـوق خلافـات وطموحات قادة التيار وتنافسهم. وهي جعلت نفسها أسـيرة الخيارات والسيـاسات الايـرانية بتبنيها الكامل للثورة الايرانية، وبموقفها «الـذيلي» منهـا. وكان لا بـد لهذا التبني أن يصـطدم بالشعور الوطني العراقي المتحفظ تاريخياً تجاه التوسع الايراني، لا سيما بعد تغير ميزان القـوى العسكري ودخول ايران بعض المناطق العراقية مما زاد من الاعتقاد في ان التـوسعية الايـرانية التقليدية على حساب العراق ما زالت حية، وهي الآن تختبىء وراء شعارات دينيـة وثوريـة. وقـد فشل المتـدينون العـراقيون في التحـالف مع أطـراف المعارضـة الأخرى وهم، عـلى أي حال، غير قادرين على استعمالها في مرحلة الانتفاض، كما قدر على ذلك قادة ايران الحاليون. وربما ما هو أهم من كل ما سبق، عدم تمكن المتدينين العراقيين من صياغة مشروع يـأخذ في الاعتبار كون أقلية كبيرة من مواطنيهم قد تصـل إلى نصف السكان، ليست شيعيـة ويصعب عليها القبول بمبدأ ولاية الفقيه، حتى ولو حـوفظ على استقـلال العراق السيـاسي في مواجهـة ايران. وبذلك هم يفقدون قدراً كبيراً من مصداقيتهم، لا ازاء غير الشيعة فحسب، بل بين الشيعـة أنفسهم، إذ كيف يمكن اقناع هؤلاء بصـوابيـة مـوقف ايـديـولـوجي يـرفضـه نصف العراقيين تلقائياً؟

لقد تنبه إلى هذا التناقض غير داعية شيعي، ولكن محاولات معالجتـه بقيت في الاجمال

غير مقنعة. يشدد أحمد الكاتب مثلاً على الفارق بين حركة مطالب طائفية وبين ما يسمّيه بالثورة الاسلامية. يقول: «إن الثورة لا تحدث باسقاط صدام، ولا تتم بضرب النظام ولا تكتمل باستسلام الجيش والقوات المسلحة». ولكنه عندما يحاول الكلام عن الثورة المرغوبة يرى نفسه أسير المنطق الطائفي الذي يحاول أن يتجاوزه. يقول الكاتب أولاً أن الوطنيين العراقيين كان عليهم أن يدافعوا عن السلطنة العثمانية: «صحيح أننا كنا نتعرض حتى في أثناء الحرب إلى عنف وإرهاب القادة العسكريين الاتراك. ولكن هذا لا يبرر لنا التحالف مع الاعداء والثورة ضد الأخوة المسلمين». ولا يرى أن أحداً قد تبنّى ذلك الموقف السليم، خلال الحرب العالمية الأولى، الا علماء الإسلام في النجف وكربلاء متناسياً أعداد الضباط والموظفين السنّة العراقيين الذين بقوا على ولائهم للسلطنة حتى انهيارها، وأحياناً حتى بعد الانهيار. ويشن الكاتب حملة شعواء على «طبقة الأفندية» ولكن لا قبل أن يشير إلى أن «غالبية تلك الطبقة كانت تتألف من الطبقة السنية». وعندما يتحدث الكاتب عن ثورة العشرين، فهو يصوّرها نتاجاً حصرياً لفتاوى علماء الجعفرية، ويرى السبب الأول لفشلها في «أن معظم كوادر الثورة القيادية من علماء الدين كانوا ايرانيين لا يجيدون التحدث باللغة العربية». والكاتب يميّز بين حزبي الاستقلال والعهد، وكلاهما أيّد تبوؤ فيصل العرش، فيرى في قرار الأول جهلاً وفي قرار الثاني خيانة. وعندما يريد أن يضرب مثلاً ناجحاً على حركة دينية يشير إلى دور الامام الصدر في لبنان. وعندما يهمّه ابراز تراث اسلامي يقتدى به، يشير إلى جبل عامل في لبنان، ثم إلى آية الله الخميني وايران. ويبلغ هذا الارتباط الوثيق ضمناً، والمرفوض صراحة حده الأوضح بين «الثورة الاسلامية» والطائفية الشيعية عندما يتبنى الكاتب من دون أي حرج مقولة ان غير الشيعة في العراق (بمن فيهم العرب والأكراد والتركمان وغيرهم) لا يمثلون أكثر من «ثلث» الشعب العراقي. ان مقولة كهذه، وحدها، من شأنها أن تحبط محاولات الكاتب نبذ المذهبية، إن من خلال تهجّمه المتكرر على الشخصيات الشيعية العراقية التي لعبت دوراً من الأدوار السياسية والحزبية، أو من خلال مقولته المتكررة بأن «التشيّع يتناقض تماماً مع الطائفية اذ هو يعني العمل الثوري والالتزام بخدمة الأمة الاسلامية كلها وتحريرها من سلطان الطواغيت». وكيف يمكن أن يكون هذا الكلام مقنعاً إذا امتنع الكاتب عن اعطاء مثال ثوري اسلامي واحد أصوله غير شيعية؟[(١٢)].

---

(١٢) الكاتب، المصدر نفسه، الاقتباسات ص ٧، ١٥، ٢٩، ٥٨ و٢٥٧ على التوالي. في المقابل يمكن الاطلاع على رأي، مؤيد للنظام الحالي طبعاً، يفضي إلى أن «الصهاينة والخمينيين» على حد قول الكاتب، يمثلون الخطر نفسه على الهوية العربية. فاضل البراك، **المدارس اليهودية والايرانية في العراق: دراسة مقارنة** (بغداد: [د. ن.]، ١٩٨٤). «فالصهيونية والخمينية كلاهما ورم سرطاني خبيث تولد عن جرثومة مهلكة، صار يتمدد وينتفخ حتى استحال إلى تضخم كاذب للذات». الكاتب، المصدر نفسه، ص ٢٢٨. ولا يرى الكاتب أن هناك فعلاً تحدياً دينياً عراقي المنشأ، بل مجرّد تضخيم «للأطماع الفارسية»، من خلال مؤسسات تعليمية اتخذت الدين غطاء لها للتآمر على الوحدة الوطنية والعروبة في العراق.

ثالثاً: سوريا: أقلية معزولة أو طليعة نشطة؟

بدأت حركة الاخوان المسلمين في سوريا عام ١٩٣٥ في حلب وانتقلت عام ١٩٤٤ إلى العاصمة دمشق. هناك استطاع مصطفى السباعي توحيدها مع عدد من المجموعات المحلية الشبيهة. لكن السباعي أضفى على الحركة خلال تقلده منصب «المراقب العام» فيها (١٩٤٥ ـ ١٩٦١) صفات معتدلة لا بل محافظة، حملها معه من أيام رفقته لحسن البنا وللاخوان في مصر حيث كان قد اعتقل لفترة قبل عودته إلى سوريا. هذا الاعتدال (الذي يفسّر صعود نجم حزب التحرير الاسلامي الجذري في الخمسينات، والذي كان شديد الانتقاد للسباعي) حمل السباعي الى قدر من الاستكانة السياسية، لا سيما بعد اضطهاد نظام الشيشكلي للاخوان عام ١٩٥٢. ووصل الأمر بالسباعي إلى درجة قبول طلب عبدالناصر حل الحركة، ولو شكلياً، أيام الوحدة المصرية ـ السورية.

غير أن الحظ عاود الحركة في مطلع الستينات مجدداً بعد نجاح الحركة الانفصالية. إذ وجد المجتمع السوري نفسه لفترة من دون أي ايديولوجيا ذاتية، نظراً للتناقضات في موقف البعث، وتبني الشيوعيين للالحاد، وفشل الايديولوجيا الوحدوية. فتحالف الاخوان مع عدد من العلماء التقليديين ومع عدد من الضباط السنّة يقودهم عبدالكريم النحلاوي. وأوصلوا عدداً من أعضاء الحركة إلى المجلس (ربما عشرة) في أول انتخابات نيابية جرت بعد الانفصال. لكن هذا الحظ لم يدم طويلاً، اذ عاد البعث مجدداً إلى السلطة بعد انقلاب ١٩٦٣ وهو لا يزال يحكم سوريا منذ ما يقارب ربع قرن من دون توقف. على أي حال، لم يدع البعث للاخوان أملاً بتوسيع رقعة نفوذهم، فاضطر زعيمهم عصام العطار لمغادرة سوريا، وعادت الانشقاقات تقسّم صفوفهم.

كثيرة هي الأسباب التي جعلت التيار الديني يتزعم معارضة النظام القائم منذ ١٩٦٣. لقد تبنى هذا النظام فعلاً عدداً من السياسات التي جعلت من الصعب المزايدة عليه من قبل ما يمكن تسميته يساره: فهو سار قدماً في مجال التأميمات، وتوسيع رقعة القطاع العام في كل المجالات وتشجيع المقاومة الفلسطينية، ثم في مرحلة لاحقة، المساهمة في حرب ١٩٧٣ واتخاذ مواقف تتسم بالتصلب إذا قورنت بمواقف الأطراف العربية الأخرى المشاركة في النزاع مباشرة. كما أن النظام لم ينفك يتقارب مع الاتحاد السوفياتي، حتى أنه قام عام ١٩٨٠ بتوقيع اتفاق صداقة معه. ولعبت دمشق دوراً أساسياً في عزل مصر بعد توقيع اتفاقات كامب ديفيد. كما استطاعت نسج علاقات مميزة مع النظام الجديد في ايران، بعد انتصار الثورة الاسلامية هناك. وفي هذا الوقت كانت القدرات السورية والهيبة السياسية لسوريا ـ البلد في تزايد مستمر، واعتراف الدول في المنطقة والدول الكبرى بنمو الدور السوري يتأكد. هذه السياسات جعلت من الصعب على الناصريين (وهم شلل) والشيوعيين (وقد انقسمت

صفوفهم أيضاً) تكوين معارضة بارزة للنظام، لا سيما نظراً لتملكه عـدداً من الأجهزة يصعب المرور بسلامة من خلال شباكها.

كان هذا سبباً سلبياً في نمو المعارضة الدينية التي استفادت من ضعف وهشاشة وانقسام وعدم تجدد أفكار البدائل الأخرى للنظام من قومية ويسارية. غير أنه كانت هناك أسباب تتعلق بالحركة نفسها. أولها أمر لوحظ في أكثر من بلد، وهو استعداد المتدينين في عصرنا هذا أكثر من نظرائهم في الحركات الأخرى للأعمال الفدائية، وللعمل السري الطويل الأمد الذي تتطلبه مواجهة نظام كالنظام السوري. وثانيها هي تلك العلاقات القديمة التي صاغتها الحركة، منذ مطلعها، مع الفئات المدينية التقليدية، لا سيما بين العلماء، والتي منعت النظام من أن يعزلها تماماً عن المجتمع ليسهل عليه ضربها. أما السبب الثالث، فهو نمو البنية الطائفية في السلطة مع تسلّم صلاح جديد حقيقة مقدرات السلطة في الستينات، ثم مع انتقالها العلني الى عدد من الضباط الطموحين والمتماسكين (يساعدهم عدد من الحلفاء السنّة والمسيحيين)، بعد عام ١٩٧٠. سمح هذا التطور في بنية السلطة بصورة طبيعية للاخوان بأن يمزجوا بين مشروعهم لبناء نظام اسلامي في سوريا وبين رفض (أو على الأقل ضعف حماس) الأكثرية الكاسحة من السوريين المسلمين ـ السنة للنظام.

خلال الستينات، تركز التحدي الديني للسلطة على معارضة ميولها العلمانية، الالحادية أحياناً، والاشتراكية على العموم. من هنا الرضى إن لم يكن التأييد الذي استمرت الحركة تلقاه في الأوساط المدينية المتضررة من جنوح النظام السوري التدريجي في الستينات نحو اليسار. هذا الموقف يفسّر أن يكون أبرز قادة التيار مستقراً في المانيا الغربية خلال هذه المرحلة يهاجم من هناك النظام، ويدعو إلى سياسة معتدلة لا تتضمن مواجهة مسلحة. لكن معاداة الالحاد (والاشتراكية) كانت شعار مواجهة الحركة للسلطة في منتصف الستينات بقيادة الشيخ الحبنّكي، وكانت مواجهة فاشلة. لكن قيادة العطار التقليدية للحركة استمرت في الخط نفسه، فانتقدت مقالاً صدر في ١٩٦٧ في مجلة الجيش السوري المركزية ضد الدين وضد الاسلام تحديداً. وعندما تصاعدت حدة المنافسة بين صلاح جديد والرئيس حافظ الأسد في الحزب والجيش في أواخر الستينات، اعتبر العطار أن من مصلحة الأخوان تشجيع الأسد لأنه أكثر اعتدالاً من غريمه.

كان لا بد لهذا الخط (في سوريا كما في مصر) أن يصبح عرضة لانتقاد منظّم من قبل القاعدة. فالتيار الاسلامي العام في المنطقة في الستينات، (تحت تأثير سيد قطب وتقي الدين النبهاني) كان قد بدأ يتجه نحو مزيد من النشاط في مواجهته الأنظمة القائمة ونحو مزيد من الراديكالية في مواقفه. أما في سوريا، فمواقف العطار وابتعاده عن ساحة النضال وأمل

الأخوان باسقاط النظام بعد هزيمته المرة في حرب ١٩٦٧، ساهمت (إلى جانب موجة التجذر العامة) في إحداث انشقاق قيادة الداخل في الاخوان عن أفكار العطار وعن زعامته. وقد تبنّى المنشقون مبدأ الكفاح المسلح ضد اسرائيل وضد الأنظمة العربية على السواء، وتدرب عدد منهم في معسكرات حركة «فتح» في الأردن ولبنان. وكان بين هؤلاء أحد رفاق سيد قطب في مصر وهو مهندس زراعي من أصول طبقية متوسطة ـ عالية ومن مواليد مدينة حماه اسمه مروان حديد. وهو كان معتقلاً لفترة في مصر لنشاطه السياسي.

لم يقدر الاخوان، في خطهم الجديد، على مواجهة النظام بسرعة. ذلك أن قيادته استطاعت اسباغ قدر كبير من الشرعية الوطنية على ذاتها بعد مشاركة سوريا في حرب ١٩٧٣ ثم تفردها في حرب الاستنزاف عام ١٩٧٤. أما الفئات المدينية التي كانت الحركة تحظى تقليدياً بحمايتها، ان لم يكن بتأييدها النشط، فقد رأت نفسها ترتبط تدريجياً بالنظام الجديد، خصوصاً وأنه ارتد عن السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية وعن المواقف الايديولوجية ـ السياسية المتطرفة التي كانت تميز نظام البعث في الستينات، أيام صلاح جديد. بل ان سوريا اعتمدت على قدر من الانفتاح الاقتصادي، تآلف مع الموجة النفطية في المنطقة ليخلق ارتياحاً أو على الأقل استكانة سياسية في أوساط الفئات المتوسطة السورية، لا سيما الدمشقية منها، والتي عرف عنها سابقاً استعدادها شبه الدائم لمناوشة الحكم في سوريا.

غير أن أحداث لبنان، التي بدأت عام ١٩٧٥، سوف توفر لهذه المعارضة السبب العلني الواسع لمواجهة النظام. إذ ان الأسد قد دفع «الاعتدال» في لبنان إلى درجة الانتقال من سياسة دمشق التقليدية بدعم الأطراف اليسارية والمنظمات الفلسطينية الى سياسة متوازنة بين الأطراف المتقاتلة، بما فيه منع التحالف اليساري ـ الاسلامي ـ الفلسطيني من تسجيل انتصار عسكري واضح ضد حزب الكتائب وحلفائه. فمنعت سوريا «حرب الجبل» التي قادها كمال جنبلاط على الكتائب من أن تتطور إلى احتلال عقر دار الكتائب، ثم تركت سوريا للكتائب وحلفائها أن تحاصر ثم أن تقتحم مخيمي تل الزعتر وجسر الباشا الفلسطينيين في صيف ١٩٧٦. ثم دخلت سوريا عسكرياً إلى بيروت وصيدا والمناطق اللبنانية، بعد عدد من المعارك المحلية ضد مقاومة التحالف اليساري ـ الفلسطيني لهذا الدخول. وكان من الواضح أن الاسد لم يحصل تماماً على تأييد موسكو، بينما حصل على نوع من الضوء الأخضر الغربي لهذه السياسة.

برر الرئيس حافظ الأسد هذا التحول المهم في سياسته من لبنان والفلسطينيين في خطاب أصبح شهيراً ألقاه في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٦ اتهم فيه جنبلاط والفلسطينيين بالكذب وبالاستعداد للتضحية بأرواح الكثيرين سعياً وراء الزعامات الفارغة والثأر. واتهم الأسد

عرفات بأنه يتعهد بوقف القتال في دمشق ثم يذهب إلى بيروت فيسعره، وأن رجاله هاجموا الجيش السوري الذي كان قد أرسل إلى لبنان للمساهمة في حماية المخيمات. لقد كان واضحاً من مجمل الخطاب، ومن الممارسات السورية على الأرض، أن الرئيس الأسد كان يسعى إلى لعب دور جديد في المنطقة (كان قد بدأه قبل فترة من خلال تقارب ذي أبعاد وحدوية مع الأردن)، ثمنه لجم استقلالية المنظمات الفلسطينية والقوى اليسارية اللبنانية، ووضع الاثنتين بحزم في أيدي القيادة السورية.

هذا كان على الأقل تحليل الاخوان المسلمين في سوريا لهذه السياسات. راحت **النذير** مجلة الاخوان تفسّر التدخل السوري في لبنان كانحياز مع الكتائب المسيحية ضد الأكثرية الاسلامية في لبنان، وانحياز مع الغرب واسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وابتعاد عن مواقف الاتحاد السوفياتي لمصلحة واشنطن. واعتبر الاخوان أن هذا التدخل فضح طبيعة النظام، كما أنهم راهنوا على الأرجح على تورط الجيش السوري التدريجي في المستنقع اللبناني، وخلصوا إلى امكان الاستفادة من الضربات المحكمة التي بدأت الكتائب توجهها لسوريا في لبنان بعد ١٩٧٨، لشن حملة واسعة على النظام في سوريا. ولقد استفاد الاخوان أيضاً من مساعدات جاءتهم من الأردن ومن العراق، لا سيما بعد انفراط عقد التقارب السوري العراقي في صيف ١٩٧٩.

ونظم الاخوان في الداخل صفوفهم تحت قيادة عدنان سعدالدين وهو أستاذ من مواليد حماه، المدينة الأكثر احتضاناً للحركة، فأنشأوا «الطليعة المقاتلة» التي قامت بعمليات استنزاف جريئة متزايدة ضد رموز النظام، وضد عدد من أبناء الطائفة العلوية. وبعد ذلك بسنتين انتقل الاخوان الى نوع من الحرب الأهلية الشاملة ضد النظام. فقام الاخوان بعملية ضد الطلاب ـ الضباط في حلب حيث قتلوا ٨٣ ضابطاً علوياً كما ازدادت الهجمات على ثكنات ومساكن الخبراء السوفيات، عسكريين ومدنيين. وظهرت سمات عصيان شامل في حلب وحماه وحمص، كما حاول الاخوان اغتيال رئيس الدولة نفسه. ورد النظام بعنف شديد، وفي عام ١٩٨٠ أصدر النظام قانوناً قضى باعدام أي شخص ينتمي إلى حركة الاخوان المسلمين.

لكن التيار كان أكبر من أن يلغى بقانون، وفي الواقع فلقد نشأ في خريف ١٩٨٠ مشروع بديل اسلامي للنظام، هو «الجبهة الاسلامية في سوريا» التي ضمت عدنان سعدالدين عن الاخوان، وسعيد حوّا وهو منظرهم الأبرز، كما ضمت عدداً من الدعاة الاسلاميين، والعلماء. ومن أبرز ما ورد في برنامج الجبهة الغاء دور القطاع العام في الزراعة والصناعة والتجارة لنوع من الملكية التعاونية وتبني نوع من «الاشتراكية الاسلامية» والحياد في

الشؤون الدولية، ودعم فكرة الوحدة العربية. ومن الواضح أن مشروع الجبهة صيغ بروحية سياسية، فخلا من العقائد الجامدة التي تميز «الجماعات» الاسلامية في مصر أو من أي روح صوفية. وميزته أيضاً واقعيته التي حاولت الاّ تمس بعض المنجزات الاساسية تحت ظل البعث، أو تعلق السوريين التقليدي بالفكرة القومية العربية والعداء لاسرائيل. ويبدو المشروع موجهاً فعلاً للأكثرية الاسلامية ـ السنية في سوريا التي وعدها البرنامج بازالة النظام القائم وبالحريات الديمقراطية، وعملياً بعودة ولو خجولة لحق الملكية بتحديده التقليدي.

هكذا بدا الاخوان في سوريا، وقد تخلوا عن استكانتهم السابقة دون طلاق اعتدالهم الايديولوجي ـ السياسي المبني على فكرة امكان تسلمهم السلطة في أمد قريب وعلى حرصهم على ابقاء حماية الفئات الوسيطة المدينية لهم. لكن هذه الحماية لم تكن متساوية. والواقع أن فارقاً واضحاً في موقف هذه الفئات برز بسرعة. ففي شمال سوريا (لا سيما في حماه وحلب)، لاقى الاخوان نجاحاً واسعاً في مدن لم تعرف فعلاً نمواً حقيقياً في السنوات الأخيرة، ولا هي استفادت فعلاً من آثار النفط ولا من خطط التصنيع، بل انه، في حماه، اضطرت لتحمل مزيد من الضغط الريفي. أما في دمشق العاصمة، فبقي النظام في وضع أفضل إما لأن سيطرته أفضل وأمتن على العاصمة أو لأن البرجوازية المحلية استطاعت الاستفادة الواسعة من الاستقرار الداخلي والانفتاح الاقتصادي النسبي اللذين أمنهما النظام، كما من النمو العقاري الذي اكتسح العاصمة اكتساحاً في السبعينات وعاد بالأرباح الكبيرة على الملاكين العقاريين في المدينة. وفعلاً لم تحصل أية حركة عصيان واسعة في المدينة، وبقي الاخوان في دمشق أكثر التزاماً بخط عصام العطار التقليدي، كما أن تمثيلهم في الجبهة الاسلامية بقي هامشياً، إذ لم يدخل في قيادة الجبهة من دمشق إلا موفق دعبول وهو أستاذ في جامعة دمشق من دون زعامة شخصية تذكر، مقابل ستة أعضاء من حلب وخمسة من حماه من أصل ١٥ عضواً.

غير أن المصاعب ما كانت لتوقف الاخوان في شمال سوريا عن تعبئة صفوفهم في العاصمة أو في حمص. وفي مطلع ١٩٨١ بدأت مرحلة جديدة من المواجهة المسلحة بين الاخوان والنظام دامت نحو سنة وانتهت بهزيمة الاخوان الساحقة. انتقل القتال من مكان إلى آخر في شمال سوريا. وبدا أن السلطة استطاعت إلى حد كبير لجم التمرد وضرب الاخوان بصورة موجعة، لا سيما بعد عدد من العمليات الواسعة ضدهم في حلب في صيف ١٩٨٠. فأصبح التركيز على حماه، حيث أدت مواجهة أولى في نيسان/ابريل ١٩٨١ إلى عدد كبير من القتلى والجرحى. لكن المواجهة الكبرى بدأت في ٢ شباط/فبراير ١٩٨٢ ودامت نحو ثلاثة أسابيع. وأدت هذه المواجهة الحاسمة الى انكسار شوكة الاخوان بصورة موجعة. وفرّ عدد كبير من القادة إلى الخارج. كما حصل انقسام في الحركة أسابيع بعد حماه بانفصال عدنان

عقله ومريديه (لا سيما في حلب) عن الأكثرية.

بعد حوادث حماه بأشهر قليلة، غزت اسرائيل لبنان. وأعطي النظام السوري المجال ليدخل في مواجهة واسعة في لبنان مجدداً. وفي الواقع تميزت سوريا عن الأطراف العربية الآخرين بموقفها المتصلب من أي اتفاق لبناني ـ اسرائيلي، ومن المكاسب التي كانت اسرائيل تسعى لتجنيها من غزوها للبنان. ولم يمر عام حتى وكان هذا التصلب، مدعوماً بشحنات مهمة من الأسلحة السوفياتية، قد بدأ يعطي ثماره. فانقلب الوضع الداخلي اللبناني في أواخر صيف ١٩٨٣ لمصلحة سوريا ثم انسحبت القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وانسحب الاسرائيليون من عدد من المناطق اللبنانية، وارغم الحكم في لبنان على اعلان الغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الذي كان قد وقعه مع اسرائيل من دون أن يبرمه.

هذه التطورات في لبنان أعطت سوريا ولا شك، لا سيما منذ مساهمتها العسكرية المتواضعة خلال غزو اسرائيل للبنان في صيف ١٩٨٢، زخماً جديداً من الشرعية في المنطقة، وللنظام مزيداً من الشرعية في الداخل. لكن النظام كان يخوض في الآن معاً معركة واسعة أخرى، في لبنان أيضاً، ضد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي خريف ١٩٨٣، بينما كانت سوريا تسجّل عدداً من النقاط في بيروت ضد الاسرائيليين والغرب، كان حلفاء سوريا من الفلسطينيين يدعمهم الجيش السوري يرغمون ياسر عرفات ومقاتليه على مغادرة شمال لبنان الذي كان قد تحصن فيه بعد فقدان مواقعه في بيروت. لكن القتال في شمال لبنان ما لبث أن تطور إلى مواجهة مع تيار اسلامي يقوده الشيخ سعيد شعبان (الذي كان قد تحالف مع الفلسطينيين)، الذي استطاع الاستيلاء على المدينة. فكان لا بد من معركة ثانية في طرابلس، ضد ما تبقى من اتباع عرفات ولكن أساساً ضد المجموعات المؤيدة للشيخ شعبان. لذلك يمكن اعتبار معركة طرابلس الأولى (خريف ١٩٨٣) معركة سورية ـ فلسطينية، وبصورة ثانوية امتداداً لمعركة النظام ضد أعدائه من الاسلاميين السنة. بينما يجب اعتبار معركة طرابلس الثانية (١٩٨٥)، امتداداً مهماً لمعركة النظام ضد الأصولية السنية، وبصورة ثانوية ملحقاً لمعاركه مع قيادة منظمة التحرير. على أي حال، أثبتت المعركتان أن النظام حريص على متابعة المعركة حتى خارج الحدود السورية، وعلى علم بمدى الترابط بين المعارضة الداخلية في سوريا والعداء المستحكم بين النظام وبين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وقد تبع هذا الانتصار الجديد عدد من الأعمال العنيفة في دمشق ومدن سوريّة كبرى خلال ١٩٨٦ أثبتت أن المعركة التي بدأت منتصف السبعينات بين النظام و «الاخوان»، لم تنتهِ فعلاً على الرغم من تمكن النظام من تسجيل عدد كبير من النقاط.

رابعاً: الأردن: من يستوعب من؟

في الأردن، وزعت طبعاً كتابات عدة للتيار السلفي والديني عموماً. وهناك مؤشرات عدة على أن كتاب علي عبدالرازق ورد الشيخ محمد بخيت المطيعي عليه تمت قراءتها في الأردن، إلى جانب كتب محمد رشيد رضا وحسن البنا وعبدالقادر عوده وأبو الأعلى المودودي. وعام ١٩٧١ أصدر عبدالله غوشه في عمّان كتاب **الدولة الاسلامية دولة انسانية**، وهو يمثل اسهاماً محلياً في تيار الاخوان المسلمين، وهو تيار موجود منذ الأربعينات على الأقل في المجتمع الأردني.

لكن الأردن، بسبب وجود أكثرية فلسطينية بين سكانه، تأثر أيضاً بفكر اسلامي فلسطيني المولد، نشط منذ الخمسينات، هو تقي الدين النبهاني، مؤسس «حزب التحرير الاسلامي». فعام ١٩٥٢ نشر النبهاني كتابين: **الدولة الاسلامية** و **نظام الحكم في الاسلام** ثم نشر كتاباً ثالثاً تضمن مشروعاً تفصيلياً لدستور اسلامي من ٩٩ مادة. وانتشرت أفكار النبهاني، ويمكن وصفها بالجذرية، مقارنة بخط الاخوان المسلمين بين الفلسطينيين، وفي بلدان الهلال الخصيب جميعاً. ويؤكد النبهاني أنه «لا بد، لانقاذ العالم، من دولة تقوم على أساس روحي». هذه الدولة على المسلمين بناؤها ليخرجوا من الاثم. وبقيامها، فإنهم يؤدون البيعة لخليفة يحكمهم، «لأن ما هو واجب من اقامة الحدود وسد الثغور لا يتم الا به، ولأن الحكم بما أنزل الله لا يكون ولا ينفذ إلا بوجوده، ولأن جلب المنافع للأمة ودفع المضار عنها لا يتأتى الا بوجوده»[١٣] ويدعو النبهاني إلى تحول «انقلابي» في المجتمع لكي تدخل الفكرة الاسلامية فيه بقوة. كيف؟ من خلال «حمل الدعوة الاسلامية» و «الكفاح»، انطلاقاً من اقليم قاعدة تتكون منه الدولة الاسلامية الكبرى، بدءاً بقيادة جذرية لا تتساهل ولا تتهاون في مسألة تطبيق الاسلام.

أما النظام المراد انشاؤه، فمركزه الخليفة وله حق التشريع فردياً لا للأمة اذ له «أن يختار الأحكام الشرعية من أقوال المجتهدين ويلزم القضاة والحكام العمل بها دون غيرها، وله أن يستنبط الاحكام باجتهاد صحيح ويلزم أتباعه العمل بها». ولكن النبهاني يدعو أيضاً إلى انشاء مجلس شورى منتخب لا معيّن، ويعطي الحق بعضوية هذا المجلس لكل أعضاء الأمة، مسلمين أو لا، رجالاً ونساء. ويرفض النبهاني ولاية العهد وأي حكم وراثي.

في سبيل تطبيق هذه الأفكار، أنشأ النبهاني «حزب التحرير الاسلامي» الذي تميز منذ البدء بنقده اللاذع للأنظمة العربية، وبجذريته في المطالبة باقامة نظام اسلامي. وقد تأثر سيد قطب بهذا المنهج، فأسس مدرسة راديكالية في حركة الاخوان المسلمين. أما في الأردن

---

(١٣) نقلاً عن فهمي جدعان في:

Ghassan Salamé, ed., *The Foundations of the Arab State* (London: Croom Helm, 1987).

فقد أدى هذا المسلك إلى منع الحزب من العمل. وفعلاً فبعد صعود نجم الحزب ومؤسسه لسنوات، بدأ بالأفول وأصبح منذ الستينات هامشياً في الحياة السياسية ولو أنه لم ينطفىء تماماً. والواقع أن هناك أسباباً تتعلق بأصول الحزب الفلسطينية تفسّر عداءه المستميت للأنظمة العربية، وردود الفعل العميقة ضده في الأردن. أما حركة الاخوان المسلمين بفرعها الأردني فقد لاقت، على العكس، تشجيعاً تقليدياً من السلطات، وهي تسيطر عملياً منذ مطلع الستينات على وزارة التربية والتعليم وعلى وزارة الشؤون الاسلامية، وقد حصلت على مساعدات واسعة من الحكومة، لا سيما في فترة المواجهة بين الملكية الأردنية وأنظمة الحكم التقدمية في مصر وسوريا. وتباع في عمان منشورات الحركة بصورة شبه روتينية.

أما «الصحوة» الجديدة فتتمثل بعدد من الظواهر، أولها انتقال عدد من النساء نحو ارتداء الحجاب، والجماهير الواسعة التي أصبحت تشارك في صلاة الجمعة ناهيك عن انتخاب ثلاثة نواب «إسلاميين» معاً في انتخابات نيابية فرعية في الضفة الشرقية عام ١٩٨٤. مؤشر آخر هو بناء المساجد، عام ١٩٨٦ كان هناك ١١ مسجداً في أحد المخيمات الفلسطينية المحيطة بعمان والتي كانت تضم ٦٥ ألف لاجىء. وفي المدينة نفسها هناك ١٣٠ مسجداً، استطاع باحث أن يجمع تاريخ انشاء ٩٨ منها (٧٥ بالمائة) فوجد ٣٥ مسجداً بني قبل ١٩٧٠، و٣١ بني في السبعينات و٣٢ مسجداً بني بين ١٩٨٠ - و١٩٨٤ فقط. ويخلص الباحث إلى أ ن الجوامع التي بنيت حتى ١٩٧٩ كانت كافية لسد النقص الحاصل خلال المرحلة السابقة بسبب تطور المدينة الديمغرافي، بينما موجة البناء في الثمانينات لها أسباب ايديولوجية - سياسية واضحة. وتقوم الدولة ببناء عدد من المساجد بدورها، لا سيما مسجد الملك عبدالله، الذي سيكون أكبر مساجد المملكة، ولكن الجزء الأكبر من تمويل حركة البناء مصدره شعبي، بينما تكتفي وزارة الأوقاف بالموافقة على المكان المختار لبناء المسجد وعلى تصميم البناء، ولا تقدم الدولة إلا اعفاءات ضريبية على الفولاذ والترابة (شيمنتو) المستعملة. ونظراً لسعر العقارات المرتفع جداً، فإن الدولة غير قادرة على تعيين الأماكن، إذ ان الجمعيات تبني المساجد حيث يقدّم لها عقار. وهذا ما شجّع على تركز المساجد الجديدة في الاحياء حيث العقارات أرخص سعراً أي عملياً في الاحياء الشعبية المكتظة بالسكان[١٤].

ولقد قامت الدولة بترميم عدد من المساجد «الأثرية» لا سيما مسجد الفتح المبني عام ١٩٣٣، كما أنها تحاول تفريغ المناطق المحيطة بالمسجد الحسيني الكبير، ولكن المبادرة الشعبية هي الأساس في «اعادة اضفاء الطابع الاسلامي على عمان». وتأتي الأموال اجمالاً من أفراد وعائلات استطاعت أن تؤمن دخراً واسعاً من العمل في الخليج، ولها طموحات اجتماعية -

---

(١٤) Eugene L. Rogan, «Physical Islamization of Amman,» *Muslim World,* vol. 76, no. 1 (January 1986).

سياسية داخل المجتمع. لكن الـدولة تعـود فتتدخـل مرة أخـرى بعد بنـاء المسجد. فـوزارة الأوقاف، وفقاً لقانون صدر عام ١٩٦٦، هي التي تهتم بصيانة المسجد بعد بنائه، وأهم من ذلك، هي التي تعين إمامه أو تستبدله لاحقاً بآخر. من هنا تحمل أسلمة عـمان معانٍ مختلفـة منها طبعاً نمو التيار الديني، ونمو الممارسة الدينية لدى عموم الأفراد واهتمام بعض الفئات ذات الثراء الحديث بالصعود في السلم الاجتماعي. كما أنها تشير إلى رغبة السلطات في احتواء هذه الحركة، من خلال المساهمة فيها، ومنعها لاحقاً من الانزلاق الى حركة معارضـة سياسيـة كما في مصر أو سوريا(١٥).

التحدي الديني/التحدي المديني

ندرك تماماً أننا لم نفِ في هذه الصفحات القليلة موضوع «الصحوة الاسلاميـة» حقها. والواقع أنه ليس من أهدافنا، في هذه الدراسة على الأقل، أن نقـدّم نظريـة شاملة عنهـا، أو موقفاً سيـاسياً وفكـرياً منهـا. لقد حـاولنا فقط، وبـالأساس من خـلال تسلسل فصـول هذه الدراسة، أن نقول ان السلطات القائمة منذ الستينات على الأقل، ذات الأصول الغريبة عن العاصمة وعن المدن الكبرى، اتخذت خطاً شعبوياً ناجحاً، أداته أساسـاً القدرة العسكـرية، في سبيل ضرب الفئة التي كانت لها السيـطرة التقليديـة على السيـاسة، المحليـة على الأقـل، وعلى الاقتصاد سيّما من خلال الملكية العقاريـة. لقد نجحت هـذه السلطات في ذلك الى حد بعيـد، لأنها استطاعت التـماهي مع الأكـثرية السـاحقة من السكّـان، وهي أكثريـة يحكمـها حراك جغرافي واجتماعي واضح أصبحت وسائطه معروفة: المدرسة، الثكنة، الحزب الـواحد أو الطاغي، التنشئة من خلال وسائل الاعلام الحديثة.

لكن خللاً حكم طبيعة هذه السلطات السياسية. ومرد الخلل إلى قانون قديم وهـو أن ادعاء تمثيل الأكثرية من الشعب، حتى ولو كان صحيحاً من ناحية تشابه الأصول الاجتـماعية بين الحاكم والمحكوم، وحتى لو قام الحاكم فعلاً باصلاحات اقتصادية ـ اجتـماعية استفـادت منها اكثرية الشعب، هذا الادعاء غير كاف لمنع المطالبة بالمشاركة السياسيـة. فالاستفـادة من الاصلاحات، غالباً ما تؤدي، على عكس ذلـك، إلى مزيـد من المطالبـة بالمشـاركة في صنـع القرار. ان نظرة عـلى هويـة القيمين عـلى الشأن العـام تشير بـوضوح إلى أن وراثـة الوظيفـة السيـاسية أصبحت، ربّمـا خلال الخمسينـات، أمراً غـير مألـوف، وأصبح الضـابط والحـزبي والرأسمالي الجديد يسعون هم أيضاً إلى لعب دور سياسي، حتى لو لم تكن السياسة جـزءاً من

(١٥) استفـاد هـذا الفصل من وجود الكـاتب في بيروت حيث قـابل عـدداً من قادة التيـارات، وقرأ الكثـير من كتاباتهم. واستفاد أيضاً من لائحة أصبحت طويلة من الكتب عن «الصحوة الاسلاميـة» نشرت في الغرب منهـا العلمي المفيد ومنها العنصري الاستفزازي التافه.

إرثهم العائلي. ونرى «العائلات السياسية»، النخبوية، المدينية، تجنح نحو الهامش والهجرة، بينما تصعد فئات اجتماعية جديدة عطشها للعب دور سياسي يتناسب مع حرمانها منه خلال عقود طويلة، ومع نموّها الاجتماعي المتزامن مع قيام الدولة العصرية.

كانت النواة الأساسية المكوّنة لايديولوجيا هذه الفئات الجديدة تقوم على رفض النخبوية ومحاربتها. فدخلت مفردات جديدة إلى صلب السياسة «الايجابية» مثل الشعب، والجماهير، والاشتراكية. هذا العداء للنخبوية طال أولاً احتكار التعلّم، اذ انتشرت المدارس الابتدائية فالثانوية إلى المدن الصغيرة، ثم في مرحلة ثانية إلى القرى والدساكر. فلم تعد الشهادات واللغات حكراً على أولاد أعيان المدن. ونشأ عن ذلك نوع من الثقافة الجماهيرية، التي لا تخلو من السطحية، ولكنها القادرة على التعبئة. ولا بد لقارىء القصص ولمشاهد المسرحيات المكتوبة في الاربعينات والخمسينات أن يلاحظا الدور المركزي الذي يلعبه «استاذ المدرسة» في ما يُكتب عن صور التحولات الاجتماعية الحاصلة. كان هذا الاستاذ، من حيث يرغب أو لا، مفتاحاً في معظم الأحيان، أولياً، لربط القرية بالمدينة وبالعلم وبالثقافة وحتى بالسياسة. فالاستاذ كان يحمل معه أحياناً صحفاً ومجلات يقرأها بصوت عال على وجهاء القرية (وكانوا أحياناً يحاربون مجرّد وجوده). ثم جاء «الاستاذ» بالمناشير الحزبية. وقد أشار كثيرون مثلاً إلى الكثافة الواضحة من أساتذة المدارس بين البعثيين (وإلى حد ما بين الشيوعيين أيضاً) في تلك المرحلة.

المدرسة، الحزب، والمدرسة الحربية لمن يطمح إلى «دور رجولي»، هذه هي مؤسسات الشعبوية في المنطقة في مراحل نموها الأولى. وقد يضيف اليها المحلّل الطريق التي ما انفكت تتطور فتكسر عزلة الريف وتربطه بالمدينة. وقد يشار أيضاً إلى مكننة الزراعة التي ساهمت بالدفع السكّاني من الريف. ثم بعد استيلاء ممثلي هذه الفئات على السلطة، جاءت سياسات التأميم والعطاءات الاجتماعية المختلفة لتسرّع من وتيرة هذه التحولات. وقد تكون سوريا المثال شبه المدرسي على التحول المرافق في بنية السلطة السياسية: أعيان مدينيون، فضبّاط متفردون طموحون، فأساتذة حزبيون، فضباط حزبيون تخرجوا من المدرسة الرسمية والثكنة العسكرية والحزب الطاغي. ولم يستطع الأردن الافلات من هذا التحوّل الشامل إلا جزئياً، وبفضل الدعم الخارجي الواسع للعرش وللجيش الموالي. بينما لم يخرج لبنان من هذا المسار، الا بفعل انقساماته الطائفية التي منعت أي طرف من الغاء مؤسسات التمثيل الشعبي والتفرد بالحكم، حتى ولو كان عسكرياً مثل فؤاد شهاب. ويمكن القول ان الحرب الأهلية في لبنان حملت أيضاً أشكالاً مبتورة للمسار نفسه. ذلك أن الميليشيا الحزبية والطائفية، مسيحية كانت أم اسلامية، هي أيضاً وسيلة حراك اجتماعي واغتناء، وربما هي في الأساس وفي المحصلة النهائية وسيلة سريعة للصعود الاجتماعي فحسب، تماماً كالثكنة في بلدان مجاورة، وإنما على نطاق طائفي أضيق.

لذا فالاستقرار السياسي الذي بدأنا هذه الدراسة بلحظه في المقدمة، يفسّره أيضاً النجاح الأكيد لهذه السلطات الجديدة بالتماهي مع مصالح الأكثرية، وباعطائها تقديمات جديدة وآمالاً جديدة، سواء بمزيد منها أو حتى بدور ما سياسي. والواقع أن ارتفاع عائدات النفط في السبعينات، وتوزعها خارج الأقطار المنتجة إلى دول مجاورة من خلال طرق مختلفة، حكومية وشعبية، ساهما أيضاً في توسيع امكانات السلطة القائمة، كما في زيادة الميل نحو الاغتناء السريع، بالاستفادة من الكفاءات الحديثة المتوافرة ضمن العائلة. فخرج شاب يبحث عن رزقه في السعودية، بينما دخل أخوه الجيش، وحاول ثالث الاستفادة من بعثة حكومية للتعلّم في الخارج.

من هنا انكسرت الى حد كبير موجة التقلقل المستمر في صلب القيادات السياسية، لأسباب عدة منها بالذات ان عملية التجاذب داخل الفئات الجديدة كانت قد تمت إلى حد بعيد في المرحلة السابقة (الستينات خصوصاً). كما ضعفت المعارضة اليسارية المنحى للأنظمة القائمة، لأسباب عدة منها نجاح هذه السلطات في مجال التعبئة الشعبوية القائمة على منحى اشتراكي، ومنها الريع النفطي الذي استقطب قطاعات واسعة من الشباب، ومنها أيضاً تمكن الأنظمة الشعبوية، بعد استقرارها، من ضرب هذه التيارات أو من تهميشها، بفضل أجهزة قمع متطورة. وتشير التجربة العراقية بالذات إلى استغلال ناجح للتحالف مع الحزب الشيوعي في مرحلة تمتين سيطرة حزب البعث على البلاد، ثم التخلّي عنه بعد اتمام هذه العملية.

وجدت هذه السلطات الجديدة نفسها إذاً في موقع يناسب استمرارها إلى حد بعيد: فالنخب التقليدية قضى عليها في مرحلة سابقة (سوريا، العراق) أو تآكل نفوذها بفعل نمو الرأسمالية التدريجي (لبنان). والتحدي اليساري، سهلت معالجته بفعل انقساماته، وتضاؤل صدى دعواه في مرحلة غلب عليها الريع النفطي، ونجاح أجهزة الاستخبارات الحديثة. وربما أن ما هو أهم من كل ما سبق هو اندماج ايديولوجيا الدولة الشعبوية في صلب الثقافة السياسية، وكأنها أمر لم يعد قابلاً للجدل.

ولكن هذا كلّه لا يضمن استقراراً لسلطة قائمة. ذلك أن هذه الثقافة بالذات، بقضائها على مبدأ الوراثة في السياسة، وعلى تراث الوجاهة العامّة المدينية، فتحت الباب أمام أي كان ليتبوأ السلطة، على الأقل من الناحية المبدئية. في السبعينات كان أولاد المدرسة الحديثة يحكمون المنطقة كلها. في العراق، صدام حسين يتحدر من مدينة ريفية ومن عائلة متواضعة الامكانات وحافظ الأسد أصوله فلاحية من قرية القرداحة في جبال العلويين، وهو خريج مدرسة جول جمّال الثانوية الرسمية في مدينة اللاذقية المجاورة لقريته. وفي لبنان، انتخب ماروني متواضع الأصول تدرّج ببطء في السلك الاداري رئيساً للجمهورية (الياس

سركيس)، وجاء بمصرفي غير بارز رئيساً لوزرائه، بينما بدأ ملك الأردن يختار رؤساء لحكوماته من خارج العائلات السياسية التقليدية[١٦]. بكلمة لقد جاء «أي كان» إلى الرئاسة، وإلى الحكومة، وإلى المناصب السياسية الرفيعة. وان جاء «أي كان»، من حيث أصله ونسبه، فالباب مفتوح، وفقاً للايديولوجيا الشعبوية المهيمنة، «لأي كان» آخر ليحاول أن يدخل بدوره باب السلطة.

كان لا بد من وسائل أخرى غير العائدات النفطية والاستخبارات والتقديمات الاجتماعية لضمان البقاء في السلطة. من هنا جاء اهتمام القادة الجدد باستمرار الاستفادة من العلاقات القديمة، والعصبيات التقليدية. فمن هو أفضل خدمة وأضمن ولاء وأشبه مصلحة من الأخ وابن العم، وابن القرية والطائفة والجهة والقبيلة الواحدة؟ كان تمدن هذه الشرائح الاجتماعية جزئياً فهو عنى الانتقال للمدينة والاستفادة بعض الشيء منها، ولكنه لم يعنِ اندماجاً فيها، أو أن «انعدام الاسم» (anonymity) الذي تؤمنه المدينة اجمالاً قد تم تأمينه هنا أيضاً. كان الاتصال بهؤلاء ما زال سهلاً، فعلى الرغم من تكسّر العائلات بين القرية والمدينة بقي الاتصال (بفضل الطريق والقطار)، وبقي التزاوج بين الاقرباء قائماً، وبقيت آليات عديدة أخرى من التكاثف والتضامن، على الرغم من تفرّق العائلة أو القبيلة أو الطائفة جغرافياً.

في هذا الجو من استقرار السلطات وتسلّطها الدموي أحياناً، يمكننا تفهم بزوغ التحدي الديني. يختلف هذا التحدي طبعاً من بلد إلى آخر، في مضمونه الفعلي، وفي هويته المذهبية، وفي هوية قادته، وهذا ما حاولنا ابرازه في هذا الفصل. لكن قدراً من الخلاصات العامة يبقى ممكناً. فإلى حد كبير يمكن القول ان صراعاً بين عصبيات مختلفة يتم وراء أقنعة مقبولة، فالدولة، الى حد ما، قناع لعصبية حاكمة، ونرى الدين قناعاً مقابلاً لعصبية أخرى. ذلك أن العصبيات لا تتناحر من دون بيارق ايديولوجية، وشعارات مقبولة. من جانب، الحداثة والدولة والعلمانية ومن آخر، الدين والأصالة والتراث. ومن وراء هذين القناعين، عصبيات قديمة تتناحر، وتتبادل الأدوار. فالتحدي الديني في سوريا ليس، في هذا المنظار، الا استمراراً لرفض الأعيان المدينيين للتنظيمات العثمانية، وفي العراق ما هو إلا فلسفة جديدة (بل تفلسف) للدعوات الشيعية الطائفية، وما مفهوم «المحرومين» الذي أطلقه السيد موسى الصدر إلا غطاء مقبولاً للمطالبة الفئوية الشيعية نفسها.

والواقع أن هناك شيئاً من هذا التقنّع في صراعات الحاضر السياسية. ذلك أن طعماً

---

(١٦) ولا ينتمي أي من قادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى العائلات الفلسطينية التي قادت العمل الوطني في المراحل السابقة أو التي كانت تحاول في السابق احتكار العمل السياسي.

من الاصطناع يلازمك وأنت تراقب هذا الصراع، فلا حداثة هؤلاء تقنعك ولا تدين أولئك، ويغلب على المراقب شعور دائم أن في الأمر قدراً من الكذب، أو على الأقل من الشعارات الحالّة مكان الأفكار. فأين الحداثة من العصبيات المستقرّة في السلطة، وأين التدين من هذه الشلل السياسية المكتشفة للدين بالأمس القريب؟ غير أنه من الخطأ الأكيد اعتبار صراع المتدينين والتحديثيين مجرد لعبة أقنعة. ذلك أن أموراً أخرى تتداخل في هذا الصراع.

ومن هذه الأمور شكل جديد لصراع الريف والمدينة. فالتراث الديني مديني إلى حد كبير. وقد ارتبط الاسلام بمدنه ارتباطاً وثيقاً بينما غلب ضعف التدين، لا بل وتناسي الدين على حياة البدو. ولم يكن نفوذ المراجع الشيعية العراقية يتعدى مدينة النجف في الأيام الاعتيادية، بل لم يكن هناك من مؤسسات دينية على الاطلاق بعد خمسين أو مائة كيلومتر من النجف في الغرّاف والفرات الأوسط. وترى نشاط الاخوان المسلمين في معظمه مدينياً، بينما كان حظ الأحزاب التحديثية أفضل في الأرياف اللبنانية والسورية والعراقية. من هنا بُعد ثانٍ نلمسه في الصراع الراهن بين التحديثيين والأصوليين، وهو بُعد انتفاضة مدينية الأصول على ريفٍ تحكّم بالمدينة وبالسلطة. كان من الصعب (على الرغم من تمسّك البعض بها) أن تكون العودة إلى نظام ديمقراطية النخبة الضيقة هي شعار معارضة الأنظمة الحاكمة. كانت المعارضة في حاجة هي الأخرى إلى الخروج من الاطارات النخبوية، والى تعبئة شعبوية تمسّ «الجماهير»، التي استفادت، ولو بقدر من تقديمات الدولة الشعبوية التسلطية الحديثة. وكان من الصعب جمع فئات اجتماعية معارضة تحت سقف واحد، باستثناء السقف الديني الذي يجمع بالذات بين نكهة أصولية قديمة ومشاريع سياسية راهنة، ويعيد إلى المدينة وإلى زعماء المدن، ولو بصورة غير مباشرة، بعضاً من نفوذهم السابق.

وهناك بُعد ثالث في هذا الصراع يتعلّق إلى حد كبير بنوع من الاحباط ازاء منجزات الدولة الحديثة. لقد برزت في الثمانينات، لا سيما، بعد بدء أسعار النفط بالهبوط، حدود ما يمكن للدولة أن تقدّمه. بنيت المستشفيات والمدارس والسدود، ولكن أنواعاً جديدة من المشاكل رافقت نمو الدولة الحديثة. المشكلة الأولى طبعاً هي مشكلة المشاركة السياسية، التي أصبحت أضيق مما كانت عليه في المرحلة الليبرالية. ولكن هناك مشاكل أخرى برزت مثل البطالة الموجعة في ظروف المدينة، وتفكك الأسر، وعدم تأمين المساواة في الدخول، ودور الرشوة المتعاظم في تسيير ادارات الدولة. لقد برزت موازين قوى جديدة لم يكن الفرد مستعداً للانخراط فيها بسبب هشاشة ثقافته السياسية، وتفكك أواصر التضامن التقليدية، وضعف موقعه الاجتماعي. من هنا نمو ما يمكن تسميته «الثقافة الحنينية»، وهي نوع من الدفاع عن الذات في وسط معادٍ، من خلال استرجاع الماضي والحنين إليه. وفي الانتاج

الأدبي الراهن (في أغنيات فيروز مثلاً، وفي عدد من الأهازيج الشائعة)، حنين واسع لماضٍ حديث، تقوم الذاكرة بتجميله، بقدر ما الواقع الحالي صعب ومؤذٍ. وكان الاطار الديني وعاءً مناسباً لتأطير هذا الحنين ولتوظيفه. ذلك أن الدين، في اطار الدولة «العلمانية» الحديثة (أو التي تدّعي امتلاك هاتين الصفتين على الأقل)، يبدو جزءاً من هذا الماضي المجمّل بالذات، ولو أن لدى ممثّليه على الأرجح، المشاريع السياسية الحاضرة التي يدّعون محاربتها. ولكن هل يبقى الصراع السياسي هذا داخل الأطر الجغرافية نفسها؟

الفَصْل الثَامِن

خلاصَة : هَل تدول الدُوَل ؟

الدول القائمة في المنطقـة، في شكلها الـراهن، ذات عمر قصـير فعلاً. وأولى قـواعد المنطق، انه من المجازفة بمكان، المراهنة على استمرار كيانات قائمـة حاليـاً لفترة قـرن قادم، وهي لم تكن قائمة لقرن مضى. هل هي كيانات طارئة؟ الجواب نعم إلى حد بعيد. فالمنـطق التاريخي، والقوى المحددة، داخلية وخارجية، التي ساهمت في قيامها، كلها قد تفتر عزيمتها، أو تـزول. وليست الكيانات الراهنة تحت اسم «دول مستقلة»، أشياء غير قابلة للتفكيك أو للضم أو للزوال تماماً. إنما الدول قامت أساساً مكان غـيرها، وهي بـدورها، كـما علّمنا ابن خلدون، إلى زوال. عـلى محبّي الـدول القـائمـة والمتعلقـين بهـا والمنتفعـين منهـا فهم ذلــك بوضوح. ومن ناحية أخرى، فعلى المتطلعين إلى اشـكـال سياسية ـ قانونية أخرى (خصوصـاً الوحدويون منهم)، فهـم ان مشروعهم، إن تحقق، فلن تكتب له الحيـاة الأبديـة بالضرورة. فكما التجزئة طارئة، كذلك قد تكون الوحدة. وليس للتاريخ في هذا السياق منطق حـاسم. فدول التجزئة قد تزول في دولة الوحدة، ودولة الوحدة، إن نشأت يوماً، قد يعاد تفتيتها.

أولاً: المشاهد الممكنة (منطقياً)

١ ـ استمرار الوضع الحالي

يستمد هذا المشهد (سيناريو) قوته من عدد من العناصر، تمت الاشارة إليها تكراراً في هذه الدراسة، ومنها أولاً أن ما هو قائم أساساً قابل للاستمرار أكثر ممـا لم ينشأ بعـد. ثم ان منطق المحافظة على الحـدود الاستعماريـة قد تم تبنيـه ضمنياً من قبـل القوتـين العظميـين في العالم. ان مزيداً من التشرذم والتفتيت في منطقة حساسة كهذه قد لا يكون في مصلحة هاتين القوتين، لا سيما بسبب امكان تدهور الأمور بصورة لا يعود معها اللجم ممكناً. أما مزيد من

التوحد فصعوبته متأتية طبعاً من أنه ليس من مصلحة القوى الاقليمية والدولية ان ترى نشوء مارد موحّد في المنطقة يضع حداً للعدوان والتجاوزات. ثم ان هناك طبعاً قوى وفئات اجتماعية انتفعت تماماً من الوضع الراهن وتماهت معه. زد على ذلك أن استمرار الكيانات ينشيء في الثقافة السياسية نوعاً من التعوّد على الكيانات، والتماهي معها والروح الوطنية للدفاع عنها، وكأنها كيانات قائمة أبداً. ولا شك أن هذا الأمر قد حصل إلى حد بعيد في كل هذه الكيانات. إن الفرضية الأساسية التي بنينا عليها هذه الدراسة تقوم فعلاً على فكرة تقول ان فئات ريفية استفادت من الكيانات الحديثة ومن أجهزة الدولة المعاصرة لكسر عزلتها التاريخية ولإحكام سيطرتها على الدولة وعلى المجتمع. وقد حاولنا مراراً أن نثبت ان هناك ارتباطاً عضوياً بين هذا التطور الاجتماعي ـ السياسي وبين وجود الكيانات الحالية.

٢ ـ مزيد من التفكك

هذا المشهد قائم فعلاً منذ نشأة الكيانات المعاصرة، وزاد من مصداقيته تواتر الكلام عن مشاريع صهيونية بهدف تفتيت المنطقة واعادة ترتيبها وفق معطيات جديدة، ذات مرتكزات فئوية ممأسسة. كما أن حرب لبنان، وإلى حد ما، حرب الخليج زادتا من التنبه لهكذا مشهد. ومن الصور الممكنة لتحقيق هذا المشهد مثلاً: استقلال موارنة لبنان بكيان صغير خاص بهم ووضع يد سوريا على جزء منه (الشمال والبقاع) وضم اسرائيل لجزء آخر. أو تفتت الكيان العراقي المعاصر بين منطقة كردية في الشمال قد تسيطر عليها تركيا في وقت لاحق ومنطقة يسيطر عليها شيعة مؤيدون لايران في الجنوب ومنطقة عازلة سنية ـ عربية في الوسط. ويمكن التفكير أيضاً بتوزع الأردن المعاصر بين شمال تضمه سوريا، وجنوب تسيطر عليه العربية السعودية، بينما تقوم اسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة. كما جرى الحديث أحياناً عن تفتيت سوريا الحالية، بانفصال حلب عن دمشق أو بانشاء كيان علوي مستقل عاصمته اللاذقية.

لا يمكن اعتبار هذا المشهد مجرّد مشروع خارجي خيالي. لقد مرت مراحل في التاريخ العربي حيث كان هذا المستوى المتقدم من الشرذمة عادياً. وما استذكار التفرقة الواسعة التي واجه بها أبناء المنطقة الهجمات الصليبية الا مثالاً، ناهيك عن تجارب ملوك الطوائف، والحروب الأهلية. يبدو أحياناً في صفوف القوميين العرب من ينظر إلى المنطقة وكأنها كانت وحدة سياسية متكاملة حتى جاء الغرب وجزأها. وينظر بعض المتحمسين للكيانات القائمة لهذه الأخيرة وكأنها كانت هنا منذ الأبد. الواقع مختلف طبعاً. فالمنطقة كانت عملياً خلال القسم الأعظم من الخلافة العباسية ومنها حتى دخول العثمانيين مجزأة إلى امارات وولايات مستقلة. وكان لأمير حلب أو الموصل أو جبل لبنان في عدد من المراحل استقلالية شبه تامة عن موقع السلطة النظري، ومن هؤلاء من تحالف مع الصليبيين ضد أمير عربي آخر، ومنهم

من تعاون مع المماليك ضد جاره. التفرقة السياسية (داخل كيان حضاري - ديني موحد نظرياً أو خارجه) هي من تاريخ المنطقة بقدر الوحدة، أو أكثر على الأرجح.

ثم من قال ان الوحدات السياسية القائمة صلبة؟ ألا يتكاتف التقسيمي والوحدوي على اعتبارها اصطناعية؟ ثم من قال انها دائمة، ومن قال ان الفئات التي ساهمت في وضعها قادرة على حمايتها؟ من هنا، فليس من المغالاة في شيء توقع فرقعة بعض الكيانات أو كلّها لسبب أو لآخر، لاتجاه تقسيمي داخلي، أو لتقاسم الكيان أو بعضه بين جارين طموحين، أو لمزيد من التوسع الاسرائيلي أو بسبب نجاح الروح التوسعية الايرانية في تحقيق أهدافها. لقد كان شمال الأردن سورياً، وجنوبه حجازياً لفترة طويلة من الزمن. وكان شمال لبنان وبقاعه دمشقياً، وكانت الموصل إلى حد كبير أقرب لسوريا منها للبصرة، وكانت حيفا المنفذ الطبيعي لجنوب لبنان نحو البحر. ولا عجب إن استذكر سكان محليون أو قوى خارجية هذه السوابق بهدف اعادة رسم الحدود.

هذه امكانية ولكننا لا نرجّحها حقيقة. فنحن ان قارنّا دول منطقة الهلال الخصيب بغيرها من دول المنطقة في تحديدها الأوسع، لوجدنا أنه باستثناء امارات الخليج، فإن دول منطقة الهلال الخصيب تميل إلى أن تكون صغيرة نسبياً بالمقارنة مثلاً مع تركيا أو اليونان أو ايران أو باكستان أو مصر أو السودان أو السعودية. ونرى أيضاً أنه سوف يكون من الصعب على قوى داخلية أن تفرض مستوى أكثر تقدماً من التشرذم. لتحقيق هذا ينبغي تأمين مستوى عالٍ جداً من التدخل الخارجي كما كان عليه الوضع عشية انهيار العثمانيين، أو من خلال اقامة الاستعمار الاستيطاني في فلسطين. وعلى رغم الخلافات الراهنة، فإنه يبدو أن الحركات الانفصالية، حين تحصل، تؤدي إلى تآلف الأضداد السياسية ولو المرحلي ضدها، كما يحصل فيما يخص بعض موارنة لبنان، أو مع التيارات القومية الكردية. ذلك أن هنالك تضامناً ضمنياً بين القيمين على الوضع الراهن السياسي - الحقوقي، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية. فعندما بدا العراق عاجزاً عن لجم عودة الأكراد إلى التحرك، تدخلت تركيا لذلك في شمال العراق. وعندما برز تيار انفصالي بين بعض موارنة لبنان، تعاونت دمشق مع الفلسطينيين ضده.

لذا فإن مستوى أعلى ودائماً من التشرذم لا يتم بمجرد قيام حركة انفصالية هنا أو هناك. فالمطلوب هو ضرب المصالح والايديولوجيا التي أحرزتها الكيانات القائمة (وهي أصلب مما يعتقد البعض). وما هو أهم من ذلك، هو مستوى تدخل خارجي عالٍ جداً، أي بكلام آخر، مستوى من التدخل **العسكري، المباشر، الطويل الأمد، والذي يهدف الى إعادة رسم حدود بهدف مزيد من التشرذم**. ونحن لا نرى في المستقبل القريب التقاء هذه الشروط الأربعة معاً، سيما ان سياسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تميل إجمالاً الى خيارات محافظة في مجال الجغرافيا السياسية.

٣ ـ مشهد الكيانين

يقوم هذا المشهد على فكرة أن منطقة الهلال الخصيب كانت منقسمة في مراحل متعددة من تاريخها إلى جزءين اثنين. يضم الأول العراق في شكله الراهن، بينما يضم الثاني ما يسمّى اجمالاً بسوريا الطبيعية أو الجغرافية، وهي تضم إلى جانب سوريا ـ الدولة المعاصرة الأردن ولبنان وفلسطين ولواء الاسكندرونة. يكثر المعترضون على هكذا تطور طبعاً، إن حفاظاً على الوضع الراهن، أو على عكس ذلك، دعوة إلى وحدة أوسع تضم سوريا والعراق. هؤلاء يقولون ان لا شيء كان يفرّق الموصل عن حلب وأولئك يقولون ان فكرة «سوريا الطبيعية» أسطورة خيالية، فالكيانية اللبنانية أو الفلسطينية لها جذور عميقة في التاريخ.

يميل كل من هؤلاء طبعاً إلى انتقاء ما يناسبه من التطورات التاريخية. ولكن الواقع يميل إلى اعتبار هذا المشهد من أقوى المشاهد التوحيدية إن لم يكن أقواها، وهذا ما جعل عدداً من القادة العرب يسيرون قدماً في هذا المشروع إذ يلتقي عليه عملياً كل من الأمير عبدالله والرئيس الأسد. والواقع أيضاً أن التجاور الجغرافي، ومستويات التواصل والتداخل التاريخية أعلى بكثير داخل اطار «سوريا الطبيعية» منه بين هذه الأخيرة والعراق. يشير إلى ذلك مجال انتقال القبائل ومستويات التجارة الداخلية، والتزاوج، واللهجات، ووجود الاقليات المسيحية نفسها، ووحدة الخطر الاسرائيلي وطبيعته المباشرة وتعامل شبيه تاريخياً مع القوى الخارجية العابرة المتوسط، وتراث مشترك من الموازنة بين العراق ومصر كقوتين كبيرتين تدخليتين... الخ. إن «بلاد الشام» تعبير قديم يشير إلى قدر من التشابه، ان لم يكن من التوحد. بينما تفصل بادية الشام المنطقة عن الجزيرة العربية كما عن العراق الجنوبي، وتفصل في شمال سوريا «الجزيرة» الخصبة والقليلة السكان سوريا عن شمال العراق. والملاحظ أن المنطقة المسكونة فعلاً من سوريا هي في غربها تمتد من حلب لحماه فحمص ودمشق وكلها مدن ملاصقة للبنان وفلسطين والأردن، وقريبة منها، ومتباعدة نسبياً عن العراق.

أما قضية توحد الأردن والعراق فقديمة، ولو أنها تناقض مشهد الكيانين هذا. كان هناك توحد من نوع معيّن تحت سقف الأسرة الهاشمية بعد ١٩٢١. ومن يراجع تاريخ المرحلة التالية، لا بد وأنه سيلمس التعدد الهائل لمشاريع توزع السلطة (جغرافياً) بين أمراء الأسرة الطموحين من فيصل إلى عبدالله ومن زيد إلى عبدالاله. من هذه المشاريع طبعاً إقامة حكم هاشمي في سوريا الطبيعية، أو في سوريا فحسب، أو إقامة وحدة الهلال الخصيب على أساس كونفدرالي داخل الأسرة أو على أساس موحد تحت قيادة أحد أفرادها فحسب. ويذكر عبدالرزاق الحسني ما يسمّيه «حركة صبيانية» حين أقدم خمسة عشر نائباً عراقياً على اقتراح الحاق الأردن بالعراق باعتباره اللواء العراقي الخامس عشر، خوفاً من

سقـوطه في أيـدي التيار النـاصري العارم آنـذاك، وربما أن الـوصي كان وراء الفكـرة. ومن الأسباب الموجبة التي جاءت في هـذا الاقتراح: «ولمـا كانت بـلاد الأردن قد أصبحت مـرتعاً خصبـاً لعوامل الفوضى والهدم والشقاق، ولما كانت الدولة الأردنية لا تتـوفر فيهـا المقومـات اللازمـة للدولة بمفهـومها الحقيقي الحديث، وحيث ان تلك الدولة قد غدت عالة على الأمة العربية. . .»[1].

أمـا توحيـد البلدين عام ١٩٥٨، فقـد جاء بـوضوح نتيجـة قيام الجمهـورية العـربية المتحـدة قبل ذلـك بأسبـوع ورداً عليها. أمـا بيـان انشـاء «الاتحـاد العـربي» الـذي أعلن في ١٤/٢/١٩٥٨ فقد ربط الاتحاد «بالثورة العربية الكبرى التي قادها جـلالة المنقـذ الاعظم الحسـين بن علي، ايذاناً ببزوغ فجر جديد للأمة العربية. . . ولما كانت تلك الثورة المباركة قد انبثقت عن ارادة العرب في الحرية والوحدة». مفردات قد لا يختلف عليها عربيان في تلك المرحلة، لو أن المنقذ الأكبر كان نفسه، لو لم يكن عبدالناصر في دمشق يحيـي مئات الألوف من على تلك الشرفة الشهـيرة بينما الملك حسين يردد للاردنيين مقولة «راية العروبة التي حمل لـواءها جـدنا العـظيم الحسين بن عـلي. . . والرسالة التي حملها آل البيت كابراً عن كابر».

ان التداخل البشري والسياسي العميق الحاصل بين الأردن والفلسـطينيين، والتـداخل السياسي الحاد الحاصل على أرض لبنان بين اللبنانيين والفلسطينيين وسوريـا، أمران يشـيران إلى أن «سـوريا الـطبيعية» قـد لا تكون بعـد وحدة سيـاسية بمعنى الكلمـة، ولكنها من دون شك، وأكثر من أي منطقة عربية أخرى على الأرجح، مسرح «للتداخل والتفاعل الشديـدي الكثافة بين عدد من الأطراف العربية المستقلة شكلياً. وتشير هذه الأمـور فعلاً إلى أن سـابقة «حكومة دمشق العربية» قابلة للتكرار، وليست على الاطلاق صدفة عابرة».

٤ ـ مشهد وحدة الهلال الخصيب

يرتكز هذا المشهد على فكرة وجود بنية تاريخية ـ اجتماعية واحدة في المنطقة المدروسة في هذا الكتاب، وأنه من الطبيعي تالياً أن تتكرس هذه البنية في شكل قانوني مناسب، هو دولة واحـدة تضم أراضي المنطقـة بأسرهـا. لقد دافـع اللبناني انـطون سعادة عن الفكـرة (ملحقاً قبرص والكويت بهذه البنية)، كما تبنتها أحيـاناً الأسرة الهـاشمية. ويمكن الاعتقـاد أن لا حياة لهكذا مشروع إلا من خلال وحدة الكيانين الأساسيين في المنطقة أي سوريا والعراق. وهـذا ما حصل شكلياً ولفترة وجيزة عام ١٩٧٩.

من المعقول التفكير بهذا المشهد، خصوصاً إذا بـدا أن المنطقـة المعنية ازدادت هشـاشة وضعفاً، بسبب تضافر الضغوط الاقليميـة المباشرة عليهـا، المتأتيـة مثلاً من اسرائيـل وايران

---

(١) عبـدالرزاق الحسني، تـاريخ الـوزارات العراقيـة، ط ٥، ١٠ ج (بـيروت: دار الكتب، ١٩٧٨)، ج ١٠، الاقتباس الأول، ص ١٢٦، وص ١٩٧ و٢٠٨ للاقتباسـين التاليين.

وتركيا. فالمنطقة ككل تتميز بوجود أربعة كيانات (ومشروع كيان فلسطين) بمقابل اسرائيل نووية وتركيا موحدة وايران قادرة (من دون ذكر أطراف عربية كمصر أو السعودية). من هنا فالضغوط التوسعية على هذه المنطقة كانت دائماً كبيرة، باستثناء مراحل قصيرة من الزمن، كما في المرحلة الأموية أو في مطلع المرحلة العباسية. ولكن رد الفعل الطبيعي لحكام المنطقة لم يكن توحيدياً بقدر ما سعى إلى موازنة ضغط خارجي بآخر. فوازن العراقيون لفترة الفرس بالترك، والسوريون محمد علي بالعثمانيين إلى ما هنالك. هل هناك ما يشير إلى تحول تاريخي في هذا المسلك؟ في الواقع فإنه من الصعب رؤية مؤشرات على هكذا تحول. إذ انه خارج الحزب القومي السوري (وهو نفسه يبدو أحياناً وقد تخلّى عن العراق حيث لم تلقَ طروحاته أي مدى يذكر)، ليس هناك من قوى تدعو فعلاً إلى وحدة «الهلال الخصيب»، ولا يبدو أن هناك أنظمة تعمل فعلاً في هذا الاتجاه. ولكن المشهد يبقى قائماً ويصبح على الأرجح معقولاً أن بدا أن الثلاثي الاسرائيلي ـ الايراني ـ التركي يزيد من «أزمة الهلال» وأن العرب غير مهتمين بمواجهة حقيقية له. غير أن ضعف المشاركة العراقية النسبي في الحرب مع اسرائيل، والموقف الرسمي السوري من العراق خلال حربه مع ايران، وأمور أخرى، تشير إلى أننا بعيدون عن أي تيار توحيدي «هلالي» حقيقي.

٥ ـ مشهد الوحدة العربية

يرتكز هذا المشهد على وجود أمة عربية واحدة قامت القوى الأجنبية (وبعض القوى الانفصالية) بتجزئة أرضها إلى عشرين كياناً سياسياً مستقلاً ونيف، وعلى أنه لا بد لهذه الأمة، عاجلاً أم آجلاً، أن تتحول إلى دولة واحدة، دولة الوحدة، ومن الأمور التي يمكن أن تدفع في هذا الاتجاه: جنوح فئات واسعة من المجتمع في طريق الوحدة العربية، أو على الأقل مع كيانات خارج «الهلال الخصيب»، قادرة على المساهمة في تثبيت السلم الأهلي، ومواجهة اسرائيل ومنافسين وأعداء كثر. وفي الدولتين الأساسيتين في المنطقة (العراق وسوريا) يحكم حزب ينادي مبدئياً بفكرة القومية العربية والوحدة، ولو أن جناحيه المتخاصمين غير قادرين حتى الساعة على وقف تزاحمهما. وفي الأردن، تحكم أسرة ملكية ارتبط اسمها تاريخياً بما سمّي «الثورة العربية الكبرى»، التي كانت تحمل في طياتها مشروع توحيد عربي، على الأقل للجزء الآسيوي من الأرض العربية، وبعد انتصار آل سعود في الحجاز، للهلال الخصيب أو لبعضه على الأقل. كما أن التيارات القومية العربية لم تنتف يوماً فعلاً في الأوساط الشعبية والفلسطينية. ولا تنسى جماهير طرابلس وبيروت الواسعة مثلاً آلاف السيارات المتوجهة إلى دمشق لتحية عبدالناصر عام ١٩٥٨، ولا عشرات الألوف من المتظاهرين عام ١٩٦٧ مطالبين الرجل بالعودة عن استقالته إثر الهزيمة.

ثم ان فكرة الوحدة العربية في دولة واحدة هي إلى حد كبير نتاج «الشام»، فمن

الصعب أن نرى أكثر من ارهاصات لها خارج «الهلال الخصيب» حتى المرحلة الناصرية في أوجها. وممثلوها (ساطع الحصري، ميشال عفلق، قسطنطين زريق، زكي الأرسوزي أو شبلي العيسمي أو قادة حركة القوميين العرب) هم في أكثريتهم من أبناء بلاد الشام والرافدين. ولقد تأصلت الفكرة لاحقاً إلى حد بعيد من خلال الأدلجة الرسمية والتنشئة السياسية، وليست وحدة اللغة والثقافة بين العرب بالأمر القليل ولا كون أكثريتهم الساحقة من المسلمين السنّة، ولهم تراث مشترك على الأقل منذ الفتح العثماني.

لن نناقش هنا طبعاً موضوع الوحدة العربية برمتها. السؤال هو ما مدى استعداد منطقة «الهلال الخصيب» ومدى قدرتها على السير في هذا الاتجاه؟ شكلياً يبدو أن الأقطار «الهلالية» هي الأقرب إلى الوحدة العربية، فهي تبدو على الاطلاق أكثر البلدان العربية احتضاناً للفكرة وتمسكاً بها. ولكن المسألة لا تتوقف هنا. فجناحا البعث إلى الآن لم يقدرا على مستوى ولو أدنى من التوحيد، بل من التحالف، بل من التآلف بل من الهدنة. وبعثيو سوريا لم يستطيعوا التحالف طويلاً مع الزعامة الناصرية. وفي مراحل مختلفة، قام كل من النظامين المذكورين بضرب قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وفي لبنان حاول العراق اجمالاً دعم أي طرف يواجه سوريا، بينما ذهبت دمشق بعيداً في تحالفها مع ايران، والحدود العراقية يخترقها الايرانيون.

إن مستوى كهذا من التناحر بين حملة الفكرة الواحدة يؤدي بها إلى قدر هائل من التهافت والضعف. فكيف يمكن للفكرة العربية أن تخرج صلبة منيعة من هكذا ممارسات؟ ان الاعتقاد بامكان ذلك هو اليوتوبيا بعينها. فالفكرة العربية، لا سيما في «الهلال» الذي انطلقت منه، في حاجة ماسة إلى إعادة تأهيل عميقة قبل أن تؤخذ في الحسبان مجدداً كفكرة راقية أو على الأقل قابلة للتحقيق، أو على أقل الأقل كوضعٍ لحلم. ذلك أنه إلى جانب كل ما ذكرنا، هناك واقع أنه على الرغم من الثقافة واللغة والتراث، فالتفاعل على كل المستويات بين بلدان وشعوب الأمة العربية ليس بتلك الكثافة. ثم أنه اتضح على الأرجح أن المصداقية تقتضي أولاً وأساساً أن تقوم بتنظيف جوارك قبل النظر إلى الأفق البعيد. إن مشاريع الوحدات العربية عبر الأجواء التي تكاثرت في السبعينات كانت تثير الابتسامة. فالمنطق يقول ان وحدة ليبيا عربياً تبدأ مع مصر أو مع تونس، ولا حاجة لوحدة خيالية مع المغرب، وهو بعيد ونظامه السياسي والدستوري والاقتصادي مختلف. لقد بدأت الاعتبارات الجغرافية تلقّح الأطروحات الايديولوجية الوحدوية وهذا على الأرجح أمر ايجابي للغاية. اذ تفقد الايديولوجيا القومية من يوتوبيتها السابقة لمصلحة بناء عقلاني وحدوي يبدأ بالجوار، ويتوسع إذا تسنّى له ذلك.

ثانياً: المتغيرات الأساسية لانتصار مشهد على حساب المشاهد الأخرى

١ ـ هل تشكّل الأقليات العرقية والدينية والمذهبية العائق الأكبر أمام التوحد؟ لقد دأب عدد من الكتّاب الباحثين عن كبش محرقة سهل الاستعمال على التركيز على هذا الأمر، وكأن الوحدة السورية أو العربية أو الاسلامية لم تتحقق حتى اليوم بسبب ضعف حماسة الموارنة أو الشيعة أو الأكراد أو البربر لها. يجب الإقرار طبعاً أن أكراد العراق ليسوا أكثر فئات المجتمع العراقي حماسة للوحدة العربية ولا زنوج جنوب السودان، لكن دورهم في منع حصولها هو على الأرجح هامشي، أو حتى شبه معدوم. فلم يمنع الأقباط قيام وحدة مصر وسوريا، ولا مسيحيو سوريا هم الذين دكّوا أسسها. وليس البربر هم الذين يمنعون نشوء وحدة المغرب الكبير. إن النظر إلى التيارات الوحدوية من هذا المنظار يجاوز الحقيقة، إن في ما يخص امكانات الأقليات السياسية، أو في وجود مشروع سياسي لها، أو حتى في ما يختص بمدى وعيها لذاتها كأقلية. كما تتجاوز هذه النظرة حقيقة أن عدداً من أبناء الاقليات لعبوا أدواراً مهمة داخل عدد من التيارات الوحدوية إن المحلية أو الاقليمية.

ليست الأقليات عقبة الآن فعلاً، لو وجدت ارادة وحدوية ما، محلية أو قومية. المسألة الحقيقية هي في وجود هذه الإرادة في أوساط الأكثرية. إذ ذاك يصبح الحديث عن موقع وموقف الأقليات ممكناً. إن وجدت هذه الإرادة، سوف يرى على الأرجح جزء من أفراد هذه الأقليات أن لهم مصلحة حقيقية لا في الرضوخ للمنطق الوحدوي فحسب، بل للمشاركة الحقيقية في تحقيق أهدافه. ذلك أنه من الواضح أن دولة عربية كبيرة هي أقل شعوراً بالقلق من مواقف الأقليات السياسية من دولة صغيرة قد تلعب فيها أقلية دوراً لا يتناسب مع حجمها. ومن الواضح تاريخياً أن الامبراطوريات الواسعة الأطراف كانت أكثر تسامحاً وأكثر احتراماً للخصوصيات الدينية واللغوية والثقافية من الدول الحديثة الممركزة. وما نظام الملل العثماني الا مثل على ذلك، أو حتى الاتحاد السوفياتي اليوم. الدول الكبيرة تبدو ميّالة إلى الاستفادة من التنوع في صفوف شعوبها وقادرة على ذلك، لشعورها بتفوقها وبالثقة. بينما تبدو الدول الصغيرة هشة، متخوفة باستمرار من تشرذمها، أو من استيلاء الغير عليها.

كيف يتم اقناع أعضاء الأقليات بهذه النظرة؟ أساساً باعادة طرح فكرة المواطنة، أي بابراز العطاء المزدوج الذي قدمته الدول الحديثة لهم. فهي قد تكون أعطتهم حقوقاً سياسية لم تكن لهم أيام العثمانيين، ولكنها لم تزل المخاطر المحيطة بهم. إن التفسير الأقرب إلى الصحة لمجازر دمشق عام ١٨٦٠ هو أن أعيان المدينة، غير الراضين عن الاصلاحات التحديثية العثمانية (التنظيمات) انتقموا من المنتفعين المحليين من هذه التطورات لعجزهم عن مواجهة الذين قرروها. لذلك فإن الدول القومية هي اجمالاً أفضل ضمانة للأقليات. لأنها لا

تراهم من خلال نظرة ريبة، وهي ليست في حاجة إلى استعمالهم أحياناً ككبش محرقة، وهي قادرة على حمايتهم ان تعرضوا للخطر.

ولكن إلغاء الحداثة، والمواطنة لم يعد ممكناً. ذلك أنه لم يعد في الامكان العودة السهلة إلى نظام الملل. إن إشراك أبناء الأقليات في التيارات الوحدوية مرتبط عضوياً بمسألة الديمقراطية. من هنا يمكن توقع أن ترتبط مشاركة الأقليات في هذه التيارات بمعدل اهتمام هذه الأخيرة بمسألة المشاركة السياسية. إذ على الأغلب أن التعددية السياسية وسيلة ناجحة لجعل التعددية الاجتماعية غير تناحرية. وهناك شرط آخر طبعاً لتحييد موضوع الأقليات، أو لتطويره في اتجاه وحدوي وهو المعالجة الجادة للمتغير الاسرائيلي. وتكون هذه المعالجة حقيقية على مستويات ثلاثة. الأول في وجود موقف عربي موحّد، يوحّد مواقف الجميع بمن فيهم أبناء الأقليات، ويشعر من خلاله الجميع أن لا مجال لتصدعات في ذلك الموقف. والثاني في التركيز على أن لا تشابه على الاطلاق بين موقع اليهود المغتصبين في فلسطين من جانب والأقليات الأصيلة في مشرقيتها وعروبتها من جانب آخر، وأن أي تشابه يقوم به الاسرائيليون أو بعض أبناء الأقليات، أو بعض المسلمين المتطرفين، غير مقنع لأبناء الأكثرية الذين لا يمكن لهم أن يساووا بين البولوني المتصهين والعربي القديم الصلة بالأرض والجوار. أما الثالث فهو ضرب أنواع التعامل جميعها، والحق يقال ان الأقليات العربية لم تتفرد بالتعامل إن هي أقدمت عليه، بل قد لا تكون الأكثر اضراراً بالمصلحة العربية.

٢ ـ فالمتغير الاسرائيلي سيكون أساسياً في المرحلة المقبلة. تلعب اسرائيل فعلاً دوراً أساسياً في صياغة مستقبل الأرض العربية برمتها، بل «الشرق الأوسط» كله. فاسرائيل تملك قدرة عسكرية هائلة، تؤمن لها تفوقاً نوعياً، زاد من حدته تملّكها عشرات الرؤوس النووية ذات المفعول الردعي المضمون. واسرائيل متغيّر ليس بالضرورة سلبياً في معادلة الوحدة/التفرقة. للوهلة الأولى تبدو اسرائيل فعلاً كياناً مغروساً في قلب الأرض العربية يفصل شرقها عن غربها، وجزءها الآسيوي عن امتدادها الأفريقي. ولكن هذه الصورة ساكنة كثيراً لكي تكون صحيحة.

فالواقع الديناميكي ان ذلك الكيان المغروس في وسطنا ساهم إلى حد كبير في نمو وعينا لذاتنا. ومن الصعب الاعتقاد أنه لو لم يتفق العرب على هذا الأمر فانهم سوف يتفقون على غيره. فاسرائيل تلغي سياسياً شعباً عربياً أصيلاً بكامله، وهي تهديد عضوي خطير لأمن عدد من الأقطار العربية، وللعرب كجماعة، وهي أداة خطيرة للغرب اجمالاً لردع العرب عن تحقيق اهدافهم القومية، والواقع أن العرب شعروا بصورة طبيعية بحجم هذا التهديد وبخطورته، فكانت فلسطين إلى حد ما طريق الوحدة، فسرّعت من تحريك الجامعة العربية، وزادت من التكاتف الشعبي، وفتحت الطريق في منتصف الستينات أمام القمم العربية،

وسيلة لتحقيق تفاهم عربي في شأن فلسطين وفي شأن غيرها من المسائل. لكن منتصف السبعينات حمل تحولات جوهرية في هذا السياق. وانكسر الموقف العربي الموحد انكساراً خطيراً منذ ذلك التاريخ.

لذا فإننا نرى في الموقف العربي الموحد من إسرائيل، على أسس مبدئية تتجاوز مسألة إيجاد كيانية فلسطينية مميزة، مؤشراً أساسياً للاتجاهات الوحدوية. كان رد فعل «الهلاليين» بعد خروج مصر من المعركة توحيدياً فتقاربت بغداد ودمشق لفترة، وبدا للوهلة الأولى ان الاطراف المتناحرة في بلاد الشام على وشَك التفاهم. لكن الأمور زادت تفاقماً وأصبح الواقع أكثر خطورة، بالتطبيع غير المباشر الحاصل بين اسرائيل وأطراف عربية أخرى غير مصر. وفي حال استمرار وضع مصر على ما هو عليه، فإن قيام الجبهة الشرقية شرط مسبق لأي توحيد حقيقي. ولكن المؤشرات في منتصف الثمانينات ليست للأسف في هذا الاتجاه.

٣ ـ في مقابل المتغيّر الاسرائيلي الخطير، ينبغي أيضاً الاهتمام بالفلسطينيين. في ما يخص إشكالية الوحدة / التفرقة التي نعالجها هنا، يمكن بإيجاز شديد التذكير أن إنشاء الكيان الصهيوني قد أدى عملياً إلى انعدام وجود كيان فلسطيني، كان محتمل الحدوث أسوة بلبنان أو بالأردن أو بالعراق. لقد مرّ الفلسطينيون بعدد من المراحل المتمايزة في موقفهم من الوحدة. وفي الإجمال، كانت الشخصية الوطنية الفلسطينية تنمو باستمرار في مقابل الكيان المستحدث، وزاد من نمو هذه الشخصية استقرار الأوضاع العربية على واقع تعدد الأقطار المستقلة، مما دفع بالفلسطينيين إلى البحث عن كيانية خاصة بهم، كمثل جيرانهم. لذلك لم يكن من المفاجىء ان يتحوّل المسار الفلسطيني، المتميّز تقليدياً بالعتب الشديد على عرب عاجزين أو متلكئين، نحو نوع من الكيانية الذاتية، ربما كانت حركة فتح بطروحاتها المتشددة في مجال ما سمّته استقلالية القرار الفلسطيني أبرز دعاتها. وهكذا تميز عقدان بنمو متصاعد للكيانية وبمأسستها، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية انطلاقاً من عام ١٩٦٤.

بانقضاء هذين العقدين، أصبحت مراجعة الحسابات ضرورية: لقد تمت الكيانية ولكن شبراً واحداً من فلسطين لم يتم تحريره. وعلى عكس التوقعات، فإن مقاتلي منظمة التحرير لم يستطيعوا الاعتماد على أي هانوي عربية مجاورة لمساندتهم. فدخلوا في معركة دامية مع النظام الأردني انتهت بخروجهم من أكثر الدول العربية أهمية لهم، بشرياً وجغرافياً وسياسياً. ثم دخلوا في تضاعيف المستنقع اللبناني الآسن، وأخرجوا منه عنوة في عملية عسكرية اسرائيلية واسعة. ثم عادوا بعدها ليواجهوا في لبنان أطرافاً لبنانية لم تكن سابقاً تناصبهم العداء. وما هو أهم من ذلك، ازدادت انقساماتهم وتوترت علاقتهم مع سوريا، بحيث أصبح وضعهم في الدول العربية المحاذية لإسرائيل من الشرق لا يطاق.

لسنا هنا في مجال تقويم سياسي ـ اخلاقي للقيادة الفلسطينية خلال هذين العقدين،

والأمل طبعاً أن تقوم بذاتها بهذا الأمر. واقع الحال ان الروح الكيانية ساهمت ولا شك في رفع قدرات الفلسطينيين العائشين تحت الاحتلال، وفي رفع معنوياتهم، كما ساهمت بصورة محسوسة في قبول عالمي واسع لفكرة إقامة وطن فلسطيني. ولكن الاسرائيليين استمروا في رفضهم هذا الهدف وفي عملهم الدؤوب على منع تحقيقه. وبدا أحياناً ان عملية معقدة من الأسى المتبادل كانت تدفع الفلسطينيين الى التمايز عن العرب الآخرين وبهؤلاء الى الانكفاء الى مواقع أقل فعالية في دعمهم. وأدى كل ذلك الى مزيد من شرذمة في الموقف العربي من الصراع ـ الاسرائيلي على الرغم من مركزيته. وإن أخذنا الدول المجاورة لإسرائيل، لوجدنا أن لكل منها في واقع الأمر مسلكاً متمايزاً للتعامل: من اتفاقيات كامب ديفيد المصرية الى مبدأ التوازن الاستراتيجي المرفوع في دمشق، الى سياسات الأردن الدقيقة، الى انعدام موقف لبناني موحد. وبدا ان «استقلالية القرار الفلسطيني» على مبررات وجودها، لا تحل بذاتها المشكلة الأساس، كما أنها أدت عملياً الى انخفاض الاهتمام الشعبي العربي بالقضية ولو بصورة غير مباشرة، وبدا الفلسطينيون المنفتحون على التيارات الوحدوية وكأنهم مجرد «عملاء» للأنظمة العربية التي تمدهم بالدعم.

ليست هذه طبعاً أفضل صورة يمكن أن يكون الوضع الفلسطيني عليها، ولكننا لسنا هنا في مجال توزيع المسؤوليات. إنما نقول واقعاً، وهو ان التوحيد «الهلالي» سورياً، هلالياً أو عربياً (أو حتى إسلامياً) لا يقوم إلّا بعودة الفلسطينيين الحقيقية إلى طرح مسألتهم كمعضلة عربية، ويتلاقى هذا الطرح مع مسار عربي مزدوج يقوم على فهم حاجة الفلسطينيين إلى قدر من الكيانية من جانب آخر. فهذا الصراع لم يكن يوماً من الأيام عربياً بكل معنى الكلمة. إذ تفاوت الخطر الاسرائيلي، وتفاوت الاهتمام العربي بين مستنكف ومزايد ومشارك ومساند. إن مؤشرات العقد المنصرم تشير إلى مزيد من التفتت في هذا المجال (مصر، المغرب، الأردن...) وهذا يدعو، مرة أخرى، إلى قدر من التشاؤم: هل يمكن أن يتفق العرب على أي أمر خطير وهم مختلفون جوهرياً على طريقة مواجهة إسرائيل؟

٤ ـ ماذا يمكن أن يكون دور المؤسسة العسكرية في إنجاح هذا المشهد أو ذاك؟ لعب عسكريو المنطقة دوراً كبيراً في مجرى الأحداث منذ الاستقلال كما ذكرنا في الفصل الرابع من هذه الدراسة. ولكننا أنهينا الفصل حقيقة بالتساؤل ان لم يكن العسكر قد عادوا إلى الثكنات، وبصورة أدق إن لم تحل دولة الاستخبارات مكان الأنظمة العسكرية. إن إعمال المنطق في هذه المسألة يشير إلى عدد من العناصر سوف نحاول صياغتها.

الأول هو أنه من الصعب إغفال دور العسكر في الحياة السياسية خلال المرحلة المقبلة. لقد حصل ولا شك تقنين للتدخل العسكري في السياسة، كما يمكن لمس تراجع في هذا الدور. ولكن المؤسسة العسكرية تبقى المؤسسة الأكبر والأكثر تنظيماً والأقوى وإلى حد كبير

الأغنى في المجتمع. لهذه الأسباب يخطىء من يعتقد أن الجيش سوف يعود إلى الثكنات ليصبح مجرد أداة تقنية في يد سلطة سياسية مستقلة عنه تماماً. سيبقى الجيش طرفاً سياسياً أساسياً وعلى الأرجح مهيمناً. ويصعب بالذات تصوّر استمرار السلطة الأردنية من دون بقاء الجيش عنصراً أساسياً في تكوين تلك السلطة. كما قد تعود للجيش مهمة حسم الصراعات بين أجنحة الحزب الحاكم، إن احتدمت هذه الصراعات في سوريا أو العراق. ويصعب إلى حد بعيد تصور عودة السلم الأهلي إلى لبنان، بدون تجدد لدور الجيش في اللعبة السياسية. تشير السابقة الإيرانية طبعاً إلى مسار معاكس، وإلى أهمية العصيان الشعبي الواسع وإلى مقدرته على تطويق الجيش ومنعه من التحرك بهدف إعادة الأمور إلى وضعها السابق. وتشير السابقة الإيرانية أيضاً، بعد تحقيق تغيير النظام، إلى تمكن السلطة الجديدة من خوض حرب طاحنة على الحدود من دون أن يؤدي ذلك، على عكس ذلك، إلى نمو متسارع في دور الجيش في السلطة. يجب طبعاً أخذ هذه السابقة في الاعتبار، غير أنه يصعب علينا اعتبارها قاعدة، لا سيما نظراً إلى تمكن الهرم الديني الشيعي في إيران من تكوين إطار للتعبئة والتنظيم على المستوى القومي، شكّل إلى حدٍ كبير بديلاً ناجحاً لإطار المؤسسة العسكرية. واستطاع هذا الهرم أن يفرز «جيشه الذاتي (الحرس الثوري) الذي أصبح تدريجاً رديفاً مهماً، وبديلاً محتملاً للجيش النظامي. ان تطوراً كهذا ممكن طبعاً، في سوريا أو العراق، ان استطاع المجتمع المدني لا أن يقوم بحركة عصيان ناجحة ضد السلطة السياسية فحسب، بل أيضاً أن يفرز إطاراً تعبوياً ناجحاً. ونحن لا نرى حالياً بدايات تشير إلى وجود ذاك الإطار. فتاريخ النخب المدينية (وهي المرشحة الأولى لقيادة هكذا عصيان) يشير بوضوح إلى عدد من حالات العصيان والتمرد على السلطة المركزية، ولكنه لا يدل على قيادة طويلة النفس، بعيدة الاستراتيجية، حسنة التنظيم، ناجحة في التعبئة تشكّل بديلاً بذاتها ولذاتها لتلك السلطة. غير أن مساراً من هذا النوع يبقى قابلاً للحصول، وأرجحيته هي في سوريا، حيث توجد أكثرية طائفية واضحة، بينها وبين السلطة مسافة اجتماعية - ايديولوجية، وفي تراث نخبتها نشاط سياسي مقموع، انقطع خيطه منذ عقدين أو ثلاثة.

ولكن الجيوش ستبقى في الإجمال وفي الأرجح طرفاً أساسياً، في سبيل أيٍ من المشاهد الخمسة. نستبعد بوضوح مشهد مزيد من التفتيت والشرذمة. فالجيوش الوطنية، لها مصلحة في تأكيد وحدة المجتمع الذي سمح لها بالقيام والنفوذ والتسلّط، بالذات لأنه مجتمع موحد. ان انكسار المجتمع يترافق اجمالاً أو يستتبع انكسار الجيش، كما حصل في لبنان. لذلك لا نرى امكاناً حقيقياً لحركات انفصالية منبثقة من الجيش، بل نرى ايديولوجيا العسكر المهيمنة في الوحدة الوطنية كما أثبت الجيش العراقي مثلاً في قمعه التمرد الكردي ثم في حربه مع إيران، وكما يتبين من مسلك الجيش السوري في مواجهته لعدد متنوع جداً من الأعداء على الساحة اللبنانية، يضم الجيش الإسرائيلي، وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية،

والتحالف الفلسطيني ـ اليساري والميليشيا المسيحية. إن انخراط هذين الجيشين الكبيرين نسبياً في حروب تنوّع فيها الخصم وتبدل يدل بوضوح على وجود تماسك esprit de corps أعلى بكثير مما كان يعتقد إجمالاً وإلى تأهل فكرة الدفاع عن وحدة الوطن وحدوده، على الرغم من الانقسامات السياسية وأحياناً المجتمعية العميقة.

نستبعد إذن مساهمة المؤسسة العسكرية في التشرذم، ولكن هل هي ستعمل في اتجاه ابقاء الاستقلالات القطرية، أو في اتجاه أشكال وحدوية كالتي ذكرنا في السيناريوهات ٣ و٤ و٥؟ إن الانطباع الأول قد يشير بوضوح إلى امكان تفوّق المشهد الأول (الوضع القائم). والسبب الأساسي لهذا أن المؤسسة العسكرية هي في تكوينها، وسبب وجودها، وايديولوجيتها الضمنية، أكثر المؤسسات تماهياً مع الحدود القائمة. فمهمتها الأساسية هي الدفاع عن الحدود. وعلى الرغم من أن الجيوش العربية تعتبر إسرائيل عدوها الرئيسي ان لم يكن الأوحد، لا سيما في منطقة «الهلال الخصيب»، وعلى الرغم من أنها خاضت حروباً متكررة وقاسية ضد إسرائيل، فإن في ايديولوجيتها الضمنية القدر الكبير من ضرورة الدفاع عن الكيان أيضاً ضد من قد يهدده، بما فيه دولة عربية مجاورة. فلن ترى في الجيش الأردني أو اللبناني أو في صفوف مقاتلي منظمة التحرير الفلسطينية الكثير من الحماسة لإمكان ضمها المباشر أو غير المباشر إلى سوريا. ولقد أثبت هؤلاء «الصغار» في أكثر من مرة، وأكثر من موقع، استعدادهم للدفاع عن الكيانات القائمة، وفي منطق مماثل (إذ كانت سوريا آنذاك أقرب إلى فئة «الصغار» هي أيضاً)، كان من الواضح أن الجيش السوري في الاجمال يعارض المشاريع التوحيدية ذات المضمون الهاشمي في وجه الأمير عبدالله، كما في وجه المشاريع المتكررة ذات الأصول العراقية، والتي كان «يطبخها» من دون ملل كل من نوري السعيد والوصي عبدالإله وبعض سياسيي حلب، من أمثال ميخائيل إليان.

لكن هذا الدفاع عن الكيانات في وجه المشاريع الوحدوية يميّز «الصغار» من الجيوش، إذ نرى تيارات توحيدية أو «توسعية» (كما يقول المتضررون منها) ضمن كل من الجيشين العراقي والسوري. ففي الجيش العراقي، ولا شك، تراث «عروبي» يعود إلى منظمة العهد وإلى المرحلة الفيصلية، ويرتكز هذا التراث، بين أمور أخرى، على شعور عراقي واسع بالخطر الإيراني الداهم والدائم، والذي ما انفك يهدّد عروبة العراق. والواقع يشير بوضوح إلى انعدام التوازن على تلك الجبهة، ان تُرك العراق وحده يواجه دولة أكبر وشعباً يفوقه عدداً، وتراثاً توسعياً قديماً، وماكينة عسكرية في معظم الحالات أكثر تطوراً. من هنا، فاستمرار هذا الخطر في المستقبل (ان تناسينا تراثاً آخر من الضغط التركي في الشمال) سيؤدي في رأينا إلى استمرار شعور العسكري العراقي بضرورة التوّحد العربي، ولو مع الأقطار المجاورة لصده. كما أن المطالبة بالكويت عام ١٩٦١ لم تكن على الأرجح مجرد نزوة عابرة في تفكير عبدالكريم قاسم. ثم ان أي دور قد يلعبه الجيش العراقي غرباً يتطلب أيضاً قدراً

مرتفعاً من التنسيق ان لم يكن من التوحد، لا سيما على الجبهة مع إسرائيل. لهذه الأسباب، فإننا نرجّح استمرار التيارات الوحدوية، مع الجوار المباشر (سوريا، الأردن، الكويت) أو على صعيد الأيديولوجيا القومية العربية داخل الجيش العراقي. ولكننا نشير أيضاً إلى عقبتين مهمتين في هذا السياق: الأولى تتعلق بتكوين الشعب العراقي فئوياً وعدم حماس بعض الفئات العراقية للفكرة العروبية، والثانية تتعلق بشعور ربما بدأ ينشأ في صفوف العراقيين بالأسف والأسى لعدم تبنّي العرب الآخرين لموقفهم في حربهم مع إيران، أو حتى لوقوف بعض العرب في جوارهم المباشر إلى جانب إيران.

والأرجح أن التيار الوحدوي سيكون الأقوى داخل الجيش السوري. إذ ليس لسوريا موارد نفطية، وليس لها امكانات بشرية واقتصادية وتكنولوجية فائقة، وهي في حاجة، في شكل أو في آخر لنوع من التوازن مع اسرائيل. هذا التوازن غير ممكن على الإطلاق على مستوى ثنائي سوري ـ اسرائيلي نظراً للتفوق الاسرائيلي ولحجم الدعم الامريكي لإسرائيل. من هنا، وطالما لم يتم التوصل إلى حل عادل ودائم للمسألة الفلسطينية (وهذا أمر لا نتوقعه في القريب المنظور، ولكن هذه مسألة أخرى)، فإن الجيش السوري في حال لا توازن خطيرة مع إسرائيل، لا سيما نظراً لتملك هذه للقدرة النووية العسكرية.

غير ان هناك أسباباً أخرى تدعو إلى توقع استمرار التيارات الوحدوية في صفوف الجيش السوري، ومنها أن ما قد لا يستطيع الجيش تأمينه لسوريا على الجبهة مع إسرائيل، فهو قد يحاول أن يؤمن بعضه على جبهات أخرى. إن الثقافة السياسية في سوريا، قبل حكم البعث وبعده، عميقة التبين لفكرة هشاشة الحدود. وفي الواقع، فإن ما ذكرناه في الفصل الأول عن مشكلة الهوية في سوريا يبقى حياً. ولقد تدخل الجيش السوري في لبنان، مع اللبنانيين ومع الفلسطينيين، كما ضغط مراراً على حدود الأردن. زد على ذلك التنشئة السياسية «البعثية» منذ الخمسينات، وسابقة الذهاب إلى الوحدة مع القاهرة في ١٩٥٨ حيث لعب الجيش دوراً أساسياً.

ما هو المشهد «الوحدوي» الأكثر أرجحية بين الثلاثة التي ذكرنا؟ تشير سابقة ١٩٥٨ ـ ١٩٦١ إلى أن الأفضلية، شامياً، في عدد من الحالات، تذهب نحو الاتحاد مع مصر في ظروف إقليمية ودولية متوترة، ووضع داخلي غير مستقر. فمصر دولة بكل معنى الكلمة، لها تراث قديم من الاستقرار، وأيضاً من التدخل شرقاً من خلال شبه جزيرة سيناء. والسابقة الأساسية في العصور الحديثة هي طبعاً سيطرة محمد علي لعقد من الزمن على بلاد الشام، ثم الوحدة المصرية ـ السورية بعدها بقرن ونيف. لكن المتغير المصري، ذاتياً ومن خلال المعادلة المصرية ـ الاسرائيلية، أمر خارج نطاق هذه الدراسة ولن نتناوله بالبحث. نكتفي فقط بالقول إن المرحلة المعاصرة من تاريخ المنطقة قد شهدت إعادة توزين راديكالية للقدرات

العربية المختلفة، وان الفارق الكبير في القدرات بين مصر من جانب وسوريا أو العراق من جانب آخر قد تضاءل إلى حد كبير. فامكانات العراق الاقتصادية يُحسد عليها، والقدرات العسكرية والبشرية السورية أصبح لها حساب مختلف عن الذي كان لها غداة استقلال سوريا في الخمسينات، خلال مرحلة من انعدام الاستقرار السياسي الدائم. زد على ذلك ما أحدثته اتفاقات كامب ديفيد من فجوة بين آسيا وأفريقيا العربيتين، سوف يصعب تجاوزها بسهولة. ومن ناحية أخرى، فإن أي اتحاد بين مصر من جانب وطرف من «الهلال الخصيب» من آخر، من دون دخول طرف عربي غني (خليجي أو ليبي) إلى المعادلة، سيرهق الاتحاد نظراً للأوضاع الاقتصادية ـ الديمغرافية المتزايدة سوءاً في مصر.

لهذه الأسباب، ولغيرها مما لا يتسع لها المجال هنا، يمكن القول إن الأرجحية ليست في خانة شبيهة أو مماثلة لخانة ١٩٥٨. ونحن نميل إلى القول إنها ذاهبة في اتجاه عرب آسيا أساساً، وان أي تيار وحدوي لا بدّ له الآن أن يثبت مصداقيته في جواره المباشر، قبل البحث عن اتفاقات عبر الأجواء. لذا فإننا نتوقع، في حال نمو التيارات الوحدوية، ضغطاً في اتجاه تقارب بين الجزيرة العربية والهلال الخصيب، لما بين المنطقتين من تكامل وجوار، ولانعدام الحواجز البحرية أو الغربية.

ولكن الأكثر ترجيحاً هو نوع من التكامل داخل مجموعة الدول المتجاورة في «الهلال الخصيب» نفسه. إنما تحقيق ذلك يحتاج إلى شروط عدة. عضوياً، ربما لن تذهب سوريا في هذا المسار، إن لم توازن التفوق الاقتصادي والبشري العراقي بمزيد من التوحد أو على الأقل التنسيق داخل «سوريا الجغرافية». من هنا فإن وضعاً قريباً إلى مشهد «الكيانين» (أي المشهد الثالث) يبدو الأكثر ترجيحاً، يليه ربما لاحقاً نوع من الاتحاد الكونفدرالي السوري ـ العراقي. والجدير بالذكر أن هذا المشهد، ان تحقق فعلاً، يكون قد حقق، على قواعد جديدة، وبمضمون مختلف، مشروعاً كان ينادي به نوري السعيد باستمرار، لا سيما في مذكراته التي سبقت مباشرة إنشاء الجامعة العربية. ومن ناحية أخرى، فإن إيجاد مستوى عالٍ من التنسيق بل والتوحد داخل إطار «سوريا الطبيعية» كان على الأرجح أهم سمات السياسة الإقليمية السورية منذ ١٩٧٠.

٥ ـ ما هي الفئات الاجتماعية التي قد تدفع باتجاه وحدوي؟ تتعلق المسألة هنا، بمضمون البرنامج الوحدوي، وبهوية من صاغه ومن يدافع عنه، كما تتعلق طبعاً بنظرة الفئات الاجتماعية إلى مصالحها الذاتية. لقد حاولنا، في هذه الدراسة، في أكثر من موقع، تحديد موقفنا بالقول إن السلطة السياسية، وتالياً البرامج السياسية (والوحدة برنامج في الأساس)، ليست مرآة طبيعية أو امتداداً أوتوماتيكياً لطبقات اجتماعية قد تكون تتنافس وتتناحر. لقد أكدنا ونؤكد هنا على أولوية الإطار العسكري ـ السياسي من الناحية

الكرونولوجية (التاريخية) كما من الناحية المنهجية على الاعتبارات الاقتصادية ـ الاجتماعية معتمدين على ابن خلدون إلى حد، وعلى قراءتنا المعاصرة للعصبيات.

من هنا لن يجد القارىء في هذه الصفحات أجوبة من نوع: البرجوازية الصغيرة، أو البرجوازية الكبيرة ستدفع في اتجاه وحدوي أو تقف عقبة أمامه. إنما الإجابة أكثر صعوبة. إن المنطق الذي اعتمدناه في الدراسة يحملنا على القول إن الفئات الاجتماعية ـ الاقتصادية الأكثر ميلاً للوحدة تحددها اعتبارات ليست صورتها عن نفسها كطبقة إلّا واحداً منها فحسب. مثلاً قد تجد البرجوازية السورية في حلب تدفع في اتجاه التقارب مع العراق أو التوحد معه، وتجد مثيلتها الدمشقية أكثر حرصاً على استقلال الكيان، أو على التدخل في الشؤون اللبنانية. ذلك لأن المصالح الطبقية ليست ساكنة داخل كل مجموعة، ومحددة سلفاً. فإنشاء الكيان السوري لم يأت بالقدر نفسه من الضرر على دمشق كما فعل في حلب، ومسألة الانقطاع عن الموصل فالخليج موجعة هنا، ومسألة التعامل مع بيروت مهمة هنالك.

ما هي مرة أخرى الأرجحيات؟ في حال استمرار انقسام الدول العربية إلى نفطية وغير نفطية، فمن الطبيعي تماماً ان ترى الدول غير النفطية تسعى إلى أن يكون لها مجال للتأثير على دول النفط وتالياً على أعلى مستوى من المشاركة في خيراتها. ونظراً إلى أن جل النفط العربي هو في منطقة الخليج، فمن الطبيعي أن تسعى أقطار «الهلال الخصيب»، بما فيها بلد نفطي كالعراق (ولكنه سيخرج منهكاً من حربه حين يخرج) إلى الركون الى الايديولوجيا القومية العربية كمسوّغ شرعي بهدف الحصول على هذا المبتغى. لذلك فالاعتبارات الاقتصادية قد تدفع في اتجاه التركيز على الوحدة العربية، مقابل التيارات الوحدوية الأضيق.

في المقابل، فإن الفئات الاجتماعية المرتبطة بصورة حميمة بجهاز الدولة، ستجد نفسها على الأرجح تدافع عن سياسات لا تخلو من الانعزالية. ذلك ان هذه الفئات ستكون في حاجة إلى حماية مواقعها الاقتصادية المرتبطة بوجود الكيان. وقد يضم هذا الجمع، المقاولين والسماسرة وأرباب السوق السوداء، الذين يرتبط موقعهم بميزان دقيق للقوى، يساهمون في قيامه وينتفعون منه. ولكنك قد تجد أيضاً بين هؤلاء «الانعزاليين» (إن صح التعبير) أفراداً وفئات اجتماعية تتماهى إيجاباً مع دولة حديثة أمنت المدرسة أو العمل أو سرير المستشفى، وسمحت بحراك اجتماعي واسع لمصلحة فئات كانت تاريخياً، محرومة منه. وقد تجد هؤلاء، على الأرجح في مؤسسات الدولة ذاتها، وتلك المرتبطة بها، الذين استفادوا من قيام الكيان، ووجدوا لأنفسهم موقعاً فيه أفضل من موقعهم التقليدي. وقد لا يكون هؤلاء، في الأوساط البيروقراطية ومحيطها المباشر الأكثر استعداداً للعبة بوكر في اتجاه توحيدي أو تقسيمي لا فارق. وقد ظهر في لبنان خلال الحرب الأهلية أن التمسك بالدولة بقي قوياً في أوساط موظفي الفئات العليا، وضباط الجيش، على الرغم من الضغوط عليهم في اتجاه فئوي أو في اتجاه التعاون مع أطراف خارجية.

في المقابل فإن الحركات الشعبوية (Populist) تقوم إجمالاً على فكرة رفض التمايزات الاجتماعية، وعلى وعد بتوزيع للثروات أكثر عدلاً من دون الإشارة الواضحة تماماً إلى وسائل تحقيق ذلك. ويقيني أن المجال يبقى واسعاً أمام حركات من هذا النوع. واقع الحال أن الأمور الجديدة الدافعة في اتجاه وحدوي قد تتبلور حول الفئات الأكثر ارتباطاً بالمسارات التالية: عودة المهاجرين إلى بلاد النفط والصورة التي كونوها عن العلاقة بين العرب، والتي سيبثونها في المجتمع؛ ثبات فشل مشاريع التصنيع القائمة على أساس قطري بحت، أو فشل معظمها، وبحث القيمين عليها والفئات المرتبطة بها للبحث عن مشاركة محلية وعن أسواق في الجوار؛ تزايد حدة التبعية الزراعية والغذائية بينما لم تعد الرساميل العربية قادرة على تغطية العجز بالسهولة السابقة نفسها؛ انهيار امكانات حماية آبار النفط بالمزيج السابق من الانعزالية المحلية والدعم الامريكي الضمني؛ نمو نفوذ «دول الشعوب» المتجدد على حساب دول الثروات.

٦ ـ ما يمكن أن يكون تأثير التيارات الدينية على اشكالية الوحدة / التفرقة؟ يبدو «الاسلاميون» أحياناً وكأنهم أكثر الناس حماساً للوحدة. وهناك في الواقع فارق مهم بين الأوساط السنية الأكثر حرصاً على أهداف كتطبيق الشريعة والأصالة الثقافية والأوساط الشيعية حيث تبدو الوحدة الإسلامية (ربما لأن مصدرها أقليّ وغير عربي هذه المرة) أكثر إلحاحاً. لكن هذه الوحدة ليست بالذات موائمة لفكرة الوحدة العربية، بل على العكس، يبدو أنها معادية عضوياً لها. لذلك ينبغي التفريق تماماً داخل الدعوات المختلفة للوحدة الإسلامية بين من يرى أن الوحدة العربية خطوة في هذا السياق، ومن يرى الوحدة العربية عقبة أمامه، ومن لا يهتم لانواع الوحدة وهدفه الأوحد إعادة تطبيق الشريعة حرفياً. وهناك من يدعو إلى الوحدة الإسلامية في ظروف تؤدي به عملياً إلى المساهمة في مزيد من التشرذم، كما هي الحال في لبنان.

غير أنه يبدو أنه، خارج المتأثرين بالتجربة الإيرانية والمرتبطين بها، فإن العرب قد يستفيدون من الصحوة الإسلامية الراهنة من خلال عنصرين اثنين. الأول هو في دعوتها إلى الأصالة الثقافية ـ الحضارية التي تسهل مواءمتها مع أصالة الدعوة للفكرة العربية[٢]. والثاني هو في إعادة بثها فكرة الوحدة بحيث تعود الفكرة إلى التداول الشعبي. ولا بدّ أن ترى الشعوب في مرحلة لاحقة، وبعد اقتناعها بفكرة الوحدة، أي وحدة، ما هي الوحدة الممكنة، وما هي الوحدة الواقعية وما هي الوحدة التي تحقق أمانيها. لذلك فالموقف المتزمت من الصحوة الإسلامية غير مبرر، اللهم إلاّ في مجال الدفاع عن الذات ايديولوجياً وسياسياً.

---

(٢) عبدالعزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤).

ما عدا ذلك، فإن هـذه الموجـة الايديـولوجيـة، (المرتكـزة في عدد من الحـالات على أرضيـة جماهير استهوتها الفكرة القومية في السابق) تحمل عنصرين (أصالة + وحدة) أساسيين لإعـادة توحيد المنطقة في مواجهة أعدائها الكثر. وعلى الـوحدويـين العصرانيين (والقـوميون العـرب مبدئياً منهم) أن يحافظوا عـلى ثقتهم بالـذات، إذ قد تتمخض تلك الصحـوة عن نتيجة هي أقرب إلى أهدافهم منها إلى أحلام الاسـلاميين، اللهم إذا كـانت الحداثـة حقيقية، والـروح الوحدوية أيضاً. ولكن هذه مسألة تتعدى حدود هذه الدراسة.

المَراجِع

١ ـ العربية

كتب

ابن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد. **مقدمة ابن خلدون**. بغداد: مكتبة المثنى، [د.ت.].

الاردن. وزارة التخطيط. **موجز مشروع خطة التنمية للأعوام ١٩٨٦ ـ ١٩٩٠**.

ارسلان، عادل. **مذكرات**. بيروت: الدار التقدمية للنشر، ١٩٨٤. ٣ ج.

البراك، فاضل. **المدارس اليهودية والايرانية في العراق: دراسة مقارنة**. بغداد: [د.ن.]، ١٩٨٤.

بركات، حليم. **المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

البيانات الوزارية اللبنانية ومناقشاتها في مجلس النواب، ١٩٢٦ ـ ١٩٨٤. إعداد وتحقيق يوسف قزما خوري. بيروت: مؤسسة الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦.

تطور الوعي القومي في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦. (سلسلة كتب المستقبل العربي، ٨)

الحركات الاسلامية في لبنان. بيروت: [د. ن.، د. ت.].

حريق، ايليا. **التحول السياسي في تاريخ لبنان الحديث**. بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.

الحسني، عبدالرزاق. **تاريخ الوزارات العراقية**. ط ٥. بيروت: دار الكتب، ١٩٧٨. ١٠ ج.

حقي، اسماعيل. **لبنان: مباحث علمية واجتماعية**. تحقيق فؤاد افرام البستاني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٧٠.

الحكيم، حسن. **مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠ ـ ١٩٥٨**. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥. ٢ ج.

حمدان، حسن [مهدي عامل]. في الدولة الطائفية. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.
الخفاجي، عصام. **الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨**. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
الدوري، عبدالعزيز. **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
رضا، محمد رشيد. **رحلات الامام محمد رشيد رضا**. تجميع يوسف الايبش. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١.
زين، زين نور الدين. **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان**. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١.
العروي، عبد الله. **مفهوم الدولة**. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٨١.
قاسمية، خيرية. **الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠**. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢.
قرقوط، ذوقان. **تطور الحركة الوطنية في سورية، ١٩٢٠ - ١٩٣٩**. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.
الكاتب، احمد. **تجربة الثورة الاسلامية في العراق منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٨٠**. طهران: دار القبس الاسلامي، ١٩٨١.
كوثراني، وجيه. **الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي، ١٨٦٠ - ١٩٢٠: مساهمة في دراسة أصول تكوينها التاريخي**. ط ٢. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٧٨. (التاريخ الاجتماعي للوطن العربي، ١)
الكيالي، عبدالوهاب. **تاريخ فلسطين الحديث**. ط ٣. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣.
مجموعة القوانين الاشتراكية. بغداد: منشورات المؤسسة الاقتصادية، ١٩٦٥.
محافظة، علي. **تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة، ١٩٢١ - ١٩٤٦**. عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٣.
ـــــ . **موقف فرنسا والمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥.

دوريات

الأنوار: ١٩٧٥/١١/١٧.
بشارة، عبدالله. «دور مجلس التعاون في تحقيق الوحدة العربية.» **التعاون**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني / يناير ١٩٨٦.

الشمال: العدد ٢٦، ١٤/١/١٩٨٥.
نشرة اخبارية (المنظمة العربية لحقوق الانسان): العدد ٢، حزيران / يونيو ١٩٨٦.
النهار: ٢٥/٤/١٩٥٦، و٢٥/٧/١٩٨٦.

أوراق

الأيوبي، نزيه. «البيروقراطيات العربية بين تضخم الحجم وتنوع الوظيفة.» (ورقة مطبوعة على الآلة الكاتبة).

ندوات، مؤتمرات

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

٢ - الأجنبية

Books

Ajami, Fouad. *The Vanished Imam: Musa al-Sadr and the Shia of Lebanon*. Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1986.

Althusser, Louis. *Pour Marx*. Paris: Maspéro, 1967.

Anderson, Perry. *Considerations of Western Marxism*. London: New Left Books, 1976.

The Arab State. London: Croom Helm, 1987. 4 vols.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and of its Communists, Ba'thists and Free Officers*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978.

Betts, Robert Brenton. *Christians in the Arab East: A Political Study*. Athens: Lycabettus, 1978.

Bourgey, André [et al.]. *Industrialization et changements sociaux dans l'orient arabe*. Beyrouth: CERMOC, 1982.

Buci-Glucksmann, Christine. *Gramsci et l'état*. Paris: Fayard, 1974.

Cole, Juan R.I. and Nikki R. Keddie. *Shi'ism and Social Protest*. New Haven, Conn.: Yale University Press, [n. d.].

Dann, Uriel. *Iraq under Qassem: A Political History, 1958-1963*. New York: Praeger, 1969.

Day, Arthur R. *East Bank/ West Bank: Jordan and the Prospects for Peace*. New York: Council for Foreign Relations, 1986.

Devlin, John F. *Syria: Modern State in an Ancient Land*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1983.

Dubar, Claude et Salim Nasr. *Les Classes sociales au Liban*. Paris: FNSP, 1975.

Evans, P.B., D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds.). *Bringing the State Back in*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1985.

Fawaz, Leila Tarazi. *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut*. London: Harvard University Press, 1983.

Finer, S. *Man on Horseback*. London: Penguin Books, 1961.
Fiori, G. *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary*. London: New Left Books, 1970.
Gates, Carolyn Lea. *The Formation of the Political Economy of Modern Lebanon:The State and the Economy from Colonialism to Independence, 1939-1952*. Oxford: Summerville College, [n. d.].
Ghareeb, Edmund. *The Kurdish Question in Iraq*. Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1981.
Hickman, William F. *Ravaged and Reborn: The Iranian Army, 1982*. Washington, D.C.: Brookings Institution, 1982.
Hourani, Albert. *Syria and Lebanon: A Political Essay*. Oxford: Oxford University Press, 1954.
Hudson, Michael C. *Arab Politics: The Search for Legitimacy*. London; New Haven, Conn.: Yale University Press, 1977.
Issawi, Charles Philip. *An Economic History of the Middle East and North Africa.*
Jureidini, P.A. and R.D. McLaurin. *Jordan: The Impact of Social Change of the Role of the Tribes*. Washington, D.C.: CSIS, 1984.
Khadduri, Majid. *Arab Personalities in Politics*. Washington, D.C.: Middle East Institute, 1981.
al-Khafaji, I. *Saddam's Iraq: Revolution or Reaction?* London: Zed Press, 1986.
El-Khazen, Youssef (Cheikh). *L'Etat juif en Palestine: Opinion d'un indigène*. Paris: Les Amis de la terre sainte, [s. a.].
Khoury, Philip S. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920*. Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983.
Lesch, Ann Mosely. *Arab Politics in Palestine 1917–1939: The Frustration of a Nationalist Movement*. Ithaca, N.Y.; London: Cornell University Press, 1979.
Luciani, G. and Hazem el-Beblawi (eds.). *The Arab State*. London: Croom Helm, [n. d.].
Lustick, Ian Steven. *Arabs in the Jewish State: A Study in the Effective Control of a Minority Population*. Austin: University of Texas Press, 1980.
McDowall, David. *The Kurds*. London: Minority Rights Group, 1985. (Report no. 23)
Ma'oz, Moshe and Arner Yanir (eds.). *Syria under Assad*. London: Croom Helm, 1986.
Messarra, Antoine Nasri. *La Structure sociale du parlement libanais, 1920-1976*. Beyrouth: Université libanaise, 1977.
Miliband, Ralph. *The State in Capitalist Society*. London: Weidenfeld and Nicolson, 1969.
Miller, Y.N. *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948*. Austin: University of Texas Press, 1985.
Petran, Tabitha. *Syria*. London: E. Benn; New York: Praeger, 1972.
Politiques urbaines dans le monde arabe. Lyon: EMA, 1984.
Poulantzas, Nicos. *L'Etat, le pouvoir, le socialisme*. Paris: Presses universitaires de France, 1978.
Rabinovich, Itamar. *Syria under the Ba'th, 1963-1966: The Army Party Symbiosis*. Jerusalem: Israel Universities Press; New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1972.
Raymond, André (ed.). *La Syrie d'aujourd'hui*. Paris: Centre national de la recherche scientifique [CNRS], 1980.
Salamé, Ghassan. *Lebanon's Injured Identities: Who Represents Whom during a Civil War*. Oxford: Centre for Lebanese Studies, 1986.
—— (ed.). *The Foundations of the Arab State*. London: Croom Helm, 1987.
Samman, Mouna Liliane. *La Population de la Syrie: Etude géo-démographique*. Paris: ORSTOM, 1978.
Sevard, Ruth Leger. *World Military and Social Expenditures*. New York: [n. pb.], 1985.

Skocpol, Theda. *States and Social Revolutions: A Comparative Analysis of France, Russia and China.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1979.
Stein, Kenneth W. *The Land Question in Palestine, 1917-1939.* Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1984.
Stivers, William. *Supermacy and Oil: Iraq, Turkey and the Anglo-American World Order, 1918-1930.* Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1982.
Stowasser, B.F. *The Islamic Impulse.* London: Croom Helm, 1986.
Tarbush, Mohammad A. *The Role of the Military in Politics: A Case Study of Iraq to 1941.* London: Routledge and Kegan Paul, 1982.
Therborn, Goran. *What Does the Ruling Class do When it Rules?* London: New Left Books, 1978.
Tibawi, Abdul-Latif. *A Modern History of Syria Including Lebanon and Palestine.* London: Macmillan, 1969.
United Nations [UN]. *World Statistics in Brief.* New York: UN, 1983.
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. *Population Dynamics and Educational Development in Syria: Analysis and Perspectives.* Beirut: UNESCO, 1974.
Van Dam, Nikolaos. *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1980.* 2nd ed. London: Croom Helm, 1981.
Vatikiotis, Panayiotis J. *Politics and the Military in Jordan: A Study of the Arab Legion, 1921-1957.* New York: Praeger, 1967.
Wharton Middle East Economic Outlook, 1986. April 1986.
World Bank. *World Development Report, 1984.* Washington, D.C.: Oxford University Press for the Bank, 1984.

Periodicals

al-Ahsan, Sayed Aziz. «Economic Policy and Class Structure in Syria, 1958- 1980.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 16, 1984.
Baram, Amazia. «The June 1980 Elections to the National Assembly in Iraq: An Experiment in Controlled Democracy.» *Orient:* September 1981.
Batatu, Hanna. «Iraq's Undergrownd Shi'a Movements: Characteristics, Causes and Prospects.» *Middle East Journal:* Autumn 1981.
—— «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling: Military Group and the Causes for its Dominance.» *Middle East Journal:* Autumn 1982.
Commius, David. «Religious Reforms and Arabists in Damascus, 1885-1914.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 18, 1986.
Garzouzi, Eva. «Land Reform in Syria.» *Middle East Journal:* vol. 17, nos. 1-2, Winter-Spring 1963.
Hinnebusch, Raymond A. «Political Recruitment and Socialization in Syria: The Case of the Revolutionary Youth Federation.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 12, 1980.
International Herald Tribune: 27/1/1987.
International Journal of Middle East Studies: vol. 14, 1982.
«Jerusalem.» *Revue Autrement:* no. spécial, octobre 1983.
Keilany, Ziad. «Socialism and Economic Change in Syria.» *Middle Eastern Studies:* vol. 9, no. 1, January 1973.
al-Khafaji, I. «State Incubation of Iraqi Capitalism.» *MERIP Reports:* no. 142, September-October 1986.

Khoury, Philip S. «Divided Loyalties: Syria and the Question of Palestine, 1919-1939.» *Middle Eastern Studies:* vol. 21, no. 3, July 1985.

Longuenesse, Elizabeth. «The Class Nature of the State in Syria.» *MERIP Reports:* vol. 9, no. 4, May 1979.

——. «The Syrian Working Class Today.» *MERIP Reports:* vol. 15, no. 6, July-August 1985.

Ma'oz, Moshe. «Attempts at Creating a Political Community in Modern Syria.» *Middle East Journal:* vol. 26, no. 4, Autumn 1972.

Pool, David. «From Elite to Class: The Transformation of Iraqi Leadership, 1920-1939.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 12, 1980.

Rogan, Eugene L. «Physical Islamization of Amman.» *Muslim World:* vol.76, no. 1, January 1986.

Rondot, Pierre. «les Alaouites.» *L'Afrique et l'Asie modernes:* no. 138, automne 1983.

Sluglett and Sluglett. «Labor and National Liberation: The Trade Union Movement in Iraq, 1920-1958.» *Arab Studies Quarterly:* vol. 5, no. 2, Spring 1983.

Springborg, Robert. «Iraqi Infitah: Agrarian Transformation and Growth of the Private Sector.» *Middle East Journal:* vol. 40, no. 1, Winter 1986.

Papers

Picard, Elizabeth. «Les Appareils de la dictature: Le Parti Ba'th au service des régimes militaires de Syrie et d'Iraq.» (papier non-publié).

فهـــرس

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ن)

الدكتور غسان سلامة

■ من مواليد لبنان، ١٩٥١

■ اجازة في القانون (١٩٧٣)، دبلوم دراسات عليا في القانون العام (١٩٧٤)، دكتوراه حلقة ثالثة في الآداب، جامعة باريس الثالثة (١٩٧٥)، دكتوراه دولة في العلوم السياسية، جامعة باريس الأولى (١٩٧٨)

■ عمل باحثاً ومديراً للدراسات في مركز دراسات الوحدة العربية وفي مؤسسات بحثية أخرى، وأستاذاً للعلوم السياسية في جامعةالقديس يوسف في بيروت، وفي الجامعة الأميركية في بيروت، وأستاذاً زائراً في جامعة باريس الأولى

■ من مؤلفاته: **المسرح السياسي في لبنان**، بيروت: دار المشرق، ١٩٧٥ (بالفرنسية)، **السياسة الخارجية السعودية منذ سنة ١٩٤٥**، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٠، **هويّات لبنان الجريحة**، اكسفورد: مركز الدراسات اللبنانية، ١٩٨٦ (بالانكليزية)، **نحو عقد اجتماعي عربي جديد (بحث في الشرعية الدستورية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧

■ محرّر لكتب: **السياسة الأمريكية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١، **أسس الدولة العربية**، لندن: كروم هلم، ١٩٨٧ (بالانكليزية)

■ له عدد كبير من المقالات المنشورة في مجلات علمية متخصصة ومن الفصول في كتب جماعية.

الطبعة الثانية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ٩

أو

